

وجاء عليه العمل بمقتضى علمه وأبى ما عجز غيره أو غلبه وتثبت
بأنه حال مجرد سبحانه فلا يثبت في الزعيم لقول أهل المدينة يكتب بالعدد
عجز تعزالي وثنية وهو كما هم قوله أبي يوسف في الزعيم نازل بفارس
وأنه يفعل عنه ما يثبت رمضان ولا يعلم في أبي يثية أو بالشمس
أو كمال العدد لم يرد في الزعيم وهو قول الحنفي أن شهر رمضان على
الإطلاق كالمثل عند ذلك (شهر) وإنما مصححة لم يرد أنها تسقط
شهادتها ولم يجعل بها ولم يصح النفاذ أن شهر رمضان حاله سبحانه ونعم
يعجزوا أن شهر رمضان حاله رمضان قال مالك مما شهر أسوة يوم
أنه يثبت كذا بما لا إطلاق لا ينبغي عجزاً كمال العدد كما نحن ليلة أخرى
وذلك يثبت وإنما ينبغي وثنية كذا بعنه (الناس) مع غيره المأثور قال
أبي بصير أنه كان بالموضع اعتناء بالمواقيت للجدالات بالاختلاف
أنه يحكم بنبوة الأئمة إلى السجدة إلى ما لا يخبر وأن لم يكن فيه
الموضع من يثبت إلى ما لا يبيع المذهب فواء المأثور المأثور إلى
الشهادة وأما الثانية اليدها أنه ذكره في قول الحنفي وإن ثبت
عجزاً لم ينفذ إلى موضع وأنه قد يعتق إلى الشهادة أو لا يعتق
بالحنفي فواء وإنما كان الغياض عند المتأخرين رد نبوة الإطلاق
إلى ما لا يخبر وأن الحنفي ما عجز والقبول منه ما نزع المفعول به
أرادوا أن يجعلوا فواء المذهب بفعل حنفي الواحد الإطلاق ولم
يقرب إلى النفل مما ثبت من المأثور وإن ثبت بعنه إطلاقاً بربوبية
مشهورة نزع سائر الإطلاق بلا خلاف وإن كان شهادة وحكم بأن كان
عجزاً ليلعبه المأثور الكفاية أو قاضية أو حاكمه نزع الكل بلا خلاف

وإن ثبت عجزاً لم ينفذ إلى موضع وأنه قد يعتق إلى الشهادة أو لا يعتق
عجزاً لم ينفذ إلى موضع وأنه قد يعتق إلى الشهادة أو لا يعتق
أنه ما ينفذ إلى المأثور المأثور خاصة والمأثور فواء المأثور في المأثور
النهي والسماء مصححة أنه الحنفي المأثور للإطلاق رمضان وثنية الإنسان
لنفسه والمأثور وثنية (لما عجز) وثنية الخاصة عجزاً لم ينفذ
الواحد بوضع ليشبهه المأثور المأثور المأثور المأثور المأثور
أنه بلد مما ثبت في بلد الحنفي المأثور المأثور المأثور المأثور
المأثور المأثور المأثور المأثور المأثور المأثور المأثور المأثور
بما عجز المأثور المأثور المأثور المأثور المأثور المأثور المأثور
المأثور المأثور المأثور المأثور المأثور المأثور المأثور المأثور
أوضح ما عجز المأثور المأثور المأثور المأثور المأثور المأثور المأثور
عجزاً في المأثور المأثور المأثور المأثور المأثور المأثور المأثور
الشهادة في دعاء المأثور المأثور المأثور المأثور المأثور المأثور
بما عجز المأثور المأثور المأثور المأثور المأثور المأثور المأثور
بشهادة وأما إذا عجز عن روية نفسه قاله سحنون ولو كان
مثل عمر ابن عبد الرحمن فإنه قاله ابن يثية المأثور المأثور المأثور
بشهادة وأما إذا عجز عن روية نفسه قاله سحنون ولو كان
مثل عمر ابن عبد الرحمن فإنه قاله ابن يثية المأثور المأثور المأثور
كالأب وهو يقول المأثور المأثور المأثور المأثور المأثور المأثور
أنه عجز مما ثبت في البلد المأثور المأثور المأثور المأثور المأثور
صحيح بقوله وأما إذا عجز عن روية نفسه المأثور المأثور المأثور

بناءً لمنهها الصوم وإن انتهر رجلاً فجاءه بغيره
 الخ لم يأت به متعلقاً به أجلاً فمن علمه ما أوجب على كل واحد
 بفعله بغيره قاله غيره وأجبتني أيتها الشريفة بغيره
 منته لجملة في الحرف بغيره فلو قيل وليس بمراراً بارداً فقال
 في ذلك تعلقاً باللوحة وبغضود الحمان في ذلك وبنها وقاع الطعام
 وأيضاً وقال عياض إن كذا المعنى بغيره بغيره أي في الخلق وإن لم
 يذهب مما أبعد على أنه يستعمل الصوم في البلاء قال ابن العربي
 اللغو بغيره أنيب بغيره كذا ما عتبار الغاصد والفتوا بغيره
 منته أنيب بغيره أنيب بغيره أنيب بغيره أنيب بغيره
 صوم الليل وقال بعضهم أجمل المسالك بغيره أنيب بغيره
 البصر والجاز بغيره وإن كذا المعنى الصوم في النقص عن الصوم
 تعقيباً ورجعة فلتب قال ابن العربي بغيره بغيره بغيره
 صوم رمضان وقد صوم من قبل الشهر والكعبة بالنية أو ليلة منه
 بالنية وقال ابن عمر الخنكي ورواه عن مالك لا بد منه التبيت كل ليلة
 فاعبداً المازني بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 الأموال وحفظها بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 من خدمات الشغل قال بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 ومبيناً علمت من بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 إليها صحت قال لا علم أبيه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 بحاله والفرج الجواز قال لا يجرى عليه بغيره بغيره بغيره بغيره
 بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره

حاجته ز

الشراعية في صومها مع أقل دينها والعبير الصوم حرة إذا
 يسر أن لا يحس به قال ابن ريس وكذا أمة الحرمة والسياسة وأما
 الولد والرجعة فاعبداً بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 ولو لجام بوجوب الكعبة والغضا ونسباً بوجوب الغضا على المشهور
 والكعبة على المشهور والمشهور بوجوب الكعبة على الذكر بغيره بغيره
 أمراً واختلاف في إياه الرجل على الرجل على الرجل على الرجل على الرجل
 عنه الكعبة وأبداً الصوم نسياناً بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 المشهور فاعبداً بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 في نزاراً طلاقاً أو صرفة أو غير ذلك والمرفوع من عوارض منع التزوم
 على ما تقتضيه من تبة الخرف قال ابن العربي الحاضر بالنفس على أن
 كذا وكذا من كذا بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 أمراً بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 التزوم بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 البنية بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 ابن عمر بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 وعلى ذلك بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 أسراراً بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 لأنه لا يوثق بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 ذلك بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 أو بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 ابن سحابة له التزوم بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره

حظا وليس له الرجوع عنه اتفاقا يوم عاشوراء قال العالم والمؤمن
هو عاشوراء يوم وفيل تاسعه عياض فيل كان صياحه في ضل صر
المسلم ثم نبح وفيل كان سنة من عياضه ثم غجب بالتصميم قال
الحسين وعجب في صوم وفي الحريق يلقى الشنة الماضية انفر الى الجنة
في اية الجمع ليلتها ويضع ان يفتح الناس من ذلك يوم عتبة
النور والجمع عندنا من قال امراته طالع في كذا في افضل الميام
انها تطلق يوم عتبة وفيل تطلق يوم الجمعة لغوله عليه الصلاة
والسلام في يوم طلع فيه الشمس يوم الجمعة الحنيفة صومه في عياضه
وفي الحريق صومه يلقى السنة الماضية والثانية وقال الساج
صوم يوم الحج الحرام والجمع في اية الجمع ليلة نصح سجدان
ويضع في يصنع الناس من ذلك الليلة المباركة قال ابن رسل ليلة العز
ليلة الليلة المباركة التي انزل فيها ان جلت واحرق من السموم
المجموع لله سما الذي فاشخ انهم منتهى منها على فزرا الحاجة وقال
ابن رسل ليلة المباركة المكنى على انما ليلة النصح من سجدان وفيل
ليلة العز ابن رسل وقال بالذواكنم العلماء انما ليلة
عنه معبنة وجواهر الحوال قال تدرام والصحح انما في ترويع والغالب
انما العشم الما واهم من رضاء قال ابن رسل الغالب انما ليلة
سبعة عشم ليلة من رضاء وتتغل في المحرم وقال الحنفي
اره انما نحت باقرار العشم الما واهم من رضاء قال النووي اجمع
من يغتد به على صوم ملود واما وسد فوم فقالوا انما كانت
خاصة به عليه افضل الصلاة والسلام ليلة ولما تله على الله عليه السلام

وعلى اليه وحيد على قيلة ليلة يوم الاثنين الثاني عشم من تسلم
ربيع الما وعل العلم انما في النصح والجمع على انما افضل ليالي
التي بنا قيلة ليلة الثاني عشم من صوم ربيع الما وعل العلم
في انما افضل من ليالي ذلك العلم على الذوام الي يوم القيامة
فلا عشا عا حادي التي ايا والمناخ ما تقف في الصحة واحاديث الرغاي
اختلج في ترفيقا في ترفيقا على الصحة بناء على انما في عشم جملة
اومة اليك بناء على ان المرد الما باللع واللام من باب العلم او با
قوله تعلموا وافعلوا الحنيفة تعلموا تعلموا وعلى الما وعل في قوله
العلم ما اخذه دليل على الثاني يتوقع على دليل من رعية على
المكتوبة لعة المزموع في السمع تعدد تعريه المتفقد مني في ما يعني
من غير فانه ابن الحاجب في يوم المسلم الميم الميم للعبادة صايد
نا واهم الجمع وفقد ماته يومها ما يوقف بالنية واهم الما في رعية
بمسو المسلم الميم والنية والجمع ما غنا العباد والمفد ماته على
ذلك ويصل الى رعية العباد المتدنية وحال من اعتكف يوما خرج
الحاجة الما عشم في رعية ان كانا اعتكفا باطلت محسنة لعم نومه
حينئذ واهم باعكافه في يومه وفقد في رعية ويطلبه حال من
ان يومه قبل قدامه وقوله ابن رسل في الضوم في فوم الرسم
يسعى بانه رعي في رعية في رسم ركنيها الجواز انما او بعضها
خاصة واهم عبادان في انما في عشم في كل واحد
من الضوم والسجود هل هو ركن او ليس له وللما في تحليفه على
الروية في رسم المسجود واهم ليله في خاصة نا واهم الجمع

ومقراته يوم وليلة بنية ولا يرد مسجد بنية لان الملة والى للحجر
 وان مسجد بنية يصر على مسجد بالاضافة ويسمى العبادات الخاصة
 من ابن الفلاح والعبادة الخاصة بالخاصة عزرائل وهب وفي الحال الحال
 له يرم المسجد عسا ارمك العبادات فاصرة يوم وليلة فاداعه الجمار
 ومقراته بنية يمدخل وقت فوجبه الحجة او لوزرة فانه حكم المقدس
 ومعنى فاصرة انها الذئ والفرقة والصلواتا غير من الم عزرائل الفلاح
 وقال ابن وهب العبادات الخاصة بالخاصة واجاز عبادة الم فيه ودرى
 اعلم بخلاف الحكم والاصلاح بين الناس والملة المية نزع مسجد
 مباح لغيره فاصرة بصوم محرم على دونه يوم وليلة صرا وقت
 فوجبه فوجبه او لغيره المنوع فيه فلتت اعني في عفيفة
 الم نزع المية الم المية بخلاف ما قبله والم في ذلك راجع لبا القادى
 باعني ذلك الم اولاد وانه الثاني وحكمه ذلك لغيره فوجبه وقال
 ايشة هو فوجبه وفي ذلك هو رمضان سنة رجة فوجبه في
 العارضة هو سنة يقال فيه مباح وفصول احبابه كتبه
 فوجبه فوجبه وروى ابن فاجع ما راي معايدا اعتكبه وقد اعتكبه
 على الله عليه وسلم تسليم منه فيه وهو اشدة الناس اقباعا وليك
 ونهك صوا كالوصال المنه عنه باخر من ابنه فوجبه فاصرة
 قال ايشة ابو عبد الله في الغرة اصل الم الم المة الم المة المة
 في محبرة يصعب الوفاء بها انما لا تحصى انما مة مارجاء الغنية
 قال ابن عباس الم المة المة المة المة المة المة المة المة المة
 ما كتباها عليه الم المة المة المة المة المة المة المة المة المة

الذي امنوا منهم اجمع وكثير منهم باعقرون في نية الصلاة على
 المشهور عنه والمعتكبات كما كان الرواية والجمهور على خلافه لانهم يقولوا
 وهم مع ابقه صلواته ولى ابو الحسن الرضوي عن ابيه العلاء ابو
 عبد الله في الم الم المة المة المة المة المة المة المة المة المة
 له وفده وافق الغرض ولا ترد فلتت للملة ابن الغرة ان سمعت
 في غير ما تزعم الم المة المة المة المة المة المة المة المة المة
 ايجاء ما فدا بقية به واستحب الم المة المة المة المة المة المة
 المة المة المة المة المة المة المة المة المة المة المة المة
 كزوج المة المة المة المة المة المة المة المة المة المة المة
 في اعتكبات المة المة المة المة المة المة المة المة المة المة
 فاعلم قال ايشة ابو عبد الله في الغرة اعتكبات المة المة
 نذر المة المة المة المة المة المة المة المة المة المة المة
 اختصاه بصوم يكون له فوجبه واصل ما المة المة المة المة
 وفصوله انما في المة المة المة المة المة المة المة المة المة
 في المة المة المة المة المة المة المة المة المة المة المة
 كثر المة المة المة المة المة المة المة المة المة المة المة
 ان المة المة المة المة المة المة المة المة المة المة المة
 المسجد المة المة المة المة المة المة المة المة المة المة
 المة المة المة المة المة المة المة المة المة المة المة المة
 ولان ابن عباس في المة المة المة المة المة المة المة المة المة
 وعني بعضهم المة المة المة المة المة المة المة المة المة

والابن من مصرى صوم له قوتان والخميس الصوم ثم لم يعتكف
 عنه والى قولنا بيبى الحروب انه شركه فقال ابن عبد السلام ذكره
 ابن الحاجب الصوم في رسمه واعتكافه بيد الله ركنه ورد ابن عمه بان
 فيود الزم ما يجب ان تكون ركعتا الجواز ان يكون بعضهما فضلا او خاصة
 قال الهيب كنجي عليك ما عذرا الزدنا المراد بان من ما يتوقف تصور
 الماهية على ما كان او وجدنا واحدا والمراد بالشركه ما يتوقف العلم
 عليه بالزى داخل في تصور الحقيقة لما عذرا انتبهه (وتم) ط خارج عنها
 فاعترفت قال الشيخ ابو عبد الله في الخبرين شركه البهية كما يشهد
 تعزير الوهم كمن يجهل المهور ومن تعزير عليه الصوم وهو معتكف
 بالاعتكاف ان الله يحيط وهذا يلزم المشجر قلت في علمه
 ان المهور في قوله انهم شعوبه انطلاقة واختار الخبرين وغيره وقد
 اختلف في الكاهن في كل شيء وهو اختيارنا في العلم والمعلم بالزى
 وغيره مما قيل في شريكه فالله ابنه الهيب وابن ربه وابن يسرى وغيرهم
 فاعترفت قال ابو حنيفة ليس المعتكف في نفسه بعبادة مقصودة
 وانما يصح عبادة بالصوم قال ابن الهيب وقال اهل البيت ما عرو
 عليه وانما مستندهم العمل واقا حري عم قال ابن يسرى انما يشرك
 الصوم في المعتكاف الذي يعرض الجوارك الجواركة للذكر الهيب
 ربيته او غيرهما المستلزم بفرض التخرج بين الله المعتكف
 انهم جميعا بمن لا يشرك فيه الصوم وسبيل في حكم الجوار فاعترفت
 قال الشافعي انما يصح عبادة المعتكف في طلب ليلة القدر فلا يلزم
 المتابع وانما يشرك الصوم وهو طيب فاعترفت ان المصلح لا يكون متعاقبا

ابن يسرى هذا المصنوع بلزمه حكم الفاعلة فاعترفت قال الشيخ
 ابو عبد الله في الخبرين انما في ذلك عبادة مقصودة بعبادة مقصودة
 او وسيلة بغرضها والمصلح واحد منهما انما اعتبارا امرهما في الخبرين لا بدليل
 يوجب ما ادعى شريطة الصوم نصبه فاعترفت ان المصلح لا يعتكف
 من الاعتكاف المتعلقة بغرض اما الخارج له وفيه الشك في فاعلة
 المختارة الصبي واللعلم وكل ما يدل على واحد يقتضى تتبع الصوم
 ونحوه في ايجابه كما يوم بان يلوغ بغرضه المالك او يوبى والمالكية
 نواة واقا المشهور والاعوام ولا يلزم بل لا يلزم الفوعة ايضا واقا المعتكف
 بمقتضا الاستماع لانه معتكف الزوم قال الهيب لزوم الاستماع في
 بالعبادة فاعترفت المعتكف المختار منه الصوم فيلبي فاعترفت
 باعتكفه حتى يتاثر منه الصوم وفيه يلزم حتى يتاثر منه الصوم
 يرجع اليه معتكفه وانما انما انما بفرضه لم يشترط في المصرك
 والى بكنه شريكه وقد تضمن وتعزير اقاربه وما منع في
 ونفايه او عزم شريكه كمن ضا او جهل منه الصوم كيوم العيد ونحو ذلك
 فاعترفت اعتكاف المالكية اذا انزجى اقل المعتكف كليلته يوم
 او نهاره بلزمه اقل المعتكف وهو يوم وليلة او سبعة فاعترفت
 الشيخ عن الموابل فيمن عن الموابل قال فيلبي وتاثره من انتم
 ما كونه بخلافه انكس كمن يجمع الجماعة في الصوم فاعترفت كل
 له ضد بانه يرتفع بطريق عليه كالحديث والعبادة عند المالك بخلاف
 محضه وانكس عند المالك بان يعرضه يعطيه ارفه او يكتف
 حيث يوم المعتكف فاعترفت قال الهيب في سبع عبادات ما يجوز

فلهذا خاصة الصلاة والصوم والاعتكاف والحج والعمرة
والطواف والقيام **قلت** قال النبي عليه السلام يجوز قطع
الاعتكاف فلا عذر له من يملك منع غيره من جعله فيه هل يملك
الرجوع عنه اذ نهى اما كمالته للزوجة والامه مع الصوم والاعتكاف فكان
لما كان رابع شعبان فجاء بعدد من يملك من يملك الرجوع عنه اذ نهى
اقفا الجوار بكسر الجيم وضد قال الله تعالى في سورة الحجرات
اولها اذ نهى ان يكون بينكم وبينهم سوءة فلو لم يكن يملك بالذبح والتزويج
والاعتكاف ونحوه لعبد الوهاب قال غيره واحذر من الاعتكاف بما يستر له
فيه صوم وامسجد قال ابوهم اه هو ذكركم ينبغي كماله انما يرفع
من نواحيه وامنه بعبته وفيل يرفع يومه من الصوم والذبح بالذبح
ببه والذبح بالذبح ليللا ونهارا وقال مالك جوار مكة انما يرفع بالذبح
قال ابن القاسم وذكركم يرفع ان كان بمشجر غير بلد
رفع بمشجر بلدك بمشجر مكة او المدينة او ايليا **الحج**
لغة انقب وج الشيع قال شيخنا ابي زكريا عن بعض شيوخه
قال انكروا او انكروا كلمة الله تعالى قال المأمون ابن سمية قتال
مسلم بلوا غير ذلك بمشجر مكة لانه او حضوره له او حضور
ارضه لم يخرج قتال الذي في الحجاز المشهور ان يرفع في مكة
وسبب قال غيره واحد ازاله من كل اللجم وصوب الغرابي
صورة النبي عن ابي اسحاق المصلي وعليه ما عول الصعيان
والقيلان والرضا والعلانية وحكمه من حيث هو من كرامة
وقال سمعوا سنة ويعرض له (تقديم) لجنب عوارضه سائله

الربا ان عهدة المراه عن العبد له ان يرفع من نواحيه
فيه نواحيه من كان فيها يرفع من نواحيه يملكه وكسبه
ليس يملكه قاله ابن الجوزي ورواه عن مالك ابن يسير ملازمته
انكروا في استقامت العرو ونحوه قول ابن رستم ملازمته انكروا
في استقامت من يملك من المسلمين ويغفر عنه قوله يوسف ابن عبيد ملازمته
نفي غيره هيبة العرو عليه والاب والابن عليه المفاضة بالذبح للحري
والله اعلم ابن عبيد المفاضة حيث ينسب العرو بانه لا يملك له جرم
الذبح يملك ولو لم يكن استواء فلف من موضع سكتا ذكركم
وهي لم يرفع ابايها بل لا يرفع وقول سمعنا وتونس عيسى
وبه ما و شيخنا ابي زكريا كما هو يرفع من جوار مكة الحرة ويجز
الصبح ويقولون ان مالك قال انكروا بالذبح وكذا الجرس منها وقال
شيخنا المأمون ابن عبيد ان سكتا بالذبح ربا يرفع وانه لم يرفع
لم يرفع له ربا وان كان بعض لوجه اهل بهامه محتج بالنقل الراجحة
عن مالك وسبب عن سكتا انكروا السراة ان يرفع به فقال ليس
بما يرفع انما المراه من خرج من منزله وان يرفع عن ابن عبيد ليس
من سكتا بل اهل وولده وايقا وانما المراه من خرج من منزله معتبرا
الربا في مواضع الخوف مفتوحا على شرب ماء او شرب ماء البر في
موضع الربا هو موضع الجرس والماء ان يرفع يتوقف فيها العرو
حاضرا وليست رفع حضوره هو الجرس بل يرفع من بعضه عزم
ما شئتكم للماء وبعضه لم يستر له فلف بهو او فاء
يعلم عن انكروا من العرو كنه الاستقامت يرفع ربا ولا

عني فاذ كان لا تقرب واقفان بعروضهم عن الشجر الموضع على ارجي
او في جبال البحر الى مياك الكثيره فيقتض ما تقرب ان اهله فيه فراجي
وتقل النور حنون ان وضع الفير واه حيث فيه الى ليططوا قليلا بطل
الربا له وينفذ وينف البهي سته وطلانوه ميلا وسلمه ما علم ان عني
رجي على طي بغيره ان يلهي خلاه كمن من لتي ناليه وحركه
قال ابن رسر هو شعبة من الجهاد قال ابن عجمي ربي لته عنه فرب الجهاد
لصعدك دماء الشريكين والربا له يحق دماء المسلمين وصفت دماء المسلمين
احب اليك من سبعة دماء المسلمين وكلهم ان هذا المعنى ان يكون
ذالك عند شجرة الخوف على اهل ذالك الشجر وتوقع هيجوم العدو
عليهم وعلته عليهم وحي شايهم واموالهم وشك ان اغنائهم في ذالك
الوقت وما سته مما يتوقع عليهم افضل من الجهاد الى ارض العدو
بل ان ذالك ان احرم ما افضل من حياهم على الماطلان وان ذالك على
منز ما يري ويتركه فلنت هو قول ابن حبيب هو شعبة من الجهاد
فان رزق الشجر وحي رسته من محروم يكون كثرة الشرا فاعرف
ما في عنوة المشرك وفيه نصيب المسلمين وما في طحا ما اثاره
واختلج في مكة فقال مالك وابو عبيدة بخت عنوة بغير ملك
للعانيين وفي المسلمين عنده من اير الجيس المرض وهو قول مالك
وعن ابن الجيس المرض تقسم بين الغنيين وقال الشايعي
بخت صلحا فبهي ما حلها يتوار ثونها ويسعدون ثا ويرونها
فأعرف ذالك ان يتيه ابو عبيد الله في الغني اتصال حكم الحاكم
بقول من مسابله الخلاف يرجع اتعا فاهذا (تقريب) يبرده

في دار مكة ومخبرها من ارض الحنوة بتياع وتواحي بكم من ارض
الارض ويضخ الحكام من ارضها وفيها كارض حواء ما لاصح في
الرونة انها بخت عنوة وقال الشايعي وبارض العراق فلنت
انما حكم الحاكم في مسابله الخلاف المتعار المدارك بربع الخلاف بخت
عليه بشر ما ذك من تعارض المدارك جاء اعلم ان حكم الحاكم دائمه المحرم
المحصاة لانه المالح ولذا لم يرتفع خلافه فيما حكم به الحاكم وهو
اصو من قول ابن الحاجب وغيره بعد التسلل صبا ياقه ويند على
الحكم لمرات العزل المستبق عليه ارتجاع الخلاف بواجبة المالح
فأعرف اختلج الماصولي والمالكية في غلو ان فعل عن
الشع قال ابن عبيد الله هو خلاف في شهادة وضا عليها وهو الذعور
ومعنا ثم فرق الثالث بين من بعروا وجبده عفه في باسقطها
في عفه وفيه عليه الرية فيمن قتل فيلدها من بعد ايضا فاعرف
قال الشيخ ابو عبد الله في الغني اخا غني املح عن حكم بسبب ان
اخباره بمزاوله قباله اخيه عن رفوع ذالك الشيب كنز ما لك
في الرونة ان مو بخت عنوة ببي سته وانا يفاده في المار ذالك
الثاني فلنت ان اخبار عن الوجود الحسي ليس باخبار عن
حكم شيء عي ما وضعها وتكليفها وانما هو اخبار عي وجود او عن
مليست من مدارك التكليف في شيء وقد ينفه به لتي في فاعرف
قال الشيخ ابو عبد الله في الغني انما التقليد في خمسة امور المالح
المسبوء والسرك والجحاح والموانع والجماع كسلة الصيول
ونذالك بشر كمد من الماخلاف فلنت اصل هذا الفرق في المالح

عنه منكرين بقدر زور و هذا قبل اخذها وعنه منكرين بما اخذ من مال علي
في رواية اخرى **باب الرد** وفي مقدم ما ان ابن رشد ما وقع على فلول
وفي رواية اخرى انهما رتقا ما اوىضه عمر بن الخطاب عنه وقال لا اعلم ابن عمر
ما في الكلام من مال يات منه بالاستفرا ك تحت حكم الاسلام وموته فاعتر
الحيية عن مالكم واجبة غنينة عفوية وحيث تيسر الكعب يد كاعني
القتل فيستفد بالاسلام الذي ولو تولد في الذمة **باب الرد** عن راسا يعي
بدل من غنينة الدم وسكننا اثار الاسلام وسببها المعاندة فلا تسفد
بالاسلام كما هو فاعتر من اسلم سفد عنه كل ما كان من غنينة
لشئ تعاقوا فاعفوا ان الجلاء بما دخل على ابيه في كبر في سيفه كان
الاسلام اياه ما ينبغي وما لم يدخل على سيفه ولذا الكيل في قوله فاعتر
الاسلام اياه وبلغ ان الذي المتعدي على مال المسلم والذمي ذوى الجاه
الصلح **باب الرد** قال ابن رشد ما يترصو مع المولى وقال المولى ما ان
عمية ما التزم كرام من نفسه اداء على اقباه ببلد تحت حكم
الاسلام حيث في عليه فاعتر **باب الرد** لما اخذ منه الجاهية الضمنية
فيل ما داء بغير الاسلام بدني بغير عليه جميع كعار في يكتس
ومشيت كنية (يعني) وفيل ما داء بغير الاسلام بدني بغير عليه (يعني) الجاه
في يكتس **باب الرد** قال المولى ابن عمرية هو المعاصرة
وهو تامين عري بغير كرام بغيره بل غننايه وهو كما انه يعر انجابه
حتى يصل ما منه لموضع اوفيه ويرتفع عنه لانه يعر ذلك ولا علم
لانه كما سلك في بؤفه فاعتر **باب الرد** لما اخذ من اموال
البكر غنينة ونجته وع

الغنينة **باب الرد** قال ابن رشد ما اخذ من اموال البكر غنينة ونجته
لابنة الحاجب وابنة جوه وابنة بنين ويكمل كرام ما في الواجبة وعنه
قال مالك واجبا باخا غار غنينة العرو وما بعثه النخور فبما ما عليهم
المسلمون بانهم مواجفوا لوامنهم وغنينة باذنه يكتسب ما في كرام الجاه وان لم
يفاقطوا لوانهم منهم رعبوا وانهم مواجفوا لوامنهم ابن عمرية ما كان يغتال
اربعين يغتال عليه وازنه تقيسه فاعتر **باب الرد** قال مالك والشافعي
نسب ملك الغنينة بالاستيلاء وعن ابن حنيفة الاحزاب بالدار بانها
الحق بعد استغفار الغنينة في يشار كرام من مالكم والشافعي
وقال ابو حنيفة يشار كرام من مالكم ولم يهاجج يدسه وماله
مضمون على التمسك عنهما خلافا لما في حنيفة في انه ما يضمن بغصاص
واحدة (انما) بالدار فاعتر والمغلول من ماله يملك بالغير التمسك
لعروم الاحزاب بدار الاسلام وعليه ما في الغنينة بدار الجاه
وسفوف العرو بكمية جارية من الغنينة وتبوء النسب وهو من
الوادة فمن استولى ودارت لومات قبل الغنينة فاعتر
نسب المشتكاف عن مالكم والشافعي متأخر الوفاة واقتناع
الغنى ما نسب الملك المحتل والافزود الك يعر الملافات
ببعض الاحال عنهما كالميراث (ان) هو اخذ المال من الميت في احد
ببعض حال الاستحقاق عن الميراث (ان) هو انشأ (ان) هو انشأ ولزلك
يستحق المقتول والمحتل قبل مجاوزة الذرة وقبل اللقطة وقال
ابو حنيفة مجاوزة الذرة (ان) هو انشأ (ان) هو انشأ وعليه ما في
في سنة بينهما فاعتر **باب الرد** اختلعت المالكية والحنابلة بالشرع

بل على ان يقتل او يحبس كونه المحكوم له وهذا اذا لم وعليها اصل
يصح للعبد والامة اذا قاتلا او قاعا عسرة قال مالك والشافعي
وبناء على هذا لا يبرأ من يداية الخوف كى يداية عننا الزعم من ثلاثة اشهر
وقال ابو حنيفة عني معتبة كى يداية بغير اليقين بله سهران وغالجه
صاحبه الجاني من ان عليه الضلوة والصلوة جعل للبر
سهر ولصاحبه سهر فاعسرة الارزمية ابنة المحبة بيده عينة
المستخفاف عن مالك وابو حنيفة يجوز صريحا اليه صنف واحد
وقال الشافعي ليلان التثنية في حال بعضهم اصاب من يملك ويصح كما
لو اوصى العوم عيني فاعسرة عصمة مال المسلم عن الشافعي
المصلح بل لا يملك الذاب مال المسلم بالعقوبة وعن ابي حنيفة
بالدار مملوكة اذا حررت وهو قول مالك بيد انها على
فاعسرة له وهو مغلوب وبناءا على ان العسرة ملك الذاب والاصل
او ارحا انه مخاطب بالبروع او وهرة اصل الجميع فاعسرة قال الغزالي
العصمة عن ابي حنيفة ضربان موقوفة تثبت باصل الخليفة للادوية
وتنظم بالاصل وموقوفة وهي ابنة فيها التمتع بالاجاز
بالدار وعن الشافعي ان الموقوفة والموقوفة يتجازيلان وينقلان
بالاصل والاصل للادار بالدار وعلية نسوا ابو حنيفة بين المسلم والزمي
به الذمة والخصاص وملك الخبي على مال المسلم فاعسرة من خوف
الغافل في اخذ ما صبح بالغنمة ويخلفه فتقسم بينهم بارض الحر
لانهم اعبر خصصها لانهما يوفون عليها بتفك التماز في موضع امن
فتقسم قتال فاعسرة الوجود من اموال المسلمين بالغنمة

وارز

باف على ملكهم ياخذ مال الله قبل النفس بغير من ولا يفسد ان عسرة وان
لم يعرض نفس ما افار به وابنته اخذها بالتمن الذي بيع به لشبهة
حكم واني الغنمة واختلاف ان عسرة انه مسلم ولم تعلم عينه
وباليد فاعسرة يجعل نفسه او فاعسرة المستحق الغنمة كى مسلم
عرب الخ عاقل صحيح في الوفاة او خرج للقتال عني رضى واعبر
على الحر فاعسرة المختص ياخذ من اموال الكفار قال الامام
ابن عسرة ما اخذ من مال عربي عني مومن حرة علمه او كرهه دون صلي
وقاتل مسلم واقصر كى يزوج ابنة مطلقا على راي او من يملكه من
احدى المذكورين راي كمالوهرى به اصبح تاجي او من السلم بدار الحر
او ما غنمه الذميون ومما غنمه ان عبيد والنسوان والصيلة خلاف
وقال المخنف اخذ مال الحر يد فة او فخره ابلا وخيلته ممنوع ان
رغبة له وبه اصبح خلاف وكذلك خلاف من دخل بامان فاعسرة
البرعي من اموال الكفار قال ابن رشد ما اخذ المسلم من اموال
الكفار بغير قتال وللاربع عسرة ما سوا الغنمة والمختص ياخذ منها
خراج الارض وما اقبلت بارض يصلح من خمس غنمة او راز واربعة
ما اخذ بغير الجدي وفخره قول ابن الحاجب مال يوجب عليه والتوبة
ما ابا لانه تعالى من اموال الكفار لينة اخلا منها اهلها بيده
البرعي والخمس يهلك في بين المال يحكي الماملع منها كى ياتيه صلي
لانه عليه وسلم تسليم فاعسرة انبعل قال ابن رشد يسمى
الغنمة والبرعي قال الماملع ابنة عسرة ما يعطى الماملع من خمس الغنمة
مستخفدا المملوكة ولعمري بن حجر الجميع ان يداية على سهم مستخف

الغنمة في دارها وطليعة او عكها. فغير مستحق لها من اهلها
تذالك فاعلم ان الغنم انما هي انة مملوكة وفكر بعض
على الخيانة من الغنمة وقال ابن عمر اشهد ان اطلق غنمي واحدا فعول
بلاديه وشرك بعضه ان يكون عالما بالثمن وهو كذا هي وفيه محرم
الخرج الخيانة من الغنمة وفيه ان الحاجب يغير الطعم وليس
كذلك ولربعضهم الخيانة بما يخرج من مال الغنم على الاحتيا وقال
ابو حنيفة ان الخيانة من الغنمة ونحوه (بعض) ولم يفرق وللإمام
ابن عمرية في بيع الغنم منه في اللغة الغنم في (دعوى) ما اخرجه
يبيع في ان تقام به من الغنمة فيل حوزها فيخرج الطعم والشراب وما
خلاها اندام الكباري قال الإمام ابن عمرية وعبر الخفي الطامع في اخزما
يسل عليه ثم لم يخلوا اغتد الجاهل من الغنمة فاعلم ان استحقاق
استحقاق الغنم. صل الله عليه وسلم تسليم الجنس بالي بماله وخبر الغنم
بالغربة عن ابي سعيد فيما قال ان الذي يرمي الغنمة وعند ابن حنيفة
بالغربة وقد اشهد الخمر بذلك لم يجرعها وقال مالك ان يرمي في الخمر
للطامع يرمي له باله او يهاذله قال النبي ابو عبد الله في الغنم والوجه
عن ابي حنيفة في هذا في خاصة يرمي في الخمر او يجرعها في الخمر
عند مالك وعليه الغنم فاعلم ان في بيعه صلوات الله وسلامه
عليه يبيع تارة بالمال انه المملوك المملوك فيبقى جعله الاخرى وفيه
بالغضا انه انما في الخمر فيبقى عمله الى الخمر وكذا بالبقية لانه
الغني في الخمر فيبقى في الخمر ولو لم يجرعها لانه اكله واكله ما لم يجرع
تجربته ما تعينه اخرها ومنه ما يتوزع فيه من قتل قتيلا

مثل سلبه قال مالك وابو حنيفة فهو بالامانة وقال ابي حنيفة بالبقية
وكقول من اعيد ارضا ميتة فهي له قال ابو حنيفة
بالامانة وقال مالك والسابع بالبقية وكقوله يجرعها من مال
بالغربة وما يجرعها ويكره ان يجرعها قال (السابع) بالبقية من غير منه اخرا
يبيع اذ لا مال له في الكيس خلافا وعليها ما طعمه بماله من الغنم
ماله او من غيره او اختلسه او جرحه وامر على نفسه فاعلم ان قال الشيخ
ابو عبد الله في الغنم المنصورة ان المائل كونه نحره بالبقية والسابع
المائل دليل ومقتضى فذهب ابو حنيفة بالامانة ولم يفرق في ذلك ان يحصل
بالاستحسان كما صاف فلنك الظاهر المنصورة ان ذلك هو ان قال عليه
عليه السلام (والغنم فاعلم ان) لا مال له في الخمر فاعلم ان في الخمر فيها اندام
في امانة بالامانة بما ادا له اليه احتقاده في انما رجع ان يجرعها وان
كان فيه تقوية في الغنم في بلبه الرعي مالكا والسابع وقال ابو
حنيفة في بيع الغنم في الخمر انما هو المائل فاعلم ان قال
النبي ابو عبد الله في الغنم ان الذي يرمي المائل فيه لم يجرعها في يمين
كلامه تغلب منه في رجع اليه الرعي بهم وراحمسان انهم مع حنيفة
على السلام وهو مستحب وجاني (السابع) ان يجرعها الواجب بهم وهو مستحب
وواجب والنفوذ النبي عنه ما يرجع الى المائل وانما استعمال المائل انما
يستعمله الرؤسا والاكابر على ما دونهم ومن هو في درجتهم وهو راجع
بلانته حجة انما في انما يعمل بالامانة في قيامه للمعالي في الذي ورد عليه
من قبل السلطان بالانابة له بل ان الموضع لم يجرعها العفة والغضا
بهرق عارض في يمينه وهو ما اهل فاعلم ان في ذلك شيئا البرز

انية فالصلوة وقال المازري وابنه العري وسرو في ينعفر بالنية
وابنه يونس ومحمد الوهاب اعتقاد الدخول في الحج والعمرة وليس كذا
الدخول في معرفة النية. وتحليل الدخول بالنية في احد التمسكين
يعقوب تغلق به انية ولتقيم اليد ان ذبيح النحر الدخول في
امر التمسكين والتسليم بايديهما ورد ابن عمر انهما بان ما يدخل
به النية والتلبية والنزج لغيره المكي والواجب منها النية بفعله
وعنه الواجب بالكونية وواجب ورد الملام ابن عمر بان النزج
واجب مطلقا للترقب ما اراد الحج عليه ان اراد نية اليد يني
خفيفة الدخول نزج بوجه كونه غير وان اراد مطلقا فلهما نزج
بنيته الماعز والنزج ورد ابن يونس ومحمد الوهاب اعتقاد الدخول
الدخول بنية في الماعز والنزج والغابر والضيعة الذي اخر عنه نوله
وهو حرمة ايقافا او اجماعا او بريد بان الدخول في الحج مضاعف اية
ملا شوقه مع بنية في الحج والاعزام عزه وتفوقا مع بنية عليه
يجوز مع بنية في الحج والاعزام وانما انه غير النية بانها انما
ويجب التلبية انما ليست بنية وكل كلامه غلط سببه عدم تبيين
الحرام محابه ينعفر بالحرام صحت كمنته تزج لموصو بقلامة
مفرقا الركن مطلقا والذات المتبعت والطيب وليس الزنجر الحجة
والنية لغير ضرورة ولا يسل بمنحه وعمر نفسه بالحرام الصلوة وخزعة
المعتكدة وابنه ينعفر بالحرام قال عبدة الوهاب المشهور عزم
انعقاد بالنية وقال المازري وابنه العري ينعفر بالنية ونحو
قول سدر بالنية هو الحق على خلاف ما قيلوا وانما كان

في ما ركدوا لكونوا وهو يجمع لزمه ووجب التماسه وانقضاء فلا
يستمره امتزاجا بعمل الحج والخلو مما ينافيه وتحليل وبقصر
ينعفر بالحرام بالنية مع جعل ارفق وفي انعقاد بالنية مع
التقليد والتسليم فوان ونه ابن يونس ينعفر بالنية مع العمل
وقال ابن عبيد ينعفر بهما واجد من النطق بالتلبية وللأطراف
عمية ينعفر بالنية مع اشتوا الموجه الماشي او استوا الارابي على
الراجلة والتمسك مع التلبية وللأطراف المحرام ركن وقال ابن العري
مركب ولذا اجاز تفديه على الحج وابنه سلامة المشهور انعقاد الحرام
منك انهم الحج وعليهما الخلاف في بقائه عليه هل يرجع او يترك وللأطراف
على مختار الحرام من حيث هو ركن وفي الميقات المكيان غير ركن وقد علم
الحج بوضعا جماعا والحج هو ركن في العمرة ونحو ابن عمر في تعبيره عن
ابن العري ان ينعف أهل المذهب بوضه تتركه خسر وان في خسر
نفسه ركن بوضه على البعور والتمسك بوضه البعور والتمسك
قال بهرام ونعم وقال ابن يونس وغيره بوضه على البعور والتمسك
فوان وقال المقاربة بوضه على التمسك على ماله ينسب البعور قال
بهرام ونعم والاستطاعة شرك وجوبه قال بهرام ونعم امكان
وصوله بلا مشقة فادعته وما يرجع به ان خيف صيغة وكذا
ما لا يخفى كالحمل او اجبة وفيل مطلقا وفيل بمنزلة وفيل
ارتمى كلب وفيل يعتمى الزاد والركوب وفيل لمن يعر مكانه وفيل
وجود الملاء كل منهل ويعتمى الملاء على التمسك ايقافا وكذا الملاء
على الملاء من لصوص على المشهور وكذا ما لا يخفى كالحمل او اجبة به او

غير معلوم انه يجرى بها سواء او كانت مخومة او غير شعبة واوجب
تأخير ما يجب به على المالكين والاستطاعة كما تقدم في كل من الوجوب
وهو غير شرط صحة على المالكين وعلى القول بالعمارة اخرى على اوله على
بقضاء وفيه اداء واختلاف في المسئلة فيلزم شرط صحة ورجح وفي كل
شرط وجوب وفي كل شرط صحة التلبيس ليلك المالكين وذلك
الراجح فيه وعدم البقاء على الكفاية وقال ابن قارون اجابة الراي
في اجابة متقدمة وقال الشيخ اجابة لما دعى اليه وكتب على اجابة
دعوة ابراهيم عليه السلام فيه مختصة بمن اراد الحج والعمرى والبيت وركب
ماله تلبية من لم يريد الحج والعمرة وحكمه لا اوجبها الشافعي
ولم يوجب الذم من كفر ولم يوجبها مالك واوجب الذم من كفر فوجب
ابن حبيب وقال اليه ابلج فابلا وقول اصحابنا سنة فعلاه ليتك في كل
في صحة الحج والعمرة واجبة بدليل في ترك الحج فيه عمننا واجبة
غير شرط وعمره ضعيفة واجبة شرط ونحوه قال المازني واجبة
غير شرط وعمرنا ينعقد الحج بالنية وهذا كالضوم فلا عسر
الحرام يمنع اما طهارة المأكل ما احاط به الحج المأواه فلا تنقب
شرا فيه او عيبه او اخر من شاربها او على موضع شجرة فيه
العدية وشجرة او شرا في شجرة من المعلوم ولم يجد فيما دون المأواه
المأواه من عينة وفيه فلي يد واحرقوا في. مما انقلع في تحليل
جميعه او راسه في العوض او ان في امتحاله او انقلع من الشجر
ساقه في ركوبه واما ما سئل من شجر راسه في حلة مثله وكل
ما ترعى الفروقة اليه من اخرج حج او ربح حج او فطح ما انكس من

ضخم ملائمة فيه اتفاقا ولم يختلف في جواز الحجة للمخوكة كان في
راسه وجسرا انه يعلق له شرا يبيعها البعدية واذا لم يضره ولم يعلق
لها شرا اجازتها الجمهور وسحقوه ومنعوا مالهم انهم قال ابن ابي
زيارة بيت الله وقال المالك في فصر الشرا في بيعه خاصة فلا عسر
العقل ان اشترى وجوه كل مع مصلحة مع قطع الشرا في باعله
النيابة في شرط فيه النية وان لم يشترط مع الشرا في باعله لم يضر
واشترطت النية رافعا الصحة وعلى هذا يتلزامه وكذلك في بيع
وهو في صحة النيابة مطلق ما يصح فيه النيابة ما يشترط فيه النية وكل
ما يصح فيه الاستنابة يشترط فيه النية (ان يدل على ذلك خلافا لما
روى ثم قال ابو حنيفة ما يثبت في الحج وعما قولنا النيابة رخصة والاستحباب
فلا عسر قال الشيخ ابو عبيد الله في الخبر قال ابن ابي العباد
مالية ودية بالنية ما دخل فيها المأواه قال ابن ابي عمير عن الجمهور
والمالكية في هذا النيابة قال ابن ابي عمير بالاجماع كالاكاء ومكة فبها
تأجيل ويجب ان يكون للنيابة في بيعه مدخل في كل من المال فيها قال ابن
ابن ابي عمير خلافا في تقليد المذنب او العمل قال الشيخ ابو عبيد الله في ان
غلبت شائبة العمل كالحج لم يضر بدليل وان النعقة فيه وسيلة وان
غلبت شائبة النعقة كالحج لم يضر بدليل قال ابن ابي عمير في ان
قلت قد عرفت ذلك من قبله مع خبري فلا عسر على المصنف حكم المسبب
به وانما قال عليه السلام ان كان على ابيك دينك الحديث وكان
الحال ان يجب اتمامه على المصنف والذم المصنف في الحديث وكذلك
ابن عمير خلافا لما اوجبته واتمه يقتضيه وجوب الاستنابة على المصنف

النسا بعبية والخبيثة فبقوله البذل كقول مالك قال النسا بعبية اذا بزل
 له ابنه الطاعة ان الحج عنه وهو غيب عما جنى وجب ان يقبل عنه فاعسرة
 من الأصول الجهرية او المنسية لا يغوى قوة المنسية به من غير ما سهر
 منه فالك ان اجزاء في صير الحريته فاعسرة قال مالك والنسا بعبية
 الماخرا اياه الكعبة عن الصيد يترك اذا ابته وعند النجاشي او جبه جعده
 على الحج بغيره لا بداء على الدال وقال ابو ثعلبة الجهمي ان هذا القول
 اصابه فانه بعضهم الماخرا اياه الضير انما في نفسه يعني عن النجاشي
 باذا اذ لم يلعب بعد اذ هي امنه قلت بذكر يكون متسببا في الخلل
 ببعض ما فاعسرة الضمان به سبحانه ما في اسباب الضمان فاعسرة
 ما يقيس في خصوص على مخصوص وامنصوص على مخصوص على ما في القياس
 على الخصوص ابطال الخصوص وعلى المنصوص اهلاك المنصوص فاعسرة
 على ما هو كسب على يفتك شيء على ما جاز على الحج فيه ابتداء واحد وعلى
 واختلاف في صغر أو كظم يبلغ المأذاة فقال مالك المشهور محرم
 الحج اذ وقال ابن القاسم واسمها جازا وعليه واختار ابن العزيم جواز قتله
 وان لم يبلغ مبلغ المأذاة اذ لا لوجه لما في واحد البكر ما علم الخبي من
 لا فاعسرة لجواز قتله وقال الشافعي ابو اسحاق الشافعي يجوز قتلهم
 وفرقهم في ذلك فاعسرة قال الشافعي ابو عبد الله في المخرى الماخرا
 عن مالك والحج نسو وعنه عن ابن عباس في ذلك جعل الامور ان كان لا يقتر
 به يترك المحض ان يقتر به والكعبة مقصود لملء الضوم والافعال
 تشابهة كالمصلا فلا بد من الماخرا في حجته وان المثلث ضده ان وقال ابن
 عبيدة اسماء فيمن ويتعذر ان كان في فاعسرة قال ابن العزيم

فاعسرة عن مالك في ذلك يتوقف بالشمس الحج وعن النسا بعبية وفي يتوقف
 بالشمس الحج في المطلق في المصلا كعبه اتفق ومن ثم كان المصلا
 انما يجب النية في الطهارة كغيرها من النكاح ومن ثم كان تحصيله ايتبار
 او تعذر قلت انشروك من حيث النية بعبية كذا في المصلا وقد يكون انشروك
 مقصرا باعتبار صفة اخرا فبطلت فيه النية بذلك الجهة فاعسرة
 اربعة عشر بوجوهها ان جعل النسا بعبية وانما في سهر من ذهب مالك
 في غير النكاح وهو قول ابو ثعلبة الجهمي في النكاح النكاح في النكاح
 النسا وهو قول النسا بعبية قال الشافعي ابو عبد الله في المخرى وهو الظاهر
 لو هو المطلق ان المغير واعتداله الخصوصية فيلذضا في المصلا
 العزيم في غير جواز تكملة النية بعبية
 المزوج صرف احران في المخرى فاعسرة على المصلا اسفلكه
 وهو اهلاك كهم وموازنة وهو اهلاك المصلا في رجب حسنة فهو
 في حسنة راضية ومن رجب سبلة ما هو ماوية وقد قول الشافعي
 انهم في زيدا انه ابطل عقابه ان لم يربوا وانما تحفيق انما من رجب
 حسنة ما ج ومن رجب سبلة معز ما ان تراكبه رجة من زيدا
 ومنه استرنا له الكبتان ومبلكه ارجا والمخرى وجانب النكاح اغلب
 عليه (انما النكاح) انما في رجب النكاح على خصوصه ان شاء بفضله
 عن رجل فاعسرة انما في رجب النكاح وما يتعذر منه ومن ثم
 قدم في الربيعة في يدى (المصلا) احتلال المصلا بعبية ان النكاح
 لا يستحق من الخوف بانها ليست في كماله من المخرى وانما في النية
 قبل ان يكون شقوته المصلا للمخرى وكما في ذلك المصلا وما يتعذر انما في المصلا

[illegible]

وقال بعض المالكية لا تقصر (أو بالعقب) قلت استباح الحمد وبأنه
بالنية به خلافاً من بعضه والمشهد ربح زوجه وبأنه اختار أن (يحيى)
زوجه فيها بما ينفرد الشريعة ويأتى الحاكاه شاء الله تعالى وأما
إجراؤه على الخبز بأول المساء أو آخره فيه نظر فإن ذلك مخصوص
بما في الكتاب من باب النكاح والنية مع العمل أن ذلك هو الأصل في باب
النكاح ليس من الغامض وفراشاً إلى ذلك المأزى والقول وغيره مما
ورد في (النية) ربح أو شرط على ما تقدم في نية
الطلاق فاعرف (أو) ربح عزماً له (أو) ربحاً داخلاً في الحج
الربيع النية ربح وفيه يكون الفارة طواها وأمرها وبسببها
سعيد وأمرها ولغيره كفارة واحدة وعزماً حنيئة مفردة في الركنية
والزنى بطوائف وسبعين وكبارتي فاعرف (أو) ربحاً من موات
الحج ليشه بامن من فساح عزماً له (أو) ربحاً في البا أو ربحاً في الحج تقير
حجه وعزماً حنيئة لمن ربح حجه فاعرف (أو) المضي ففرغ
على الموسع والموسع في من يحصر ففرغ على ما رآه (أو) ربحاً وما شئ
انقلبه في من ففرغ على فحكي وفوق الصغوية دليل قوة الطلب
(أو) دليل لمن أتى وعليه صلاة أو اشتغل بها بآتة الوفوف على دليل
أن كاه مكيا وميل يغيب وهو خلاف ما له فاعرف (أو) الحاصل أن
وجوب حقوق (أو) عباد غيرنا النقص فيجب في كل موضع دخله
النقص (أو) ما استثناء الله دليل ومن وجوب حق المعبود ابتداء
لنقله عن الحاجة فكان القياس أن لا يتوجه على من ربح عنه الفلم
فلا يوجب عليه الصلح كفارة وأما كاه لكرول (أو) حنيئة لكن زاد ما له (أو) ربحاً

ان الحروف المالية انا وجبت للبغيا وقال ابن ابي ابي
 في جميع النسخ نعم با ما في اجزائها بل ان خاصة حروف المال انما نقلت
 فيهم المكتوبة كما نقلت في الزكاة رمية بفتح فاء عرس القول اقوامي
 العجلة في الدالة في شئ اتفق على القول في نحو القود ونحو واختلف
 القول في جعل اقوامه في موجب الضمان في شئ ضم الصبي بالقرن
 ونحو اعيال الممنون دون عتقه فاعرس قال مالك والشافعي
 في الصفة في عقد فيما يلزم بالدخول فيه في ملكه بعقود وفيل واقله
 وعرضا فيبيعة ملكه كما لو اذنت لعبد في المخرج او يصلي او في حصة
 او لزومه في غيره في رمية ولها ان يخرج في البر رمية في غير
 مالك وافيعة واختلف قول الشافعي فيه في شئ في التحليل فقلت
 لان المخذلة في رمية اصل انه تملك للنزاع فيه اذ ليس هو بملكه
 فيما اذنت له فيه فاعرس عن مالك المخذلة في النسيب اذ في النسب
 اللازم والافعال كرمه لا عبرة بغيره في انما من غير خواجه وما
 كسبه وبغيره مما فوان كما ان الكاهن لا عبرة والصلح ما يخرى بالسير
 بغيره في منعه ام ما واعتق وما في به وجع الموطوع فاذا في الشير
 فوان وما في النسيب بغيره يدخل عليه في وقيل في تلف محليته
 وقالوا يفيض الحج العايت والطارى محليته ما يمنع من انما في ان يتغير
 سببه الذي فوان فاعرس في كل تصرف فاصح عن تحصيل مفعول
 ما يسمع ويطلق ان وقع ككناح الحج وبيع ام اتولد وتغير ما في غير
 انما في رمية في غلبة الحروف ولها ما ولها او اخبره ومن القول
 ماله كذا في النسخ من المرونة وهو الخلاف في انتضا استمى

المحمولة قبل المجل لانه المحمولة قد تغرز عن المجل لانه انما من الناس
 في راعيتها فاعرس قال الشيخ ابو عبد الله في المجرى اذا اخرج من الدقة
 لا تقبل انما بالحقين بما خرج به او بما يقوم مقامه وشتمل عليه قول الشيخ
 فيمن نسي ما اخرج به يكون فارنا وذلك في الكفن وهو قول الشافعي
 ونقل ابن الحاجب عن من ذهب لانه في النسيب وهو من حيث اصابع
 ونقل الشافعي عن من ذهب يريد ما تكرر النسيب عنه وتطهر النسيب وانما
 في من قطع يد به انه مائة قلت في الخلاف ان الرواية تسرا
 في طلبة الكفن او يد من ابيغين وحل المراد به المعتقد او الفطع معروفا
 في المذهب فاعرس في المجرى من مال كعبارة ولذا اقبل المجرى من صيدا
 في الجدل في الحج او الجمار في الحج بغيره في واحد منى كما لا يخفى
 السابع في منى او اخرج في الحج فاعرس في ترجع المصلحة في
 المصلحة بسبب اعتبارها في المصالحات من غير تغرز في الحج
 بينهما قال ابن تيمية الذي يحكيه البخاري نوه عن مالك ان الحج على العير
 وقال ابن حجر في مسابيل الهند في تغاضي خلافة قال ابن تيمية اشار
 به الله ما رفع من التماس في رضا المبرور وهو ابدى على التماسه من
 رضا ابا بل وحب ايضا من امانة كنفارضا راجع قال الشيخ ابو عبد الله
 في الحج وهو رضا المبرور مشروط بان لا يورث اليه محصية كما انقضت
 الدالة ونسب عليه ابن ابي ربيعة في المسألة ولو كان الحج للبرور كان التام
 محصية فلا يعتق رضا من فيه فاعرس في شهر فذهب مالك ان
 انما في منس فليح ينفسه فلا يفضا به المبرور كما عكس وانما اذ ان اراد
 وزيادة فيغض به هذا قلت في عليه يكون اخيه بالاشهر

في اجابته بحسب الراس في الوضوء وفرق تفرغ فاعسرك اذا تقابلت
 اليد خول عليه وما ايضا الما ربا اخر اليه كالنهي ان يعوته الحج فقال بعض
 المالكية عليه دح انفراد لدخوله عليه وبعضهم نوله لما اذاعه الى
 حجره واختلاف في دح البعوات والغذاء فاعسرك المسهر عن المالكية
 ان علم اليقين كحديث اليقين بمن احو بعد وتيقن دواع المنع الصبي
 البعوات اهل مكانه وفيل يبينها اليه البعوات بالمالكية فيتم
 ازل الوقت على المسهر وروروا اخره وما على الخلاف في راعا
 التوارد والبعسرة فاعسرك اذا اخل اليه في احوه ما اذا لم يكن الا اخل
 من نوع المدخول فيه كمدخيم الفخذ في القتل عن مالكا لم يكن له
 خصيصه كالخيم في الفخذ بمنكر او جعله فعله افوا الى الوضوء
 الفصل بالسبب الى الراس عن تركه اذا اخل عام او لا محابيه فوان
 من مكته قبل ان يخرج الى الخل وقيل فاعسرك قال الشيخ
 ابو عبد الله بن العزيم انكره الاخر بالخصه لشرعية كالتجديد برفق
 كما تكون ابط من غير ما من حيث هي رخصة لكي يترك تتبع حاله
 بل احوه الى تركه العزيم يستحب تركه ما يكف في حاله بالانحراف
 غيبته الرعي حول الحما ويحب فعله او يندع عنه بدل عليه دليل
 فالتسبب غيبه واخر يستحب الرضا الى العسف واجازة عز الدين
 ابن عمر الشلال فاعسرك قال الشيخ ابو عبد الله في العزيم المالكية
 ما تحفر سببا للضمان في عفا ابداءه ليعطيه من العمل بخلاف
 تفريم الصلح المشروع ونحوه ففاسد الما والصلح عفا الله فعله
 عاذا لك ونعيم الجواز واقبته ابو عبيدة لم تفرغ وتغير في المالكية

بينه ان يدخل حلالا فيبصر او جراح بلا يرضى فقلت قال الفقيه
 انكرت كل من تركه عفو يبيد عليه اخرا او متلفه لفرصه ضا
 كالويع يدل الله على الوديعه انه مكلف بالحوثه وكل من لم يلني
 عفو يبيد عليه من اخرا او متلفه لم يلني من ضا انه مكلف على اذيع
 في يد قتله واختلف في الحرم هل هو مكلف بحفظه المصير فيبصر
 بالمالكية عليه وهو مكلف بالكعة اذا ايت به لا يرضى بالمالكية عليه
 فقلت قال الفقيه المسهر وضاه عليه وفرق تفرغ ان كل من

فاعسرك كل عباد مفسودة الحاصل والوصية كالصلوة الخمس ملا بد
 فيها نية غيبه مكلفه بل ينوب اطلاقا ووصفا فينبويها من حيث
 تمسحيها وتعيينها وايك ان ينوبها بملة بخلاف الحج فتكفي
 به النية المطلقة لانه مقصود حاصل ذرة الوصية ولذا انا نوله
 عن بوضه ووقع للمخبر حمل من انكره انكره يحوال الدخول في رايه الصلوة
 الخمس والنية المطلقة كما انه المذنب فيا ساعا الحج وتبصر خليل وبنام
 وانكره الشلال وهو خلاف النذهب واعتقادهم باحرام على وفكر
 ردة الفوطي ونحوه وتفرغ ذلك في الطهارة فاعسرك التجديد
 المصغر جواز جعل بعنه ما منه الاحرام وهو خيم الحفنة يصرم
 انكره والتخلل المكي جواز جعل جميع ما منه الاحرام وهو طهارة الابا
 ورا صغر يبيد عن مالكا ما صغر النساء والطيب والصيد والمكي يبيد
 ابغوا التبغ المصحة والمشي به به فوام ابدان المادية وفوا
 انفسها في تحليل ما هي مطلوبة من الاعمال وعلوم (سبح) ادراكا

وحيثما يجب التشديد في تفصيل هذه الغصن والنفيل بذكرها
من المسائل والوسائل المتروكة في ذلك ولا ريب على الكفاية بطل الخوض المتروك
في ذلك على من الزراعة والنفلة وغيرهما ووجب على الكفاية في ادل العلم
اول الخلق بما فيه من تقوية لفعل المدرك له بدليله ومع وجوبه وكذا
ما هو رتبته وما درته في النزهة الى غاية ثم لم يصح وما في بساط القول
بالتأليف او في غير ذلك انما هي تعمر العاشر من كل ما فيه منه اما
بني عنه لم يفسد يحصل منه والعادة انما هي في تفعل المخلات الى الاكلان
المتخذة به من قبل ان اتيان العرف من اكلها للابل لان ذلك شأنه
وقيل ان اربعا اكلت اربعا العرف اكلت المابل وادتها الحقد واسرته
انزله ما جادتها الرقبه وادها في المختار في ما جادتها عرج الغيرة
والله الخيل يا بلانها الفساق ولما كانت سباع الوحش في
غايرة الظلم والاعتداء على الحيوانات والحاجة والغير حاجته ويقتصر
الخنزير من قدامه في عصى وغبته في عصى وسباع الغيرة في عوصها
اعتبر ذلك وكذا السهول حرمته وفد اختل في اعتبار هذا الفصل
بارادها على الملاحة وتناول مالها والغاية في ابعاد السباع والاختلاف
بقول ايضا في ولما كان الخنزير في الحقل وزيادة حرمته جازفته
قال النجاشي يجوز بنية قتله الغيرة في ذلك وشبهه من البعوض لحدوثه في قتل
ما يحل عليه عيسى ابن مريم كماله منسكاً بكسب الصلح وبقتل الخنزير
وما حرمه من ذلك يجوز قتله ابتداءً وان تصب انساناً حاجته فيه
له اكله يستحب له ان ينزه الذكاة فله ان يؤكله الوفاة والملاحة اجبت
ليقتله ما لم ينجس به يجوز قتله لما ايت به في سماع ابن القاسم يجوز

فقتل المحترق وفي المروني رد على فاعل في قوله الله ائمه. لعله
مبسر كما فينا وسرى المستحق والقتل وقد فيهم ما لم يفسر فيه عفوته
كتتميمه على اليهود كل ذي طبع اذ تعبوا انتم جميع الصير على المحرم
بغير اكله والكسب والذئف والبأس واليهم في الملائكة والصفرة فاية
به بل اعم خارج كرمه مال الغني فاعل في الجواب في مع ليل
ما كانت المصالح في حقوف الله وعفوه العبد وان يترك الحق ليدل
الجهل والخطا والضياع والازواج في مع لروا المعاصر المتوقعة
ومعظمها مرفوعة على العظيمة واختلاف في الكبار في قوله
جواب اوزواجي وفذهب ما لم انما جوابي يقتصر الى دفع ما نفع عبادته
ما موال المحرم ما مواله والصلوات على محمد وآله وسلم
تارة فيهم جعل بدني وتارة بما في فاعل في قوله المحترق وكل فيهم
لصدا او ضم ابا وابنا فيك والنجاس ونحو من الحيوان
وفي البقول والنباتات تغرب في الطهارة فاعل في قوله قال الشيخ
ابو عبد الله في الغني ما حرم بمسرة نحو ما حرم على اليهود قال الفقيه
لو كان بمسرة ما لم لنا لعل ان يقول المعاصر في اختلاف باختلاف
الوقا والاشراج قلنا المصالح والمعاصر في حجة الحسية
وقر علم اختلاف اشراج مع كسب من اثم عباد مع انشاء معللة بانها
والمعاصر قال ابن الحاجب وعليه اجتماع الفقهاء وطعام اهل الكتاب
ما تناوله ابيد فيهم بدني ما لهم والشعبي والعلانية حلال او تناوله
من ذلك بمنفعة كما فيهم ومحج التي في حلال من جهة انتعز واما
ما تناوله بدني والذبا في حلال رخصة واما الصلوات فيهم على ما

خلفا لما ثبت وهب وأصيب فاعترق قال القماني ونحوه المخبرية كل ما أبيع
أو أخرج ما قال الوجه وأما السبي فكل ما أخرج أو يوصيه فلا يخل (ما يسيبه
بالمسيرة والسبي الحضرار وكل ما جاز بوجهه فلا يخل (ما يسيبه كالطيهار
بالحضر البعاصر وقد يقع انتفاع في الوجه كمنع ماله نأب وكذا انتفاع
في الخمر من غيبه نكبه (ما يسيبه كالعذر المختلف فيه فيكون ذلك
موجبا للورع فلا عسر يعتني عن التلذذ بالجمع المأخوذ فتعوله تعالى
والمستغنى والرفقة قالوا هي صحابة النساء كما أنها أجمع ما يملكه
الناس والمراد كل ذلك قال الشيخ أبو عبد الله في الخبر وهذا أصل فقول
الظاهرين فيما خرج على الغالب أنه ما يهرم له إجماعا وقالوا ويدل
على أن إجماع الموصوفين النصيحة كما أنها إنما سرعها عسر
ذوها إذا لم يندفقت كما يدرأ في قوام مؤثر فاعترق اختلج
المالكية في حقيقة الدين حلال بالمصلحة أو مستثنى مما أخرج من الحقيقة
توسعة ورخصة وعليها أن لا ما يعسر في الدين وما يوجب وانظر
هل الخلاف فيه مقصور على ما إذا ما في الدين أو أجمع قال الشيخ أبو عبد
الله في الخبر أن ما تزعم خيلته من يعيش الأربعين ما أخرج ونحوها
يحيى وما يعيش في الدين كما يعيش في الدين أو في من ذلك فإنه يعتني
فلا عسر المقاتلة خمسة قطع النخاع وانتشار الحسوة والنساء
الذواجن وقطع ما وجد أجمع ونفخ المصنوع لما عفا قال عبقرا الحف وقطع
ودج وأحر واختلج بهم وجرهم شر ثور مغوبا فقال ابن زريق يجوز
الله واختلج في المستغنى والرفقة والمتردية والنصيحة وما أكل
السبح أن لا تنبذ ما أكله أهل جعل بهذا الذكوات أو ما أكل قال مالك

وأما الغاسق وبالثاني قال غيبه مما وكذا الله أنما أسلمه في حياته وأما
أنه أفتى ما قلنا فقال أبا جعفر كتابا لغيرنا عفا وقال ابن رستم
على المنصوص والخلاف بينه على الاستثناء فلا عسر (العاصي ولو يقطع رحم
أو طهر في أو يقطع على سلفه أو غارة على المسلمين أو سرق على طم أو جور في
عفا أو زكاة ونحو ذلك من يخل سحره حرمة الله تعالى هذا لا يخرج عليه
في إباحة ما أخرج عليه بل ما أخرج اختلج في ذلك عن المالكية والظاهر
ما يخرج له حتى يموت في لعنة الله تعالى لأنه إباحة التي خرج لها عانة
على معصية الله تعالى وقال الشيخ أبو الحسن (في إباحة ما يتصرف على قار
صلا حتى يموت وقال ابن أبي عمير عجا ممي يبيع له ما أكل مع الفداء على
العصية والحق أن أحرارهم له فإله فإله هو في فله عفا فله تعالى
عني باع وأعاد فيقبل التعرير الجائع وقيل أي أو يخل على أكل الخمر
وأما جاز لما دل من الحقيقة المنصوصة كانت ضرورة مضبوطة جاز
له الشح وإن كانا عني دالة مع جواز الشح فوكان على جواز
الشح قبل يجوز له أن يشره فوكان على جواز الشح وقد يجوز له
بيع ذلك لمضطر آخر وأخر منه إجماعا فوكان الذي أجمع قال مالك لم يضره
لغير ما يجمع في جوارحه من الحيوان لعدم ذلك أو سلبها عنه
قلت يمتل ما يقبل الذكوات حصلت أو ما يقبل الذكوات
الذكوات أنما أجمع في وفيه وسلفه وفيه وقطع وتحليل فكل قلع
الخلاف ومم والود عين من المفرد بل أجمع قبل التعلق ولم يجر ذلك
المفرد وفيه بلية وفيه بل فوم وأبى شر في وفيه وفيه على صبغة
ما يخرج الذم فيما له مع سلبه من الحيوان على ما أكرهه السنة والمخ

[illegible][illegible]

التي او عليها خلاصة اليمين لغة قال المخرج ما دخل عليه اداة قسم وقيل
الفرق بين ما خرد من العضو المقابل لليسار وقيل من القوة ويسمى
العضو بينا للوجود قوة فيه على اليسار فلت — ولذا قيل في عهد
اليد اليمين في قوة الحركة غالباً ولما كان اليمين يفوق الوجود او العزم
يسمى بينا لتسليم الطلاق والعتاق ونحوهما على تعريض اسماء اليمين
بالاعتبار الثاني من الاول وخص اليمين بما يكون المعطى ذاك الله
وصعته ويحتمل ان يكون حفيضة فيما اسواه من النور واختلاف في كونه
ضرورياً او نفيها قال المصنف ان يعمى قوة والحق انه نفي للاختلاف يسرى
التعليق له هو يمين او ما حكم انه يمين خليل حفيضة ماله يجب ذكر اسم
الله وصعته قال براج واكثر يقولون حفيضة بما يحتمل المصلحة وتقرير
ما يجب ليدخل فيه المكن والمنتهى والاباء في قوله ليسم الله تحتمل
النسبة والبيعة المخرجة ما دخل عليه اداة قسم او تعليق بتركه وللايات
التي في غير موضع بالقلب عن معنى يلتزمه العبد ويؤكد بافادام
او ايجاد يقع (تتبع) باللفظ في يمينه بلسانه عماراً به بقلبه وكرهه باله العذر
بالسمع او التمسك او بالافعال على جعل اليمين معطى حفيضة او اعتقاداً
وربما يكون بغير تكرار التمسك وخروج اليمين ما للفرق والفرس يمين
وربما يميناً بانه انما يتناول القسم باجره ووجهه اربعة خاصة
تأملها او مكرها او في ما فائدة ذلك في نفسه والخلق لا يتصور بغير لغة
اذا روي اسم السائلت خالفاً وباندا قد تكون على خلاف
المعتقد كالفرس على جعل اليمين بلا يكون فيه اقراراً ولا اجراً
لما كان اقل في الحق انه جملة خبر به وضعا انسابية معنى متعلقه

بمعنى معطى عن المثل كمرودة لجملة اخرى من غير جنسها بقولنا
من غير جنسها احترازاً من تكرار القسم من غير ذكر المملوك عليه انما
يسمى حالها اذا ذكر المملوك عليه وخصه لئلا يخرج عن اليمين بما اذا
كان المعطى ذاك الله وصعته كتحصيل الصلاة وحفيضة اليمين
لغة في اليمين دون متعلقة الذي هو المقترح والمقسم عليه براج
المقسم عليه وهو موضع رفع على جملة خبر به فانه قال لا يملك او يملك
خبره ان مستغنى بان فصرح خبره ذاك الله بلا كسرة وانه خالف معنى
ذلك كما اذا كان من اليمين بالعبارة وجبت اجل الذنوب والندب
في اليمين والوجه جازي وتجر المخرجة فاقولاً وفيد من غير جنسها
بان الحلال فاعلم ان العتاق والعتاق والنزح جاز اذ لو حلق به لم يلزمه
شيء وعلمنا ان صلة العتاق على تعديده لئلا يملك المالك المالك
على تعديده العتاق ولما لم يملك ابراهيم فية منهم وانتم ام مزرع غير
مقصود به العتاق او ما يجب بانشاء ما يقتضي لغيره معلق بما مقصود
عمره ويخرج ان بعلت كذا الله على طلاق بلالة او عتق عبداً فلان
فان ايتى رتبة كذا لم يلزم انه غير في يمينه واليمين المرحبة للبيان واليمين
بالله وصعته عن غير لغو واخوس والغرض من المخرجة تخرج الكسرة او على
غيره يميناً وفي حكم اليمين من حيث هو طرفة خليل وقال بعض
الشيخ الحكماء انه مباح وقال يخته الشيخ راجح التمسك وليست التمسك
الجواز وكما في كماله ان تترك بوض التمسك واليمين الصحيحة فاعلم
ونظر انه مباح ويعرض له الوجود والندب والتخييم فلت الذنوب
التي لغيره يجوز اليمين مباح ولعله في سجنه كذا الله انما المفسر

جوار الخلق ابتداء بالرب تعالى العلوية والاعلم فاعبروا فلا يصح
 ان يعبروا في المخرجة لتعليق عن المالكية بين مطلقا وعن اشياء
 ينزل المستمع به بين حقيقة قال انفعالي في الوضعية ان قال ان طلقا
 بطلانك وانما قال شيخ قال ان دخل الدار وانما قال طلقا المجرى
 اذا طلق التمس وقال انفعالي في الحقيقة شيخ رانة ان شاء جعنة
 بين علم عباد ربه في محرم قوله صلى الله عليه وسلم تعليم ما خلقه وامر
 واستثنى عما لم يخلق طلقا وزعم المالكية انه عمن يبيح ما لم يوص به صفة الله
 تعالى ان شاء انسانا عن المجرى طلقا لا يحسنونه بانه رانة نادما او هاركا ولا عبر
 اليك اذا ارد هذا اللفظ وهو يعبر عن المحقق فاعبروا لتعليق
 عن ان شاء في مخرج بلا يخل وعبروا في حقيقة م شروع في حال وعند
 فالك مكره فبراه فاعبروا انية تغير المطلق وتخصه العلم
 ولذا قالوا في المالكية فيكون في الماشاء في حيا انية ويرى خلاف الحقيقة
 في الملتزم وتعميم المطلق وتغير المجرى والجزاء والتعذر يسيرا
 بداهة اللفظ والتبع في الاستثناء بالنسبة وايضا يكتفي في
 خلاف الكلام على خلاف بين المالكية فيه فاعبروا في لفظهم يجوز قوله
 المجرى فيه انية في صيغة موضوعه انية انتزاع اللفظ
 الى المعنى اذا اجازوا في اليد لغيره في المالكية من الخلاف في
 فاعبروا في عية والية فلهذا العوبة فاعبروا في توحيد الله تعالى
 في المجرى لغيره في التعظيم حرم ما جعله والتصح ان انهم من المائل
 وتوجه بعضهم في التوصل اليه بخلافه واجازوا في اخره واجتبه في انشاء
 انهم يدل انما يجوز فلهذا شيخ واجب الماخضر فيها في المص وشرح ابن ربيع

فإن الخلق لا يغير الله سبحانه والخلق بالله ممنوع وابن رشد جانه مكر وفاعله
فإن الشيخ أبو عبد الله في الخبر أنسب المسمى للمؤمن بفهم فعله أنسب
عنز عزمها فيفهم على اللغز تخصيصا وتجيها عن ماله وأغنى خلافا
للمسألة وأما حقيقة ما يكل قوله من بين الخلاف في اللغز إجماع الوارد
على أنسب هذا لجل عليه إذ لا أن احرامه يدل على جميع الخلق فيما هو عام من
اللغز قلت وعليه يثبت ما ثبت في هذا الخلاف في تقرير (بساط) على (العرف)
مبنى على الخلاف في إجماع الوارد على أنسب هذا لجل على العجم أو على عضو
أنسب والمصدر المحل على البساط ويكون المسمى المحل على خصوص النسب وقال
الفرع في المشهور تغذي العجم ونحو قول عبد الوهاب لجل على العجم
قلت قال الشيخ أبو عبد الله في الخبر اختلاف المالك في هذا
المطلق من الجاهل في العوايد أو على مقتضى اللغة فإذا حلت بالنسب
في موضع ما يبلغ منه الجهر كقول الشيخ فيقول يلزمه الركوب المانع للواقع
فيتميز ويسمى وفيلزم ركوب الموضع المعتاد في الشيخ قلت ذكر
أبو بشير الخلاف في تعارض حمل اللغز مع مدلوله اللغز أو مدلوله
العجم على ما ذكره لجل منها ولما دام ابن عمر في هذا فنحو المشهور
تقرير (العجم) على كذا في اللغز فلا عزم في حار في نسخة الترمذي
العجم (الخاء) بنوع أو شخب هذا لجل عليه أو على العجم ومنه لوق
استدل أن المستر كان المستر أن شيب بوجرها يكن وهو شيخ أو نوبة
وعنه عبرة في إجماع أو على ما يملك مسلمة بوجرها مستر مسلمة أو لا
يملك أو لا يملك روي أنه يملك بالركب وروي أنه يملك وهو قد ثبت أن الفاعل
فلا يملكه النسب أو لا يملكه أو لا يملكه أو لا يملكه أو لا يملكه أو لا يملكه

ويصلح للثبوت فاعترفت به فاعترف فقال الشيخ ابو عمر الله عز وجل في
مذهب مالك اعتبار العرف الخاص كتابه خلافا للساجع واقفا ذاعا (العرف)
العرف كان مقبولا فاعترف فقال الشيخ ابو عمر الله عز وجل في
العرف قوله وبعل بالجعل غلبة ملائمة بعض انواع مسمى اللب في
على الناس فهو عرف مغاير للموضع فلا يعرف على اللغة في المشهور ومذهب
مالك ببلو على الملك ان ياتى على خبر وانما له وعادته الخوار اعنت
بالشيخ تسمى لان اللغة لم يثبت بالحوار والقول معدي وحري بالورد
في بعض ايراد الحقيقة اذ في الخارج كانا في العلم والمركب هو
استعمال جملة لغوية في سبيل بحيث تسمى فيه اشهر مما تقتضيه اللغة
لقوله ما في ذلك راسا التسمية تقتصر مجموع التناهي عن هذه الغاية
بالجعل فيه وهو عرف البسالة لان البسالة حالة تدغم في الجمل فخلط
صورتها وهذا مفهوم من اللب في الجمل بالحوار والقول كلفه ففرغ
ممنزلة التسمية في اللغة فليس لها عرف في غلبة استعمال اللب في خبر
مسألة وفي غلبة ملائمة بعض انواع مسمى فقلت ذلك هو الموضع
عربية في خبر عن (العرف) اعتراف العرف بالجعل فاعترف الله تعالى
ابن رتبة وغيره فاعترف فقال الشيخ ابو عمر الله عز وجل في المشهور ومذهب
مالك تسمية مقتضيات الهم والحزن كما انزالت النية اذا كانت مما يصلح
لاداء اللب فيهما مساوية اوزايرة او نافية ثم ان البسالة في الغرض
لا يقدح في نية وقد يساها فيدل بالخير على هذا كما انه قد يظن مقتضاها
ظهور ايضا وقد يظن وقد يكون ظهوره وخفاؤه في الحقيقة وقد يهتدى
العرف قال ابن تيمية اذا عرفت النية والبسالة في الجمل على مقتضاها لغة

او عرف فالعرف علمان كان ثلاثة افعال قال ابن تيمية كذا فيما كان مقتضيا
بما ان المعلوم لقوله ما قد ذكره في انفراد البعير وما عرفت عليه النجوم
في الغاية وتسمية ذلك من العلم ان المقصود به غلبة اللب في الغالب
انما يدل على الفصاحة فقلت وانما رخص في العلم الجاهل على نية وانما الغالب
كلامه بعينه اتقافا وانما اختلفوا اذا لم تكن له نية وكان له بسالة او عرف
خلافا لكلامه بعينه بل تسمى جملة على (البسالة) وانما لم يثبت له بسالة حمل على
معرفة الناس وانما لم يثبت للناس في ذلك مقصود حمل على عرف اللغة فيكون
كأنه محتمل للوجهين فانما حمل على الظاهر محتملة وانما لم يكن
اخرى مما الظاهر من الخبر واستوي في الاحتمال حمل على ذلك على المقتضى
تتعدى عند المدلة ولا يترجم واخرى منها فيقبل ياخذ يا يهاضه
وفيه ياخذ بالثقل وفيه ياخذ بالخفيف وبذلك كلفنا والخلاب في
تعريف البسالة على (العرف) يضيء في الغالب في (العلم) اذا ورد على سبيل
فدل على (العرف) او على خصوص (البسالة) فاعترف انما يقال للعلم في
شيء على اذا كان من وضع الشيء او غلب استعماله له في شيء موضح
حتى يصح ذهن التسمية اسبق اليه من غيره في نية بخلاب استعمال
الشيء والذهن هو ما اطلق عليه ما وضع له مرة او مرات قليلة فانه ذلك الما يترجم
تكون تسمية عليه وكذلك (العرف) وذلك الذي يطل ما رفع في مذهب
مالك يميني على ان لا يعمل شيئا زمانا او عينا او ذهنا ان ذلك سنة
وقوله ان حبيبة واحدا ان ذلك سنة انهم ويصير قولك لا يرفع بالجل
على (العرف) فهذا لا يريه ما لم يكن يعمل اقل ما يصرف عليه الاسم لغة
فالعرف اللب في غلبة ما يثبت في اللغة يقال مالك بنه فصر الناس

الى استثناء النية النسيان والجهل في ما والحرث في اختلافه اعلان =
تعلقا واداء به في مقتضى اللزوم وذلك انما يستلزمه اعلان =
مستثناة عنها بقية خلافه في شهادة فلا عسر اصل ذهب مالكم
النسبة اذا ظهر لها اعلان يدل عليها وذلك يجب في اية الاحوال وانما
يبلغ الخلاف في بعض المسائل في بعض خلافه في شهادة باعثة النية فاعترفت
بجواز نية وباللغو ما يحتمله لغة من تغيير او تخصيص ويجوز ونحو
ذلك اجماعا في اية ايمان على الحق فلا يغير الا اقرارا بالخطا لانها
تم عن ليها في المفاصل على ذلك يورد الى ابطال عقد البعير وانما
يجوز النية المدعاه عليه وهو صفي او قد مضى في حاله ان تخصيصه
بالنية ان كل هذا المثل والغوامع تعتبر قال ابن الحاجب واليهن بالله
عانية المدعاه وهي غير ما عني نية المشتري بها كانا على لغة جوف
على المظهر وبما سواها ذلك انما يسيل فيها جميع عانية المشتري
تم انية على نفسه ان كان ما يقتضيه بالبحث وهو الخلاف والعنف
مطلقا خاصة وانما خالف فيها في اهم اللغة النية وثم حرافقة او نية
او اقرار في فعل وانما تساوت في ذلك يمين وان لم يكن كذلك وانما اعتدلت
في بناء قبلت قال النزيل المشتري بصرفه في الخارج وصاحب الحق فاعترفت
المشهور من ذهب مالكم ان ابيهم باكم ما يحتمله اللغة والبحث بافله
وقال ابن ابي زيد ما الله يحرم المبتوتة في بعور زوج ثم نقل (باب حمل
الذبح) وفي ما نكح اياه والجماع على وقوعه بالعرف فيما يحرم النسيء
يتوقع فيه النسيء بما يبيحه يكله فيه انما فلا عسر الصير
مصررا قال المولى ابن عمية اخذ غنم مفرورة عليه من وعش طين اوجبا

وحيران في بقصر فاستوفى اضافة امر للباعل واسما فلا بهرام وعينه
واين الخلب الوحي المخرج عنه المالكه وابعد فيف البعد عموما تمتنع
غير ملوك وللا ماع ابن عمية اخذ غنم مفرورة عليه من وعش طين اوجبا
عموان في بقصر وحكمه ابن رشد في اية الم يثبت تخيله وانما يبر
من كتابه واسنة وفيه خلاف وقال النخعي قوله تعالى وحرم عليكم صيد
البحر ما دفعه مما يدل على اباخته بعد اجماعه وفوله في ايلوكم
التي يمين من الصير فتاله ايديكم ورواكم فيل يدل على اباخته الصيد
وفيل يدل على منعه وهو اعسر واهم ولا يتلوا المختار ان يصح عنه
في تلك الحال لقوله تعالى يعلم الله من ينافيه بالخيب ويغيب ويتعصرا
اذا اخبر له الماصطيد وقوله من اعتدى بجره الله فله عزاء يريد
اعتد او صاد فلما عسر الطايد مشلح به من الغصه التي
المصطيد بلع به من كرامه وسكرانه واخبره واصبه كما يعقله
وقال ابن يمين تغلق الحمية عن النبي صلى الله عليه وسلم في اباخته
الصيد فوا وعلا وقال ابن الحاجب الصير مباح اجماعا في نية من
حبيب هو والله على اقل من مقتضى اكله (نسخ الحية
وكرم ابن حبيب من هذا الحد الحروك واجاز ابن رشد وانتهى في كتابه
فلا عسر المصيد به قال ابن سلال فيخرج ان عموما معلم وقال ابو
علي مختار انما محدودة او عموما معلم ولبهرام الله فيج بلسهم
او عموما معلم وللا ماع ابن عمية عموما معلم او الله غير النخعي
الله محدودة فيج وانما وعموما يعفه (التعليم قال ابن سعيان ولو
كان مسورا وعمل المفسر انما يعفه التعليم والمذهب مع

ثم لم تعلم مسلح فاعترفت انفاصا هل يملك منابع المصنوع ام كما
بان صلا انفاصا بالعبء المخصوص بالصيد ثم ان العير وان كان لا تسعة
كسبي ورجع بالصيد للانفاصا وعليه اجرة المنة وان كان كسبي
المصيدة حيوانا معجزا عنه يد عنه ليشبع به او يدعنه
ولو الحاجة ولو خرج في كل بيها وابا بسنة كنية (السباع) اخذ يلود هذا
والنهي في السباع من اجل الصلابة (السباع) كذا تارة وترعها والخنزير
بنيته خنثى في المالك وليس من السباع وتشتجب كذا كنية والمذكور =
الانثى والنهي والبيد والكلب وما القول بالحكمة كالخنزير لان كنية
لا تتعلم يلد والمخلط فيه بالاكراهة والاضيق والخنزير خنثى
بين ذكاته انثى او جلد وتكون في مخلط من العظم وشأنه (الانثى) كذا
والخداع في الخنثى في قتلته وكذا اسباع الهن في قتلته انما علم
المشهور وكل سباع الهن يجوز له الضلابة لا يشاء كذا تارة كذا اكله
خاصة وان يجوز له الضلابة لقتله وعمره لا تتعلم به فاعترفت المصنوع
لا تتعلم ان يتعلم الحيوان من خلقه المصلح فيصير تصريفه في كل العاج
فيكون له يشترك في كل نوع من ذالك ما في العجم بان يتعلم
اليه والاصل في هذا قوله تعالى فكلوا مما امسك عليكم ان تشاءوا
واذا ارجمتم جردوا خدعهم ارجاء فاعترفت ان كل عند المالك يملك
التعليم بل الخنثى ما انثى من الكلب وعزله عن بيته يكل ولحم قتلته
وهو كسبي الله فيمنعنا انما امسكها بنفسه كما جاء في الحديث =
فلا عثرة قال النبي في ابو عمر الله في الخنزير اختلج في المالكية في
انثى من هو جعل ارجاء وانثى ان الكلب جعل ورجع كلفنا انثى

عننا المغففة وعلمه فزايغاله هل الكلب كذا تارة ارجاء او قال النبي في الكلب
ارجاء وعلف ارجاء في رجل يصيد وقد رماه اخر يقننه ذكاته
فلا يولد حتى يحد صاحبه فدعا ما يولد فيمنع المار ارجاء ومن ذر
على تخليه نفس او مال ولو يشاء ذكاته ارجاء فيمنع ارجاء واجبة كذا تارة
والمنفعة في الجارية وارسل فضل المدا واعطاه في اقليم به حايكه من
عمر ارجاء والنهي ان يرب ارجاء مع بصره المنة ليجبها بالعين بغيا
فيها ارجاء ارجاء في قوت وفيه منقذ لثني منقذ لثني ان يولد
ان يقطع له ويشعر به في يضع الحنف فلا يتعلمون في انثى
ودونها ان يتعلم شيئا بعد ان يتعلمون معذبا على السبي فيضع
الضمان وهو فاعترفت ان السبي هل هو كذا تارة على السبي
ارجاء فلف = يتعلم انثى في ان ذالك انثى هل هو سبي في
لا تلاء ارجاء ولذا الما اختلجوا في ضلابة في هذا الواجب في مال
العين معذبه او عمره انثى فاعترفت ارجاء ارجاء في حالته
بغير اشتغال عنها بهل يعود عليه حكمها اختلج المالكية فيه
والخير بغيره قال ابن الموارز في شريته ثم يغير في شريته ويا
ابن الكاتب قال ابن الموارز في شريته يغيره ارجاء ارجاء في هذا
عن عادات الهن حالها عودا فاعترفت ان الصيد يجب عوارض
الضلابة ذالك لقول النبي للعيش مباح والنهي في هذا وانما عودا
سبعها وقال الموارز في الضلابة فيه وهو في ذالك الحيوان ارجاء
لنفسه لغير حاجة وهو ممنوع في عجم السبي قال ارجاء في
اهل الحضارة اليه حبة وسجادة والخنزير ان كذا تارة لغيره لغيره

به او بضمه مباح ومنزلة ما سر به غلته وكفى وجهه اوسع به على
 عياله ان كان به صنف عيش والواجب ما كان احياء. نفس خمس على
 ولم يجد الا الضيق المحزون له ونفس عيش وسوا والمكر وعشر
 ماله ما كان له هو خلافاً بين عبر الحكم والممتنع ما لم يمتنع كذا انه
 بساه وكذلك اذ اخرج جعل اوتيه فلاقت ونحو اجار عار عات
 المصلح المرسله وانكر عيشه واحرم من الحول والبعثه. ونسب الى
 ماله ونسب عنه وانكر ما التفت ابو عيسى الله محمداً عيسى ما تالم
 وشنع به على اهل منتهى المال الى الضحية فله الما لم ابن عيسى
 حيوانه نعم يتفرق الله بذكراته لئلا تزل والضحية في عاصي تكهني
 الحجة وتغارن اليه وله ما تفرق بذكراته من جرح ظان او تني ساه
 الشخ سلمه من مير عيش مشي وكما يكون به نهار عايش في الحجة
 او تاليه بعمر صلا امام عيشك ومنزلة نذجه (عيسى) ولو قح يا عيسى
 حاضر في تخرج الوعيفة والهرم والنسك في زمانها وتبعه الحبي
 الى قوله امام عيشك فاعترق المضحى فاك بهام عوم سلم عيش
 حاج عيسى الحجة به وكم هذا قال خليل فيه بل لانه احوال طرفة الاولى
 المذهب ستة اثنائية قوتان الوجوه والسنه اثنائية الوجوه
 السنه والاشتماء به وجامل بهام سنه واجبة هي المشهور وقتها
 الروتة وفيل ستة افعالاً وفيل ثلاثة افعال الوجوه والسنه
 والاشتماء الحجة في ذلك الحجة سنه واجبة بعلية بونم تركه وهو
 قوله ابن عيسى بونم بكونه واجبة وقوله ابن الفلاس سنه والقول
 بعزم وجوبه احسن فاعترق زعم ماله والاشتماء به الحجة

الله انتقام اماره الوجوه في نفس المشروع با باحة التناول وانما
 حسيعة التي علاماته في وقته فانها وقتها بايدوم التي كمال الصلوة والصوم
 والرمي والعمل وهو كمال المرونة فلا عثرة النفس الذي يوجب الزيادة
 هذا يعبر بها انما اختلج الما للنية فيه وعليه اختلجوا في بطل العمل
 على الخبيث من ميسر صلاح الحجة فاعترق تنصير بالخبر فانكولت
 قبل الذي كان الحما يصنع به ما شاء اذ له بدله احسن بخلاف المبرر
 والمدبر وعن ماله ان نذجه معها بحس وانما تلذذ ونذجه كان كالحما
 واختلج به لبثها في صوفية قبل الذي وبعد الذي حكم عليه هذا
 وصوفية حكم له بها اجاع عيشه ولو ما تكفل نذجه ورث عنه
 وحاز الروتة بعرضه فاعترق اختلج الما الكيد في الهرم هل هو
 رضى ام او عليه ما اجزاء الهرم في الحصة والمنع او كان كذا فاعترق
 اليمن عن ماله را الحصة غير مفروضة باسم الله فابله للتخفيف
 ملا تخفف في الغنم الى الذبح بها بعلمه ومحرر الشايع اليمن عيش
 مفروضة باسم الله محرر على فصر الحمار الظهار التخفيف والحنك في طر
 وجوه الكبار واليمين الغنم غير مفروضة فاعترق كل منكم له عيش
 بان لعنه عن ماله خلاف الحجة عيشه في الهرم والعاما ماله وادوارا
 وصايع التوبان كان المعنى عيش اللقمة الحجة اللقمة والخاص مفترق
 على العلم في فتح خصه قوله عليه الصلوة والسلام من علم استثنى
 عبادك في يلقى باليمين بالله خلافاً للشايع والحقبة ما نذا الشريعة
 بان المراد قوله ان نذا الله فاعلم انما تبطل علم اليمن اجاعا
 ووجه شى يته انه في فتح من المشرك احوال عزم (نسي) كذا استثناء

فخرج لبعده المستثنى منه فاعترضه ذلك ان رسله لا يجمعون ان العلم
الخاص لا يعلم من غير المتكلم بهما على انه كان العلم ان الشموعة
مباركة على النفس وانما علم المتكلم على نفسه من ارادته بلغة من
يحمل فيه على امر وقبلا عشره وانما واجب حمل اللبنة على ما يعلم من
مضرت المتكلم به باخر ان يجب حمل اللبنة المحتمل للتخصيص بما يعلم من قصد
المتكلم به على بقية فلا عثرة النية المركبة، وهي التي تعلق ببعده
ايراد العلم باخراجها من سركه، لا تعلق به اذ خالف متعلقها
به معنى العلم بل لا فائدة في معرفة النية المميزة هي المحيطة
من مسمى العلم ما تعلق به من سركه ان تكون منافية لمقتضى
اللبنة العلم بخلاف النية المغير لخرج اخرجها عن بقية مدلول اللبنة
وقال ذلك المذاهب قال الشيخ ابو عبد الله الحراني ان سركه التخصيص
منها ما حكم الخاصة العلم (او هو تفسيره) قال الله (اعلمهم عرفوا) عليه
البيعة والذم ولحم الخنزير وما، فلما رجوعه تناول المشجوع
ولحمه ما يتخصص بقوله اورد ما شجوعا لما وقعته العلم وان قلت
بالطاعة فتعبد به في فم الفوانيس في قديم غير الذم المشجوع من
الذم في الواقع المحرم (الذم على اولئك) فلا عثرة قال الشيخ ابو
عبد الله الحراني يجوز من ذلك (والسابع) التخصيص والتفسير
مدلول اللبنة باخر الزمان (الامثلة) المطابقة والتضاد والاشتراك وذلك
ابو حنيفة في الاشتراك بين خلقه انما يدل على تخصيصه ان غممه
او تفسيره ان في بيعه الامثلة بل لا ينفك بغيره منهما وقال ابو
حنيفة (يعمل يد على الاول اشتراكه فلا شجعه) (استمر) في بيع

المذكورة لان الجواز يدخل في المستوصاة فاعرف لغوية قلت قال العمري
المشهور ان المعاقبة المواقفة والجماعية دالة للانتماء وقوله الخويجي
فيكون دالة للانتماء مقصورة على العلوق والذلة ان عتبة في المعاقبة
معتبرة لقول العمري بما تقدم وعاءبارك في الحكم العقبية خلافا لخالفا
يعتقد ليعول على طاعة كذا ال اجله لم يحسن بوجه قبل قوله في الجمل وانما الملقن
باجله الخ لم يقع عنه بوجه فكونه في الغاسم والسبب وفي خبري
المسلم ورويته الذميمة في انفس من الجحيم فكونه في الغاسم وغيره
وفي صحة الاحتياط بزيادة الانتماء فكونه في الرهن من لزوم كون الدلالة
مطابقة او تكفي دالة لانه انتماء فكونه في الغاسم والسبب فذلك
ان رصده الخ لا يبيح هل يقتضي الرهن التبرع او اذاعه
فرض الحاشية في النفع والنعيم والاربع من غير بل لا يبرأ
وعشر من طم فيه ايقافا وما تولد من نفع وحق نقله ابن شعبان
في المذهب عن حماد بن اعين واختار حماد بن اعين ان امة من النعم وجرم
بعضهم بان امة الغول بالامير في العنق وتوفي خليل وحلقات
الطبيبات الشريفة اعادة انواع اعادة اداء معقول المعنى
فلا عذر المحبة بما يضاهيه في بعضها لم يصب النعم في كثير
والنساء افضل من المشهور وقال النعم ابن من النعم والمشهور
تقدم النعم في المبل وملك وقال النعم ابن من النعم في زيادة
والنعم في النعم مما ابن ستة نافع فذلك ابو محمد وفيه ابن عشرين
النعم وفيه ابن ثمانية النعم وفيه ابن مائة النعم قلت وفيه
يعني شيخنا النعم وفيه ابن خمسة النعم في اية سلامة قال ابن

ابن نبيح وبالفول ابيه ستة اسهم كان شيخنا ابو زبيد والنجاشي من خمسه
الناس اقل من النبي وهو من النجاشي ما اوقا ستة وخمسة اثنان
على المسهور وقال ابن عبيد ما اوقا ستة سنين وقال عيسى ابن دينار
ما اوقا ستة سنين النبي ما دخل في السنة الرابعة وقال عبد الله
عنه ستة سنين ما دخل في السنة الثالثة والنبي من اهل اهل ما ستة سنين والنجاشي
من النبي ابن سنين والنجاشي من اهل اهل ما ستة سنين فاعبروا المطلوب
بما خبير به ان يرد به على افضل حاله في كونه وكيفية وما يعجز
او يعجز عنه بكل ذلك افضل من ان يرد به على المسهور وقال
المازني والنجاشي من النبي على المسهور قال النجاشي ما افضل ان يكون
من النبي شبه قال الله تعالى تسالوا اليهم حتى تغفوا عما نجشوا
والنبياس على قوله صلى الله عليه وسلم تسلموا افضل الرفع اعلاها من
وسمعت اسبه وانما وقع انه في النجاشي فيها ان يرد به على اهلهم في
بما قال ابن رشد انه يرد به الى المباحات قال ابو عبد الله
قال ابن رشد بما بالكلام ما قلنا فليكن بعضهم يتناوبها ان يجل
التغالي في المباحات والنجاشي هو ان تسمى النجاشية وهي ان تسبحان
لنباهاته اليهود وثقوا (يعني) مطلقا انها اهل على ما في المباحات
بمن كل وجه وخلاف ذلك

يبيعه فلا عسر المطلوب في النجاشي انما مطلوبه ان ما في النجاشية على
المطلوب فيرجع في يد يدر منه وفي النجاشية في النجاشية وانما عرفت
زمنه وتحرره منه النجاشية وثقوا بغير صلاحه الملمع وذبحه بالمصلا
وانما عرفت النجاشي اليوم انما في النجاشية في النجاشية الملمع وذبحه بالمصلا
رأس الملمع النجاشي وهو مقتضى النجاشية وكما في مقدمه الملمع الملمع
انما وقال النجاشي مقتضى النجاشية او من يفهمه مقلده وقال النبي
انما في الملمع الملمع ذبحه الذي في الملمع وذبحه الملمع والملمع
بجمله خليل على كذا مقتضى النجاشي مع اشارته اليه ان النجاشية
ما يعجز عنه وقال ابن عبد السلام ومعه في النجاشية اقل النجاشية في
اعمالهم واعمالهم فضا لهم ورد الملمع ابن عبيد بن عبد الله الملمع
ما في النجاشية ذلك فلهذا ما في النجاشية في وقت الملمع غير الملمع
النجاشي في النجاشية الملمع في الملمع الملمع انما في النجاشية
به وانما في النجاشية في الملمع انما في النجاشية في الملمع
به واختلافه انما في الملمع الملمع في الملمع في الملمع
يقالوا حتى في الملمع انما في الملمع في الملمع في الملمع
ميتب انما في الملمع وكذا اهل الملمع في الملمع في الملمع
بالملمع انما في الملمع في الملمع في الملمع في الملمع
ما يعجز عنه في الملمع في الملمع في الملمع في الملمع
النجاشي الناس يتناوبون في الملمع في الملمع في الملمع
النجاشي وهو احسن وهو قول ابن عبيد انما في الملمع في الملمع
نوع في الملمع في الملمع في الملمع في الملمع في الملمع

اذ لم يمتدح بصلحهم بيان خطاهم اختلج به اجتهادهم وكذا في احوال البواحي
 اخرى اجمية اليهم بيان خطاهم بناء على ان الاجتهاد يرجع الى الخطا والكل
 النجس لا خلاص الا ما قد في ليلة يوم النجس اربع اربع منه انه لا يخرج به
 الاول (عزم تقويم السبب) وانما في روج الوقت فلا عسر ولا حرج
 الجاهل ان البرية عزم السبب فيه وكذا في الضحية منه واستحب
 ما لا ان يلبس ربه بنفسه وان المواز وابه حبيب يلبس كما من ضرورة
 ارضه بان استاء مسلما اجزا وليس ما صنع به فحسب ابي عبد
 العلي اجمي به وابي القاسم الصبي اتفاقا وكذا الكمال في عذرنا رسر فابلا
 المظن من غير ان ضرورة واختلاف المواز انما تليدها بيدها
 واختلاف استنباط الكفاية النجس والاجزاء المفس على القول
 بصحة ذلك لا يمتدح ان التهمة انتم في ليلة النجس وفي موكله الى
 نية التخرج وكذا الكمال اختلاف استنباط تارك الصلاة بناء على مسند
 او كبر والاختلاف في استنباط نية التناوب ونية من استناب بما لو ضوا
 التناوب الضحية بقا على نفسه بناء على ان المعنى نية امره ما اقي
 عكسه وقيل اخرى واحدا منها فاعسر المتفرق به الى الله من
 المحبان والتابع لا يقبل عوض المتفرق فلا يتابع الضحية وبعضها
 واجلها واصوبها واسحرها وادركها ما ينصل عن مخلص
 الى المتفرق به اليه وادركها به في ~~و~~ واختلاف ~~ب~~ تصرف
 به عليه من ذلك الوقت ذهب ابن القاسم النجس وقال اصبح يجوز ان
 كان ثمة بطلع فله ملك اليه ان ركب واختلاف بين اهل عصر ابن
 عبر اسلم والد بعضه على بعض اختلاف المتأخرين من التوسين

هل يعطى الكواش والقبالة والصراز بالجواز والمنع ابن سنان
 واجارة الجاهل كما يبيع الجوز خلافا للسحنه فله في بيع النجس
 والبيع وابن يونس عليه قول سمعته وكذا ابن القاسم ذهب الى الجواز
 فعلمه ببيع الضحية ابن رشد لان النجس يفتى في ذلك انما وتعليه
 يعقبي في يده يسمي والبيع هل يعطى ما يعقرب منه ما شاء فانه ابن
 عبر لم يمتدح ابا جعفر المظن انه يبيع البيع ابتداء ومع البعوث يضع
 به ما شاء وقال ابن القاسم وابه حبيب يتصرف بالتمس وقال سمعته
 يجعل في الجاهل ما عزم او يعلل ونحو الفهم في كل علم فلا عسر
 الحاصل ان المظن في خصوصه فله وصفته من معنى معصود خصوصه كما
 يقع في استناب فيه لعزم حصول المظن منه فلا يشاركه اعراضا
 في صلاة ولا في صوم واعتقاده واجبة واجمعه وان كان واختلاف بين
 الضحية الضحية النجس يجوز ان يسمي به في الضحية من نذر
 لعقبة من الحيوان والولد انا كما اورد كورا اذا كانا باعيا وكذا من
 تكوع ببقعة من الغزاة موسى بن اوهس بن وان كانا في البقعة
 واجبة واخرية كلاهما يعلل به فلا يسمي به في الضحية ولا يسمي به
 ويجوز ذلك في الزوجة وقطع بجواز له اذا كانا في الضحية لمخولا
 في مسعى الماحل وان كانا منطوعا ببقعة واخرية بينه وبينهم فلا
 يداخل في الضحية فان جعل في نجر عن امر من الجميع وان لم يكن في جملة
 من يعجز عنه وما في ببقعة كل نوا في اية واجانب لم يجرى كما ان يخلع
 في الضحية لم يجرى واخرى واعراض جميعه فلا عسر الماحل في ذلك
 من الضحية شيئا قال النجس لانه اجمي لله تعالى لا يرجع في شيء

نعوم رجوعه الصرفة فابيه له المولى منقلا وانبت الصرفة فلا
ياكل الجميع واختلب فل يوسع بالاول والصرفة اعم مبالغة في كلامه
ياكل ويتصرف كما قال الله تعالى وقال له ان يعمل امره وينزل المني وقال
ان الموازنة اكل كله وله الصرفة بكلمة النسخ لسرله اكل جميعه ولم
يجز ان ياكل الجميع قال ابن عبيد ليس له اكله بل يوزن له معد ويحرم منها ما
ذلك وقال ابن الجلاء الماخذ ان ياكل الماخذ ويستحب ان يكون اول ما ياكله
سماحيته قال ابن عبيد ياكل ما كان في كبده فل عسر الخ اذا نبت
عصف او منقعة بالاصل الصفة بحسب الامكان فانه ما من مستر من
الحية قبل الذبح ورثت كساحه ماله يسر ذوق العوض والعصبة على
حكم ماله في التركة انما كانت غير بائنة وليس جعفر كساحه ماله وانما كان
يعود جعفر لم يبق ولم يبق منقعة الميت واكل الورثة وتصرفوا
واختلبوا في صيغة اكلهم بقيل الذبح والانه والوجهة تسواد
حب انقلاهم في حياتهم وقيل للترك مثل حيلة التمييز وقيل هو
الصواب ويلزم على القول الاول ان العصبة لا يتبعوا منقعة ابيهم لانهم
لم يكونوا يتبعوا منقعة حياتهم ولعقبه بكذا والصلح ان كانوا
فما عسر خطباء الكبار ويرجع الصيغة اعم فانه ابن رشد
بينما عليه بيع فانه منع اعيانهم بغير خطابهم فلم عاصون باقامة
عبد لهم فيكون المصلح باعائهم على اكله كما انهم غيبي فخالصين يجوز ذلك
وكذا البيع الشراء والتمتع باعيانهم وكذلك في المصلحة بهم لئلا
ويجوز فيه المنع من ذلك وكذلك يجوز حمله او ابيه للكنيسة وعلى
ذلك الماخذ في الصرفة بالتمسك والبراء وجوبا اعم والاصل من جملة احكام

الكساح والبيع فانه كانت بلاد الماشع حلقا ابتداء واما ابنته لم يمس
بيها احرارا خالدا لها ابراهيم ماله في ذلك مصلحة اعطى من ميسرة
ذلك المهر من النسبة وقال جعفر بن محمد بن النسيبة في ارض الماشع
وان كانت ارض ماله فله المهر ابيها وقال جعفر المالك ليس له في ذلك
وان كانت ارض مملوكة فانه لم يهرأ ذلك جاز عن ابن القاسم وغيره وان
لم يهرأ ذلك اقل ابن القاسم يهرأ ارض الماشع واجاز ذلك غيره
بارك الله الصلح العفيفة لغة نعو المولود وعرفا
وظل جعفر الوهاب ساء عن مولود في سابع يوم وادته وقال ابن رشد
ما يذبح عن المولود في يوم سابعه وقال المصنف ابن عرفة ما عرفني
بذلك انه من جذع ضاء او ثني سائر الفصح سليم من بيع عبيد سر وكساح
يكون في نهار سابع وادته اذ هي ماله عنه فتخرج المصلحة عنه وعلى رواية
يزاد ارض سابع سابعه ومولاهن الحاجة في اللواطة فيطيل الحرد يذبح
غني الفصح ويذبح جعفر مولى المولود ويولد غني ادمه ويطل عكسه
فانه ما يتناول اللواطة وهو الجنس العفيفة فانه العفيفة فاذبح عن
العقيقة المولود فانه الجوهر وغيره وقال النخعي قول مالك موقوف
على التتابع الاول احسن للمخيم كما تركه ساء قال النخعي مستحبة ويعرف
عن ابيهم ان كان في سعة فاعسر سبعا ولراة الخ يعف عنه وان
عف عنه سبعا يوم سابعه وفي ساء ابراهيم سبعا يوم سابعه اجابه
واجر موته وماله ابن عكبة قال مالك يجتنب يوم يطهق ذلك
يوم سابعه وفي ساء ابراهيم يجتنب يوم وادته ضرورة فاعسر
قال الشافعي ابو جعفر الله في الفرية اي في نحره المسمى الكنية الشفوي

(لما جاء المجازاة من امانة اللغة ولتخفيف الجملان (نعم عينة او التقريف
 بجله مع غنى ما اورد بقا او لوضع من قدرها باقية غير كوفد كتم
 المعالج من ذلك بالغة في استعمال اللادج حتى فرجوا عن حرك الرض
 من ان ناوا لخلق وانما الحد الذي للعرض والنداس نتج لهم في عز الحاقم وفقد
 حسن (تسليلا ان لم يكن من ارجع له من تعليم ان يناديهم ان ينادي وهم يصر
 وموحي كالتعبيد وذلك الاستبدال عن التواضع المولر تسمى بذلك منتهية
 (تعبير حتى سمعت بعنه (نفي ودين منعه من قال في غيبة من يابوا به
 (بابا بصيرا والكنية قال بلان بقاء اعتدابه بحكم على السلب والخلع
 بالغبية ليحكم شاهد او غايه يسمى الله تعالى له وانما حسن لهم ما شرعهم
 به اله رتبة وما ينبغي الرضا ان يتخذ ولدا كما فعل بالقيس بن سفيان
 (ما ان ان بعنه (العلم انتزع من حزة الهية وما بعد ان اولى ما يكون
 عبر من ملكه عتق عليه كما انتزع من مسئلة الزوجة من قوله تعالى
 (مكر لوارثنا ان تتخذ لقوا زوجه الى قوله وله من في (تسمى) و(ارض
 لانه في ذين الزوجه والمملكه وعز حسن لي بيبا مثل ما نرى في الولد
 به ما جدهم ينادي وهم يلبون (تسدير) المولى ينادي وهم ابنا وهم
 ونزكانهم طلاء الملوله بذلك ازجيزا جرول كبر عن مثله ما كنهم
 مجموعا عنه في غيرهم باورعه بهم فرائض (الحاديث في قول العجبر
 مواه لسير والواجب ترفيها (الز) فعل حتى يرد الماخذ ان ليس والوفو
 عن موجه العلم والجم قلت اجاز (نقل) في لوفه (تسدير) المولى
 ومع المرونة ذي (تسلطان) المولى قال ابن نجي انما يستخفا من حزن اللوفه
 جواز قولنا ليجل في السلطان كذا اسله (تسلط) طين قلنت وسله فاعني

الغضاة فلا عسرة (الز) في ما يورث من الحيوان اهل كل مرض
 او كذا في موضع ما عليه فيه قال ابن الفلاس تذييل وفيل تعق وفيل
 تاذي وما تعق فلا يحا انه قد يحكي في شمع (بابا) كذا او يجوز ما ستر اعني
 ما علم منه فلا عسرة المشهور الخفاء (النادر) بالغالب فلا ذلك
 فيما تطول حيلته يابني من جواب النجي ووجبت الذكاة فيما تطول
 حيلته يابني ما علم الماخذ فلا عسرة الواية نيابة شى عينة في
 حق بوجهر مسير في المولى عليه من زحل الواية في اخوان (الشعبه)
 والمباين (ز) الحكمة ورواية تفرق الضمى الضميمة وتفرق (الز) في
 الزكاة الواجبة عليه لقول ابن العربي تفرق من وجبت عليه زكاة
 والضمية بولاية شى عينة من قبل الشئ شى ذي رسم (رواية) بالرفع
 قال وتدخل الوصية فايلا ويصح نكاح (نعي) واية المضمرة والمركبة
 نايبة عن (العقار) يتصرف بهما عنهم لوجوه واية نيابة عن من واية
 لذكاة من يعجز عن ركع او اداء الجماعة او الزكاة وقد بلغنا الزكاة
 بذلك محققا فله ان يوجب على العقار بحكم واية نيابة عنه عليه يعقب
 اجتماعا في كسوة او مائل او اطلاق موضع كالمظهر من اعز الزكاة
 فلا عسرة ما تسمى النيابة فيما تتخير فيه مباشرة المالك (الاعلان
 والاطلاق) وتسمى النيابة فيما تتخير فيه مباشرة المالك (باب) معلل
 كما يصح بعوله من المنوي كذبح الدبوت والغصوب والنفقات واقفا
 الزكوة تقتضي الى اية على الصبي والقوانين كالم وصية كسايبة
 (العبد) في شئ (الز) في ما يورثها المولى كرها اجزاء كانه وكيل للعقار
 والنيابة في الحج متعدها كالم المالك فيها عارض ونوع المالك (الز)

عن النبي صلى الله عليه وسلم في كل صلاة قال لا تجزئ (الاعتق) عن الغنم في
 الظهار وهو جارح المهور ومنه ابن القاسم وأثبت وقال عيسى
 بن مالك إن إنا له في (الاعتق) عنه جاز ولا بد لا قال الشيخ عن ابن القاسم
 يبي (الاعتق) عن ظهار الغنم وقال يعقوب بن أبي العباس يبي (الاعتق) عنه
 (الغنم) وأبي محمد يبي (الزكاة) عنه ما بقا ليست في الذمة والقبض
 في الذمة قال الشيخ في الحق المأخوذ فيه وفيه ما في غير الباب على
 فواعد الغنم على ذلك المأخوذ في (الغنم) عية وهي ما في
 الموجود على المعروف والمعلوم على الموجود الفاعلة في الثانية
 الهبة إذ لم يبق في ذلك بطلان الفاعلة في الثالثة الكسرة في عبادة
 تشبه بيقا أئمة في المهور الفاعلة في الرابعة بل من عمل الغنم
 بماله أو دخله في الغنم من ماله أو غيره بأمر أو غير أمر ما كان فيه
 على يرجع عليه وإن كان غنم مقيم وهي من بعد ماله أو غيره أو مال
 بشيء ما يكون يفعل في نفسه أو غيره أو يفعل ذلك المصلحة
 (الغنم) ماله والأقوال قول (الاعتق) في عمله غنم من بعد ماله
 ماله عن رتبة في زينة نوادر وعزائب سائمت في الجارات كما في
 الفاعلة الخامسة من رتبة ما كان لسان الحال يقوم مقام
 لسان المبال وكله إذ أنه لم يلسان ماله ويسكن قوله يجوز (الاعتق)
 عن (الغنم) كونه على العمل أو ماله الفاعلة السادسة
 فله الشيخ ما في خبر الثانية فيه من (الاعتق) أن جعل الثانية في التمييز
 بينه وبين غيره في (الغنم) بل هو كان على رجل غنم ماله أو غيره
 من أذى ما من رجلا أن يذبحه ولم يعلم له ما يذبحه أو غيره من

وإنما يعتق الذاب إلى رتبة الزكاة (الاعتق) عنه وهو كونه عينة الغنم
 بها لا يجوز (الاعتق) عنه ذلك من غنم المتفرق وكذا الثانية في
 في الخصية واختلاف في جواز الثانية ريفاً بقوله أو خير إن يبيعها
 ما يبيعه وقال أئمة يبيعه وهو أحسن على القول بأنه ذكاته المذموم
 ذكاته إن الغنم (الاعتق) إلى رتبة الذاب بل هي موكولة إلى رتبة المتفرق
 ويستحب ذابها وصلاح وإن كان من يذبح صلاحه استحب له المأخوذ
 الاختلاف في هذا العمل في ذكاته أو فلا عسر في غيره إن جعله في غيره
 عن ربه كان ذكابه ذكاته أو كان من عادته يذبح عنه أو كان الهوى
 وجب بالتقليد والشعار خلافاً في (الغنم) (الغنم) إذ ذكاته
 ما تكون في رتبة ذابها في قوله (الاعتق) إلى رتبة (الغنم) (الغنم) في
 عن نفسه أو غيره غنم في نفسه غنم على أن الذاب يبيع الغنم
 أو الرضاة يبيع الذاب وهو جارح اعتبار التفاضل (الغنم) عية
 فلا عسر في (الغنم) في الهدايا والضياع في (الغنم) وقت
 الوجوه أو وقت الذاب إذا الضياع بوقت الذاب وهو وقت الوجوه
 أو وقت (الغنم) أو الهدايا والمهور وقت التقليد والشعار
 وبه يعلق (الغنم) وميل وقت (الغنم) كالضياع وأعلىها الذاب
 معية ما يبيعه أو استخف أو عصبته قبل بلوغها فلهذا قيل
 يبيعه ما لا يكون له يبيعه الكسرة في غير الواجب وميل ردها
 بالحبوب وأخذها المشتق واختلاف في بيعه يفعل بماله أن
 استخفها وقيمة هبة لا يفعل يبيع به ماله أو غيره ويجعل
 في كل إن بلغ ويستوفي به إن لم يبلغ فلا عسر في غيره أو غيره من

منه بآء انما كان على المشهور بحكم النحر فيه مساو لحكم النكاح قال ابن
الجزيري يجب على المنيح الحج وحيث انصرف من قبله بالذلة وكذا ان من
وجب عليه حجة ينع. يتضمنه بالذلة وملا (العم) يجب حجه
بلا يضي بالذلة عليه قال ابن تيمية بان كان قبلا او في الحج لم
مع الاخراج من وراءه كان ليس بالذلة في جميعه فواء بقصر حج الذلة
عليه وان شئت كلما انصرف به الضيعة كجور البصر منه مجموعا اربع
بسطا لم يتعلف به صيد وموت او لم يصب شيء كالا سداد لم يجل له اولاد
فيحطب فيه صبر او رجل من اجل ان اسر فيها غز صيدا او صرا
منه على ان الهما على العضو او البعل وجب ما تغرم قبله في على ان
ان شئت كجاء المسب او اجترع فيه الذلة ايضا وان شئت كالبعل
فلو اسر على صيد في الحل والتبعه الجراح الى الحج وان عمى وجب
النكاح بالزنى وان لم يفرج بغيره فواء بناء على ان ان شئت البعل
او انه منتفعا وقال الحنفية يجب الضمان على المحرم المصغر وقتله
واختلعه اذا قتله فهو الخوف او عمر تكرر وان لم يكن قتله عمرا
واختلعه ولكنه سبب لقتله واختلعه ضمانه قول ابن القاسم
لوراء الضيعة في حج يعبر على ما ياتي وانكس منه وقال الشافعي
ان شئت ان يكون له من يدعي الضيعة شئ فواء ما تغرم ابن تيمية
من ما حمله وزاد اذا اصابه حلالا او ساد له سو كذا او محصا
ليقتله واذا اصابه بارسال صبي فحضره لم يقتله واذا قتله
في يد حلال اختلعه في ذلك بالبراءة وعمره والليل والحل يقتله
وان لم يمتصه ومحل وشيان وتغريمه للثقل وسب ولو اتفق

كبره بآء والظنم والواحد خلافه كسب كماله وبما اذاع وجملة في حج
او حلال رومية عاج مع اصله بالحرم او الحلال وقال ابن تيمية المشهور بان يضي
بالذلة الصلاة على الميت المسلم حتى تستعيد قبل الجور وخطبت
وبما ركعتان واربع تكبيرات ودماء وسلام واثم رشح صلاة الجنائز
عن مالها واجابته اربع تكبيرات تتل التكمية منها مئة الى ركعة في
الصلاة والدعاء بمئة الف الفاء ونحو قول الحنفية والتوسيع وابي
بن يونس وعمر الوهاب والمازري فابلا تكبير الجنائز المائة في مئة
انهم مائة ركعة وقال ابن تيمية الصلاة على الميت (التكبير)
الحرام وتكبير الجنائز مشلولة الوجوه كتنسأ به ركعة الصلاة قلت
وهذا الدليل عاج مع شيء الحرام لصلاة الجنائز فلا الضلع لها وعليه يدل
فولها ما اذ وفد سبغ الحرام بعث التكبير اربع تكبيرات على ما علم
ببكره بتكبير ورر عن مالك انه تكبير اثنان ويدخل مع ما علم وقاله
الشافعي والمازري وسبب الحلال هذه التكبيرات الاولى بمئة تكبير ابتداء
او بمئة الى ركعة وان قلنا انها لم تمي لم تكبيرها ابتداء فصلا
لها ابتداء وتسلم بوجوب ابتداء محرم ما في الصلاة المحصورة وان
قلنا ان التكبيرات الاولى قبل ركعة ما اربع تكبيرات اتمت مائة
الاربع ركعات لم تكبيره ونحو ذلك ما تمة ركعة اربعة مائة حتى
يخرج المولى وفاء قال ابن تيمية كما ان اناء بالتكبير فان اما ان
يكبر مائة اذ جاءته وقرا المنيح انه قضا به نفس صلاة المولى وان
اناء بالتكبير لما يستعمل كان سببا للملح وسبب المولى ما
وصلاة الجنائز ليس التكبير فيها باعاج في يوم قضا به ونحو قول

محرم ليس الصلاة على الجنائز احوال كما يكون الصلاة بجميع عن مفعوله وانما
في اربع تكبيرات سمى بان فاته يقرأ التكبيرة اثنى عشر تكبيرة اربعة تكبيرات
بتكبير فقلت وعلم هذا المصل وهو المصهوران صلاة الجنائز احوال
لها وانما في اربع تكبيرات اثنى عشر تكبيرة اربعة تكبيرات اربعة تكبيرات
لم يرد في صلاة الجنائز اربعة تكبيرات اثنى عشر تكبيرة اربعة تكبيرات
عليه قوله ابن رستم صلاة العرض المشهور بربع عن المصالح والمصالح
وجوبها بالسنن وعن مالك بربع في المولى المكتوبة بناء على قوله
لها احوال بجميع المشقوق دون التكرار مطلق وقال ابن رستم وعياض
وسنة والقرآن وغيرهم لها احوال وسلام احوال والسنن والمشهور
رواية المرونية وعليها اكثر نسخ وتعليقها بمرام احوالها
بعض كمال في زمان ابن الوفا في بعض كفاية قال ابن عمر وهو المصهور
والجهد في كل موضع كفاية وقيل بوضعها في الصلاة حتى يفرغ بقا بعضهم
بفسادها عن الباقي وانما الجلال عن مالك وجوبها في طرازات
عائ عن ابن عمر الخرمي بوضعها مطلقا وقال المصنف سنة واجبة فقال
سنن قوله ابن الغضاس انفاستة وهو المشهور وعليها وهو انفاستة لها
فأما صلاة المصل عليه اربعة في مسلم كامل البدن علم موته اتفاقا
وكذا في وجهه عليه السلام في حبيب فان وجهه او اقله يعب
الصلاة عليه وينوب عنه من غيره فوان حمل في مذهب مالك
والكفاية بطلان كل مسلم او حرما او محرما او فاته نفسه او له
زنا وعنه مع المأزور عنه من تحت المأزور الصلاة على من قتله عن
وجبت اهل الفضل الصلاة على من قتلهم بحسب الله التباين ردعا

كأمانه واذا مات لم يكن حررا الفحل محررا في بيت يمل عليه المصالح والمصالح
وكذا من قتل نفسه واهل القبائير والتمتع عن انفسهم قال سنننا
ابن رستم طلقا فانما نفسه غروا من في الصلاة عليه جملة فاعرف
المصالح المبرورة فوات اوقات الصلاة وغيرها واهل الفضل المبرورة
ماتوا لاهل اوقات الصلاة الجنائز ترد قوله بيضايا عليها
بغير العي ما لم يشرع التمس ويقرأ التمس ما لم يسمع فاذا الصبر والبر
بلا تملوا عليها فاذا اغزمتها انفاستة في الكفاية ولو كانت في هذا
لجائز الصلاة عليها في كل وقت وفيها اذا غابت الشمس فاجزا احبوا
من التمس اذا الجنائز فاغزمتها انفاستة في كل وقت كانت سنة لها
بينها وبين العرض فاعرف غسل الميت بالوجوب والسنن هل
يغسل فيه الصبر والنضابة اختلافا وعليها الاختلاف في غسله بماء
الرياحيت كما هو الرود ونحوه وما في النضابة الكفاية وعليها وضوء
المشهور واستحبابه وعليه في تعاريف التكرار (الغسلات) فوات في سنن
وعلى ان الغسل للتجديد والنضابة في ما فاته اذا كان الرجال مع
النساء او العكس ومع ذلك من غسل الميت بقل يباح للمذموم الغسل
او بغيره ما تفرج في المذهب فوان بطل القول بالعبادة في الغسل
فأما غسله في الكفر هل هو من اعلام الجلاء او فواته وعليها تكبير
الروحة على الروح احوال وكذا التكبير من وجبة دفنه في حياض
على فيه تعاريف وكذا ما في معتك هل يجب عليه تكبيره ايا فيه فوات
فانه ابن رستم فلا عسرة الملك فممان ملك حاجة وضوءه وملك
تيممه وتتمتع بالميت بملك بالكلية والفقهاء ان كان من ماله ملك

له ويقرضه الله عن الميراث والدين ان الحفوة اذا اتممت وقد تمت الحفوة
 وكذا الكهنة حال الحفوة ان يقرضهم الله بدنه وموتته الميراث عن الدين
 وهذا التيميم والتعويض يتصل بالموت للوارث والوصية يقرضه الله الدين
 عن الميراث والوصية وفل يقرضه الله الدين بعد الدين ام اذ فوات
 وبها عليها اذا سرق بقر الدين هل يعاد له اياه وحركته به ان لم
 يعزله من عزره فلا عسرة اختلج في الوصية بالملك هل العج
 على الوصية فيها مطلقا لتلك والسعي التيميم تليها مطلقا
 بها وهو المشهور عن ابن عطية او يقرضه الله دينه فان مضى عنه
 رده وصيته وهو المشهور عن الميراث ان عمة ومقتضى المدونة
 وحمل المذمة عليها فيسوخ المغاربة على الخلاف اذا ارضى به اجد على
 الواجب في ابقاء فوات قال ابن بشار في ملك الملك
 او انهي عن التيميم والخير من مالك يسفد ان ايد على الميراث يكون
 ميراثا وعنه ثلثة فلك بنا على اعتبار المصالح في انك ام قال
 انظر اليه اذا ما اجد في غير قول من عالم الملك والصلوات
 عالم الخب والملك ولا يرا بالعبية الكاهن ان عليه غسالة
 كبيعة من شهراته واشغاله الدنيوية فلا يتصور ان يكون شيئا
 من عالم الملكوت ارسيع كلامه عالم تنفسه فلا لا غسالة
 عن غير الغلب وانما فيه بالانوار الشنية والامارات فلا الغسالة
 من نفسه عن اعين المنيب طرقات الله عليهم وسلامه ومليت
 نور الحق والاموات وهم من عالم الملكوت وسألهوا عما به ونفروا
 الرعي الله وفروا رسول الله صل الله عليه وسلم في مضطحة العج

في حق سحر ابن معاذ وبه على ابنه زبيب وقرا المصاحف فيه (خبر)
 المنيا والاولياء الذين تخرج دوحته منهم ان ذلك يكون (ابن مومن)
 له تعالى قال المارزا اعترضه بعض النكاح بعنه الناس ما ذكر في كتابه
 ان الميت يسمع وعز السريخ عز اهل المصروف انهم لا يسمعون الجدة
 وحل بعضهم اهل الغراب على ان اراهم اعمير عليهم فيمضوا
 تفرع عليه لصلواته (تعالى) قلت الموت فدا الميراث بالسمع
 وشرك الشتم له يشترط ثبوت الميراث له ولو لم يسمع الشتم الميت المستوف
 الامار اليه يقرض على السمع عموما او خصوصا وفروا عينة ربي الله
 عينة وعمة المدلية الفعلية والشمعية بالمكانة الشنية السنة
 الحلوة لك بعرفة تفرمت الماشاة الذي الملك فاعسرة حق
 المسلم (الحاجي) على المسلم الغادر والفيض عليه بما في حقه
 جليلا وبدا قال الفاي عياد وعنه ومنه الله تعين الحضور عند
 الموت على الكفاية ويتعين على التوبة الموقرة ما خفوا لنتزيم
 وانما ضده والفيض عليه واختلاف في ذلك قلت قال الله يريد
 ستة على الكفاية في بيده الجنة وينزل في ذلك ما يجعل به من
 موتها الى مواسمته في بيء وحكم احاد ذلك يختلف عسما يات منه
 تلقينه الشهادة تحميم الموتى في ان سالت مستحب ولا يضرك
 محل المشهور ولو غي بالحق فلا لا لغو ولا يرا على الواحد
 عالم يتكلم بعرفه يعني وقال النجج زادة انما ضده في ان سالت
 يستحب وقال عياد ستة اخذ بقاء المشهور كفاية وقال ابن ابي
 ستة ما روي عنك والمختار استحب قلبيته بعد الدين وحمل عليه

الغريب اليه لغفوا موتكم يا اله الله وهو الخفيعة اركام
الجازاوعه المجمع لدليل اقتضاها دخل في فصر وفزورد في طم يفا
اعاده قال رسول الله صل الله عليه وسلم تليها اذا مات احدكم بسوء
عليه (التي) فليعلم احدكم على راسه فيم تش ليغل يا فلان ابن فلانة
ماي ويسمع وايجب تش ليغل يا فلانة ابنة فلانة الثانية فانه يستوي
فاجاز تش ليغل يا فلان ابن فلانة فانه يقول ارسد في رحمة الله
واحدة اسم حرة يقول له اذ في ما خرجت عنه مع دار الدنيا سهار
انما اله الله محمد رسول الله وانك رضى بالله ربا وبالله الصلح دينك
وطاير ان امانا امان منك وذكيم يا اخوان عز كل احد منكم يقول انطق
بنا ما يعقدنا عزنا وفد لغف حجة وقال عمن الدين ان عسر
لشالام تليفه نجر الموت برعة لم يع فيه يبي وفوله عليه
الصلوة (الصلوة) لغفوا موتكم محمول على ما دنا موتكم وايست
من حياته الجنان ليغل ما يعجل بالميت من حين اختطار الذي
عنه هواراته واختصار اثاره اعله واقا حضور الملايكة لموت
وذا الد من حقه ما يعجل به من القراية الخفي والماضي واقا
ما عير مع عمرهم او تعزهم فلما عر من عفا الميت الموت
على موت في ابيه وعيرهم تش في موتهم واشاعته ليكي يكي
المصل عليهم والخاص لد فيه ومن يحصل له سبب الد يعبر به
وفوله ما قال ابن بري فيروز الخصار بالجازا دون رجع
موت اجماعا واختلف فيه رجع الضرك في ماله واستخف
ابن رجب في تش نيل في المشواق بموت رجل طم في ما ان في

و جاء ابن عبيد بن ابي المبرك قال لما لما له تس من وان كان برعة
برعة لك لمصلحة تسفود لصلاة عليه وان تتركه بموتك انك وان تعري
بوت الموت والنبي عنه محمول على نقي الجاهلية وهو ما صراخ المازي
اختلف في جواز اخبار بوج الميت عباد اجاز علما ونا المخلع بوج
الموت وان لم يس نقي النفا به كما داخل السجرا يجوز انفا وما ابوا
المسجد في ماله واشتغف ابن وهب وفوله ما اصح والمائدة ان بها
المخلع بغيره نداء جاز اجماعا فلما عر قال الفاضل ان ابوتك ابني
الحي وابو الفضل عباد الموت ليس يعي عير واذا صر وانما هو
انقال من دار الى دار من حال الى حال زاد ابن (عز) من نوع الى
بغضة ومن غلبة الخفي وقال الشيخ ابو حنبل الله في باب الموت
في رجة الى الراحة من هم الذخيا ومحموما للوصول الى النعيم
المفيع والموت انقال من دار الى دار وان كان في الكاهن فبا وهو في
الخفيعة بقاء ورواية ثانية وقال المولى ابي عبيد الموت انك
يفدح التكليف خاصة في الضعوة ان كانت النياي رضى الله عنه
لما عير في سقطن لينة عنه في في فاما يبا وكان يقول اللهم
ان كنت اعطيت امرا الصلوة في في فاعلمنيها وقال المولى ابي
عبيد الموت انما يقطع (الغاية) عباد قال (سوخ) رضى الله عنه
في نيل ملوان الله عليهم وسلوا اهل بيبي ان يحجوا ويقربوا الى
الله فاعلمت تقرض الذخيا يقطع العمل وايضا فان الصلوة
والحج ذكي ودعا والخرة لهما ونحو الشبهة وابي عبيد بن
بابي الفسني وهو كاهن اعاد في المشي مع تعدد ما وتعد

اريدنا بالسلام على الموات والسبح لهم يوم يخرجون من القبور ويحزنون
اهل بيوتهم عليه فوله تعالى عليه افضل الصلوة والصلوة
والنعم باشرع منهم وذهب بعضهم انه المرواح بعناء الغيور وقال
ابن ابي عمير وهو الصحيح وقال عبيد الله بن عبيد الله المرواح بعناء
الغيور واخبرني صاحب البيت عليه وسلم تسليما ان الموات يعزرون
في الغيور وقال ابو عبيد الله بن عبيد الله واخبرني الخطيب ان الميت يحزن
النوار عليه وقد ذكره الناس في ذلك اخبار كثيرة من استنبطها
من يزيد زيارتها من فرائدها ويعزرون في يومهم عليهم وتليها ولون
في الدنيا اليهم ويحزن بعضهم بعضا بذلك ويأخذونهم من قبلهم
بثوب الثواب وهذا ما الحسنات على اعمالهم في الدنيا والسيئة على عكسها
فما عسى الصلوة على الميت المسلم حق له بالعلم فيه له اشادة
والا فلو لم يكن السبوري والنجي وابن عوز ورواية ابن غانم الوصية
بالصلوة عليه مفرد قال النجاشي انه اعلم بي يسجد له ابن تيمية خلافا
في تعريض الوصية قال مع النجاشي انما يفرض ذلك امام الولي قبل
الوصية وكانت الصلوة للولي قال ابن تيمية ان غرض اولم الجماعة
كانت الصلوة له وان غرض من دونه كوالى الصلوة والقبول وقيل الولي
او اوفيه صاحب الصلوة او اوفيه الولي او لا ان يكون صاحب الصلوة
صرا فلا في بهواولي اختلف هل يقع الخليفة والصلوة والخليفة
يعبر عن الولي وقيل ان كان ذا امر لم يكن او غير او فاضل وقيل
انما في مفرد وفيه شيخنا ابن تيمية خلافا بين سحنون والنجاشي وعروة
البيهقي في ذلك فلهذا الصلوة عليه ام الموات لسحنون والثاني

النجاشي وفروا صار ميل النجاشي بالصلوة عليه مفرد في الغاية بصل عليه
باعد النجاشي الصلوة عليه وفي المراتك في فاضل بينه وبينه فغيره عرو
بصل عليه قال شيخنا ابن تيمية الظاهر انما في حق الموات مطلقا
وما انما في حق الولي بقوله وجعلنا لغيره من هو يجرى الماريا
او لغيرهم او ليس له ذلك انما انما في حق الموات في ذلك فوات خلافا
بشر وغيره قال علي النجاشي وغيره في ذلك فولي في
قال الشيخ ابو عبيد الله بن عبيد الله الموات جواز النفل في غسل الميت
فوله وهو صحيح مثل الولي اخفى في الزوجية
بغسله وطهارة وجها او ثوبا او حفا من الولي وهو قول الحنفية في ذلك
انما ما هو صحيح في ذلك ما شاعته غير يوجب غالب دعا خيمه ووجع
وذلك من راي رغبة الموات وفردهم قال عياض المجمع على
جواز الكتب على الغيور للاعلام وهو محل الاختلاف في الصلوة
فلما سجد الجواز في ذلك من المستحب ما اقتضا ذلك بقصود
المستحب والبناء على الغيور لتيسر ما يستحب به من الجاهل وعن
النجاشي في اقية المرونة وجواز لغيرها والذية في المرونة في اقية لما
يسر للاعلام في ذلك ما يفتي به ما يفتي به النجاشي ابن عبيد الله الحكم
ما شغل الوصية بالبناء على الغيور النجاشي يزيد في البيت واقفا
الحاوية النجاشي المار تجماع لتيسر ما يفتي الغيور في الجاهل
يرجع الغيور على المار في قليله فزاد ما يفتي به ويسلمه ويسلمه فقال ان
اشبه التسليم احب اليه والفتوى في المار يعلم بموته وروى
الصلوة عليه بحيث يجمع الناس للاستعداد للصلوة عليه وحضور

حبه رجب فيه فـ قال عياض اجماعا واما علاج بروج الميت
 وانه ليس برفع قال رسول الله صلى الله عليه وسلم دل ما اذ تموت
 بوجهه وكره ما لك الا اذ اذاعه ابواب المساجد والمساكن ورواه في البيهقي
 فاعرفه الله في الخلافة في الجنة باوالم (اشهد ان لا اله الا الله
 شوا بمضرة الدين وهو انما العلم الذي في الدنيا من الدين وهو الصبح
 او من الميت بالبر في الصلاة الجنائز تغفر لما يشترط في الصلاة
 مما يصح في الجنائز في استغفارها لطهارتها في الحرف والنجس وانيتها والبرام
 في السلام فقلت قال النجاشي وكذا استمر العور واستغفار الازليمة
 قال الامام في راجعهم استغفارهم في السجدة المكية ويكفي قال
 الباقين في صلاة الجنائز بانه يرضاه بجزاه توفع ما بالارض وتفرغ فقل
 ان بهم المشهور انما استغفره عليه فاما فلا عورة غسل الميت
 المثل عليه له في الصلاة عليه فالتجيم ومما استغفرت بالولاية وقال
 غير الروافد الصلاة مستحقة بالولاية والغسل مستحب بالتكسيف
 والحلحاح على الضرورة ايضاً فيهم وكذا انهم في النجس فقلت بسبب
 استغفارهم في الغسل او في طهارة الوفاة قال النجاشي (او وليا
 او يغسل الميت او اواهم بذلك او اواهم بالصلوة عليه علمهم في تيب
 منازله في الصلاة عليه لانه في اي احد منكم بسببه حال الحياة
 يغسل الزوج زوجته وامه ولده وبناته وكذلك العكس
 ووجه التوكيد حال الحياة لو حوود بسببه ينجح غسله واحده
 منها الا في حاله في الرجل والمعتق بالعضد والمداينة والباقي
 بطلان ما او خلع وكذا المطلقة طلاقا رجعيا على المشهور

حرمة وكيفية مطلقة في المشهور وكذا انك في ذلك ما اوصرا
 ما اجماع وكذا النكاح المختلف في بساده فيل محمول سب وهو العذر
 او النكاح والامانة بسببه يصير في الصحيح ابتداء فيباح غسله
 له اذا عثر غسل الرجل الذي اوليا به بالاصل علم من غسله وعقبته
 في النساء ولذا قال سمعون ما يغسل الزوجة على اوليا به بغسل
 زوجها فان ذلك للملا وليه وقال محمد بن فضالها بغسله وغسل
 المرأة التي انسا مدره اوليا بها للطمش فكان الزوج اخوة منهن
 وبفضلها بذلك قال سمعون وفيه ما يغسله فانه انما عفى
 ما دعيه ما قلت ان الموت نهاية العصمة وغايتها الموت وكذا
 لو ازمها واعلمها وما يباح له ان يباح له به فيكون المشهور
 يستركه واحده من الزوجين عورة اخرى في غسله واجازانه عيب
 في يركع المأول اسارة الى المأط وهو ان الرجل يستتر من الرجل من امره
 الى ان كبت وكذا المرأة من المرأة وقال سمعون تستر جميع جسده
 وتقدم للشيخ ابن عمر الله في اخرى ما تغيب عنه بقا له وانما
 بشيئ من غسل الرجل ما شاليع وغسل النساء ما شاليع من
 على ذلك مشروعية التبريد من الدنيا في حق الرجال فاعرفه الله
 الحزم بالمباح بوجه عورة الجميع قال الفقيه غير الروافد اذ اغتسل
 في الصلاة عليه من تيب الصلاة او اغتسل من تيب الصلاة عليه
 من ما تجوز الصلاة عليه من على الجميع وقول الواجب لشفاء حكمه
 باءه من صلاة بعينه وسببها فانه يباح الخمس لانه اذا عثر
 غسل الميت المسلم مطلقاً للصلاة وحكمه سنة على المشهور ان

ابن جبر الخلاء في الغسل كما في الخلاء في الصلاة ما نفعه
 ولهذا يغسل المسلم وليه الذابح ويؤمر به قال ابن العربي ما ساراه الميت
 (أي في غيبته) وفيه ضعف الغسل للعزلة وقد شغل في حارضة
 راجح عليه وقد يغلب الإجماع كما في مع رجال من ذوي محارم الشيعي
 مدحا إلهة فيك بغسله في ملة الغسل وفيه يعمده الخيرة (الكسب)
 وانظر وإن كان الإجماع غلبه في مع من هذا إلى الذكر في البركان
 ما عاراه الكعبرة وإن رجل مع ضا من محاربه فيك يغسله من
 موق الشربة وفيك يعمده بناء في تقديم حرمته الغسل أو الشرب
 وانظر وإن كل على في مع من يمت إلهة وجهه ويديه إلى الألف
 في المشهور وفيه إلى التوجيع وإن كان غلبه مانع ما كتب (الشريعة)
 علمه فيل إذا كان من أيكنه الوطى وفيك لم يرد من ستم
 حرمته في ذلك إلهة الركونه يستلها فلا عزة حديث في
 في النبي صلى الله عليه وسلم تسليم الجندرة باستئذانهم فقال
 وجبت وم عليه بخانة جانتهم فقال وجبت فقال صلى الله
 عليه وسلم تسليم إلهة تكبره الله في أرضه إلى آخر الحديث فقال
 عياض السائر المشرك يكون المعول التكليف أفعاله أفعال المشرك
 التي عليه مانع فيقول شهادة في حينه في دفع قبوله على
 المنية عليه لو كان من (القرابة) والضرافة والعرارة وقال الضوء
 النقي المختار إن على محرمه وإن تك أفعاله مكافئة لما أضا
 عليه به ما في الشيعي الميت في غير النسب ما إذا أجمع الله الناس الشاع
 عليه ذلك ذلك ما إذا (الله غير الله) شهادة فيمنية على الركن المكافئة

للواقع في المدح والثناء وعرضا لك في بناء العلم الذي يورثه على ذلك
 وهذا في ذلك الأمور الخروية إما وتسلم على الميت ابن جبر السلام
 من وراء المشاهدة حسنا هو عز الله حسنا جادك المباد بالسلامة
 أهل الجماع فلا عزة اختلج المالكية في الوجوه والندى والشعر
 من غسل سيلا يمسح على رجل أو رجل صلى الله عليه وسلم
 تسليمه في الوجوه أو على الندى لورود الميم للغسل بالغسل في
 بعض طرق الحديث فاعتر الخلاء بين ابن الفاسم في صلاة الجنازة
 سنة وهو المشهور وبين ابن عمر الحكم بانعام في بيته عليه إذا كان
 تولى عليه المشعور والاصرار على الأول فالعياض وقول المشهور أو تطل
 حين يزد وهو قوله ابن عمر الحكم بناء على انقارض الركعة
 في الشيعي أمما قال ابن العربي في ذلك المال بغير وعينه وفي قول
 الشيعي (أي في الحديث) المخرج من المال والملازم ابن عبيدة في من المال في
 وجوبه المستغنى بلوغ المال نصا بل قال ابن أبي بيارد عليه من قال
 أن بلغ مالي نصا بولي لعلني كذا أو جاد إن قوله أن بلغ مالي نصا
 مخرج الشريك وإذا أنا ذكر في الشريك قلت يصح جوابه على أن الشريك
 اللغو في شريك الشريك في اللغة أي ابن العربي اللغو هو
 الشيعي وجوابه أنه إذا زاد (الشريك) الشيعي وهو الذي في كل عليه بعضه
 لأن ترجمه الحقيقة الشيعية (الشريك) الشيعي إنما هو حقيقة فيما
 يتوقف عليه الحكم في كل الوجود فقط ومما تحت في مشركه
 ونفرا إنما هو فيما أشار إليه الملام ابن عبيدة في الشريك اللغو
 ويرد عليه أن النص في إجماع الشريك فلهذا ومصرافا قال ابن

الذي من جبر او فمته والمنقول في ذلك ثلاثة اقوال ثالثها ان
جبر ملة او فمته جبر والابع (ما من فمته انما للان المتخلف) (ان
يصل به المعضود انما قلت الدفن في ملك النعم ممنوع بغير
لذته بل انما في الميعاد والمنابع قال النجاشي في مطلقا وفي النواذر
ان حال ملك الانتفاع بالظاهر ان يضعه وان يسر النجاشي الملك نفسه
وتحويله في مملكتهم المسلمين وجعله معاوية وان عيسى بن معاوية
في دور غاب عنها اهلها قد في مملكتهم في دار اهلها تسوية فيهم
في ذلك فيما فرم به الجريد وقال ابو حمزة انما ملكهم لهم الانتفاع
بما في ملكهم لبقا في ملكهم فاعترفت الفاعل موضع
حبه المشيئة والموانع في ملكه بالملكية والضرورة في ملكه الغيور
ان جبر الله في ملكه فان ملكوا منا جعلا في ملكهم في ملكه و
فما من ملك منافع بالملك في ذلك ما جبر الله في ملكه
وعلى ذلك انتفاع غيرهم في ملكه في ذلك ما جبر الله في ملكه
في الغيور العاجية في ملكه في ملكه في ملكه في ملكه في ملكه
يستعان ببعضه في ملكه في ملكه في ملكه في ملكه في ملكه
واقبل على ايج الغيور في ملكه في ملكه في ملكه في ملكه في ملكه
في ملكه في ملكه في ملكه في ملكه في ملكه في ملكه في ملكه
العلم العاجية وانما جبر عليه في ملكه في ملكه في ملكه في ملكه
ويجعله في ملكه في ملكه في ملكه في ملكه في ملكه في ملكه
مضافا بالملك وانما جبر عليه في ملكه في ملكه في ملكه في ملكه
فله عسى قاله ابن الجاسق وعزاه في المجموعة في رواية ابن القاسم

وكما ان ابن عيسى في نسخة الغيور في نسخة فاعترفت
قال الشيخ ابو جعفر النعماني في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
كوجوده في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
تأليف النعماني في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
الفهم ليس له في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
ابو جعفر النعماني في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
ارتكبا في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
وكو: انما عسى في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
النجاشي في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
لو كانوا يفعلون في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
قال في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
النجاشي في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
ابو جعفر النعماني في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
بل في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
عنه في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
انتها في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
فروا في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
اراد في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة

لَقَوْلِهِ خَلَقَ النُّفُسَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيماً لِمَا عَمِلَهَا لَنَا مَعَى حَيْثُ
أَنَّ نَفْسًا نَاجِيَةً مُسْتَقْدَلَةً بِنَفْسِهِ فَلَا يَدَانِ يَكُونُ دَاخِلًا قَعْتَهُ صِبْغَةً هَامِيَةً
يَكُونُ يَخْرُجُ بِهِ عَلَى مَا اسْتَجَابَ فِي أَصْلِ الْفَخْصِ مَعْلُولًا وَالسَّبْحُ تَحْرِيضًا عَزَّ
الطَّلَافُ فَالطَّحُّ لِلْعَصَةِ وَالْمَيْتُ نَمَا يَنْتَهَا قَالَ ابْنُ الرَّحْمَنِ الْفَوَلُ يَنْفَعُ
الذَّكَاةُ بَعْدَ انْتِفَالِ الْخُرْقَةِ مِمَّا لَانَ إِلَى رُجِيَّةٍ مِنْ أَهْلِكُمْ الَّذِي نَافَا
خَلَّ أَنْ مَسِيحًا أَنْ يَكُونَ وَلَمْ يَكُنْ تَابِعَةً لَهُ فِي الوجودِ وَرُحْمٌ بِمَا اسْتَلَا
الرَّحْمَةُ مِنْ ذَلِكَ قَالَ الرَّسُولُ أَبُو جَعْفَرٍ إِنَّهُ كَرَّمَ الْخُرْقَةَ فَدَيَّتْهُ إِلَى انْتِفَالِ نَفْسِهِ
أَبْدَانًا بِحَيْثُ مَخَاصِي مِنْ نَحْوِ مَا لَمْ يَغْسِلْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُ إِلَى وَجْهِ طَاحِبِهِ
لأنَّهُ مِنْ عِلْقِ الذَّكَاءِ وَقَالَ أَبُو حَبِيبَةَ تَغْسِلُ الْإِنْسَانَ وَجْهًا وَجْهًا فَاصْفَاءً كَمَا
ذَلِكَ مِنْ تَوَابِعِ الرَّحْمَةِ وَرَدَّ بِالْمُسْتَوْتَةِ وَاخْتَلَبَ الدُّنْيَا بَعْدِيَّةً فِي هَامَةِ
وَكَانَ الْفَرْقُ مَا جَاءَ مِنْ فَحْرِ انْتِفَالِهَا أَرَادَ جَهَنَّمَ وَمِيهَ نَحْوُ مَا عَمَرَتْ
مَخَاصِيهُ الْمُسْلِمِ بِمَا يَكُونُ عَلَيْهِ مَا جَاءَ مِنْهُ وَتَقَوَّى بِهِ جِهَدُ بِلَاسِهِ مِنْهُ
مَرَجَتْ بِهِ وَمِنْهُ تَعَرَّيْتُ الْقِسْلُ بِوَكْفٍ فَبَاتَتْهُمُ وَلَوْ كَانَ الْحَرَامُ فِيهِ تَدَابُرًا
بَيْنَهُمَا الْخُرْقَةُ وَالْفَرْقُ بِهِ الْمَيْتُ الْوَقْتُ لَعَضَّ مَضِيهَهُ بِوَكْفٍ فِيهِ قَالَ
ابْنُ شَالٍ فِي الْخُرْقَةِ سِتْرَةً قَالَ فِيهَا ثَوَابٌ كَثِيرٌ وَوَيْبٌ أَلَا إِنَّهُ تَعَالَى بَلِيسُ
الَّذِي عَنِ الْبَاسِ الْبَقْوَى بِبَعْضِ الشُّمُونِ فِي مَحْرُومٍ مَخَاصِيهِمْ بِوَكْفٍ فِي الْإِتْمَانِ
فَمَا عَمَرَتْ تَعَارُضُ الْمَصَالِحِ وَلَمْ يَكُنْ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا وَتَعَارُضُ الْمَعَارِضِ
وَلَمْ يَكُنْ دَرُودُهُمَا وَتَعَارُضُ الْمَصَالِحِ وَالْمَعَارِضِ فِيهِ عَلَى الْإِتْمَانِ فِيهِ
بِكُلِّ الْمَيْتِ عَلَى حُلِّ رِيحِهِ أَوْ مَالٍ فِيهِ بِهَذَا الْمَقَالِ الْجَمْعُ أَنَّهُ كَانَ الْحُلُّ
يُصْعَقُ فِي بَعْضِ أَمْرِهِ وَخَوْفُهُ وَرُفْعُهُ الْحُلُّ عَادَةً فِي إِتَابِ الْإِتْمَانِ
أَوِ الدَّاءِ وَتَرْجَاهُ حَيَاتِهِ بِالْبَقْوَى تَقْدِيرُ الْمَصْلُحَةِ الْوَلَا حُورَانَا الْبَقْوَى لِحُلِّ

الْمَالِ بِقَالَ ابْنُ الْقَلِيمِ أَنَّ كَرَامَةَ الْمَالِ كَيْفَ يَفْعَلُ عَلَيْهِ وَابْتِكَارُ فَالْإِبْرَاهِيمُ
بِابْنِ بَعْدَ الْخَالِ وَهُوَ أَحْسَنُ كَمَا سَمَّاهُ أَوْ مَعْنَى السُّهْبِ فَالْعَبْرَانِ
فَقِيلَ الْمُعْتَرِكُ مَقْصُودًا وَقَالَ ابْنُ الرَّحْمَنِ الْفَخْصُ مَعْنَى الْقِسْلِ
مَقْصُودًا وَمَعْنَى وَابْنُ الْبَخَارِ قِيلَ الرَّحْمَةُ مَعْنَى أَوْ عَمِيٍّ وَقَالَ عَجَبُ
الْوَهَابِ الْمُفْتَقَرُ فِي الْمُخْتَرِكِ فَلَمَّا وَعَلَيْهِمَا قِيلَ الرَّحْمَةُ فِي نَوْعٍ
وَعَمِيٍّ مَقَابِلَةً لِنَفْسِهِ وَحَكْمٌ فِيهِ كَمَا هُوَ فِي الْفَخْصِ وَلَوْ كَانَ
جَنِبًا لَسَفُوكَ مَا هُوَ مَكْلُوبٌ نَهْمًا مِنْ كَهْمَاتٍ عَدَّةٍ أَوْ غَيْبٍ قَالَ الْفَرْقُ
يُجْمَعُ غَسْلُ مَا لَمْ يَغْسِلْهُ مِنَ الدَّمِ وَكَأَنَّهُ مِنْ الدَّمِ وَلَوْ أَرَادَ أَنَّهُ تَكْفِيهِ
وَأَرَادَ مَا عَلَيْهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ فَإِنَّ عَاسِيَّ فِي أَحَدٍ شَيْءٌ مَا كَانَ كَمَا جِئَ
نَحْنُ الْجَمَاعَ عَمِيٍّ مَا تَدَبَّرَ دُونَ غَسْلٍ وَأَمَّا عَاسِيٌّ يَوْمَانِ أَوْ ثَلَاثَةً
بِأَكْلِهِ وَنَحْنُ غَسْلُ وَدَلَّ عَلَيْهِ فَمَا عَمَرَتْ إِذَا اسْتَبَدَّ وَمَعْنَى مِنْ أَصْلِ
بِأَكْلِهِ وَمَعْنَى بِالْحُلِّ وَالْحُلُّ بِأَكْلِهِ الْإِبْرَاهِيمُ قَالَ فِي تَرْجُمَةِ الْفَخْصِ
عَنِ الرَّسُولِ أَنَّ ذَلِكَ لَانَهُ خُورَجَ فَيُخْتَلَرَامُ يَنْتَهَى لَعَلَّ كَلِمَةً بِهِ عَمِيٍّ
فَالْإِبْرَاهِيمُ عَمِيٍّ نَحْنُ الْفَخْصُ مَعْنَى الدَّاءِ وَكَذَا الْمَعْنَى بِكُلِّ
لَيْسَ الْفَخْصُ فَالْإِبْرَاهِيمُ الْإِبْرَاهِيمُ نَحْنُ الْفَخْصُ مَعْنَى الدَّاءِ وَكَذَا الْمَعْنَى بِكُلِّ
عَمِيٍّ الْفَخْصُ إِنْ كَانَ فَالْإِبْرَاهِيمُ نَحْنُ الْفَخْصُ مَعْنَى الدَّاءِ وَكَذَا الْمَعْنَى بِكُلِّ
فَالْإِبْرَاهِيمُ فَاحْتَرَقَ أَصْلُهُ مَعْنَى الدَّاءِ وَكَذَا الْمَعْنَى بِكُلِّ
فِي الْمَعْنَى وَكَذَا الْفَخْصُ أَصْلُهُ الْإِبْرَاهِيمُ وَكَذَا الْمَعْنَى بِكُلِّ
وَيَدْخُلُ فِيهِ كَمَا إِذَا حَنَنَهُ وَمِنْهُ لَمَّا لَمَّا نَفَا كَمَا لَمَّا يَنْتَهَى
وَقِيلَ الْمَعْنَى أَنَّهُ وَمِنْهُ نَحْنُ
وَالْمَخْتَارُ الْإِبْرَاهِيمُ
وَالْمَقْصُودُ بِالْمَقْصُودِ بِالْمَقْصُودِ فَاحْتَرَقَ فَيَلَسَ الدَّاءُ نَحْنُ

وعن ابن حنبل في قوله تعالى بعينه بلا بطل فاعسرة اعيانها عن زمان
واحدة انما هي واحدة قال قال لان القوة وجبت لهما باعتبار الثبات
والتي لم يمتد لها كمال اخرهما بالآخر بالآخر. وقال ابو حنيفة يا عيسى
لقد رخص التجار باعتبار الجنس عند مالك باعتبار القوة بالضرورة بالتمدد وعز
الشيء بالآخر واصور ومن ثم قال مالك بالقدار بين الرجلين بين
ان يكونوا واحد وعزرا في بيع باعتهما معا فاعسرة قال الشيخ ابو
عمران في المخرجه قل ما له كتابهم وهو محروك الى اخره في المعارضة ايه وكل
ما كان له بلا بيع في المخرج ولذا لا يصح ان يفتقد الى النفوذ
انفادته وتضييق المسألة لتبسيط دعوى مولية والى الخلد دعوى الجمعة والى
النفقة النفقة من العبر واختلاف اجساد انا الى النهاية لزم هذا
بيننا وبين غيرهما من الاجساد انا اولهم وبقا من بعدهم من غيرهم
بذلك ان الكليات ونحوها فليست تفرد ذلك من فعله وفعل غيره
فلا عسرة قال الشيخ ابو عمر في نسخة اخرى اذا اختار الزوج باطل
او يعلية اجماعا فانه لا يبرأ من ابيه باقية تحمل على الاول منها وقد يختلف
فيه كالمشرك في الميثاق وما يجب بغيره ام الولد وملك العاقل وهو
بالظهور انه كان لهم ملك لنفسا وبهما زيادة الى الزوج ونقصا لمحرر تطلق
عنه بالذمة او بالقيمة لملك الحرة فلا عسرة عصمة الزوجة
صحة مكتوبة بكنهن اني فانه باعثة الزوجة لزوجها ومنه عا غير ربع
باليسرة واليه قال الغزالي انما الزوجة من عيني زوجها لانه عليه
عصمة وهي امتناعه عن غيره تدعى بالطلاق والابتن واليه في قول
واحد ما في دراهمنا باعته لهما في الدار والقطع اذ هي سيب

لها وموجبة بحصول لها كالنفقة والسكنى والمهر او غير ذلك
كان الزوج حاضر او غايبا وفيه ضمانت تضييقا في ماله بائنه مع
بائنه من النكاح والنفقة عليه بالملك والذم واليمين والنكاح
والهبة وسائر حقوقه اقلية له عليها بعصمة الزوجة والنفقة في ذلك
في ذلك كله لا باليسرة في الطلاق واليه في النفقة والنفقة في ذلك
سواء بكل ما يقع الزوجة من الخطأ مع حضوره بمحضه فبها
مع غيبته وان ملك الزوج تمتنع اقل من ذمها فانهم واستبطلوا
عليها باللعابة والنظر والامارة والاستغفار بمصالحه بغير التسليم
النفقة يا بعصمة حاضر والى المحكمة بذلك فائمة واحكامها
من توبة عليها وبيرج في جميع ذلك اداة المعقود والمحرر مادام كل
واحد منهما عيني محكوم له ربع عصمة عنفا بطلان او توثيق لوضو
الحكم باسمرار العصمة وتمتقا وسائر احكامها التي عيني الزوج
لرابع لها بغير ربع ثم اقلها واحكامها بغير ربع الزوجة
بذلك اني ما كان عليه من النفقة المطلقة استغفلا لا يميز
بطلان بدلتا لان قبل العصمة اية ملك بسببها فلا عسرة
زوج العصمة باليسرة يصح الزوجة من الحرة فبها السكنى
بدل واحدة وتبينها مستعربين منها وقد راعا ما كان بينهما
من عزم الحرة والاعتزال فيستوقع اليوم امرهما على الحق ونحو
ذلك من تحيل التمتع وصعته في نوازل الشجر في ذلك ابي
رفيع ان ابان الزوج زوجته وله اسكننا معها وان لم يرضى وامرنا
بليس له في ذلك واحكامها في الخلو معناه بين راحد والى ابن القبار

خبر

ما تسمى به وان كانا جميعا امرأة اجنبية وانقسم الدارين بينهما بالجماع
 ويكون بائنا واحد الى زمانه الى حر وتسمى البينة التي كانت بائنا
 قبل الطلاق فقلت واختلاف المازنة والاشخاص والاحوال في
 ذلك ما دخل فيه من عمن اني عجزت ان اجمع فيه تدفق الناس في حصة
 بغير ما اصررت في العجز وريد بغير اسبابها وقاله مالك
 مرة ومرة في الموضع الله عندها فلا عورة ما يوجب ثبوت نفقة زوجة
 الغائب رجعا الى الحكم والعروة موضعا او باخله او يجرى انما
 واهله معتقدا او تنكحها وتزنيها عما ماتت من رواتنا المذهب
 وافواه اهله وطرفه فيخرجها ما ثبت بالعلم او شهدت بينة نزلنا
 بالعلم دون السماع منها او من المنتهي اليه ذلك اربع او الزكي
 او التكتي لينا (الحكم على ان ذلك ما يعلم انما منها مباشرة او من
 ينسب اليه ذلك بسفحة الرسول والوكيل فاعرة الاصل فيما يشترط
 في الذمة وتجرى له المكالمات ان يكون صخره او من ثم لم يجرى السلم
 في الجاني وهو اصل الشايع في النفدين وهو حترى بالنسوة
 والداع قال بان اصل الحاجة من غير مزية بانما استحق
 بزوج ومراعات الخلق انهم في ملايحتهم مع ضرار عاتية من الحاجة
 فاعرة قال الشيخ ابو عبيد الله محمد بن عيسى اضرار من ضرر
 ضرر من رفقة اضرارهما بالبعثت في الباقية قال الشايع
 ما يعنى وقال ابو حنيفة يعنى من حج والمالك الاعتبار بالذخول
 واهله كمال الشايع في الغارضا ان قد يجرى عن توفيق لان الاصل
 عنى محرم النخوة ثم اعنى مالك وابو حنيفة في نفقة الزوجة

الدائمة وكسرتها وادامتها ونفقة المأوى وقال الشايع مد
 على البعير ومدان عاذه اشعة ومنه من دفع في المتوسطة ابنة
 الحامي ثمانية الدارين وثبتت العوايد الخاصة بان لم تثبت بهذا
 بمادة مماثلة اشكل قوله فلا عورة الاصل الغناء بنفقة الزوجة
 بان ادعاه عمن عازاد على نفقة بغير ثبوت اثباته واختلافه على
 الولد اثباتا غناء والى ما يغافه عليه او على ابناء بغيره لنفسه
 بنفقة عنه وافول للزوجة ان عرفت انه بغيره وكذا ان عرفت انه
 من اشرك على المص (ان يترك او يعزى بالملأ فيفطحه يداي الى الم
 بالنفقة او الكلال ولا يثبت عليه ان صرفته في عمن والمخلع ان لم
 تن له بينة فاعرة كل اقلوم التوسعة رجيا تصير الزوا
 وانما من يقرر ارجا وروى يوم ونحو وروى ثلثة وروى ثلثي
 وفيه ضمان وفيه ان كان له ما ينفق منه فلا تلوم فلا عورة
 الاصل ان العمن المحترى يوجب محرم التمسك من المعروف عنه
 والكل في (الحكم بالنفقة لتوفيق ربع الضرر عليه بالحنج عن
 الكسرة قال الحنجي ونحو من الغطاء والركا وان عمن في النفقة
 على ضرر ما يسد به الحجرة والصحة طلق على المشهور بان قرر
 في النفقة وما يستمر به العورة وان كانت غنية لم تطلق
 وقال الشيخ ان عمن لا يشبهها طلق عليه وحكم الغائب
 وانما عمن بتطلق على المشهور بغير ثبوت الزوجة والذخول
 او انه دعي اليه والنفقة يجرى ما يعلم موضعه وانما المحرار
 اليه ولا فلا وتسمى البينة ما يعلمون انه زوج ترك لها نفقة وا

واكسرة واثنينا يعرفه بنسب من مؤدنتها وانما بعث اليها
 شيئا وصل اليها في علمها التي وقتلها ثم جلبت اليها كعكة وفي
 رسلها يعرف التورم ثم يملأ او يكتن من الطلح وهو كعكة
 اذا فرغ وتبعها مرة كل خلاف يوفعه الحاجج باينها الولي والمعم
 بالنفقة فلما النفقة في العدة انما هي فيها وانما يتم جمعها
 الا في بان وجريسا راجع العدة بلما الرجعة وذلك ما يرفع ويراجع
 مثله ولو شمر ما اقل وفيل او نضعه وفيل ان وجريسا لو قد
 عليه او لم يملأ عليه وحمل على كذا انه لو كانت انه يفرح بها واما
 في المستقبل وان فرز عليا معلومة وكانت في العدة كذا الدابة
 الرجعة وان مشاهرة بمقوات فاعسرت ما علم في حال الزوج حين
 سبر حمل عليه كان ذلك المعلوم منه حين عسى او سبر او لو فرغ
 على خلاف ذلك فانه ابن الماحسون وعياله ابن عمه (انما سبى رواية
 ابن الغلس وهو صحيح اذا يشفوه حكم ما خرج عليه (انما يغير وتاويل
 ابن زرع (ما يحسنه وان كنانة ان القول قوله ولو خرج موهبا وان
 وهو تاويل يعبر قال المامع ابن عمه بينه وقوله ابن الماحسون بناء
 على امانة المامع ولو يما عوفه حين طالع في جميعه استصحاب
 حكم الحالة الشافعية على الاقضية فيما ذكر فيه وفي الثاني على اصاله
 للخرج مع ذلك والثالث على جميع الاقضية الشافعية وما
 ذكره ابن زرعون عن ابن ابي برة وفيها ما يعرض على (انما نفقة زوجة
 فان يكون لها النكاح اية كذا في انما يري له مال لم يرض لها والميت
 ان علم له مال في غيبته يرض لها انما نفقة ملكة وكان لها

دية عليه فيا صرح بها الغيا واذا فرغ اخرته به وان كان محمدا
 في غيبته بالمسهر وانما الفاسح ما يعرض لها وقال في الموازية يتدأيتي
 عليه وبغضا قال المامع ابن عمه شرا يورثه الزوجية على المعص
 وفي فاضل بهام وتختلف ان اختلفت حالته فاعسرت (انما سبى
 استصحاب الحالة الحاضر في المستقبل ولو بلغ الولد الزك رفقنا تنفذ
 على المامع ولو كان ان مائة يعبر بلوغه لم تعسرت المامع وانما خلقت
 المامع يعبر الذخيرة لم تعسرت النفقة ان كانت في جهة فورية على الكسرة
 او بالعدة وانما دخل بها منه ثم خلقت فاعسرت المامع وكذلك انما سبى راقية
 يعبر الطلاق او عجزت عن الفروج (انما يكلب بالصبه ولو خلقت اوقات
 رزقها فيك البنا استمرت على المامع وفيل استمرت وفيل تستمر الي
 ابلوخ بطلا فاعسرت تعسرت سواها المامع والصبه عليه
 المامع في جميع الرعاوي فاعسرت (الرجوع على الولي بما انفق عليه ان
 كان له مال فانه ما كان ولم يرجع والمال عفيف وميتة المامع من بلوغ
 يجعل فاعسرت المامع وانما كسبه عليه (انما يرضى به وان كان عمو
 او جيرا ما عسرت به المامع اذا كسبه المامع عليه (انما يقول المامع يرضى
 المامع يرضى وقال المامع يرجع عليه (انما يملكه وانما او طان
 المامع فاعسرت المامع ان النكاح من بناء النور يرضى والموقوفات
 انما يرضى عليه هل يرضى الولد على امراة ابيه الفقير والممعة انما يرضى
 على امراة او امرء على المامع وفيل ارجع واختلف ان كان للمامع زوجة
 امرأه ام المامع وفيه يرضى قبل عليها انما يرضى معا على امه بطلا
 وهو كذا في المختار ان كانت امه ستة ولاخره شابة والممعة بغير

بانه ينفق عليهم ولا يجعل له ولا ينفق زوج له ان ينفق على امره
وفيل ينفقها وما قبله ان تزوجها بغير ما لم ينفق وان طلقها عليه ان ينفق
في فقه وان ينفق بغيره وان ولد له ولد فاعطى الفراق على التمسك
بالخزينة والاعمال هل ينفق له المال العتيق وان كان للماء البغية
فنفق وبسرة وجبة على عملها وليس له كفارة ويطلب بالنفقة وان
كان نفوق بغيره على العمل فاعطى له نفق وان كان الباطل فاعطى
انما نفق اربابا الخنزير في مال وضاع عن جميع حقوقها فاحصا
في عملها وكان ابوابا بغيره وان كان في اربابا وانما ينفق على
فيها المات ويختم بغيره ان كان صغيرا فينفق على النفقة وان كان
كبيرا فينفق على نفق بغيره وان كان في اربابا وان كان في اربابا
فانما نفق في نفقة نفق في اربابا ونفقة نفق في اربابا
انه يملك انما نفق في اربابا ونفقة نفق في اربابا ونفقة نفق في اربابا
يملك انما نفق في اربابا ونفقة نفق في اربابا ونفقة نفق في اربابا
ماله انما نفق في اربابا ونفقة نفق في اربابا ونفقة نفق في اربابا
وان كان في اربابا ونفقة نفق في اربابا ونفقة نفق في اربابا
الامر انما نفق في اربابا ونفقة نفق في اربابا ونفقة نفق في اربابا
بغيره انما نفق في اربابا ونفقة نفق في اربابا ونفقة نفق في اربابا
ويشامل نفق في اربابا ونفقة نفق في اربابا ونفقة نفق في اربابا
لا نفق في اربابا ونفقة نفق في اربابا ونفقة نفق في اربابا
وان نفق في اربابا ونفقة نفق في اربابا ونفقة نفق في اربابا
واصلها في اربابا ونفقة نفق في اربابا ونفقة نفق في اربابا

نظوم وفي الحار ينفق الذي ينفق النفقة عن الزوج امتناعا عن
الوكيل خاصة وان نفق المسمى بغيره النفقة وقال المحقق
هو الغنيان وقال الشيخ هو المسمى بالنفقة وقال الشيخ
عنه خالف ابن الغلس في نفقة النافق جميع احواله قال ابو
الحسن الخليلي انما نفق في نفقة النافق في نفقة النافق في نفقة النافق
والنفق في نفقة النافق في نفقة النافق في نفقة النافق في نفقة النافق
ويكون في نفقة النافق في نفقة النافق في نفقة النافق في نفقة النافق
انما نفق في نفقة النافق في نفقة النافق في نفقة النافق في نفقة النافق
خليل ينفق النفقة ان سبقت الوكيل والاستماع او خرجت بغيره انما
ولم ينفق في نفقة النافق في نفقة النافق في نفقة النافق في نفقة النافق
سفوق النفقة بالنفقة في نفقة النافق في نفقة النافق في نفقة النافق
المسمى واختار المحقق والمبايع قال الشيخ والفراخية في نفقة النافق
لا نفق في نفقة النافق في نفقة النافق في نفقة النافق في نفقة النافق
لها النفقة في نفقة النافق في نفقة النافق في نفقة النافق في نفقة النافق
ابو جبرائيل في نفقة النافق في نفقة النافق في نفقة النافق في نفقة النافق
النفق في نفقة النافق في نفقة النافق في نفقة النافق في نفقة النافق
فلا نفق في نفقة النافق في نفقة النافق في نفقة النافق في نفقة النافق
معرض عن التمسك بغيره بل ينفق الوكيل والمبايع فلا نفق في نفقة النافق
وتنفق بالنفقة في نفقة النافق في نفقة النافق في نفقة النافق في نفقة النافق
شربها مع نفق في نفقة النافق في نفقة النافق في نفقة النافق في نفقة النافق
المبايع بل ينفق في نفقة النافق في نفقة النافق في نفقة النافق في نفقة النافق

وإذا بلا دفعه للبرق يبيع هو المستهر فإذا عثر في المسمى
من حقه تناول ولم يوجد ثم لم يتجز عليه اشتد له دفعه الناسم
إذا كان الإرجح فادراجا التمسك منها على يد الفايح ولم يقع المطلب
له دفعه فعدا دفعه لوجاهة العرف وجعل على مال وأثبت دفعه المبلغ
إذا كان المسمى بضرا بها أو فاعلا على اعطاء المال مع تسليمه
دفع ضرره عندا بفرضه لم يعم عليه ما وصلها أو كلفا أيت
ووصلها إلى حقه لم يعم له دار جوع على الزوج فيما خالفت
به ربه اجتناب الشيء المملوك إلى ربه وهو المملوك والمنصوص المالكية
لها التوجه في المال فاعثر في دفعه المبلغ في انقضاء على
أنه اجتراب التملك المسمى بالخرج (بغيره من دفعه إلى أن انقضاء) وان
زاد على الضمان وفيه ملاح وتعلم كفاية على ذلك هو اعتبار المحسني
وذلك ما من محسني نصاب على السهم ويكفي في دفعه وفيل يعمك ما
يفنيه وقال محسني المالك يعطى نصابا في عثر المصل المملوك بالشيء
جميع ماله له وبالدفع تحفيها ليعاير المطلب بلا قبل الصفة بخين
وجت عليه أو حصل له بسب وجوبها وفراختلاف المالكية في اعطاه
نصابا أو اعطاه ما يملكه وفيها إذا كان المحسني عليه الملاحية فمن
يشترط أخذها وتولي (بغيره) على المحسني في السهم ورائه
أعز إلى كونه بغيره في المحسني ولم يسقطها وفي السداد (لأنه) لا
بلا في الملاح وهو في شحها وقالوا إذا كان المستر في حصة في
المستر في ماله أن يخاصه السبعين بها أو بأخر بالسبعة من نفسه
وأقر في كونه مملوكا بنفسه أو طلب غير بسبه بلز الملاح يرث

الفاقة من ادية امان المال بإشتره ماله تخصيصا لغيره الماحلة
بذنيه الغصود وليس في الملاح (نصابا) للعرض فاعثر
أهل ماله اعتبره في الواجر فيعزرائيه فليد الملاح لم يعم
العقر في التملك رابع ويرى الملاح مع البنت بالعرض والتعقيب
ويستعمل لنفسه كما تقدم وما هذا الفاس يوفيه من الشيء الواحد
باعتبار عندا ويرى عليه باعتباره في ربه لم يغير الملاح والرد
والفاقة على الملاح في العمل في هذه الفاعرة واصل السابح خلافا
أهل ماله في ذلك ركنا العقر مصرافا في الملاح ان عقره اعطاه
مسلم بغير الفوق يوم (بغيره) طاعان غالب الفوق أو غير المسمى
المجرى المقتضود وجوبه عليه وأبغضه باعطاه فأن لانه زكاة كفاية
ثانية وراية في راحة فيل غير مانع باعطاه نصابا لمسلم زكاة العلم
وإذا في روجه بقوله وجوبه عليه إذا التام ليس بواجب له ويرد بان
التام مطلب بالبرج على السهم وماله وعليه وحكمه في الفاش
نابح مرض بالقران وقال ابن كنانة مرض بالشيء وقيل سنة مكررة
وأقر عبراني مرض في الرسالة سنة مرضا رسول الله صلى الله عليه
وسلم تسليمه وأقر رسول الله مرضا أي أو جبها مرض وجوبها
وفي سائل في أم في زكاة العقر على السهم فلا عثر في الشيء
أقر عبراني في الفخر باختلاف المالكية فيما بين كلوع (أي) إلى كلوع
الشمس الصورت النوار فيل لجزية أي ساعته تسمى مع رسول
الذي ط الله عليه وسلم تسليمه فقال هو النوار إذا ان الشمس لم تطلع
أومن الليل فيا ساعا البصلة (أي) وأقره صلاة النوار عجا وعليه أقره

منه يخاطب بصرفته اليه على القول باضا بنها الى اليوم واقام
رواها كلها من الرب في الصوم فانه واجبها بانقضاء ومن احسن
الديقة واجبها به وهو بالموسع بطول اليوم وحرك وعليها اجزا
الحاجة يعرف يوم النجم قبل طلوع الشمس فلف المشهور وجوب
زكاة اليوم بخروج الشمس ليلة اليوم وقبل طلوع في يومه وعياله بعض
المسهر وفيل بطول الشمس وعياله بعضهم الصباح وقبل بخروج شمس
ونيك ما بين الخروب وعياله جاء اعطاه قبل ذلك في من ذلك اليوم
وعاذا عن الاجتماع على عزم الاجزاء العمل قبل وجوبه في وجوب
والسهر وعزم اجزاها قبل غروب شمس ليلة اليوم لتقرر هذا قبل
النسب وروي عن ابن القاسم اجزا او تعديفا قبل يوم اليوم في يوم
او يومين اجزا او ما سار به وما كان ابن عمي ببحثنا الى الذي تجمع
عنه قبل اليوم يومين او ثلاثة وقال سمعنا انه اخبرنا قبل اليوم
يومين لم يفي وانما كان ابن عمي في هذا قبل يومين يد وهذا المسمى
يلي الصرفة يخرج هذا يوم اليوم ابن يونس في ان يكون ابن القاسم
انما اراد باخراجها قبل اليوم يومين وان يد هذا الى يلي الصرفة
تعمل ابن عمي من حمل قوله على ظاهره ان يقول في يوم اخراجه
في اول الشهر وذلك ما يجوز انه اخبرنا قبل وجوبها فاعس
قال النسبي ابو جبرائيل في الخبر وهو زكاة اليوم على من مكد
الخبر في المصل وعلى المخرج بالحل عز مالك والنسابة فاما انتقل المصل
انتقل الحل الى الجبر الكرام وقال ابو حنيفة لما روي عن المخرج بالرواية
ورد يا اخي جسدك الم قال واليكم كما لا يرد انتفاء رواية محل امرها

ورد بشرك رواية مجموعها فاعس قال النسبي ابو جبرائيل في
الخبر وهو اخراج اليوم بالموتة يخرج عن الرواية عن مالك
وعن الحنفية بالرواية قال الخزاز في الرواية هي السابعة
واثرت في محل الزكاة والثلث قال النسبي والموجب عنك موجب
نسب الرواية قال النسبي ابو جبرائيل في الخبر ان الفاعل حجة
بالدلالة عليه في العمل واليكم والحاجة للسابع في مال الله
منه وهو اخراج كل الزوج مخافة عسر الزوجة لقول سمعنا
في الكعب والقياس ان يكون في مال الله القول ابن القاسم انقطاع العدة
او في ماله لقول ابن القاسم في هذا في انفسنا فاعس
قال النسبي ابو جبرائيل في الخبر في اصل العدة انما الحل من شئ
روا ابن سريج وهو في الزوجة عليها ان جاء ادا صرفة
اليوم في محرم ثوبه وجهه المشهور وخصه في السابغ في حال عسها
مخايب الدليل في جاء في ثلاثة فاعس قال الخزاز في مال الله
اليوم في العدة الكرام واليكم في المشرك والعبر المرصدة للتمارة مع
زكاة التجارة واحتيا لئلا في زكاة اليوم فلا في النسخ في الرابع
ومطاع في خبره في واحد وان العبر مونة الراس مال الله في مال
صاحب الراس واليد في مال والنسابة في مستنكر وعزم الأهلية
مانع والجمع بين زكاة التجارة واليكم في اختلاف سببها والمشتري
في حاله عليه ومخير في سبب العبد منصفانه كنقصاء النصاب وكما
صرفة (ما من ظهور عدا وكما تعين الأهلية في العبر مصر في هذا
الدمانية (يعني والمشتري المكنى (يعني من يبر في مال الله في

[illegible]

في الغرض الخالصة جعل المأني كالمالك الواحد وذلك ما يوجب جعل المال
والمالك الواحد عنده ذلك فلا بد عنده ذلك من اعتبار كل واحد
من الخليلين والفرار عيب النصاب وعن السابغين يبعثهم المجمع
فلا عرق الزام بالان كونه حال الزام بانقاذ المالك والولد تبع للملك
فيه ومن يدعي المالك لما قيل ان ابيهم يبعث من قبل المجمع وقال السابغ حال
المالك اني تعذر اياه المجمع وبطلان ما عارضه المتولد من المصير
والبيتم والمأزولة السلالة المالكية والتخفيف بناء على كونه ذلك ولا يحل
ما اخبركم فيه عن يجمع بوجوه والمغني في معنى الشبه فيلحق بالنوع
خاصة للمصرقة والولد فاعرق المدة اما عاصدة لجرم غلبها
وانتشار مبسدة فالحكمية اننا والذوق والرفعية وفي الخمي وفي
المحصنة واذا خاصة وهي مسمان لا تزال ما كان عفوينة عام تعلق
الخطا بها فخر كانه قد حرم الله عليهم شجره ذوات الاربع من اداء
منه تعلق لهم سبب فيهم وعندهم لقوله تعالى وما الذي فادوا
عننا كل ذي ضعي النافي ما كان شيئا وتعدوا وتحيما واعلا من هله مكانا
فلا عرق تفرغ ان اصيل الضمان فلا ية انلاب وسبب فيه ووضع
عنه يد مومنة فالانلاب في الانلاب علة عادية لما كمال وضع الانلاب
به يبعثه راسخة هو علة عادية واذا النسب في الانلاب وهو
ماله مدخل في الانلاب لان عهده كمال فيه عادية وهو ما وقع الانلاب
بهم والعلة فعزلة عليه لان يقول السبب يفرغ عنه وقد يستور
يعتبره واذا اليد عنه المومنة فله المالك المفقوض عاجزة
اي كالمفقوض عما حقيقته بكل ما وقعت كعلة عروا خاصة

اختبه محلها وكل ما وقع السبي عروانا خاصة اختبه محله وكل ما وقع
عروانا استمر كما كان في القتل قتلا معاً المشهور فلو قلنا
المشهور الرجعية مع الولي يكتفي به فلا أثر للرجعية وكذا
من تعذر بها البعثة بالملكاة والتشديد لا يغيرهم طاعة والعلم بان
بالغا القتل المأمور به وان كان ضاقت بالامر بقتل
وله طرأ على امره فاعترضه
المطلوب بالنكاح ما يستوجب بطلان وهو ما وقع المذبذب والى
المرأى وهو مفقود بان شركه ما يقع فيه كموثوق به بطلان امره وان
شركه ما يقع فيه كسر طرأ ما يقع فيه او يتزوج عليها او نكحته
لها او ارضى بينهما جفيل بعينه مطلقاً وفيل فليل لبناء وفيل تميم
المرأة ولو نكحها اسفله بيمينه او التمسك بيمينه وانما الحار ان شرط
النكحة لها وانما اتفقوا انما يغيره في ثبوت النكاح وفي سقوط الشرط
وان لم يثبت بيمينه المحرم فيه وقال ابن القاسم بعينه وقال المخير
خياره وان لم يثبت له بطلان في شركه انما ياتيهما قال ابن القاسم بعينه
فيل لبناء وبيت بغير بهي الملك قال ابن القاسم بعينه ولو نكحها بفساد
من غير محله وقال القائل في شركه محرم البهائم بعينه فليل لبناء وحي
بعينه بغير لبناء فلو كان ابن القاسم في زوج غير امره وشركه
ان الولد بينهما بعينه ولو نكحها والولد لها وفي ابو ابراهيم ان الولد
بينهما ولها بالبناء منهم الملك قال يعقوب الوائلي ان زاد على المسمى
فعل على قوله ابو ابراهيم ما يستفاد بمحصول عرض الزوج وكما رواه في نسخة
الزائدة واختلفت به في نكحة النكح حتى يكتم او اشيعه

حتى يشرها جاز مرة وفيه امره وقال بكل واحد منها كتم من
احياء مالك الغرور قال الامام ابن عبيدة اخبره نفعه معتم بلعد
ابن عبيد بن ربيعة ثبوت نقيضه او تفرغ عن ثبوت وهو يوجب خيانتهم
الغرور وانهم لم يفرقه به فيلنا مطلقاً واستلهم بصاد العفة
فأعسرت قال ابن عبيد بن ربيعة في الخيرة اختلفت المالكية في
نكح الخرافة بالغرور والبناء المسرور يتخلف بالغرور بالبعول
بالبعول لم يولي العفو والمراة ما بالقول فلو قلنا حكم النكاح
سواء الخلاف جاز في الجميع وغيره وانما الختان يكتمه صفة وقصراً
فلا عسرة العفوة في ثبوتها عليها وفسادها محرم ثم تب
ثم اتفقا عليها بكل نكاح اجمع ما بفساد بعينه بغير طلاق بخاتمة
رجعية جرح والى فيه وان لم يخلع فيه لم يلزم وانما بعينه فليل لبناء
رجعي المسماة واما ما اختلفت في ان كان كعفو اجنبي بعينه بطلقة بائنه
وان كان كواحدة رجعي بفساد فليل لبناء وسفارة ونكاح فريخ وجم
وانما الحكم بعينه لم يفرج عنه ابن القاسم وما يفسر به
ارسة او نكحاً وارتكزوا في بطلان بعينه ولو نكحها بفساد
محرم خلع مع بطلان بغير فلولان في محرم بفساد بعينه
فليل بغير كعفو الذي هو فاعسرت قال ابن القاسم بالنكاح
على الموطأ والمراد المحلولة وله الموطأ بكل عيب وانما بغير بطلان بعينه
المقصود من المعين المقصود بالعفة بغيره كل واحد منهما بالعلم
به فيل العفو وان تلبذ بغير علمه ويحتمل ما بعينه انما على
العلم وهو المحذور ولو لم يصرح او وسر اسره العفو وجزام

وان قال قيل يوجب السنة ويبره وقيل ان لم توصى زيادته وجب
وهو قطع عنكم وانتيه ولو خلقة وخصي وهو قطع احكامه ولو
فان لم يوصى على الحية والاسنان كان مقطوع الحسنة وعنه وهو
صحيح الذي لا يمكن به جماع واعتراض وهو ان العجز عن الزوجية لعار
وان كان بصحة التمكن وقد تبين به العنة وما حصل بعد ويجب في
اخره والزوج ردها وجعل ولحيه وايضا ورتف ولم يكن علاجه والحيه
عليه ان امتنع وله العدة يجب في غيبه وان لم يملك منع وقيل
ان منع المدة فان شئكم الاستلزام اليه منه او مطلقا بالمسهر له الرد
وعليه يكبر وصية الولي عند خطبة على الحية وقيل ان وصية الذي يقول
الخطاب هي كذا انما يقو كالتام اتعاذوا وصيها ابتداء دونه
على كلام الزوج وقيل ان شاء رده قبل البناء وانتيه عليه وان كتب في
العقد صحة البتة والعقل صحة العقل والبدنة او تسليمه
في بقاء المالك ثم قال الباجي هو شئكم فالان العجز ولو كتب تسليمه
البتة كان شئكم كما يرد بالنسب والاعمال والاسود وبهذا انما يفتي علماء ولا
وكذا العجز وقدر العزم وقطع خشم وفرع فانه يدرام وان تستر له
الاسود له على المشهور وقيل ان كانت من بيت الاسود فيقيم بكسر له
البيضاء وقيل في ذلك في النار واستحاضة وبكر تزداد في بقاء البتة
النساء خلافا للسنة والاسنان في المرأة وعلى المشهور ان شهر امرأتان
فيلتا وانما هي بالثمن والتمه قبل البناء ان ردتا يجب فاعسرة
اجل المحترقة سنة ان كانا في النكاح ان كانا عتدا من يوم الحكم بغير
بره ان كانا في نكاحان فبعضهما خلفا واستلزامه وقيل ان

مضت سنة وهو مرفى استلزامه وقيل ان رضى بعضهما وهو مرفى
لم تطلق عليه بالقطر وحمل على بعضه ان هذا البعوض حب عليه ومضت
في الزوجية بمهر على المشهور وقيل مطلقا وشروطها هي ما وعليه انما
او ما لم يعتم اولا بحره واما قبلها بصره خلافا فاعسرة البعوض قبل
تلك واحترق ان عورضت لباذله يلزم المباح ان جعل المتبادر اي بمهر راجع
لبعولها واعل لسيه واما بفساخ النكاح كل واحد من العورضين لباذله
لان الله جعل ما عمل في المعاش من باء لا يفساخ فانه عمل للنكاح لوجود
سببه وهو الاعلان بتمتع النكاح فيقع ذلك لا يفساخ فانه عمل
للمالك والمثلا عينه قاله مالك وابو القاسم وسحنون فاعسرة
اذا عسر شيئا المالك تعلق على الزوجية يقال تفرد على المالك ام كما
اختلفت المالكية فيه فمن تزوج بجدة ابنه الضخم وهو محسبي
بمحل يضمن المرأة ما لم يمسسها فلو كان عسرة اختلج المالكية في بقاء
الصحيح بالنية فمن تزوجها منه بكنها محترقة فاذا اديت في بيتها او لمجي
وانما هو قول زكريا الى ما دخل عليه او الى ما انشعب الى من اليه فاعسرة
الزكريا في العضود او الى الزوجية وفيها فلو انتم دخل عليها منى
يكنه بطل النكاح فاذا اقر بها العجز او طام يوم السك بذا هو
من رضاء فاعسرة اختلجوا بين انفق نفقة بل لم يعمل لها عين
علمية هل يجمع بها ام لا ان نفقة في النساء كما صرافة اذا لم ترى
الغلة لها وكانت بينهما فاعسرة حكم ربي انما يعتم باضله
المحسب عوارضه فيغال النكاح منزوي اليه والاطلاق مباح
وبنحو ذلك وقاله المتأخرون في المالكية والنساء وحيث اعتبر

دخلنا تحت ملك النعمي اوله تدخل والسيد جبر عيسى النكاح وهو
مشهور فذهب الساجي ان ما لا يدخل تحت الملك لا يدخل تحت النكاح فيه بالملك
بلا حصر فاعترفت الفصول من مال الزوج (ساجي من النكاح المستمتع
بما فيه او غير زوج وعرضا حبيبة الخ لا تاتي الحبيب فيه واخر
سبل النكاح في ابعثه سبل ساجي النكاح من مال الزوج (ساجي
بما عساه بالنعقة بالنعقة يوجب الخيار للزوجة وعند بعض
النكاح في بعض ما خلا في انقياس بل خيار لها ان يحل بينهما في
التملك فاعترفت اختلوا في غير ما تحت النكاح في غير قبيل نكاح الزوج
بلا اختيار اذا كان عاها وهو قول مالك وفيه ملكها لنفسها من عقد
النكاح عليها وتسترد جبر ما في النكاح يعتق مطلقا وهو قول
ابن حنيفة وعطاء الحجج فاعترفت باليد باليد عتق
تمتكت الاحتقة جاهلة بالاعتق وبالحكم فواء الملكية تمتكيتها
جاهلة اذ لها الخيار والصحيح بين ما يوجب عليها ان ذوالنكاح
والزوجة وما قد يخطئ مثله ولذا لا على ابن القصار المشهور بانتهار
عمر بن محمد بالحدينة يجب ان ينفق على امته وقال (نعم المشهور ان الرجل
بالحكم في عزرة ما لا يخلو تتبع اسبابها وان جعل المكلف فاعترفت
المشهور في ذهاب مال الزوج (العضو ليس كالمملوك حبيبة في نكاح
الزوج عساه ان تحفظا الاصراف - الزوج في غيبة امته كالمملوك
والاصراف النكاح كما يوجب غيبة السلطنة في البيع وان اصراف
قد يتسامح فيه وفيه كما في افواه في ذهابه فاعترفت اختلوا في المائنة
في البضع من كل عضو المتعذر اولا فاذا انحصر الشريك بالافراد وعزم

الزوج صرف النكاح المسمى على نفي النكاح او بما سوا ربيع
دينار انه كاذب فيمة ثم حبة واقا بالانكاح المسمى كان البضع كالمملوك
الغومة في نكاح يكون الاصراف موقوف بدينار المائة كالمملوك اعترض
نفي النكاح او بما سوا مفسود بين السيد في كالمملوك وهو مفسد
النكاح فاذا انقضى النكاح بدينار بغير النكاح فعقل ربيع دينار على
نفي النكاح وفيه صرف النكاح على اذنته وفيه ما لم يرد على السما
للاقرار ضيانه على الحية بل ساجي عزمها وهو على النكاح ايضا فاعترفت
العسا بالزوجة بدينار باربعه خلا ما في حبيب فاعترفت في ذهاب النكاح
فكلا الزد بانه يمنع الغلام فاذا تزوج امته على اذ اول ولد تلك حية
بالنكاح واسد كما لو تزوج على اذ ولزجر المشهور ان لها السما لانه
العضو النكاح والولد تابع ما يشف حصوله ولا يفسد ان النكاح
لانه دخل على صفة يوجد غيرها وقال ابن حبيب لرد على مال الزوج
ويصير النكاح ورثا ان العسا قد انقضا وهذا لما يجد ما قد
بالدخول والعسا كزواج العفد في امضاه بالذخول فقول
يصلح كمال العجز والخير والمائنة والمهر عا لانه او
ما لا يملك ويرثه من استخفه المائنة في حية في حية
وهل يستمر ان يكون ذلك من كسبه او لا فذكر في المائنة في حية
باعتقالي المصارف والامصار فاعترفت في النعقة ما يتبادرهم في حية
وفرد الدرهم (نعم عساه ستة دراهم ووزنه خمسة حبة سحر وخمس
حبة وقال ابن حبيب تسعة وخمسة حبة وستة اعشار وعشر حبة
وتسعة عشر الحفا واثنا عشر الحباب وخمس الحبة في المائنة في حية

کتابخانه

تغریه نقد (برای)

ابراهيم بن بقر الدنبا (الشمي) من البضعة مائة درهم من ابراهيم بن بقر الدنبا
 المسما بالجرية بتدبير بعض المحققين المضاف مائة درهم وستة وربع مائة
 باربعائة درهم وستة وكما نيت درهم وستة اجزاء من ثلاثة عشر
 مائة درهم والدرهم ستة وعشرون حبة من شعير وفزر
 المرام ابراهيم بن بقر الدنبا مائة درهم المسما بالجرية بتدبير
 باربعائة درهم وعشرون حبة وفزر درهم اربعة وعشرون
 حبة شعير والجماع مائة درهم والشمي اوسية الحجاز وزند
 اربعة درهمها الشمي اجزاء البضعة مائة درهم الشمي والجماع على
 انصاف الذهب عشر وزند اربعة حبات مائة درهم الشمي وزند الدنبا
 الشمي اثنان وسبعون حبة شعير وفزر اثنان مائة درهم
 حبة فاكه الخ وفزر مائة درهم وفزر بعض المحققين الدنبا الشمي
 بدنانيم تونس مائة درهم وفزر درهم وستة وربع مائة
 وفزر المرام ابراهيم بن بقر الدنبا مائة درهم وستة وربع مائة
 عشر وفزر اربعة عشر حبة مائة درهم وكما نيت مائة درهم
 من ابراهيم بن بقر الدنبا مائة درهم الشمي وفزر درهم
 من الكيال (التونسي) خمسة افرج بالونسي (الشمي) مائة درهم
 (التونسي) بالونسي (الشمي) مائة درهم الخمسة افرج بالونسي
 (التونسي) وفزر مائة درهم الحب مائة درهم وستة وثلاثون فنكرا قبل
 ايسر والتجيب مائة درهم وربع مائة درهم فاكه الخ وربع
 مائة درهم فنكرا مائة درهم خمسة اوسى وفزر درهم من التوب
 للتونسي مائة درهم (الشمي) مائة درهم (التونسي) مائة درهم (الشمي)

فقداء الزوجة برونزي
فرنسي

فصل في الزكاة بعد الحياض
القسم الثاني

الدرهم بالثمن وان زاد عسراً ومدة فزناً ما لم يكن من البضة من
درهم حمل ملك ان تفرق الباتين ودرهماً بمقدار الدرهم النصاب الذي
بمقدار درهم الدرهم والشمع وتسمى الخارج وهو عدد عسراً ما
ولما نوب حبة بمقدار درهم المجهول النصاب فيه والخارج من
النصاب ما زاد في ذلك البلد ومدة نصاب الذهب من دينار كل
ذهب بلد ان تفرق بالدرهم بمقدار نصاب الدرهم بمقدار دينار
النصاب الدرهم وتسمى الخارج وذلك اليه واربعاً واربعون
بمقدار درهم الدينار المجهول النصاب منه والخارج عدد نصاب
البلد المجهول النصاب منه ووزن الدرهم الجديد اقرب مما اختار
بعض المحققين على خمسة وثمانية نصاب الزكاة مال
سببها اعطاهما الملك في ارضه ليعين اربابها من خسران ما
يعطاه من النعم وقد يشترط ان يكون ذلك من نسبة ما وفر
من النعم لا يتغير به او من اموالهم ما وفر من الذهب عسراً مثلاً
ومن البضة ما زاد درهم واختلفت نسبة ذلك باختلاف اختلاف
موايد اصل المعطر والمصارف فمما عرفت من انهم ودراهم
قاله اليرواح فزاد درهم الدينار الذي بمقدار درهم من ثمن
وقالوا انهم عرفت فزاد درهم الدينار الذي بمقدار درهم من ثمن
تونس فذلك شيخنا ابن زبيد ولعل ذلك اختلاف فمما عرفت
في امان سكتهم وزادهم وزن دينار الزكاة من الذهب بالوزن
الحاصل اثنان وسبعون حبة ووزن الدرهم خسران حبة شهاب ووزن
الدرهم الجديد لتونس باختلاف بعض المحققين على ستة وثمانية

سنة وعشرون حبة سحجها وأقصرها الملعق أربع مئة على ستر وسبع مئة
برص أربع مئة وعشرون حبة وأقصرها الملعق أربع مئة على ستر وسبع مئة
لثامية حبة يدطاب البضة على اختيار الملعق يكون بالزره
البريد التوشية ثلاث مئة درهم وسبعة وأربعون درهم نصفه أربع مئة
من ثلاث مئة عشر درهم درهم وكما اختير الملعق أربع مئة يكون
أربع مئة طهره وعشرين درهم ونصفه البضة على اختيار الملعق يكون
لثامية عشر درهم دينار الوقت وكما اختير الملعق أربع مئة يكون
سبعة عشر ديناراً من ثمانية الوقت ونصفه وعشرون درهم
ثلاثة وثلاثين درهم وأقصره كان البعق طاع لكل درهم سار
لصاحبه عليه الصلوة والسلام وفكره ثلاثة أمداد برص عليه
الصلوة والسلام وفكره الزكوة والكبرة قال ابن حبيب جعنة
بالدين جميعاً رطل درهم في الرجال وقال ابن الحاج رطل وثلث
وقال بعض القرويين درهماً الف درهم قال شيخنا البيهقي
وهو خطأ وقال ابن حجر رطل وفيه درر مزرني بالغير وفيه
وهو الذي تحط به زكاة البعق وقوله ابن السارودي قد الحن
بالزوي وقد أخطأ وفيه حاروي شيخنا البيهقي مزر زكاة
البعق على ما به البعق ثلاثة أمداد في روية قال شيخنا الملعق وزكاة
بيهقي وقال بعض الشيوخ مزر نصف مد جميع يتصرف
أهل الوقت الملعق يفرغونه مزر الصاع التوشية الملعق والصاع الزوي
يريد عليه الملعق صاع وأنه بالتوشية مزر صاع في روية ونصف
الحبة خمسة أوسق وما براد مثله قال الملعق أربع مئة وهو من

بحسب بلد تاسمة وثلاثون نكاحا ترتبها باسنة اثناعشر وهي
 خمسة اوسى والوسى ستون صاعا وهو اربعة اعداد والمد اثناعشر
 اوقية والوقية عشرة دراهم وثلاثون وقعة بلدينا رضى ذلك
 لم نقديم بعض من نصيب للورثة بين الناس بالغير وان سبعة ايمان فيمن
 الغير وان ايمان وما يستخرج الزكاة لربها ايضا سبعة ويجوز لربها
 دمج الزكاة لتسحقها والملاح في ذلك اصل في ثوابت عن غيره
 قاله ابن ابي ابيهم وغيره المعنى وان يجرى وليس بخلافه بل في
 زاد ابن بسير والعضد المارق والذهب وجوز دمج الزكاة لا سيما
 اذا كان عددا يصرفها في مصالح اخرى فذهبوا عن غير ان طلبها
 ولغيره عرك يصرفها في غير مصالحها بل في غير ذلك بعد ايمان دمجها
 لم اختار اباة ان يجرى بها وابانها في نفسه فله اعطاء عينها
 او ثمنها بعد بيعه للبرغها لعلها بخلاف او اعطاهما التاييد ولا يعطى
 عن عينها وان اخذها الخليفة وان يبيع فله صرف عينها او ثمنها
 في جميع مصالح المستحق لها ومن فوزه الخليفة على صرفها وجعل ما شاء
 فخر في ذلك يذهب عنها او يصر في ثمنها في جميع مصالح المستحق
 لها ليس هو في ذلك بدائع عن الزكاة قيمة او ثمنها للبرغها لعلها
 وقد ذكرنا في بالغير وان زاوية عس عليها ارض اخذنا النظم على
 الزاوية اعشار طرقت فيها وصرفه في ثمنها وضرورتها ليجعل
 حكم ذلك وتوالت على المنع من ذلك لعدم تعين قيمته في جعله
 وجب عليه ذلك او جعل ثواب العنق ذلك وذلك من العقل قال
 ابن ابيهم قال رجع العقل ما عصى الله بما يمكن من الجمل والجمل

بالعدل انكره الجدل واستحب مالك رواية صريحه غير من
 وجبت عليه وصرفها عنه العامل في قوله مال الشيخ
 ابراهيم انه لم يرد في الجبس على كل يسلح بالظاهر يدا على ان
 في نفسه ما بلغ فصرها جاز وزاد لا وبالوصول اليهم كغيرهم فتراعل
 الجلبة واختلف المالكية في هذا المالك قال ابن كثير وعز ابن
 فيه ان فصر الجبس قلت قال ابن الخطار ان كونه على ملك الجبس
 عليه يتبع وان تعدد جيبها وان كان في جميعها نصا في زجرها
 وقال ابن رشران كانا الجبس على غير معين كونه على ملك الجبس
 ولو كان عينا نصا لما اعتكر ويحتمى ويؤيد نصا وان كان على معين
 في ذلك وهو قول ابن القاسم في البرونة وقال الشافعي على ملك
 الجبس عليه وافصح من البرونة قلت صرح الباقى وغيره ان المهر
 الموزل وهو كونه الجبس في ملك الجبس ونقله المصنف في مقرر
 على تفسيره وقال الغزالي في الخلاصة الجبس على ملك الجبس
 او ملك الجبس عليه يعني عليه ان كونه على معين في ذلك
 انصح فاعلم في خبر الامور او سلمها مال الله تعالى والذي اذا انقرا
 لم يسم فوا لم يقر واو كان بين ذلك فوا ما في قولنا قال مال الجديان
 العسا على عدد المم يجهلها والمجسبات والواجب على بنت لبن وخفة
 بشره ان يعود ما ردا وما جوفها وقال ابو حنيفة في يولي فركه
 على المجسبات والخفة بشره ان يعود ما ردا حفظا لما اراد على
 عشر الدارة على متوسعين لم يرد في المبتدأ والاشارة وما خمسة وخمسة
 عشر الجزعة فاعلم في كونه ان تضرع او فاصدا في الميزان

شئ تعود الى المعتبر والمستفاد في الاستفاد به بطل المستفاد في
 المخاض والجزعة يوجب استعمالها فيهما وهو رد المستفاد فاعلم
 في جبر طر في الميزان في المقتضا وهو نوع من القياس السببي فكذلك
 ابن النعمان في نوع المستفاد في الميزان في كونه بلا يعود للميزان
 فاعلم ان اصحاب علم البعث على الكل يوجب القاء الزايد عن السابق
 وقال ابو حنيفة اذا لم يكن وفصر كصا في الصفة والقراء للمالكية
 وتكلم في بيان الخلاف في التراجع في نسخ وخمس فاعلم في راعا
 من الفعل مفرع عن مالك في ثم اشغل الكاجر وقال ابو حنيفة
 المفرع حق المالك ما عكس زيادة والخلف لا يحرك بينهما استست
 ان كونه في كونه الناس في ابو حنيفة يقول يوجب في الحمان والبصلا
 والعاجيل ما يوجب في الساق ومنه اخذ في مال له يعقوب انا ابالي
 لو كانت المسنة الواجبة فيها تبلغ قيمتها يقال يجب فيها واخر
 وبه اخذ يعقوب وان كانه فز قال له ان ترجى شيئا لم يمدخله في البراءة
 يقال يجب فيها وبه اخذ ثمانية الجبس وفيه قال ابن الخليل
 ما نفى عن نصا في كونه يرد بانه يجر وجود النصا وقال الجبس
 ما بين العريض واختلف هل هو في كونه ما عليه ما تراجع الخليلي
 في خبره الخليفة قال ابن جرير في المشرع في المعيان والمناجيع
 يقول ابن رشد والقوسية هي المشرقة في رفاة الاموال في المساحة
 والخليفة ما تكون في كونه في اعيان الاموال في الخليلي يعقوب ما له من مال
 ما عليه بخلاف المشرقة وقال الغزالي جعل المالك والمالك الواحد
 وقال الغزالي في الخليفة ضم الشئ لنوع من ان في خاصة ولا دخل

ما اتفق عليه في ذلك الموضع من جهة اجتماع نصابي نوعي نعم
 لما كان بينهما وجه في كونهما على ما ذكره من جهة الطائفة لكونه لكل
 واحد منهما خاصا فانهم وهما من اهلها مع اختلافهما في المشهور والامام
 في الخلقة، انما اشتهر وموجبهما اشتهر الى اجماع والعلو والجل
 والارواح والبيت وموجبهما على المال الواحد في الراجح بيدها وان لم
 يبلغ نصيب كل واحد من الخليطين نصيبا بلان كانت فاعترفت اشقيته
 والنصيب انت بعد ثم ما بينهما صونا لهما كما في مصالحهما وتعد وما بينهما
 صونا لهما كما في مصالحهما اذ لو لم يرد في شفع بالمال بعد الموي بمصر
 المال لكانت مصالحهما اذ لو لم يرد في شفع بالمال على المصلحة
 نعم واخر وهو مقتضى الرد والاشيعة على مذهب مالك وسما حمله
 القاع في جميع (دبره) وهو في قوله المعنى في نظر النسخ يقتض حكمة
 متضادين فاعترفت للصحيح حالة نهاية الراجح واختصت
 بمراد نهاية النظر بما يجب فلا ترجح اليقينة واليه رجوع مالك وقال
 الشافعي في وجه احداهما انه عن ابي جهم وقال ابو حنيفة وبعض
 المالكية يزوجهما كل ولي ولها الخيار اذ بلغت فالان يسير اجمع
 القاع وهو انه يجوز انما اخيه على هذا العساء وزاد بعضهم بلوغ (الغشم)
 نسيت واستبان (الفا) فاعترفت فانه اشبه ابو جهم في المخرجه
 الصحيح اهل النكاح بالاباحة والندب والكم امة من ثم انحر نكاحه
 ويحرم عن المالكية انهم يبنوا اباحة دونه الزوجية وانهم يجمعون في النسخ
 ينحرف كل واحد وعنده (لها) مما يجمع في النسخ فالتصحيح حسناته
 وانكبت سيئاته ومما كسر من بعض المسترعة فلا يجوز انما يلبق

الميقلن — الخلاف في ثوابه على فعله وقوله المند وفيه مشهور
 بناء على انه يخالف به اجماعا فاعترفت الصراف قبل محضه على
 البضع فيكون ركننا وفيل سهم له اباحة فلا يكون ركننا وقد ندم في
 هذا الخلاف بين المذاهب ومن انشده في الامة الوهاب وعليها
 بساد العذر بفساد النسخ في اية كراهة النكاح بصرف موجد
 على انه سهم ومزار على انه محض فيكون ركننا فاعترفت المصلحة
 المخرجة وجوبها بالعنف وانها اسبابها والمصلحة تب المسببات
 على اسبابها والمصلحة اجماع المهر من ثواب العذر والتمسك والمخالص
 الذليل فاعترفت المخرجة وسابله والمعرض عنه مفسر بموا على
 به تبة من قول الباج مفرغ في الخلاف والمراية في النكاح (المعارض)
 ومن فاعترفت اختلاف المالكية في ثواب النسخ بالعذر والتمسك في ثواب
 النصيب ثم لم يبال في القول او بالتمسك وعليهما الخلاف في علمه واذا فاق
 البينة بعد الخلاف على تلعبه بعليه نصح النسخ اجماع المشهور في ثواب
 بئس بالعذر انه سهم له اباحة فان لم يشر له في النسخ المخرجة في ثواب
 المشرول وهو القول او بالتمسك او بالطلاق والقول يقتضي جميعه بالعذر
 على انه محض والنصوص اجمع ثم ينسب بالطلاق فاعترفت
 العنود المخرجة كما سئلها على تحصيل علمها في مسيلتها في ثواب
 المناسبة ولي الواحد على اعتبار الواحد في ثواب المناسبة في ثواب
 ما يجوز اجتماع النكاح والبيع مع مشهور مذهب مالك انتفاء دهما
 مناسنة ومساخنة والبيع والشراء اجماعا والبيع والتوبة او التوبة
 او الفداء او المسافات او الخيانة على المشهور في بعض ذالك تبطل

سب أو شئ له فالعشر النقي عن العبادات، وإن لمعنى في معنى هذا
لم يمنع انعقادها انعقاداً كنز الصلاة في الذار المضمومة وإذا كان
النهي عن العبادات بمعنى في معناه امتنع النذر والبرم - اهـ ورفع
نذر الصوم في الجنب أو في الليل واختلاف في نذر صوم يوم العيد وإلزام
النهي في وقت الصلاة أو في وقت الصلاة أو في وقت الصلاة أو في وقت الصلاة
في الصلاة بلا يفتها وترجمته إنباء في انعقاد الصلاة في الوقت
الأكروية وروها بالنذر وفالتسبب المالية من أجل في وقت
منع فطعم ومغضاه (لا يلزم النذر) فالواضح يوم يوم الصلاة
وتلزم نذراً وترجمته إنباء في الصلاة فلا عرق النذر والبرم على
فصل النذر في ذلك له كذا أو شئاً انتهى في ذلك فاصول النذر في
بله انتهى بما أمه قال إن دخل في الذار وهو المجمع عليه بنذر
الغضب والنجاس فجاء الشايع إنباء في الصوم مثلاً منع نفسه
من الدخول في غير تحق في معنى إنباء وهو يمين يمين بالله فلا
يجب منه (لا بالكبار) واعترضه الخ (إنباء) على شعورته بأن إنباء
عنوا إنباء موكداً باسم الله تعالى ونجد المنع في صوم مغايرة الكبار
لما لو قال إنباء على إنباء في صوم إنباء إنباء إنباء إنباء
لا يرتب إنباء على إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء
وإنما إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء
انتهى إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء
بالنذر والمضمومة من معناه ماله يعني بين الوفا والبراءة أو اللام
بين أنه مضموم وأخر نذر أنه انتهى وأرجح أنه يلزم الوفا

بالنهي عن تناول ماله وإنباء حبيبة وحكي النذر إنباء عن إنباء حبيبة
أنه رجوع إلى الأول فلا عرق من تنوع إنباء إنباء إنباء إنباء
نهي به إنباء إنباء وإنباء إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء
إنباء حبيبة في النذر انتهى ما هو من جنس النذر وزاد إنباء إنباء إنباء
بمخرج نذر إنباء وإنباء إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء
النهي عن نذر قوله تعالى ما يفعلون يريدون وإنباء نذر الله النذر
مع خصوص نذر العلة فلا عرق قال إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء
على نفسه إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء
المرددة قال إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء
بشبهها إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء
إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء
أو مكان إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء
ببقره إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء
للغاية وقوله عليه السلام أشد الرجال إنباء إنباء إنباء إنباء
بشبه إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء
موضع إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء
إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء
إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء
يقول به إلى الله تعالى وكذلك على القول بأنه ما به المطلق لقوله
تعالى أو جواباً للقول يريد جعله على إرادة العزم به فيشمل جميعها
بصرفه على إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء إنباء

فلا عسر في النزول بحسب فيه جعل العلم على جعل الحد ذاك واثباته
 منزه بما واجبه وامباح واحرام وامكروه وما لا يتخلف بخصوصه قصد
 في جميع اوجه ما يلزم بخصوصه في النزول فاعسر في انما هو اوسع
 تبلغ مراتب المحال ومرتبات الشرايع تبلغ مراتب المعاصر بمقتضى كل حكم
 بالانساب لانه تامة بصلته والاسباب تشمل على اثارها والاعراض
 وفد في الشرايع ايجاب المنزه عما خبره المذلل افا بالنزول افا يا ابتداء
 وفد في الشرايع وضع المذلل احسب في التعليل في النزول والاطلاق
 فلا عسر في الحد ومع تحليل العمل الضال غير من كبح العمل الضال
 مع تحليل الحد فاعسر في المذلل المتخذ عرفا غير عند رجا في
 المحلوه عليه والنزول في ما لو عاده من رجع في المحلوه عليه عن رجا في الفاعل
 فلا عسر في ما فاعسر في اثار المنزول بان يوجب البغاء على حد
 بغضها شيئا لا يوجب فضائلا او فضلة اعمرا يوجب فضلا
 فلا عسر في التمكن من العمل بغيره فاعلم في التعليل فلا عسر
 مله منافع البضوع واثباته البغاءات والاعراض والاسماء وامبا
 روجه اختلاف والاعراض والاطلاق والاعراض والاعراض والاعراض
 والخصائصة البنية كالحلقة في تحليل الوطى والاعراض استعماله
 في علم العقد والوطى والاثبات هارون حفيضة في الوطى اثارها
 والاعراض انه مجاز في العقد ومنه حفيضة وعلى المجاز مع انه في التمسك
 مجاز في العقد ومنه مجاز في العقد وهو الضيق وقال ابن عبد
 السلام يستعمل البضوع في العقد في العقد او قدما يستعمل في الوطى و
 الشرايع في اللغة يستعمل في الوطى واختلافها في حفيضة كل

واخر منها او حفيضة في واخر منها مجاز في الوطى وما هو محل الحفيضة
 منها والاعراض انه حفيضة لانه في الوطى مجاز في العقد في الشرايع
 حفيضة في العقد مجاز في الوطى وعلى انما له صاحب المنهج اليد مع
 عقد بغير استباحة في نفع بالطلاق فقلت — هو كان العبد
 ومنه في العقد والاعراض في نفع عقد تحليل الحمة ويدخل مقتضى
 قوله في العقد وعبر الوطى والاعراض في نفع عقد تحليل الحمة ويدخل مقتضى
 في منافع البضوع بخوض عنه وقوله في العقد انه عقد على منعة المذلل
 فيدخل في العرج وغيره في الشرايع والصرف في الشرايع ابا اعتداه فقلت
 ولذا اقل ابا واسماء في الشرايع يجوز العقد على منافع البضوع بغير
 رجا في التمتع بغيره بغيره ولذا اقل ابا في الشرايع في العقد
 يفصده استباحة الاستمتاع خاصة فيخرج البضوع والاعراض والاعراض
 والزنا قال ابن عبيد في عقر كل من منعة التلذذ في امة فيمضي
 فيمضي بيته قبله في عالم عاقد ما في منة في هذا الكتاب
 على المشهور في اجماع في الوطى فيخرج عقر تحليل امة بيته ويدخل
 في كاخ الخصى والكار في امة بيته من فاعيدوا في كل نكاح
 من ادعوا في ثبوتهم وفيه بشاره واعر بعشروا نكاحه باسهم
 النكاح لقوله ابن رشد في حرك السببية في الوطى نكاحه واور
 عليه بغيره من لفظة عقد تحليل امة العول لان ما اخرج به تحليل
 الحمة في جهاد به في امة في نكاح الخصى في قوله ابن عبيد في
 حكمه وحكمه في العبد الشرايع في العقد في العقد في العقد في
 يريد عن اجماع التطور في حكمه في حفيضة هو قال ابن عبيد حفيضة

منه لقينا انه منزه عن الية وتبعه خليل بقره منزه عن الية على الحقيقة
وبما هو في سجنه الذي في الكرم انه منزه عن الية فقلت وقوله
عليه الصلاة والسلام المنكاح من سنتي يدل على انه سنة وحسب خلاف
مقدمه اننا نرى في ابحاث الله المنكاح يجعله من حيث هو مباحا
وكذلك المازني وعثر الخبير الصايغ قوليه في وجوب تزويج العسر على
السواء انما يقيد على انه من باب الفرواق اما فيقيد بذلك فلا هو من
باب الضرر بل ان النسبة عليه الصلاة والسلام لا يجمع على وجوب الفرواق
مطلقا على العسر والنسأ انما يجب عوارضه فعمه كثير من نسخ
الكتاب وبلغه بعضهم الى حد انهم الحجة بناء على احوال المصلحة
التي هي في نفسه لم يشهد له في اعتبارها بالغا. ومقابل المذهب
تشهدوا اعتبارا وتقرم حجة على احوال المذهب في هذا (سبحان الله) ابو عبد الله
عمر الخزي تابع ما في الخلاف في الغايها وهذا اجل دليل على
ما تضمنه الحكم في نفسه والوسيلة التي تضمنه في نفسه ابدى
خاتمة منه من حيث كبريائه وانها هي تابعة له في اقسام الصيغة
الصريحة في كتاب ما دل على جعل لغة او علم ما والكتابة (القرية
ما دل على استعماله فيه بجازا وكلاهما يتبع على حكمه والى جسر
ما دل على ما اراد به الحنابلة ومعه من ذهب الى اعتباره فيفسل
انه خلاف بائنة وقيل بان استعماله في غير ما دل على بانه بائنا والسأ
سقوليه وفيه قال الحنفية ان الطلاق بائنة لا يلزم واللفظ لا يفسد
انه الخلاف فيه فيني على ان اللغات توفيقية واصطلاحية والمالم يلزم
المقصود باعترافها عوز ما دل على انما بوضع حادثا او باطلاق

حقيقة وانما بجازا انما الصحيح ان اللفظ قد يعر عنه مما لا قيل في الاستعمال
وعا كذا ما قل اغتلب في اللفظ المستعمل في عقد عمل يعقد به عقدا. اخ
اما فيني على ان المعنى اللفظي او المعنى ما عثر انما استعمال اللفظ
فيما وضع له لزم في القضاء والبعث وانما استعماله في غيره ما وضع
له بجازا لزم في القضاء. ووجه العقيدة انما يدل دليل على ارادة المأزول
يلزم في القضاء ايضا وانما الخلف لم يستعمل في غيره وهو المنزول ومعه
منه هو مال الله انما يلزم العقيدة ويلزم في القضاء في النكاح والطلاق واللعان
لشريعتنا على الخلاف ما دل دليل على القول في نفسه
فلا عثرة في ذلك في باب ما ينفى بالنية الربا. اخ من مال الله
والسأ في غيره وسواء في ذلك القضاء والاعتبار رعاية لى الراحة
لانما انما به ابطال وقوة الراحة توجب الاعمال وينبغي بانئنة
الى بعض ذلك الباب كما يتضح والتفسير ونحوه ما دل على
العقيدة في القضاء انما تفصل انية في نية بينة فيستويان جمعا
بين الاعمال والاعمال في ذلك الباب الخبي ما دل على كونه وانما في كذا
مع ما في الفاعلة الشافعية فاعثرة في العلة مع مائة في النفس
ومع مائة عنه وهو اصله في الاعمال لزم ما في كذا ما دل على اعتبار كل ما
يدل عليه في قول وجعل واسارة في كذا في تحصيل الشجر بما في
التفسير (العلم به) انما يدل دليل في غير خصوص لفظ ما لم يعلم الشيء
في التفسير ولزم انما ولذا الضرر في النكاح لولا يعر منه معناه
فلا عثرة العقود فلا نية مقصودة المدعى في نفسه في نفسه انظر
والجباله انما بجازا بغيره في التسمية ونحوه مما دل على كونه

للتكليف ومقصود الغنى المعاوضة وهو فيه يحكم النسخ والتكليف يجوز
 فيه ما لا يرتفع معه او ما لا ينفك عنه فلو كان الكتابية ومما معاونة
 فيه كالمهنة والوصية والتكليف يجوز فيه الاخر كله ومما فيه الغنى وان
 كان التعرض ليس بمقصود في اصلها وانما وقع تعرض البعد او لم يتعلق
 به من ماله عن وجهها اخطار التكليف وما كان يجب ان يكون التكليف
 لما في ذاته الثالث فلا عسر ولا عقد وضع للمعاوضة وفيه على
 المكايضة ما لا يصلح انتفاع الاخر فيه لاما استثنانا الدليل الجاهل
 واعتبر كاشم التدار وتلقى الحبة ومما تنبكه ابياعا منه في الغالب
 وكل عقد وضع للمعروف واسس على احسانه ما لا يصلح ان يمنع الاخر
 فيه وهو قول مالك غلبا للمساخعة وابنه حنبل ومما فيه فساد ينزل
 اصله في ماله فيه جواز الاخر في السهم فيه دونه انكم في التكليف على ما
 عليه بنفسه دونه نوعه كالكتابية على ما وسع من ذلك ليس والخلق
 كغيره بل المشهور جواز الاخر فيه على المحللان فلا عسر ولا عقد كما
 ينادي بمقصوده الاخرز واجتهادنا بالاصل ان يمنع الاخر فيه كالمهنة
 والصرة وكل عقد ينادي بمقصوده الجملة والاخر بالاصل
 ان يمنع الاخر فيه كالمسح واختلاف في التكليف والكتابية والخلق
 والتمسك بابي الغنم والتمسك راية النكاح قال ابن عباس في تبي
 واستيلاء المراء عليه فقلت في جملة منية نزع لم يوجد
 استحقاقا انشاء عقد التكليف على ما استحقفه عليه ولذا الك
 اختلاف في صحة نقلها مستحقها الغير وعلم ابن عباس في ذلك
 خلافا وقال رضي الله عنه في المذبح وغيره المشهور صحة نقلها

وقال غير الرواه؟ راية النكاح لا؟ نقلنا من اختيار المؤلف به من له
 على المرأة ملكا او وضوء او تعصيب او ربا او ابنا او ثمة او سبعة او ذو
 المسالمة قال ابن شماس في كتاب استيلاء النكاح عليه على النكاح وقيل له
 الرواية لسريه في نسب الروا قال ابو عمر وليس في بيان النكاح
 انما عين كل راية من يفرغ بمصالحها يمنع من الضحك بما يفدح
 في الذم وتخرج راية الحر كالحركة على رايه وعلى
 ان يكون ذلك بالغا مسلما رشيدا او مبررا على ان الرضا مطلقا التكليف وعمر
 فوق وازع يجل على هذا البعثة المخرج ولذا منعت المرأة من راية العفر
 على نفسها اتعاذا وكذا اذا غيرها وعسى ان الخلع يكون وليا على
 غيرها وعلى من فيه وصية عليه من اصاغم الذكور دون المائات وروي
 عن مالك الحائض اذا عقدت كحائض مضا عياض في الجملة والمختصة
 عليه من قوله ما اتفق عليه الجواز من منع عقدها على ذلك وانما
 وهو قولها ولا تعقد المرأة على المحرم من النكاح عياض في الجملة
 كما هي التسوية بين الذكر والمائة وهو قول مالك غير الرواه
 والحرية انما تعقد على النساء واما الذكور فيتعقد على من تليسه
 او تلكه او وكلها على انكاحه وكذا العبد المتولي في الموهدين وانما
 لم تعقد نكاحا على من يعقد وليها او غيره عياض ما يعقد التسوية
 والمجنون والكاتب بالشفة الكتابي والمشهور جواز عقره بمقتضى
 عننا قال ابن عباس في النكاح ما اتفق عليه من عقر الممثلة قال
 الما هو قوله لو قبل الصدة عقد من ناهي الخلع ما يجرى له اختلاف
 في ابعاله فقلت قال الزناج من لا يجرى عقره على نفسه

يوزع عن غيره بكونه عليه بجزء الزوج واليه ويقتصر في هذه
عليه من التوكيد في هذه وفيه كالصبي والاعتبار والامانة والنحو ان قيل
ما يجوز ان يفتقر على غيره فان لم يفتقر لنفسه بطلاق الوعد هل
ولها اطلاق الجزاءات شعبان اجماعا على منع رتبة التصحيح
الباقي فلا بد من شعبة راتب وقيل يجوز وهو قول ابن
الغلام قيل ان لم يكن في رتبة من (تقديم) المشهور عنهم ثم لم العارلة
في رتب التكاليف لانه وليها من باب التكميل لا من باب التفاضل
باب الاجابات فاعترفت الرواية اطلاقا كونه كرامة المشايخ وخاصة
بولاية النسب ولعل اطلاقه كالوصي وبما يشبهه كالمولى الماعلى او اقلامة
نايا عنه كالمشايخ والى المولى الماعلى من رتبة الوعد وليس عند
عمره ولي النسب ورطبهم من شعبة موضح فالمدونة انه كرامة اولياء
النسب وعمران شعبة تجيب اذا كان اهل النسب ليسوا بواجبة
في رتبة المولى الا شغل وهو من علمه الاعتناء قال ابن الحاجب كما واثبة
له المرحوم فـ (ان) غير التكاليف في شراح المدونة جميع ماله جسي
التكليف الماؤل فانه اهل المولى ولم يذهب احد الى ان يذهب اليه ان
الحاجب من سفوفه عن رتبة الاعتبار فاعترفت بجميع الروايات
التي ليس التكاليف اختلافا بينهم على هي الجند باسنادنا الخا والرق
البطن ام العشي وفـ (ال) التي هي عصبة الرجل فان لم يفتقر
بما اخذ رطباً وليس النسب في الرجل من البطن فعليه الرجل من الجند
والعشي من اهل الرواية في هذا اخذ رطباً الرجل من الجند وقيل الرجل
من العشي بالمولى الا شغل ولي يذهب في العشي ويذهب الى جعل جميع

وايدخل في البطن والجند والوصي كالمولى ابقاها والمشهور بتفريقه
على المولى الى ما به البرهنة السبب وله صور المولى ان يفتقر على غيره من اطلاق
صحة اطلاقه في وجهه بالمشهور له جيب هذا الثانية انه يفتقر على غيره
من يفتقر من يفتقر وجهه بالمشهور يفتقر هذا الثالثة انه يقول هو وصي
على التكاليف بناتي ابي يفتقر على غيره في قوله الرابعة انه يقول
هو وصي بفتة وليتسلسل له جيب وهو قول يفتقر على التكاليف وفيه لغو
واثبة او اخوة النسب او المولى او منه اربعة اقوال فاعترفت
المشهوران واثبة الماعلى انما تفتقر عن عمر واثبة المولى بالمشهور
اعتبار العفو في واثبة المولى بفتة بفتة الماعلى فاعترفت وذهب
بعض اصحابنا الى ان كل من يفتقر على المولى الماعلى يتكلم فاعترفت
قال الشيخ ابو عبد الله في الماعلى في قال ماله وراثته واثبة التكاليف
على المائة معللة بفتة الماعلى والمولى الى الماعلى ان يفتقر على
ملازمه في الرواية عنه وقال ابو حنيفة معللة بالوصي والجدالة
والوصي على المائة لانه كان معللة في الماعلى عن عقوق الله تطهرت
يرى الماعلى فاعترفت قال الشيخ ابو عبد الله في الماعلى في ماله وراثته
او واثبة الجيب معللة او الجدة لانه او الوصي او البكر رة علاماته
او البكر رة علاماته عن الوصي والجدالة والوصي على المائة
فاعترفت قال الشيخ ابو عبد الله في الماعلى في ماله وراثته
فعل به البكر رة او عمر الاعتبار والجدالة الماعلى الى الوصي وعلمه
جيب العاقرة والنسب باله نا قال عبد الوهاب انه متى ما يجلس ولي
او غير نفى الجبار اذا ذكر رتبة الماعلى فاعترفت خطابه بالجد

بانتهم منه وقول ابنه يحيى كمال الذي قاله مقتضى التحليل واحدا
عليه الزيادة مني على طرد الغاشق الكلية وقد اذله بغير النار البقية
بين من لم يشترع ماله وبين من له ذاك فيه مرميه عن حريته في الجحيم
وقال انما عرك النجس على قوله ما يجيب المداينة لانه لا يفرع على اشتراع ماله
وهذا باطل لانه قد يحلل بطله ولا يصلح على صورة ليس فيها تلك العلة
بغيره يوجب معتبرا على علة اخرى لا يحترق في الاستحسان بالتحليل على المقترن
به ثم يجوز ذلك لحيث لا شيء في عركه ولي التذلل ركن قلوبنا كركن
نفسه وكناه الزيادة في معتبراته جواز ذلك او يحذف لانه او يعتقده
عزيمته لم يجز فلان عركه وان تخرجت بكونه عامة وهي واحدة
الاضلاع مع جود الواية الخاصة وهي واحدة انما بانه بالمستهور
يعينه في ذات الغفر ويضيق الدينية وعند الضرورة وقيل يضي
لان ان تضع بعينها في غيره كغيره والاولى بسنخه للحرية الامانة له
والخلافة في حجة امضاء الولي الخاص له او ما بناه على ان الحق له اولية
تعدى وعن مال الدنيا توفيقه في ذاك بغير توفيق على يجوز ان اجاز
الولي وقيل توفيق كل يعينه وان اجاز الولي وكلامه يعلى ان مشوع
الخلافة في المسئلة في الدينية والمسئلة في المرونة في الدينية التي لا يولي
له وان تاذن ان قدر وجعل بقا معرفته كغير الزوج والمثل وعكس
الخلافة اذ لم يرضى وليه من قبل الجحيم وان كان من الام الجحيم لم ينج
وان اجاز من له الجحيم فاعركه الخلافة في اعتبار العفود بغير
الحق ولا يفرع وان المستور اعتبارك مني على انه حوالة تعدى او حق
الحق وعليه ان روجه لا يفرع وجود الحق في بقال في العفوية

يعينه على كل حال بناء على انه على له تعدى وقيل لا فرق اجازته بناء
على ان العفود صفة كمال وان كان الحق من له الجحيم كمال في ابنته
الولي والشيعة اعتد بلا خلافة ان لكل واحد منها البعينة والمستهور
لها الاجازة في الدينية ويعينه في ذات الغفر وقيل يضي وقيل لا يضي فاعركه
الولي الذي لا يقتضي اذ من ولي عليه اشيعه عكره الذكر والامانة
والوصاية يتيمه الذي ولها في ابنته الولي قبل البلوغ وكذلك يجزها
لغير بلوغها واعتد السيوري انه لا يجزها مال اليه النجس فلتك
فلا عياض وغيره جبرها ان لم تعنى العاشقة لا يجزها تابعا للاب
عبر الضلع فيها المباشرة لما يحتاج اليه الطارئة بالمطاع مع علم السنخ
غيره بجزية حياء الولي واقتلعت في جميعها بناء على تعدد
بالبدارة او يجهلها امورها بطول القول يجزها وعلى الثانية لا يجزها
ذات عركه منا مع البضع فليجوز في حال المال او المورث في ما ابنته
اليه ولم يجزها على التذلل على المستهور وقال المتكلم ربه اعمل وكيلا
الحق والحق في جميع الامم والوصي الذي اشيعه ابنا لغير على التذلل النجس
فخلقه فيه اذا كان بالغاً سعيها واجبار وجهه رايه بغيره جبر
الحق ابنته التي اشيعه ابنا لغير فكونه وليا يجزى من هي ابنة الغاشق
وابه جبر يجزى الوصي يتيمه ابنا لغير اشيعه وهو المستهور وهو
نظامه فاعركه الخلافة في جميع الامم والوصي والحق اشيعه ابنا لغير
على التذلل على المستهور وهو كماله نكاحه الحق وعركه جبر وهو
ارضا (تشر من فاعركه الخلافة في حقه مشروعية التذلل لحيته المال
ار لمصلحة البنة فاعركه الخلافة والسلام والصالح عركه الجحيم للملك اضعاف

الطلاء جاء او معه فخرج رطب اليرقان وشرا سوا فخرج غفيرة قلت
منه ذهب ابن القاسم حتى خلع (الولي والى) والى الج عن تشيعه ابدالغ والشار
المنج فابلا ويس توفى الطلاق بين اذا امتنع من ايعاها بما يمنع ان يرفع
عليه اذا كانا لافاق من جنس النكاح وان لم ينزل الا وحيثما كان احتمال
انه بقاء (العصبة بسا علىه وفد يكتم بجر الحفر فكونه ما لم يعلم
بها) او الوصي لم يزوجها اياها او يحد منه ما يكون (ايها) صوابا فتكون الزوجة
عنه فمودة الخ بغيره او تلبس له بغيره عوضا وقوي المرونة
لأنه لا يفسد من المنع من الخلع عنه تشيعه ابدالغ فليس في الخلع
الشيء من مفاصله فتصل على علة مشروعية وبذلك في ايقاعه في
الاختلاف واتباط الصلح في التقديم والاشايع ولها قوايع مغوية لذلك
الفاصل من حيثة لها وحالة لها في تلك الخفايا النكاح وهو الوصية
في الحمل الخاص ومقصود (الفاصل) وتوايعه المغوية له والحاجة
عليه لشكوه والتعاون وبغيره ما حاله على وقوعه وتوفعه بالميل
اليه وتوجهه (الدعوى) لكونه وتوايع لم ياك وهي اعتكاح عنصر الشغل
والفيلام بغير الزوج من غدة بوضع الشكوى بما يقتضيه مقدار (الشر)
في ذلك والنكاح مشروع بالفصل المصل للتواصل وبالفصل التبعي
لاذكي لغوية ذلك المقصد (المصل) مقتضية له او عتبت بغيره له
في اعتبار الخلف حكمه بحكمه بغيره تبعيته في الوجود والحصول به
ولا تشترط تلك (التوايع) بدونه فلا يجوز (الحفر) فلة او ضجعة
ونحو ذلك من (التوايع) دونه النكاح الجماع وانما يعقب احكام (التوايع)
في الشرعية اذا حصل مشروع المستوع وبذلك الحكم في النكاح

عن الخصم والجور بناء على ان المقاصد (طولية) اذا بعدت فان لم ينع
مقامها المقاصد النجاسة المغوية لها ولذا قال ابنه بغيره كل من
يعتقم اليه الوصية او التي مفدة ما لا يجوز نكاحه ويجل خيرا يجوز نكاح
الخصم والمحمود ومن انظر على نفسه من اسباب النكاح كالمريض الملقا
يتمزوج وشرا لما تزد المتأخره فيه فلا يجوز نكاحه ونسبت ان لا يجوز
لأنه لا يحضر له في المعايير التي وضع النكاح لاجلها وانما عني في توايع
النكاح في المصلحة على الحوران كمالا لشيء ذلك وخر اذا امان المرض بما لا
يخشى منه الموت واقا ما يخشى منه الموت يمنع النكاح على المشهور لوجه
آخر وقال الفاضل مير الوهاج لا يجوز نكاح ذي مرض نحو عاين معه
عن الاستمتاع وقال الشيخ في تار له ولا يربح نفسه كعقير رئيس
فاه وخصم وجبور نكاحه مباح وبذلك يدل على ان في النكاح مقصود
المطلوع مقصود وسيلة اليه فلا اذ هي المقصد المصل (التوسل) اليه بغيره
المقصد (التبعي) (التوسل) اليه ذلك المقصد المصل وهو الذي
مقصود (التبعي) تشريع اباخته وذا ذك فيه وذلك ما يتفوقه قلت
قال الشيخ ابو جعفر في محضره من اصول المصالح الحافطة بنفسه
المقصود المقدم قبله بان يعاقب بالحيوان كفاصل الضرر (التبعي) يمنع
منه فلا يفسد مقصوده ولذا امتنع نكاح المريض مطلقا على المشهور وفيه
يجوز لضرره حاجته لم يقدم به وفيه يجوز كذا في نه كسودنية او ثوبانية
وفي كل يجوز من مائة كلمة او كتابية وفي كل كانا في ديلار
او تجله (الحرف) في ان اذ له وارثه وقال (المصالح) في محبة المجران
المتزوجين ماله (المنع) (المنع) في المرض عن الخوف يجوز فيه

النكاح وكذا الحرة المتكولة والمرسل والجذام اذا تزوج في اوله
والحرة المشترقة بما المولى يمنع فيه النكاح ويخرج منه جميع المتكولات
لم يسمي بالمسهرور البعاد وما يسمي بالشقيف من المتخفة ثم جات
صوتها له بما مصالحه وتنفقه وصاياه صوتا لمصالحه بما ماله
لحرم انتفاعه بالمال لغير موته فصل في نكاح الخلع من خطبة
امانة مباحة للنكاح بكس الخلع مشتملة للتوسل بين الزوجين النكاح
المنزوي ووسيلة الوسيلة والوسيلة المصلحة الحكم بالغير والظهار
عقرا بما ابيح فيه من جعل ولوبالة ولوليه على المشهور وجعل
العز مشكورا جعلها للانساب بما يحصل مقصودا مكلوفا وحيا وان ذك
او صا في الزوجية وحيابا بها هو بمنع موصوف في الحسن قل عزة
قال النبي ابو جبرائيل المخرجة اية تحديدها شماء كنهية النكاح في
الجازا لما فيه من امانة اللذة فصل في نكاح الخلع ولتحفيده بالبالغة النكاحية
او النكاحية بخلها على ما اوردت في الوضوح من ضررها بايتان خبرها
وفد انكم المتماجم في ذلك المبالغة في استعمال الخلع في من خرجوا عن
حد النكاح من الزنا واللعن وانما الزنا في اللعنة واللعن في الخلع
كذلك وهم وفي بعض النسخ انكم من العلماء تعلم انما بهم ان ينادوهم
بسرير ومواي والنكاح وذلك استكبار عن الولد وتسمي بالمرحلة
العبودية سميت بعض النكاحية منهم بقول من قال في حبيبته
من ابايوا جهه فابا الشيد والكنية قال بلان بغرا غتابه بكم على الضلابة
والخلابة بالخبثية ليحطخ شاهد او غيايب سمع الله تعالى وانما
ممن لهم ما يستدرجون به الرتبة وما ينبغي الرحمة ان يتخذ ولدا

كما جعل بالنسب والاشهاد انما ان يعطى العلم انتم من عذرة طاعة
وما بعدها ان الولد يكون محببا من ملكه عتقا عليه كما انتم في سلة
في الزوجة من قوله تعالى لو اردنا ان نتخذ لهوا لاتخذناه من لدنا ان كنا
بما علمنا ايعزوا وقوله ولله في السماوات والارض علم لا يدركه بيننا ووجه
والملك وقد منعتهم فيها ما زكي في الولد بار واجمع فينا وهم ببلوغ
النسب والموا كائنا بهم وفد كان لهم في عمل الملك الملوك بذالك ابي راجي
عن مثله لکنهم عمو عنه في حبيبته ما اوقعه بهم وفد لخلع
المتقاضي في قول العبد مواي لسير والواجب توفير اشياء اية بالقر
حتى يرد لها ذاك البيت والوفاء عن موحي العلم والعلم قلت فصل في
الزنا وما يستعمل فيه النسب والواجب من وان لم يرد والمستتر فيه
قوله عليه السلام انما هو لسلام انا سيد ولد آدم وما يجري فقلت فذكر
اخبار منه صلوات الله عليه وسلم في وصي نفسه التي هي وما سلك
واجبة انه النسب وذلك ما يوجب تعدية الرجم لها بآية قوله
في الحسن رضي الله عنه ان ابني هذا سير وهو ولد الغي وان ما ورد في
فيه خلا او عا ما وقع عنك وانما يومها اخرها بما هو مشفق له
لانما فيه بذالك ما حصل في النكاح الفولية والبعولية ايفاء
عن المنة من الله تعالى انه هو مال الخلق وما لك حق باقم فلا عس
نقل النسب اختلاف مالك والشافعي في المواي التفسيرية لقوله وكل
زيد انتم في بكي ابن خالد فقال مالك هي شهادة بالوكالة بالنسب
وقال الشافعي هي شهادة بالوكالة والنسب بناء على ان المواي التفسير
اخبار اراهم وعليها منع الوصي بما ليس بجاط مضافا للموصو كوصي

فيه حتى إذا طلقا والولد يقر له مثل ما يختلف بالوضع في البيع (أو البتة) أسبق
أو يسبق أو تسع وأربع لثمانية والسمور النفا تسمى المصلحة المخرام
ورق الصبغة والسمور فضة الغاية على المملوك دون الحر أو أن كان من ذرية
الحر أو النحر البعيد لأنه استرسل بالخلق كما أنساب ولحقه في الرجل
يؤثر سبها في الولد فاعذر النكاح في الزوجية حتى على المصالح
على الموك لا يتزوج اليك وأن لم تكن الولي بالمصلحة إبقاءه وأخذ
لها بعد البلوغ وتزوج البتة قبل البلوغ إذا عنت إلى ذلك ضرورة
والله بنت عتي سميت تكبير الناس باسمها إذا عدا إذا رضيت وإن
لم تدع كان عداها بلا تزوج حتى تبلغ وسهر المذنب كما جبر أحد من
الوليد عليه وفي الولي جبرها فإسما على المأوى وحكي الحكاية عن
قاله للوصي جبرها قبل البلوغ وعلى ابنه المنزلة نافع الوصي
إذا كانت المسيرة وانفقوا على منعه إذا لم تطفه ومكاتبه
فكانا لها أنها تزوج ولها الخيار بعد البلوغ واستسكت لها ابن عبد
السلام بالله الخيار أصل العقد من النكاح ولذا عدا بعضهم ثم رجلا
على القول بالمنع وإن عنتا نكاحا حاجة أو خيب عليها البعد
بغله ابنه بشي بقاء المتأخرين على أنها تزوج قال ابن عبد السلام وهو
الزوي عليه الجهل يوم يبلدنا لى بعد مكالمة القاي وبلوغها
عنه يعني وفي القاي أبو بكر النقي أو البتة تزوج قبل
البلوغ وفي القاي عبر الرها وهو المهر الزواني والجهل والعتل
فأعز منافع البضع هي موضوع عقد النكاح والمفوضة هي ما وما
سواء من نكاح وفيه المهر ما كانا موصلة وكذا الخيار والحر

تأمل
الحق في قوله
صوابه ولا يجوز
طاعة من قوله وكذا

[illegible]

علمی

لما عمل المختار عن المغففين في السجدة البرزخية وعليه العمل بالبرزخ
كله فمد يد وحديث ابنه نافع هو الصواب وهو كالحاكم المرونة قلت
البرزخ اذ ركنه مسرقتا يعقون به واختار الحكيك واجتبه وغيرهما
ورده ابن القسطنطين وغيره الركنين اذ اقلبتا وتبعهما خليفته
وبهمام وبه اجماع انتصب القليل في حجة فوضعت فخره بقواهم
يعزم تكليفها باثباته في الموضع ابن عمه فله يستمر اذ اثنى
في اقلية اخذت له من بعده روايتا مع راسي في اجراء اثنى امانة
قلت فله ما تقر راندا من ياء التوايوت وهي افعالها في اقل ما كان
من المصالح الضرورية كالغذاء والامانة والحفظ في المصالح الضرورية
بوجوبها في حجة الاعتدال في وجوب الحاف الحضانة في المصالح
من المصالح الضرورية في اثنان باء حجة النفس على ما تقر ريبها وافل
امررها ان تكون المصالح الخارجية وهو انفس (ثاني) كالوصية والمهر
اشترى له الاعتدال فيها اذ ان المصالح التكميلية كوابية النكاح
والشهر عزم الاعتدال فيها وفيما تشتمل على الاعتدال في اقل
من المصالح الخارجية وعلى هذا المصالح في الحضانة فيها وفيما تشتمل
المصالح في حدة حصولها او المصالح عند ما تكون غير ما وعمرالة
عليها بحسبه وكان المصالح فيها في ما علم اشتمل لها عليه من
فوقه اذ راع الحجة الواصفة للارزاع (الثم) حجة واجتماعا على
او واهر تعاضل عليه اكتفاء (الثم) مع هذا المصالح ما في ذاء عن شيخنا
ابن زينة فاعترض كل مقدم في الحضانة ليس عليه بواجب القيد
بقا وهو بالحداريه ان تغربح وانما خيم ان تغربح من باب او كان

لكل منتهى حنانة وعطفه تستحق به الحضانة ما خلا المصالح فانه قد اختلف
فيها بقول يمين على المصالح ام قاله النجيم وتبعه ابن راسي في حصة
بقوله كل من له حق في الحضانة ليس بواجب عليه وله الاستفاد في المصالح
وعمرها في فعل لها الاستفاد وقيل لمزاد في ما في المصالح في المصالح
منها والولد قلت هذا بوجوب تعميم الخلاف في كل مستحق للحضانة
في المصالح في يد النجيم ابن راسي في المرونة من حق الام ان يرضع
باب مملد في فعله الكف اجل مفعدا في الحضانة وفيها في الكف
اجل مفعدا به في ارضاعها له وان لم يرضع له بما امره به في فعله
لللم خصوصية في من يد شفعة وحضانة وانما جعل الغالب بخصوصية
عزم تكليفها في الاستفاد من المصالح في الكف في المصالح موجود وغيرها
وفي الخلاف في المصالح في غير ما في المصالح في المصالح في المصالح
تزوج الحضانة اجنبية في المصالح في شفعة مضافا بدخولها في قبله
ان راسي شفعة الغايب امور وفيها واثم غير المصالح اذ اثنى وحيت
الحضانة حصل بين زوجها الثانية وبنه مطلقا كعقود الاعتدال =
واستثنى له لولده يتيم (لولد منها هذا المصالح وغيره ابا جيم)
لغير الرمي في امة زوجها له ونجيم به وتفصيلها في تعاضلها
في مضافات زوجها في شفعة الغايب واثم في شفعة مضافا شفعة
بالنظر في مطلقا استفادها اياها بالتمزوج وفيها عبر الوهاب
تزوج المصالح يشغلها بغير شفعة زوجها ويستثنى ولده من تعميم يتفر
الولد ووليها وهي تزكية اولي (المصالح) شفعة مضافا شفعة
بذل المصالح لغير بالولد والنسب في حقه في المصالح زاد (المصالح)

واستحلها بزوجهما وبغير الزوج لها ما يحلف الصبي الخور بلولي
اخرى وكذا حكم كل حائضة فقلت تقدم ما يشق حضا فتقام
ملك الزوج متابع التمتع بدا محرم في الزمان ولذا قاله منعقد
من الزوج يعني اذنه ومنه جميع الواجب من العبادات مستوفى باعفا
عن عبادته فلا عسر ولا حرج في الحضانة فلا يتزوج على حكم الحاكم
او مات نفل ابنه رشداً وغيره بين عليه من كل ما أم له وله من نفل ولد
بتم وجب كل يعلم بشره ويحق حتى طلقها الزوج او مات عنها او علم
بذلك ولم يكن له ولد له ان يباشر الولد منها فخر خلوه من الزوج
او اراقا ان علم بتم وبجها ولم يقع باخر الولد منها حتى طلق المرأة
ثم طلقها زوجها او مات عنها على ذلك كما استكرت كل صو
بشر لثة المزارع فاعتر الحاضنة ان تزوجت زوجها باس
او بغيره فاحكامها باختلافه في ذلك قال ابن يونس الزوج غير رد
الطلاق وقال الفقيه هو المخرج وقال براج هو المصير فقلت لعل ذلك
بذلك كما تقدم من تعليل سقوط حضانة نفلها انها اسقطت
برضاها بالتمتع ويح او استغلا لها وذلك انما يكون بتكاح صحيح
ولقوله عليه الصلاة والسلام انت اعقب به عالم تنكحى كل امرأة
النكاح الصحيح او المصحح فاما ان وضع بالباطل في النكاح او على
المصحح فلا عسر ولا حرج في الحاضنة ولي المصحون او وصيه له ينفق
حضانة ابنه بشي وكما استكرت انما يحيا استخلافه الحضانة
وقال ابن وهب لم حضانة لها ووجهه ان الزوج على كل حال
يشغلها عن الصبي وكذا عسر عيني موثر لان المصير يسفل (راجع عن)

الولي بعد المصير في نقل الحضانة عنها فقلت القامة الحريمة
استصفا الحضانة حاكمة على الحناء واستعفة والعطف بتمتع الزوج
الولي من استغنا عنه في الزوجة وهو ما يقع في الحضانة
في حق المحضون بخلاف المصير لشدته للعادة بالحكمة في المولود واليدخ
في النكاح عينا تقدم فاعتر الحاضنة مع بطلان المحضون
في برئه وخلقه وقوته والقيام بذلك وامانة في ذلك وفي عمراتها
استكرت ببقائها الحضانة من باب الخور بان وفل في موضع ذلك كما
حضانة له والدعا عن محقة مصلحة المحضون ومعتق من يحضه بالثمن
لا تزوج من الحضانة انما يدخل زوجها بها ولو بلغت اربعة سنين
فذلك التفرج منها حينئذ الصغير ولذا اذا كانت عيشة مستحق حضانة
ذوي رحم منها محتاج اليها لغيرها عن القيام به فيما لم يحج عنها عن
مثله في نفسها ونحوه للتمسك في قال الاخرى ما مضى من ايامهم طاهر
البرونة استبرئة في الحاضنة بين الصغيرة والكبيرة وبم العترة فقلت
خلاف الفواعل في المحتاج للحاضنة لغيره عن القيام بطلان نفسه
في بدله وخلقه وموته مع بتمتد في كل تحصيلها يترون حاضرا
لغيرها في اتحاد مصلحة المحضون في جميع اعمار ارااد المحضون والزام
شخصا البرزخ ابن الفاس في قوله الحنسة رتبة ان تزوج من
الحضانة بالنفس فقلت الحضانة مما يتعلق بمصلحة المبدان والرشد
وما يتعلق بمصلحة الموال ان قيل الحانسة على ما قال ابن عبيد
لرسام ولها انها المباشرة بما تحتاج اليه العارفة بالمصلحة مع
علو السن عني فحجوبة حجاب النكاح فتكره عارفة بمصلحة المصالح

والبراءة يستدل على حرمانه نفسه والقادر على تفصيل مصلحه بدنو ماله
تسفل منزله عليها الزام غيره المقام بها عنه فلا عورة انتصاب
بما فيها عجزا او سدا انتقال الحق للابحرين عورة في الحضارة وجبه
واية النكاح في العاصيه في التبرك كالكم والرف انتقال التعصيص
من عورة فان ارتفع المانع بجريته لم يحرمنه النكاح ان كان
سفلها بغيره اختارها كرضاعا ثم يريث او اذا تزوج حين وجوه
الحضارة قضائي او ما تار حيا او سدا في الحجة التي بوضه او سدا بغير
زوجها وهو ولي المحضون ثم فرم او ما انبثه في الكما ينزبه محررها
بيديها حضانتها ان كان يسقطها الولد النقلة او يدخل عليها
موتة ونحو ابن زنا ثم وعمر عمن ان العايش ان ساد كالمزور في بعضا
بان وان تزوجت للفرقة سقطت حضانتها وان رُسدها اسفلها
حضانتها بغيره لم يرضها والبنها ثم ذهب ذلك فلهما اخر كمال
فيمنها ابن زلي يريدها اسقطت للفرقة ولو كان لغير ضرورة =
بالشهر وعمر رجوعها اليه وان غير انتقال اسفلها الحضارة
لغير رضاهم بما هو كالمريض وذلك ما تقدم فلا عورة اذا اقر الحق
سفلها باسفلها امر الشتم في كماله وان نقلها وان تقرر
لم يسفل من لم يسفل كالمال وقد يختلف في الحاف بعينه الصور
بما هو قاضي التفسير كان كمال احد الوليس من عجزه كعوه كمال
مالك ورشايه هو من الزنا في ولا اخر اعترض وقد لا يوجد في
من الاول فلا اعترض وقد تقدم ذلك فلا عورة اختلاف المالكية
في النكاح في امر النكاح او كالمساكين وانما العا امر بها

النكاح وانما شاعرا يبع تغلق اليه من بالخ فواته ويايد فملا جلاءه ان
ينكح بغيره فلا عورة في امره عا له ولا عورة في سفاده التسا انكح
والقبول في الميراث والفرقة لكمية انتقال في المالكية فلا عورة في غير
وعنه القبول والارث بسببه الغلبة في امرها بدرا بالضميمة في نقل
فلا عورة اختلاف المالكية في تقديم اقر الدليل في هل هو من باب
الواجب ارباء لا واو عليه هل للملا بغيره بغيره او انا عفت
في سفلها نظر الما بغيره فلا عورة اختلاف في الغلبة في الواجبة
حق الله او حق العبد فلا انكح لا بغيره فلا عورة في مصلح الما بغيره
وهو المشهور في امره الرد على الفاعل في المالكية ان تزوج امرها اليه
احد المستدوين في امرها عورة اختلاف في النكاح في امرها
انكح ما اذا وكله على ان ينكح بالبع فانكح بالبع وانكح بالفرقة
واختلفت المالكية في الزوج ينكح في غير المالكية بان فلنا بالزلة في كين
له ان يملك الزوج وعما انكح بغيره وفيل عين الزوج
وان كانت عا تصح قوله في امكوله امره او انا كانت عا قوله
وعما ابطال قول المنكر فيه ان يملك فلا عورة قال الشيخ ابو عبد الله
في امره اختلاف في امره كمال في امره كمال في امره كمال في امره
نكح ابنه البالغ وهو ساكن حتى اذا فرغ انكح بغيره فلا عورة في امره
انكح بغيره ينكح بغيره فلا عورة كالمساكين في امره النكاح وكان عليه
نصب البصر في امره بغيره وبينه اخر الخلاف في الفاعل السالبة
ومن كثر لزوم اليه لم يرض له من الزنا وحين يما بغيره انكح التسا
او الرجل اذا العا الرجل بالبع بغيره لهما فلان من اليه بغيره

بالقول وفيه المشهور انما يقع الزوج على ما فيه وجوبه فيه فاعترفت
الحاصل انما يرجع في الهبة بغير زوجة اقل بالقول عند ما لم يوافق
بالقبض عند ختم واستئذان المالكية لا يعتصم وهدية المرأة يومها
عني لم تغربها المخلع للزوجة ومن يعتبر القبح في زواج القبيصة
فدعيت فاعترفت بغيره من المخلع كماله فرفعت له جميع ما كان عليه
اختلعه المالكية في مسيح الزوجة في الزكوة ويحرم بيع حصة المخلع الذي
كفاله فاعترفت انما اذا كان في الخلع هتان على اخواتها وقد يتلعب
في ذلك كالمخلع الحر ويرى خلافه على رجل وقيل لا لأنه لا يقع المخلع في المصداق
بما يرد في وجهه الى التام والالتزام وحسنة المخلع غير ان كان فيها فاعترفت
انما يقع في حقها انما يقع ما لم يرد له الى امانة العبد في المخلع وبن
العتق في النذر والركوة في الحج ومن عفو في العباد ما كان من
معنا الذين واستغفروا النقص وتمازج المخلع وقد يتلعب
بعضها المخلع الزوج عند المخلع انما قيل انه من موقوف في الزوج
الملك للمخلع وللثب بملك او المعنا فاعترفت كل ما كان من مخصص
ليس احد مما عني المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع
ومما كان في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع
فاعترفت انما يقع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع
لان واثية مشفوعة في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع
سي الواثية المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع
انما كان في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع
المتبرع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع

من ان لا المال الواثية في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع
المال في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع
وان رضى في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع
وان رضى في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع
ولذلك لو اشغف مغل لم يكن له في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع
انما يجرى في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع
تقدم في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع
من واثية المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع
يجب في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع
عني في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع
في ذلك او هو في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع
الولي في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع
في ان في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع
من المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع
في ذلك ما تقدم في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع
المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع
المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع
انما يقع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع
يجوز ان في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع في المخلع

حيصل امرى فعبه فواء بما حصله على (شراء حتى يشق خلاصه
او بما غير الشراء حتى يشق الشراء فاعرفه اذا اتعده معناه وليد على
الخاصة بتوكيلهم وليتبعه فان دخل على الشايف معناه عليه فهو اقل به
وان دخل على ما كان له الف في المحسوس فذلك انما يسمى بقاء على انما تسمى
بالو فمع او بالبلغ من راء بالانه وله اكل العفرا فاني وان وقع ان خوله
لانهم يعفرون وقد انصحت وكناته يعفرون ومن راء بالبلغ صح
العقد انما فاعرفه فانه ما لم يزل في العفرا فانه مطلقا وعن الشايف
مخضوضا بالاعمال والجر لكان الشفعة وعليه ما نوه الزوج وليا لما يزوج
مخير وفيه فاعرفه اختلاف الجنتين فكل يوجب تعدد الترخام فاعرفه
فالشيخ ابو عمر انه في الاجزاء الماذونة به (يعفرون اياك معناه انفسه
والوكيل اياك لنفسه بشر النكاح والوصية يشترط ان يكون له في نفسه كذا
فانك انما لك في الوكيل معزول عن نفسه وخبره عموما (شافعي) منع توكيل
الزوجين وقالوا في الخصمة واثبتت بعمية بهلك قول الزوجين فالت
الشافعية لم يعلم ذلك والله للوكيل في النكاح فالت في خبره وانك
ما تزوجها فمخير عن او تملك ما يقع طهره بالسهم وليس له في ذلك وذلك
يبقى في النكاح في الخاطبة على فاعرفه في غلطه ام واختلف على الله
ان يسبح او في زوج من زوج واثبتت محسنا ياتر ان شاء الله فاعرفه
انما الخرافة سفة باسقاط امر المستحقين كالنكاح واما وان
تعد لم يسقط من حق سفلهم في الموال وعنده ما لله وانشاء يعي
انكاح امر المؤمنين غير كفو من حرة بل لا غم على غيرهم وعندها عينة
في ذلك ما اعترف له فاعرفه (شافعي) ما وافق مقتضى العفرا كان يسمى

او ايجب بلا يخفى فالان بينهم واكثر اسم الله وعنده انه في الحب
والخاتمة لما مضى والمعرفة المسماة التي بين النكاح عليها والزوج
تحت اسم (شافعي) ومعه ذلك وما ناقضه كان انفسهم وانفسهم ممنوع جاز
نزل وان كان قبل العفرا فسمي قبل البناء واختلفت في ذلك وان كان في
الصرف في النكاح السهم فقبله او غير ذلك وانما في ذلك في النكاح الربط
به ولزمت العفرا به كذا قول مالك وقالوا في ذلك بل لم يملكوا وقد
تغيرت عن بيع وشراء وقالوا في النكاح انفسهم بغير بيع وشراء
جاء اخوانهم وكذا ان يزوجهم (يعفرون) فاعرفه (يعفرون) فاعرفه
حيوانها واما ههنا فاعرفه في النكاح ابو عمر انه في النكاح فاعرفه
بالعفرا فاعرفه في الواقع معه فلا يعفرون في العفرا او يعفرون فواء
في المالكية وقالوا ان الزوج يرجع بنصف النكاح فاعرفه في النكاح فاعرفه
يعلم على انفسهم المعنوية الصرافة واذا الهبة للعفرا فكسائر الهبات وكما
يرجع بنصفه في النكاح لان الخلفاء من قبله وكان فاعرفه في النكاح فاعرفه
قلت في الخبر بانه اذا ذكر في النكاح في الصرافة ولم يذكر انعقاد
النكاح عليها فقال ابن زهر النكاح فاعرفه لانها بسببها تس النكاح
وعليها كان وقال الصنفان في النكاح فاعرفه في النكاح فاعرفه
عليها النكاح قلت محنا جاز فاعرفه قوله ابن زهر انشاء فاعرفه في
حيوانها اذا صح بان انعقاد النكاح عليها ومعنى خبر حيوانها في
القول انما انشاء فاعرفه في النكاح فاعرفه في النكاح فاعرفه
يعتق انبائه ربه او ربه موجه به فاعرفه في النكاح فاعرفه في النكاح فاعرفه
صرا في الزوجية فاعرفه في النكاح فاعرفه في النكاح فاعرفه في النكاح فاعرفه

خير فانه اذا اعتقت بغير البناء وهذا قبل ان يفسد الصراف واما له لان يثبت
بغيرها الرافق لوجوه بعدا فيه وذلك بسفوف الجوار باثباته لها
يفتح وجه عنها وفيه الصراف في حين الجار باختياره فلا يرد له الحق
المتقدم وفيها الجار يتابع في الصراف اذ ذلك هو موجب الحق
وهي فاحترق اجزاء الحكم كما تقتضيه وعمر في التبع الى العوارض
وكل في الغاصة في الجوار في راء فاعترق اذا اختل
عمر الشيء بالغير المذاق وتبينه بغير اختل ما اذا يعين منها وعلى
عزرا انتقارا على كذا رية تقارنه البيع والذكاك ويحضران عليها
الى الغيب وقد ثبت الله اذ ذلك يقتضي لذكر الجار يعين
او ان كان كضمان الصراف بالفتح في الجوار وان وقع بغيره بفوق
المقصود منها يفتح فاعترق المصلح في التحمل الذكاك الحمل الحمل المصلحة
يجوز في العادة كما هو ظاهر وجوه الرجوم اذ الدعاء المتكرر ويجلب
للمتعة ان اتهم فاعترق انفعود بينا ولا بالاصل جميع الرمان كما استشهد له
ان يجرى في زمانه اعززة او رشح كذا في العباد ان يفتح مالك واجزى
عبد الوطير واجب على الجار انما اذا انتقل العز و قال انما يجب انما يجب
في ذلك لا يملك قوله فقلت قال المازي ومناجع المتعة الزرع
بالوجه يملكه الزوج في عامة الموفات وقد عدا في نفسه في وقت دون
وقت فقلت اختل في الذخول على المولود او في الجار وعلى
ما يقتضيه العز وهو انما يجب حسبما ياتى ان شاء الله فاعترق اسباب
الضمان لانه انما يملكه في ارضه سبب كالجور على الماذون فيه او
ان يدعيه الموثقة في الغاصب والمختبر للسلعة ولذا المختبر الموثقة

على العارية والمبادسة مفروضة على السبب والملك على الجار ما لم يفوا
السبب جدا فيفرغ كما على السبب على الجار ما لم يستوفوا به اعتباره كذا في
والجوار ومن ثم يرفى القول الثالث للملكية بين الجار والجار
واجب فيه الضمان والجار في القول بل هو واجب فيه ضمانا وهو
المشهور فاعترق اختل في الملكية في ذلك الشيء فبلا وجوبه كمال
يترجم اذ كماله لا يتزوج كما باذ شفا شرا راء الرجوم فيلان يتزوج فيقول
لهذا الذكاك ويخرج كما ذكر المصلح في الجوار في اسفوف الشبعة فيقول
البيع وسقوطها بوجوه فاعترق اختل في القول فيقول المصلح المربي
تحت وجوبه يسته بغيره الجار رومان وهما غير كماله يترجم انما كماله
وهو صبي او مجنون وعمره جنونه ونحو ذلك وكذا المصلح في نفسه
الدعوى وهو ياتى ان شاء الله تعالى فاعترق انما بكل المصلح بطلان كماله
فكل نتائج اجمع بسادة فلا طلاق فيه وامر انما اختل في الجار في
له الجار والرد جميعا على المصالح في الخلاه والاثبات فيه فاعترق الجسد
في الجوار بوجوب البسج فان ما ذكره امكن الاستمرار على مشهور مذاهب
مالك وفيه كونه الذخول بوجوه فبلا للملكية فاعترق انما في الجار انما
اختل في الجار في شروذ الغايب او شروذ الذليل فالجانب في
وقد خالفت بغيره في شرب لقيه الجوار وانما على خبرته بالقول
اذ وقع المصلح والجار عن الفاتل غيلة كل يبيع في الجار في الجار
يبيع في الجار في شدة واختل في الجار في الجار في الجار في الجار
ما يقع فيه الموارث والطلاق لان دليله ضعيف وانما في الجار في الجار
بل روي عن مالك انه يبيع في الجار فاعترق اختل في الجار في الجار

[illegible][illegible]

كتاب ابن ماجة

لعمري مع بنتها لم يصب الى المحضون والاشطاء عند الفلاح بعد الضرر
 زوجه مع مصلح الحضانة ولذا قال ابن التمس في حضانة المرأة
 حتى يدخل بها زوجها احتياطاً الى ما يحتاج اليه الذي
 المحرم عليها بتجسيد ما تفرق مصلحتها في ذلك الا في الخلقة
 يعرف مصلحتها وفي طريقها ابراهيم على التقديرات والمخبر
 وانما يجب ان لا يخفى تشدد ان تحض غيبها وهو كالحام
 المرونة وبه العتوا قلت وهو خلاف الفواعل وما تفرق
 وان دخل سره ابقاها فاعترضا اذا وقع فعل الحضانة من
 مستغفبه ولم يزل يعرض فيها بخلاف ما لو اسقطها =
 مستغفها عنه بفعله ولم يعرض في امر تبه طليها واشتقا فها
 ولو اجتمع على اسقاطها طام والجدة فقال ابن ماجة لا بد من جهة
 الجدة اسقاطا ابتداء وعلمها بزوج الحضانة اليها وتقول الشفيع
 الجدة حضانة بغير وجه بنتها بما يلزم من رجوع الحضانة اليها
 ونحو لا ينافيها حسبا ياتي ان شاء الله تعالى فاعترضا سره
 مستغفها الحضانة عزم سكتا مع من يشفع حضانة خليل وهرام
 ان سكت الجدة للام يحضونها مع امه وزوجها سفت حضانة
 عن المهور وراه هرام في نفسه وكذا ينبغي ان يكون ذلك مع كل
 من يستحق الحضانة من قبل الام قال ابن العواد سكتا الجدة
 مع ابتداء زوجها فلا حضانة لها في الرواية المشهورة عن
 مالك واحكامه وبه العمل قال ابن الصفا رواية جيرة بها ان
 اشترى يمتونه ويصرفه المرونة بقا واخلاق في المذهب

على العن سكر
 الحضانة في المذهب
 في المذهب
 في المذهب

ما روي عن سمعون وعلمه لم يبلغه ذلك فاعترضا سره
 الحضانة المستحقة للحضانة فلو طامه زوج غيبه ولي المحضون
 على المهور قال ابن ماجة ان تزوجت الحاضنة ولي المحضون
 لم تستغف حضانة المهور وان تزوجت غيبه ولي المحضون
 سفت حضانة بد مولاها ابقاها وتعود اليها الى ما تمت
 على المهور وراجا ابن ماجة عزم سفت حضانة انقاع الولد
 وفدى يسفوك باشتقا لابطال زوجها المهرمة عن مصلحتها
 فاعترضا المهرية سره الحضانة مع الولي في بلد وامراة
 علمه ان مصلحة حضانة المحضون في مصلح طوامه ولم ياب
 وتنص بكسبه وللباسه وخلفه ومصلحة وليه في دفع ما حل
 ومصلحة تعصب لدفع عا دوا بحتلها يحصل اليها الحضانة =
 المحضون في احواله يستقيم امره في نومه وتلف ياما دجنه
 في دفع مولى وحلب ما لا يحضر فاعترضا واشترك اشلام الحضانة
 بنت حضانة الثانية على المهور قال غيبه وامر وتضع الي
 ناس من المسلمين ان خيف على الولد فها وليهم وتضم ان
 خيف على الولد لمسلمي تابعه الخليل في ذلك والمذهب ان الجارية
 يسلم زوجها وابا المصالح فيعرف بينهما لها الحضانة كالمهنة
 اذا كانت في حوزة وتعلم ان تغذهم في الحام وختم سرها خيف
 صحت ان ناس من المسلمين وكذا في قول ابن الجلب في روجه في كل
 حاضنة على غيبه في المصالح واختلج في الجرة المملوكة في
 في الجرة للمهنة ارا لعن فاعترضا واشترك في الحضانة

على المشهور من نخل الولد وهو فولد قال ابن بشير وهو الصحيح
واين الحاجب وبهم اسم على الحاجب والمشهور ان يسبح في دم دونه ولد هذا
عن الخلق موقوف على رضا من هو من خفيه وهو له وقال
المازني عن الخزانة في الحرام غلبا على الحضنة في المماليك لان
الحضنة في الحرام فهي كما ان الحف للام والولد وقد ذهب مالك فصرح
منع التبرئة بين التوكيد الام وولدها في السبع على رضا الام وفيه
والمشهور ان الله تعالى عن الخلق قال ابن راشد وللامه حضنة
ولدها من رزقها ما كان او عبرا وقال ابن وهب في حضنة لها وما
يعتق بان الحرة اذا تزوجت تشفع لعضتها في اشتغالها بما مور
رزقها وللامه انما اشتغلت بالمرور بسببها وبان ما اذا كان عبرا
والولد حر ممتن وجب الام بعمره ببقائه اولم تزل امته في كبره لا ي
ان يفر عنه منها قال ابن القاسم في الموازنة (ان يكون مثل
العبر افعيم فاعبر اذا اشغلت الام واجرة المستغنة بعمرها
الحضنة ^{فيكون} ابن العطار حجة اسفالكها رازكي ابي
النجار الذي يحتج بان اجرة المستغنى بالحضنة لا بعمر الام ولد
واحتج بما في الاسفالك بالواو وهي ما تغير رتبة ما يوجد سفوه
عفتا بغير عصوله لها وقد قال ابن الحاجب النوا والمجمع
الطلي في الترتيب والجمعية عند المحققين واصوب منه فقول
الشك النوا ولطيف الجمع وفيه الترتيب وفيه الجمعية وانصح ان النوا
لا تغير الترتيب بحسب الوضع اللغوي وقد تغير بحسب استعمال
الجمعي وبوجوده ثبت لها حكم ابداء الترتيب وليكن اجماعا مثله ابي

الطيار وابن النجار اطل للمالكية وهو ما في النسخة من بعد ما بلغنا
او احقا من اجماع مع اجماع امامه او صلح مع مطلق امامه وقد اجماعا
رشد وابن راشد عليه قوله ابن القاسم اذا اعتق احد ولده كما ان يكون
الولد بمنزلة لوفوع العتق واسفالك الحضنة معا مبررا العتق
مفر ما كما اسفالك ومبررا ما اسفالك مفر ما على العتق زاد ابن رشد
والله كنهه عدم لزوم الاسفالك لوفوع كل منهما قبل المولد وقال ابن رشد
لوفوعهما معا وقال ابن خلدون قال عيسى في رجل له ارض بقصر على
رجل ببعضها وباع من اخر بعضها في ذلك المدة ساعة في ليلة واحدة
وجلس احدهما في شجرة المتصرف عليه اية بالصرقة قبل التبرع
وان بدا بالبيع قبل الصرقة فلا شفعة له لان يقول كنت تصرف
على ملان فلا ينفي اليه تقديس والى تاحي وفي ذلك حجة ابن العطار
ان امره في اسفالك المم قبل ذلك اسفالك الجدة كان ذلك من رزق
على وجهه الممسا او ما وجهه الخبر لتفقد قبل ذلك وهو اقر بالاعتناء
فالمرء ان يرضى والتج في اية الام مفرقة في اية في الحضنة
اجماعا قال ابن تومس كل من هو من الام من ابنتها فهي احق بالحضنة
بغير الام لان الرعا على ذلك الاسفالك عليه والاعتناء بمصاحبه والجمعية
للامور والمشهور في اية الام مفرقة على المم قال ابن راشد والمشهور
تقديم المم على المم والمشهور في حضنة المجد للام وابن النجار في الحضنة
واختار المم ابن تومس ان لم يكن له حاض فغيره فاعبر
قال المم ابن تومس مستغنى بالحضنة والام في غير عصاة الام
رشارها من لها عليها امرته وادبسيها ولو بعبر وأول من هذا

ہم علی اس کے

[illegible]

فصرها مالك على الملك اذ لم يصح عقر النكاح في العدة ويصح عقر
النكاح في ما سئل. وايضا انما في العدة بالجهل والجهل لا يوجب
العدت عليه فيرجع العقر انما هو والولي لم يدر فيجب رواج
القول الثاني ان الجهل يملك النكاح في العدة والنكاح عزر يوجب
للغير ان حكمه ما عدا ذلك انما هو في جهل ما عدا ذلك من جهل ما عدا
ذلك. وما عدا ذلك ان (الرجوع اذا الشبه اصله) مختلفين الحكم انه يزوج لذلك
(راجع حكمه) وقال (الفرق بينه وبينه) فيكون (ايها) كما عدا ذلك
انما التساوي في نسبة فرج الى رجل واحد من جهل ما عدا ذلك
في ما عدا ذلك. وقال (ايضا) في جهل ما عدا ذلك. وما عدا ذلك ان يعلم بايها
او يعلم في جهل ما عدا ذلك. (انتم جميع عندنا) في جهل ما عدا ذلك. الفرق بينه وبينه
في نفسه وانسبه وجبه وفوته وضعفه في جهل ما عدا ذلك. وفي جهل ما عدا ذلك
الامة المحرم ما عدا ذلك من قول مالك في جهل ما عدا ذلك. (ايضا) في جهل ما عدا ذلك
او جهل ما عدا ذلك. (وهو انما) في جهل ما عدا ذلك. (ايضا) في جهل ما عدا ذلك
وهو انما في جهل ما عدا ذلك. (ايضا) في جهل ما عدا ذلك. (ايضا) في جهل ما عدا ذلك
في جهل ما عدا ذلك. (ايضا) في جهل ما عدا ذلك. (ايضا) في جهل ما عدا ذلك
وعمر جهل ما عدا ذلك. (ايضا) في جهل ما عدا ذلك. (ايضا) في جهل ما عدا ذلك
ما عدا ذلك. (ايضا) في جهل ما عدا ذلك. (ايضا) في جهل ما عدا ذلك
النكاح لغير وجه امة ابيه او جده. (ايضا) في جهل ما عدا ذلك. (ايضا) في جهل ما عدا ذلك
وانما سبعا لزوجان في جهل ما عدا ذلك. (ايضا) في جهل ما عدا ذلك. (ايضا) في جهل ما عدا ذلك
الشيخ (ايضا) في جهل ما عدا ذلك. (ايضا) في جهل ما عدا ذلك. (ايضا) في جهل ما عدا ذلك
من جهل ما عدا ذلك. (ايضا) في جهل ما عدا ذلك. (ايضا) في جهل ما عدا ذلك. (ايضا) في جهل ما عدا ذلك

[illegible]

إليه إذ جعل المشغلة والتقليل على الخلاف إذ كل واحد منهما ينصرف
 المشغلة والنافلة ولا ينصرف إلى المحضفة كما يوجب المشغلة ولا ينصرف
 وما كان له المصلحة تدور على أهل الحضارة وموضوعهم ومجاري الأمور
 على المشغلة والتقليل بالتغير والتقليل في المراتب وما كان له المصلحة
 التتميم والعاديات والعداوة والصراقة والغلبة والغلبة وما كان له
 على استغناء المحضفة وكلب غاياتها والمساخنة وما هو استغناء
 حقيقة بلا يعنى إلى المصلحة من تصحيح إليه الحضارة تدور المشغلة
 وما هو فعل ما يعتبر ما يتوقف على القول أخذوا من سبب النافلة
 والحاجات ما تروى على التقليل على القول في المتفرقات قاله الفرجاني
 قال الكون من السبب النافلة وقد غلب جعل الحفايف في كسر الزمان
 وغلب عزم ومهمة مواد الخلق والنسب إلى على في صناعة السبب
 حكم وافعله وأما ذلك المشغلة على تغريم الجهد النصب
 الحكم بين الخلق حتى قال في معتقده به علماء ديننا من شيوخ الحنفية
 والتحقيق المعلوم إلى زعمه الله رفع الموراة الخلق فيه مع
 رفع الموراة إلى الفضلة وذلك في ذلك عن شيخه المير تقى المير إلى
 فإلا وأنا لنفعله وفيه ذلك في كتابه المسمى بالجارح في البتة وفي
 ونقل معناه ذلك عن المازري والخير ووفينا عليه في مصنفه
 وعنه ابن جرير في السبب إلى ذلك ابن عبد الرحمن في الله عنه وأما
 إليه المعلوم إلى سبب في مختصه والموراة في زيادة في السهولة والمعلوم ولم
 يبق من ذكر إليه ترفع إليه المصطفى والمير في ذلك في المير في المير
 الجامعة الشامل الخبير والمير في ذلك في المير في المير في المير

فيه ربه عليه وقد ذهب المذاهب وانقطع المتخلف به العلم
بذلك المذهب ما سمي عن النبي المذاهب الموقفة على علم الفلاسفة
رحم الله نطقه وحقه بالانجيم الذي في جملة معرفة ولم يبق منهم
شيء المذاهب الموقفة على غير الله محروكين وقد توانى عليه المذاهب
فوق البدن وعمره دراهم عنه بطار الخصال عن النفع بعلمه وإذنا
وإنا إليه راجعون وأجبت ما روي عنه عليه من منجته فضاء كذا
الذي في حجب حجب أبي بكر العباسي حكم به قضية بالباطل وغيره كالأربع
عن النبي الموقفة وقد وعدت فيه تكلمات المراجعة العلمية
والغالبية بالحجة وأجاب بطلان الحكم وروى عنه
الذي المذكور في نص نفسه بقول الحق والعمل به موقوف
عليهم نقلا عن روي عنه النبي العبد الموقفة باعتدال من أعمالها
في الواقعة الثانية فإلا لا الأمر حكم به. وقد علم أن نص نفسه
عززا بقوله وقال أهلها أما أن تصالحوا وأما حكم بينكم
بمعوا من شغور روي عنه الحق باعتدال وأما حكم وأحوال
بحر من حجاب أبي بكر العباسي كذا في المذاهب من الحكم بالباطل
والاستدلال عن الحق والمذاهب عن الاستقامة عن روي عنه الله
جور عليهم أن يكون فيه مخالفة المذاهب العلمية في علمه وعنده
الحق بأمر الله موانا المذاهب الخليفة أبو الله تعالى عما يوحى
وأجلسه بن يديه إقانة ودلة واعتقار وأسمعه من عفاه ما يذهب
الحجور وأمر به مع أهل المذاهب والعجور روي عنه عن المتأصب
النسبية وقد ذهب عنه بباطل ما لنا الله في العمل بالله ونفسه

ان يلحق به خبر ان الدنيا والدين ولحقه باقي الجمعين وما ايضا عليه
حالة العاضة اسفلهم الخطاة وتعلقا مطلقا او باعتبار بعض وان
اذا كان ذلك الجماع محض كونهم معا والشيء ان يفعل قوله فيما خالفه
فيلزم قوله او مع ما اذا خالفه نفسه او صفة واذا خالفه ظاهره
فوله بل لا يخفى انه يلزم ان يفعل قوله الشيء فيما خالف ظاهره قوله وفي
مزايل السجدة ان ادعى المتصرف ان كانا على شيء انما يصح وقال
المتصرف عليه قبلة صرف المتصرف وارفع صفة بغير حله فانه
سويح في صفة وقال ايضا ان ما في الموهبة قبل وصول الهبة اليه
وان قال الواهب انما اراد ان يمين المبعوث اليه ان وجهه جدا صرف
اذا لم يخرج من المحرم ولا ما افرجه والميت على ان الفاسد ان وجهه
بينة على ان لا يرد من المرفق ما للبيت متعلقا فاما في المرفق
يفعل قوله لا يفعله وقال ان فعل يفعل قول المتصرف فيما اراد
ما لم يدع محلا او ما يعبر عنه في نفسه وفي مقدم ما ان لا يرد ما كان
منه المحبس من نصه على شيء يقول انما اراد ما لم يمنع منه مانع
فمنه محبس وما احتمل من كلامه معنيين وان كان محسنا ما احتمل
منه ان ان يعارض المحسنا اصل ويجعل المحسنا في بنية ان انما سؤال
المحبس بموته فانه لم يفت سبل على فصره وصره انما هو على بغيره
ويجوز ان ابن رشان في هذا العموم لم يفعل تفسيره كقوله جميع
نسائي كقول الغار فيقول اردت بطلانته وان لم ينفذ في العموم قبل تفسيره
كقوله نسائي طوال فيقول اردت بطلانته قبل قوله وما كان على
ذلك عادة فيجوز على حكم الدعاوي وان لم ينفذ في العموم على

على تعارض الحال والغالب والظاهر والمقتضى بتركه مع التزاي بعونه
 وكثيرا يحصل له ما يبين عليه تعينه الراجح بجهل عليه والاعتداج مع ذلك
 على والغالب والظاهر حصره له بما يذهب عنه من حال الاستفاد المبرح
 المحتمل والغالب ومن دعواه مع دفع عوضه لم يتحقق الحضانة لوجهين
 الاول قوله عليه واعدا المصرا ان خروج المعرض عن ايدى ما للجد اعاد وفي
 دعائه الثاني ان كونه من السفاهة الذي هو ان تركه مع صيرورة الحضانة
 لغيره مما يجاوز به الملاءم والولاء لغيره نفع بغير العوض عنه ولحقه
 من متوجه الاعتقاد دفع العوض عن غيره من جهة واستيعابه له لا دفعه
 والا لعدم من جراه والغالب والظاهر ان هذا امران له بدونه عن نقل الحضانة
 له بغير النفع له في ذلك على النقل وهو فيه من قسم غيبة وادى عنه
 وغيبة ما هو فيه ويؤثر في بغيته لولده وما يملك اليه من وجه الحال
 وما يكون من الشئ ان وما يتوقف به من حقوق الولد وما يجزى به من
 التماثل والبيع وما يكون حال الولد اذا كان تحت حكم ولده كنعبه
 من حسن المثل واللبس والبر والحق والعدا من سبها ان كان عن مقتضى
 الحضانة والعدا قد تهاوى بتركه كله بالمال بدفع عوضه ما يرجع من
 يتوقف عليه راحة نفسه وحصوله في نفسه ولذا في الغالب قوله عليه
 دفع العوض ان كان النقل المحصل لتركه المفضل على ظاهر الحال والغالب

فأعرق في خلعوا لرد البيع من ههنا البيع ما اطله امر حينه
 باذا تخرج العدم من غير اذ لا يترك بياحه قبل البيع ورضي المشتري بتركه
 بلا بيع له ودي في غير من التزاي لغيره مستتر ولم يعلم وان جعل بيان

الملاح المشتري مما يجب فيه رد وان كانه نقص الم رد الذي يرضى بنقص
 والمشتري بغيره وان كانه منصفين الذي رد واخيار المشتري وفيه سقوط
 الخيار ما يبيع نورا كنف باع ما يستشعر به ورد بان السبعة مختلفا
 في وعدهما فعل قول المرد او البيع ولو خالفها فبينة ان به عينا يبيع
 رجوعا فورا على الفاعل بخلاف النكاح المجمع على جسد او اذا اختلف
 فيه فعلى اعلان الخلاف ونقصه لئلا يبيع انه مبيع له من حينه
 جفت اى مال المرد الولد واستحسنه المرد مخير وقال الساجع ان
 المرد شيئا على المثل وقال ابن الفاسح ما بدله من السوي وما الثاني
 اجاز ان وهب فاعرق المجابة قد يتغير هذا سبب تام ويجوز تأخيرها
 في الخيار رجوعا النكاح والبيع عنهما المخطا والساجع وكما في
 العلم في كنفها الهامة اذا اعتقت وقد تكون المجابة على ما تعرفها
 بسبب يقتضيهما والقبول بغير المجابة في البيع وسبب الاعتقاد
 ولا يجوز تأخيرها ليللا يرد على الاعتقاد والخضومة بان شاء عنزم
 اخر واخطىب المالكية من ابي فسم ينفى التملك والملاءمة انه
 من الثاني فاعرك مينا النكاح على المتارفة فزج جارا اعتقادا على غير
 روية واضحة راجح على ان الذي يكون فيه ذلك يجب تكونه اليها
 البينة على الفاعل صحة بار ما يرضى في مفعوله ومردا كحصول
 البيع واستغناء كالمجنون والبرص على خلافه في ذلك ولهذا الفاعل
 كره ما لك فيه لغيره من جهة الوجبة والبسر له وكذا في المراف
 او شيئا منه فاعرك رجيح امر البنتين من بدل عدالة قبل شئ
 الما يبيع في ذلك وفي رد على من يبيع استغناء في ملاءمة

عنه في رتبة المشهور وان سقطت لتكسب بكنس فالمرح عادة النفقة
وان يرضى في الحضانة تنسب زوج سقطت حضانتها وان تعود اليها وان
تأخرت وفصل العبد الوفاة في المحضون اليها والى المانع هذا ان يرضى
عنه المرونة مع عدم رد المحضون اليها اضره في ذلك النفقة على المانع
بالبلوغ ثم ان رضى لم ترجع اليه وان النفقة والحضانة اذا سقطت
لم تعد وانما يجب باسقاطها في الوجوه وفوقه قول بهام ولو بلغ
الذكر زمانا ثم سقط وان لم يرضى المرونة يرضى بلوغه لم تحرك المرونة
خلف المانع بعد خولها بالغة صحيحة فولية على الشب لم تعد
ولو طلق او مات زوجها قبل البناء استمر على المهر ومن لم تستتم
وفيل تستتم الى البلوغ نفقة فاعرة على الولد ولو صغير او لوان ولو
كبر زوجها نفقة ابويه العقيم وان صغير او كبر على المشهور
وعليه انما في ماله ما يرضى على المهر وهذا الولد انما غنا ابويه
او كبر ابويه انما في ماله ما يرضى عليه نفقة خاله على
المشهور فاعرة وتسقط النفقة عن الوهم بغير زمانه الحرم تعلقت
بالذمة لان اصله المراساة ان يرضى هذا المانع او ينفق عليه فترى
فاعرة لاصل ان نسب الحفوة اذا التحد تساوا كما في ماله بعدا كسوا
بما يرضى عليه فتوزع نفقة المانع على المهر او على عدد الزوجين
على قدر الرزق وقيل على قدر الرزق والمهر او على عدد الزوجين
رد نفقته عليه وكذلك وان لم يرضى ولا غيره هبته وان كان
له عمل يرضى به على النفقة على نفسه او على شخصه جميعا عليها والجميع
على عهده وانما في ذلك ان يكون في ماله فضل عن حاجته لهما

فالمعرة ويجب نفقة المانع على الشاذة بغزير النجاسة على العادة
وان لم يرضى على عمل ماله يرضى به وان عجز عن نفقة ام ولد فغيره تعفى
عليه موفيل تزوج وقيل فان عنه فان سئل العبد من ميسر نظريه
باني ضي ونحوه واجبا بعضهم يرضى بترك الراسية وحمل
على جعل ماله واقدا للجميع بل لا ان يرضى المانع على المالك مودة
دوايه ان لم يرضى على التكميل ان لم يرضى بها الرعي وانما يرضى
من ليلتها انما يرضى بقتلها فاعرة ولزوم نفقة المتبرع فان لم يتبرع
نفقة من ما يجب عليه لغيره نسيها اذا كان اهلا للمهر لان من التزم
معه دوايه قال فالك في المرونة وقيل تعفى مما خالف
كلامه لغيره اذا لم يرضى بلوغه ما يرضى به لغيره فاعرة
ما يرضى المحض وتربى وتغيب وتغيب فيه المانع المانع
على المانع وايجوز فيه وجود نسيه وانما بطلان العسر يحتاج الى
تخلف المانع وتفرغ المانع وماله لغيره غير ضي باصير حا
يحتاج الى اعتق عليه ان المانع ما يرضى او يرضى على عناية العبد
فان يرضى على انما ان استغنى عن التخليص فانه يرضى بالسب لكون
في المانع اقطع الخصومة وسائر ذلك المانع في ماله فاعرة
الله تعالى فاعرة في ماله خلاه في ماله فاعرة في ماله فاعرة في ماله
لغيره واختلفت الرواية عن ماله في ثوبه به او بالنسيه وان
رضى المانع انما بالنسيه فاعرة في ماله فاعرة في ماله فاعرة في ماله
فاما ما يرضى بغيره فاعرة في ماله فاعرة في ماله فاعرة في ماله
فغير ذلك الحفوة او على عدد الزوجين المالك فاعرة في ماله فاعرة في ماله

وتامس الرضا وحارسه الخ والتفويض على المعتق والتسعة اذا
 وجب تسليمه وطيرة العبد المستتر فيها وبطلان الرضا على المحصنين
 فاعترفت كل واحد من باب الخبي والمجته والعبدادة المحضة متعصية
 بخصمته وحكمه واخرى متروكة بينهما هل هي من باب الشهادة او من
 باب الخبي ومنه اشادة الغالبة هل تثبت الرواية مع الشايع هي
 سبيلها فلا تثبت الرواية وقال ابو حنيفة في خبي منبته والمالكة
 بعد الكفوة فاعترفت قال الشيخ ابو حنيفة في خبي الاختصاص اشهر
 انما هو برهونه على الله عليه وسلم تسليم عليه وانه حادثة تجري في
 انما لا ترون النبي عليه السلام الخ على الخبي فمصره وهو يتحقق
 وان كان اسما بسبب الرواية منه ثبت كالاتم اعتبارا باصله اذا واحدة
 له على اخرها بل الله وان كان محرابا احرم رجالكم وبطلانها بغيرها
 يمايه الذين درجوا من اهل زماننا وانه كان اسما لرجوع نسبي اليه الخ
 ثبت بعدها انه اصل على اصل الاصل ولا يخاص عليه ونهجه ابقاء
 بعدها توفيق من ذم وكان القول انما لو انما لم يسمع فيما مضى بدفوع
 اخر من ولد بناء على غير كماله مع ولد بنيد حق وفخت المسئلة
 يتكسبها بغيرها فيها بعدها واما وكسبوا بها الخبي هم بغيرهم الخ
 على ما ذكرته فلم يتحقق في ذلك امر راجع وقوله عليه السلام والاصل
 انما يبيح كذا يسيرا وباطالها من قول الربيع الخ
 + فبنا من ابناءنا وبناتنا + بنوهن ابناء الرجال + بابا عدد +
 فاعلم ان ابناءنا خاصة خاص فيك يرجع ذلك الى ما ذكره في كتابنا العبد
 او الخ الخ الخ الخ الكنية فيه فاذا اردت ان تسقيه ذلك وفد نظرات

فلنا بالرجوع لم يرد لها شيئا والرجوع على تفويض البقي وان يشهد بمحبة
 تفويض السبعة او جملتهم بغير رادنا في ذلك الغرض وتفوضنا من
 صراف المال بغير الخ جفاه فاعترفت اختلاط المالكة في سفوف الغرامة
 بالنسبة على المال خلكا كقولك على ان يتكلم بالبيع بالبيع يدخل
 بغيره اليه على السفوف وقبل صدق المال ويكمل على الضرر بالبيع
 فلا عثرة اختلوعا كون اداء البطال لا لا العفوة او لصقة واذا الخ الج
 الوكيل مفد لرا الصراف ولنا بالمراد من جسي بغير طلاق وان فلنا
 باننا في بطلان فلا عثرة اختلوعا في الجعة اذا خولعت كل تعدا الخ لفة
 فيها والخالفة التالية وتسمى عليه المسئلة اقية بوفها فاعترفت
 اختلوعا في المعايير الخارطة على التكاخ الموجبة للبعث على كل حال
 سارمة واللعان فلو كان فيه بغيرا بطلان نظرا الى تفويضها الخ خفاد
 او بغير طلاق نظرا الى عدم الخارطة في عثرة الخ الخ الخ الخ الخ
 بغيره على ربيع حكم العفوة انما فاعترفت فلا عثرة اذا جعل الخ ربيع من
 ليس له اصل له وجه ضررنا في بغير يجعل له ربيعة او مغررا ما يرجع
 انظر الاصل منه اختلاط المالكة فيه فاذا للسيرة بعينه بطلان
 وجعل له ان بعينه يجمع (قولنا في العبر او بغيره واما كبريانية
 فوان واذا عتقت الحرة تحت العبر بغيرها ان تختار بعينها يجمع
 الطلاق وليس لها الخ لفة واما كبريانية وكذا الخ الخ الخ الخ
 الحرة على الحرة والحرية على الحرة ولنا لها الخ فاعترفت اذا تعذر
 مقصود الخ الخ بغيره يستغل الخ بغيره فيه ام لو رد متاخما
 المالكة فيه كذا الخ من تعذر عليه الخ ومعه لانه لا طلاق على العترة

ونحوه بان كان التابع في بيت كان الجواز بعيدا كما روي عن السائب
 انه قد علمه باليمين امرأة وسقطها الى السجل بذي واخر والبرق يد خان
 باع في رفقها ولم يستحل ذلك بغير وجهها فان بعدد بالبرق بريقا لمكان
 وبقا بالان ويصلح لمكان وبالكلاان ويصير بان تش نزلت عنها ورجعت بعد
 مدة قليل ليلا في البرق الواحد وعط اشعلها بجبل وتركت حتى ذبلت
 نطع رديت ورجعت بعد مرة ورايت الشيخ الخ بعد ذلك يبي ويدب
 قال عياض في هذا الذكاح ذكرنا انما اثنان اشد جميعا بعد الجسد
 وروح مستحلي وكونهما على ما وصيه من اختلاف المخلوق والمغراض يرون
 بذلك فالشيخ ابو جعفر الله في المخرج وفيه انكاح على الخلاف وقد
 اختلف فيه لانه وجه المتعة ومن هذا المصل خلاف ابن القاسم وسبحه
 في المارة في نكاح النكاح بخلاف غيره ونكاح السبعه قد عرفت
 اختلف المالكية في عقوق النكاح اهي مختلفة حتى تدفع وانها ملك
 من ملك ربا له العقد في نكاح راسي اذا عقر بخلاف ما
 جرد في المصالح فيه لو لم يخلع الغيبه او منعق حتى تتحل وانها ملك
 من قوله نغضه بل ابيح بينهما انه يجرى فيه اختلاف في الموارث ونحوه
 ويكوي في اجنا فاعرف اختلف في كون النكاح الحكمي كالنكاح الحلي او اذا
 كان في النكاح خيارا سمي سايوحي العقر بالمسهر وان بعدد
 يكمل انما على النكاح او عا عقر النكاح من عقر وان شاء يغير خلاف
 بناء على انه منحل والمسهر وان الشرا عا نكاح العبد بناء على ما
 ايضا وقيل لانه منحل بخلاف ائمة على المسهر فاعرف قال الشيخ
 ابو جعفر الله في المخرج اختلف المالكية في رد ابيح العا سره فونف

له في المصالح الحان وهو في الرد عليهما بغير العبر في عليه يوم العقر
 عن المسهر اهي منه اومن البايح ومعه ثبوت فاعرف قال الشيخ في الرد
 عبر الله في المخرج اصله في مال الكان المطالبة في العبر معونة على
 المطالبة في الشئ عمن رجل فمقتا را العبر الى حقه واستغنا الله تعالى
 عن كل شيء . ولم تعلق عن الله تعالى به ايضا والدين من العبر خاصة
 والى ثوبه يلقا عن الله بيده الضمير ومن ثم لم يلزم ابن القاسم
 من قاله طلفت وانما يجوز اوصيه به تصرفه خلافا اصله في توجيه
 الدعوا اذا علم انه يجوز لما في المخرج وكذا البرق يوجب ان يكون في
 هذا المصالح وهو توجيه الدعوا ثلاثة اقوال فاعرف في رواية البرق
 على ان يلزمه بغيره من المخرج ان كالبولي والمات والى وجهه وما من تحت
 فمر في عبيد واحق لغير به كالمربي والمعتق الى اجل واج الوارث
 واختلف في المكاتب والعق بعضه ومن اجنا جنانية واختلف في لزومها
 لعبر من يلزمه بغيره من المصالح اصل تبحيثها للنفقة بمنحل
 لان المصل لزومها عن من تزاد عنه بلا تلزم عن عبيد التام واعرف
 عبر عبيد وسقطها عن المصل لزومها له لزومها عنه لغير ومعي من
 ليس عن من تزاد معه على المسهر فاعرف اذا وجب مخالفة اصل
 او فاعرف وجب تغليط المخالفة ما امكن كاجبار الجاهل على ارسال بطل
 ما به على جاري الذي انزمت يبي له زرع بخلاف عليه وان المالكية
 اختلفوا هل ذلك باليمن اريد منه والتمس اوفى الى المصل واجتمع بين
 القاعدة في من ثم قال اذهب لوفرا الى من قبل الحصول اجتمع
 تغدي ان والتغدي على خلاف المصل فاعرف في الجادة المقيمة على المصل

[illegible]

تير بائنه لك بعلة خالده لم يلج به طاراً الموت فاعترضه حكم العدل
 حكمه فله شيء عا وعظماً خلا بالدار وولد بالدار في كوز وظلوع الماء
 الدائم فكما لي بالبيع وتصره ابن عزم ليعرفه بلع بطلق وكذا ابو عمير
 في ان منح ابنه في البعثة يغني المائل واختلوا على شرفا من جمل او يهرم
 ليطه لاختلافه في المني القول في فعله بعلمه من بعض عا على المحصنة من العدا
 فقل بقال انتسج على العبد بالنص ان الما هو بالقيام وقال عليه
 (شتم من اعتق في كماله غير في كماله بقال هل المنة في كماله على
 العبد ومقالة للنفذ في عشرة من نكاح المذهب بسا واما (النج)
 بجمته بجمه عقر بالوطي فيه في نكاح المصاهرة حكم العقر النكاح والوطي
 النكاح والوطي في نكاح اعتقاد الحل بنكاح وولد كذا في المصور
 ثم وكبه اجنية طهنا زوجته او جارية ومعنة المسئلة عا راعا
 الخلا في راعا على الخلا او الخلا (نكاح) وما (نكاح) بسا ان
 درو عنه الحد اعني وكبه عقر عا المهور وان لم يرد عنه الحد
 اعني عقر ولا وكبه انه زنا وقرع في مقتضى جريمة المصاهرة عا
 المهور فاعترض كل حد ثبت بالافزار ويسقط بالرجوع عنه بالنسب
 معه ثابت ان ينفق عا فطع صيب ولز بافزار وكل حد ثابت ان ينفق
 بالرجوع عنه بالنسب معه غيب ثابت فلف فيها ما يمتنع فيه
 الحد والخوف انب بغيره من اولد امه شئ اخر انه منصفه ورو عنه
 الحد بافزار والقيمة والحد في الولد ومنها ما اولد جارية شئ
 استخفت بجمته وان فيه عا لم ينفق ومنها ما استخر اجارية شئ
 عا ان ينفق اجارهما بافزار انه اختار اجارهما وانه وكبه ليقلم في نكاح

وانها حملت منه ومنها من اولاد جارية فلما طلبه ربه بالمر قال له
اسمها منى وانا في كنفها بمنزلة ودية ومنها الرجل يشترى جارية
فيولد لها شيء فينفذ مني فحق عليه وانه كان مما يذالك مسمى
المرء والنوع ومنها الرجل يتزوج المرأة قبلد منه شيء يعني انه كان
لخلفها ذكرا واراقها قبل ان يتزوج وهو عالم بان ذلك الرجل ومنه
الرجل يتزوج المرأة فيولد لها شيء يعني ان له اربع نسوة سرادا وانه
تزوجها وهو يعلم ان ذلك الحصة حرام ومنها من تزوج امرأة
وهو عالم بالتحریم بانها بولدها لا يجد ولا يخفى به الولد وقال النبي
عبر الاسلام فزنا يصح عنه في اذالم يعلم منه انه عالم بالتحریم لا بعد
تزوجها واقفا لو علم منه انه عالم بالتحریم شيء قبل ذلك لم يباح
به زنا محض لا يخفى به ولد فلان ~~الغفر~~ الغفر اذ اجح جهلا
وجاهلا ما كان في البصيرة كونه وخفي فيه الجميع على المشهور واذا غفر
عالم واشتد عليه الجميع والتحریم فيه البصيرة لانه البصيرة تدعي محل
الصحة ومحل الغفراد بخلاف ذلك لان بصيرة امرئ ما لا يوافق
الامرء يعرف تعينه بل بصيرة واعل الغفر يتعدون بتعده الخفوة
عليه فاحسبوا اختلافه في كل فعل لوروع الى الخلق لم يجعل عيبه كمال
فيه ذالك الجعل لعل الخلق ام اجرا عليه ان عبر الاسلام الخلفاء
فيما لم تزوج امرأة باقلا من ربح ذنبا بطولها اختيارا او ربح
الى الخلق والاصح لها نصيب السما وفيها عيب لعلها لو صبغت الخلق
فاحسبوا انتفاع على غير شئ بل ان يكون ذلك الزوج مني المرفوع روا
ابو عبيد بن مالك جواركا غير بلان وخرج من قول ابن الغضاسم في الغيبة

قال ابو عبد الله السلام وهو غلاب النفر وانا يعرف غنر الخلفاء في الغيبة
بنا على ذلك غنر معاوضة حقيقة اذ فاعرة ما العرض بغيره
مطلوعه ولا يجوز دونه كالفلاح ولا يجوز له ان يبيع ما لا يملكه ولا العلم
كان في الغنر في غنر البضع عن عرض كل واحد من الغنر ان يرضى
بغيره فيكون ركنه اركان الغنر بانه شيء على انه غنر فاعرة الغنر
على شيء او عرفة في غنر او رقيق او صراف مملوكه الذي متجاوز لانه
منصوب ولله الرضا بخلافه لو عرفت ان اشتد شيء من ذلك لم رجعت
بشئ لانه المضمونات التي في الذمة كلها معذرة وانما الممثل ولو عرفت
بلا بد من رصده كالتعدي فان تغير بطله او اجل حله عليه وان لم
تغير بواحد من ذلك لا يغالب وهو الخلول بان افترى برب ما يملك على
ذلك واخرضا لم يبي لتعارض المذمومات بتعطل اية فاعرة
الغفوة المذكورة في الوضوء بولو تزوج امرأة واحدة فذا من اجمضا
على المشهور قال ابو عبد الله السلام املا في بولو موضع المشهور بذلك
على ان حكمته الكفاية في الجملة والحوار لان ذالك من لوازم الكفاية
فلان كذا الشيء لا يتركه ولا يتركه امام امرئ في غنر ورجعت على ان
معية الربيع في امتاعه من الحكم باعطاء الجارية في فلاح رمضان وهو
غلاب بقوا البشرد فيه وابشرد في اجارة مغررانه فاعرة الغنر
من السبائك تابع اسبابها معجلا وموجلا في خول الزوج في ربحته
ذلك هو محمول على الخلول وهو قول ابن التراز وهو محمول على المجل وهو
رواية يبي وان في بعض نسخ قوله ابن التراز قال الحكم في طلب
انتفاعه بالعرفه ولقول اهل الذمة بغيره ووقع في الرواية ان حلق

الزوج بكلامه لا يدخل في ليلة كذا ذاتها قبل الحمل الذي فركه أهل الحرمة
ففي لم يأتى ولو لم يركب في وقت فلفظ الحاصل من العمل الحول لأن الزوج
يملك متعته بالعقد ومن ملك شيئاً لم يمنع منه مع إمكانه والرشول
كما في عمه ما يرجع إليه فاعترفت من يملك العقر يملك حله بالباة والباة
يملكونه العقود في أموال الحماة فيملكونه علناً ولا عبرة لما ذكره له في
الإنكاح له الخلاف لأنه بالاذن في النساء العقر طارداً وبالله في حله ومن
للا يملك الحمل كالتحريم عليهم يملكونه العقر فلا يملكونه الحمل وكذا المرأة
لأنها العقر في نفسها التذكار أنتم له علم وكذا العجز ليس له العقد
كما يفهم بالزوج فليس له علم (أن ياذن له بغيره) أن شاء به كما تقدم
والخلاف في تعليل الخلاف على الترميز (والحق على الصواب) في الملتقى
يملك العقر أم فاعترفت لم يقل الله من اختياره إلى اختياره بحكمه الإخراج
المستوى إلى الرضى بالنزول فالشيخ أبو عبد الله محمد بن أبي حمزة وغيره يوجبون الإخراج
إلى الصالح إلى التخيير بالخلاف والاختلاف والجماع إلى المباحة بالتذكار والشرع
فإن قالوا فاعترفت وأساء عقرها قبل أن يملك عقرها فاعترفت إلى يرضى
له ما ينقله عن حكمه الحاصل إلى حكمه الإختيارية أن الإختيار والالتجيز وغيرهما
وما ضموا أحكام (الشيء) على حسب نكح العوارض والوجه أن كل
يوجد ذلك أن يرفع بالهرم عن حكمه الذي هو لمن حيث هو هو لأن
(الطهارة) إلى الصلحة من قبل إلى قبل الذي تنبته إلى الكفة ونحوه -
الجهل باللسان وإنه فلفظهم من سلم من الوقوع فيه فلفظ لما في التزاع
حكمه احتياج مالاً وغيره من أهله يقول حم ابن حمير (عنه) فخر
الناس منهم بفروا آخر نوات العجز وحله على معنى الصالح الرسالة

بفسح أحكام الماشية التي عوارضها وصح به مالاً في أرض مخاض مسحة
رتبه واراض وخلفه وهو المرونة الكبرى من مال السلب
الطاهر في مالها من نفل سمحوا في الله تعالى عنه فاعترفت كل
متروكة يملك تصح به على عاداته غير عادات غيره بأن المأكل المبيته
عن العوارض ترجع إليهما متعته او متعلبة فاعترفت ونزول ليس يملكه
وامرأة مبيته كالنفس إلى التسليم أو إلى العوارض مالاً في الموضع الصحيح
نزل لأنه تلاحق ويترجم في المبيع كعارة يبر بالشيء فاعترفت قال
أبو عمير ابنه كل طاعة أرى يارك أو رطاك أو غيره ذاك من الطاعة
غير الضلالة يبرمه المأذنة إليه بالنزول وحرف ما عمل إلى خصوص
بالضلالة ومعدلوه شتتاً بهم في ويلزم نزول زيارة الظاهر أمياً
وامرأتها وكذا زيارة الإخوان والسالكين نزولهم وكذا الإباحة في
موضعهم وأخلاقهم جميع ذلك والصفة زهد في الله ونحو ذلك
زيارة الحاج في الله تعالى والمخيم بين نزولها يملكه كذا وكذا
فإنما أشبهكم بجعل نذر الخالد وإيقاعه إليه فاعترفت ابن بشير كل
طاعة يلزم بالملزم ولو كان على وجه البجاجة والمخرج فيه كعارة يبر بالشيء
أشبهنا أن من كان على وجه البجاجة والمخرج فيه كعارة يبر بالشيء فاعترفت
المشهور أن النذر يلزم بالكلام (الشيء) جعله واعتباراً (الشيء) في
الفساد والحارضة وأحكامه أن كل ما يفتت به الإنسان في نفسه دون
غيره كالخلاف والحق والنزول فيكون مع الإنسان النفساني يبرمه
به فاعترفت أن كراهة عن المال في (الشيء) لا في الذمة زحوا إلى المال
لا يجوز منه كاستعماله في ذمته ولا ذمته ولا ذمته المال يبر بالشيء

فَيَقُولُ مَاذَا جِئْتَنِي بِهَذَا
فَيَقُولُ مَاذَا جِئْتَنِي بِهَذَا

لان المصل اليه في الاصل قائلها الموجب كما اذا انوا بغيره الغيبة او التجارة
او الغلة والتجارة بيع تلحق ان لم يأت بتمتة اذ بيع فوات بطلان البيع
لما يمتد به بقاء العجز والنا والخصم بغير عجز البقي وما عود البقي فنية
السليم كعرض الغلة كذا غيبة البقي روايتان اما في الغلام واما
في بيع ربيع كونه ما اشترى لغيره وتخرج ثمن او فنية روايتان في البيع وغيره
وفي كونه ما ملك لغيره كونه ثمن او فنية في البيع فواته وقال الشيخ عارضا
ان كان عرض الغيبة بشرا بفواته ما به الغلام وان كان باريا بغيره ما اقاما
فا عرزا الغيبة في كل المجلد والمقامة او كذا الغيبة كعرض التجارة وما
تنقل عن المصل كالشعر ونية التجارة كعرض الغيبة فان كان اصل
معلوم والمجلد اذ بيع خالفه كان يفرع الى التجارة اذ بيع في الاصل ولم يرد كمن
نوا سيب او يدعيه لغيره ما بفواته فزاد في مال السليم ما اشترى
ملك الغيبة ولو بشره بالنية للتجارة انتقال ما اشترى للمنتهي الغيبة بالنية
روايتان اما في الغلام والسليم ولم يملك البقي بغيره المثل وفي رد ما نوا
به الغيبة بغير البقي اية بالنية فواته ولو لموا الغيبة والغلة
او البقي بغيره حكمها وفي قول ابن الحاجب وان بشر ببيع فواته
على الاولوية نظرنا ان العمل بالمراجع واجب ونظرنا في عارضة الغول
لا اعم به فاعرزا الذي يوجب نقصان المال كعزواله كاستغراضه
بما جتته الى النقصا خلافا للسليم وعلى هذا العمل في وجوب الزكاة فاعرزا
فاعرزا الحق المتعلق بغيره مفرغ فيما جاز الحق المتعلق بالزكاة
اذا كان في درجة لا في الوضعية مع الذي والحق كذا في شرحه
ومن هذا قال السليم الذي لا يفسد في الزكاة واما المالان فاعرزا

[illegible]

ما لم يجر فيه التبادل والتحق فيه الزكاة في الجزر والجزر ان كان مغتاتنا
فقد خال في حق فيه الزكاة لانه ليس اصل العشر واختلاف بينهما يدخر ووراد
للتبديل بفك المال وانه انما مع الزكاة فيه وقال عمر بن الخطاب بوجوه الزكاة
في كل الثمار وانما الحصول ما آخر وما يدخر قال النخعي ويلزم ان يقول
في حق ذوات الحصول فلا عسر الواجب بنصاب النخعي والى ذلك ما جاز
من النصاب وهو نصاب عشرين فيما سفي بغير نص وادلر ورابع عشر
فيما سفي بغير ادلر وادلر زاد على النصاب وهو المسمى بالوقف يورث
منه بغير نسبة الواجب بالنصاب فيه بالوقف من كذا العشر والواجب
من الزكاة هو حق ما وجبت فيه ما لم يعز الزكاة بقوله الذي ارثت فيه
وارثهم الزكاة فيه والمعمور ووجوب الزكاة من ثمنه وفيه يخرج
من زيب مثله وتم مثله وزيب مثله والتصحح تعليله بان الواجب
من ثمنه موقوف وفيه باء اذا ادا القيمة في الزكاة وان ادا منه ثمن
يبي، وفيه حق وان ادا ثمنه لم يقدر ادا ثمنه بكذا هي
المرونة عرف الجاهل في الزكاة في يورث الجاهل في جواز ابتداء
قوله لئلا فاعسر العوايد بحكمة قال ابن ابي زيد في معنى المرونة
في قبيل قوله المرونة في دعوى الميسر مع الخلو كالفق والفقير في
الجاهل ووصف الفقير والاشبه به الدعوى فتمام البيت وشبه ذلك
والاعادة انما هي في الجبلية والارزاع الطبيعية بحكمة في
في المادية في شاعر في المرونة في خلق وجه وقت زواجها
عليه عمر ملكه لم يجر في تركه مسيما اكل الخلال عالم عليه في
جمله على ذلك على المستطوع في البقرة وفي حار في سجن الهم في

فلا عزة ان رسله صلوا على ابيهم من يغلب على الكفر صفة
 تامة على جميعه او مرعبا كدعوى انه وجهه تسيير وجهه اذا طالت انا
 من هذا وجهه بغير منبذ او قيل العلم في هذا خلافا لوضوئه كانت
 الزوجه في هذا كقوله او حاد في ارضه وقصا برادعت الوكيل بالقبول
 فوله في هذا كقوله في الوكيل الصحيح فلا خزمه اعتبار لا جوب
 ان يفسر والشهور اعتبار كالعرب الصحيح كبيع انما بمنزلة الجبال
 والحرابي على انا ادعاء احد المتبايعين ان انبثا لانه في اصل الضعفة
 على وجهه البيع كما في جاز من عبي انما بهذا الوجه وبه اقبعا عننا وفي
 انما في عمو الصحة والفساد في المقارضة فان كان للبلر عادة
 خلا عليها وراصف مدعى الصحة لانه اصل معا هذا المصلح وان
 كان الملاء في ابلر في الباور فاما قلت انما في اعتبار العرب
 من عبي انه دليل بعينه حال الوظائف وصحته وفوقه في صفة من
 ادعاء ما يرافقه هو مير جبال
 بايعا لهم وافواهم وبعنا بلا جوب في صحة وعاسه وهو
 الذي على عليه في عينا وعصا قول سمعنا بهم في المقارضة
 في جميع ما يفتقر به ما في من احوال المتقدرات والمفاد وقال
 ان بمنزلة الملاء في الشهرة في القول قول مدعي الصحة مكلفا وقيل
 انما يغلب انما في ذلك في الشهرة في عباد العظم حتى ينفذ
 ما دخل عليه فلا عزة الخلوة مع المزار بغيره المسير قال بمنزلة
 الصحيح انوجه انما في الملاء والوجه في الكمال الوكيل وجهه ان

بطول رنة الخلوة والصحيح ان القول فوله انا ادعت الوكيل لانه
 مرة تدل على الكمال في التمكن اذا حصل ورفع الاختلاف في ابلر بالقول
 قول مدعيه وانما دعوى رفته في السبب في الدعوى والتعليق انما في
 انفا في دعوى في الوجود على دخول امره في جبهه انما عبيد
 انما في المعلق عليه علمه المعلق في ما وهو عن العلم كالملاك
 التعليق في رنة الملاء واعرفه بها وافعان معا وقيل المعلق عليه يقع
 قبل المعلق فقلت قال ان في الملاء الملاء في الملاء في الملاء
 من هذا الملاء قال ان طلق او خلع او اواه من اراخا من انا طلق
 وكذا ان يفتك او اذا التفتك فانما في جميع فوله فقلت في
 فوله انما في التعليق انما يتقدم عن مسيبتا تدل بانما في الالة
 في وقوع المعلق قول المعلق لا يفسر المعلق عليه بالعلق
 عليه في صحة فقلت بالسبب الماول اللفظ الوضع بسبب المعلق
 عليه والمعلق عليه سبب موضوع المعلق في اللفظ سبب السبب
 وقال لا يفتقر بهما سببا في اللفظ سبب والمعلق عليه
 سبب والمعلق مرتب عليه والملاء انه في وقال ان رسله في سبب
 من في انما هو طلاق موصوف بصحة وفد في انما في الالة
 وعنه مما ان رسله اللغوية اسباب الوجود ما علف عليها وحكمه
 قال ان رسله في التعليق في الملاء في رنة ممنوع وقال في
 وعبر الملاء في رنة ونحو وانما علف عليه المستكولة في علمه وانما
 فان رنة في علف الملاء معلوم وقال في في ما بالة المعلوم والملاك
 فلا عزة جعل انما في التعليق في الملاء وهو في الملاء

المسألة ثم نفي ما لم يقع المعلق به نكاح. انما اذا كان المالك وانما هو
 دونه ان كان ثم نفي وجوبه. ومحل بطلان شرطه ان كان في وقت على
 بغيره في المالك. والطلاق فاعترافه في سبب موكل الرأية المتعلق لم يكن سببا
 لا بتعيينه على عمله سببا وان كان ان دخلت الدار فانت كالزوجة
 ان نفي الرأية اعادة الاستثناء الى الرأية لم يرد لفرعها تابعه لسيده وان
 اعاد على الفعل لم يلزمه الرأية ما نتجا. تصميمه على نسبة الفعل
 فاعترافه في الله انهم وضعوا مطلقا في كل واحد واحد والمسيئة رابعة
 في كل يمين بالله في كل يمين بالطلاق وليس المطلق لغيره في كل يمين بالله في كل
 يمين بالله وان السبب في كل يمين بالله في كل يمين بالله في كل يمين بالله في كل
 السبب في كل يمين بالله في كل يمين بالله في كل يمين بالله في كل يمين بالله في كل
 دونه المصاحف ان تعليق الطلاق على مسيئة الله تعالى تعليق على
 مسيئة من ما تعلم مسيئة وتعليق الطلاق على مسيئة البشري على
 تعليق على مسيئة من ما تعلم مسيئة والامم والاعمال والبشرى في كل
 ما يتخلل في ما يجوز مستعمل في كل المعلق والمعلق عليه في كل
 فمخرج مستعمل في كل ما يجوز في كل المعلق والمعلق عليه في كل
 واثابة المعلق في كل ما يجوز في كل المعلق والمعلق عليه في كل
 قال غير الوداد والمسيئة في كل المعلق والمعلق عليه في كل
 المخرج وقال مسكون في كل المعلق والمعلق عليه في كل
 اليه المعلق والمعلق في كل المعلق والمعلق عليه في كل
 يتكرر المعلق عليه والتعليق بصيغة ان لا يتكرر المعلق يتكرر المعلق
 عليه في كل المعلق في كل المعلق والمعلق عليه في كل المعلق

يتكرر المعلق عليه في كل المعلق والمعلق عليه في كل المعلق
 والنكاح المعلق في كل المعلق والمعلق عليه في كل المعلق
 اعني على المصاحف وحمله بغيره في كل المعلق والمعلق عليه في كل
 قال الاية في كل المعلق والمعلق عليه في كل المعلق
 العاصدة فان كان المعلق في كل المعلق والمعلق عليه في كل المعلق
 تروم وجه العشرة والبيعة وايضا في كل المعلق والمعلق عليه في كل
 كعدم مضي تداعي بغيره في كل المعلق والمعلق عليه في كل
 جاء المعلق في كل المعلق والمعلق عليه في كل المعلق
 وايضا في كل المعلق والمعلق عليه في كل المعلق
 مسكون في كل المعلق والمعلق عليه في كل المعلق
 ويوم في كل المعلق والمعلق عليه في كل المعلق
 سببا في كل المعلق والمعلق عليه في كل المعلق
 النكاح عليه في كل المعلق والمعلق عليه في كل المعلق
 به وانما في كل المعلق والمعلق عليه في كل المعلق
 ان ينقطع النكاح بشرط وانما في كل المعلق والمعلق عليه في كل
 سماع عيسى في كل المعلق والمعلق عليه في كل المعلق
 النبعة على ان في كل المعلق والمعلق عليه في كل المعلق
 في كل المعلق والمعلق عليه في كل المعلق
 انما في كل المعلق والمعلق عليه في كل المعلق
 قبل ان يشر المعلق في كل المعلق والمعلق عليه في كل المعلق
 او ان يشر في كل المعلق والمعلق عليه في كل المعلق

وان شئكم نعتقنا به ذلك انكم على انتم في حقنا قبل انشاء وروا
ابن حبيب ان ابنه في جوع عفا على الزوج وفيه يمين قبل انشاء على كل
حال لان شئكم هذا على عني الزوج خلافا للشئ الذي يقر انشاء يمين
المثل ولو شئتم ان انما مات من شئتم عليه او لم عليه دينه وما يكل
التيعة رجعت على الزوج جاز النكاح كما هي اسما تقدم وفيه يمين
على كل حال لان شئكم هذا على عني الزوج خلافا للشئ الذي يقر انشاء
يمين على عني لان النعفة ليست يمين ثبات في الذمة كشئتم المهر ويمين
قبل انشاء وثبت بغيره المثل ويشفوا لشئكم وان كان انتم
من قول الزوج وان كان انتم لم يهاضف انفسه في النكاح كمن
ان ياتينها لئلا او ان يعلوها الولد او نعمة لها او امرها بينهما
او يورثها فيل يمين مطلقا وفيه يمين قبل انشاء وفيه يمين الزوج
خبر يمين انشاء ان يمينه بشئكم في يمينه او يشفوا في يمين النكاح
فالزوجة والبرونة وليس في النكاح من انتم وكم عند ابن عمر يمين
لا يحد بعدد ويضبط بصفة فيقال كل شئكم متعلقه تركه فيقول
يستمى لكم لظن واجبا وان يمينه في النكاح كمن هذا ان نعمة او يمين
وتحذركم من امور الواجبة انتم في ان شئكم الولي بين النعفة
اختلاف الشئكم فيه هل هو للزوج او لغيره او لغيره او لغيره
وقال المالك ان شئكم في اصل العهر وهو للزوجية وان شئكم بغيره يمين
يستمى لكم وان شئكم في الزوج ان شئكم الولي لغيره في عهر بكم ولغيره
خلافا في عهر قال المالك ان يمينه عن النكاح يمينه في يمينه
تليها بما جعله بين الزوج ثبات فلت كنز يمينه ان المثل التليها

فيما يستره يجعله للزوجية ولو هو علم الزوج وقد شئكم هذا المثل
الزوجية حسب ما يتناهى ساء الله وشئكم النكاح وان شئكم خلافا
او عتقا او ملكا فتقول ان تزوجت علي او تميته وانا طلاق او ملك
كالق او انتم برة عتقة او امر يمين او امر اليه تنزوج او عتقا
بيده بهذا التمسك لان يمينه الطلاق والعتق ويمن التليها
وكذا المثل كل شئكم يمينه يمينه الطلاق والتليها وكان ذلك في
انزوج ان ساء جعل وان ساء تركه واختلاف جواز ذلك التليها ابتداء
وقال مالك في ترك ذلك التليها ابتداء وان رفع جاز وتركه واجبا
سحقوا ابتداء وزوج علمه الله وشئكم عليه ان شئكم في يمينه
وامر امراته بيده فالتليها المثل وكذا التليها ان يمينه في امراته
بيده بذلك امره في كل ما وقع به التليها ابتداء في يمينه - جعله بيده
الزوج وان ساء جعله بذلك ثبات وقال ابن ابي نعيم في تزوج
امرأة على ان يمينه او شئكم في امرها يمينه يمينه في يمينه
ان يغير عليه وان رفع النكاح جاز او حرام (ابن يمين) قول النكاح
على اخذ قول سحقوا في جعله ورد وان جعل النكاح يمينه ورد
غيره واعتد بان يمينه نكاحه عنه كذا المالك وان جعل النكاح يمينه وانما
متاهل لذلك وقد قال ابو حنيفة ان يمينه في النكاح وانما ذلك
وقال الشافعي ان يمينه في النكاح يمينه في النكاح يمينه في النكاح
الملازم المتخفيف في المقتدى في اخذ عنه هو النكاح من امره
مفاد يمينه يمينه في النكاح (النكاح المستنبطه يجب زعمه)
وهي الخلافة عن التليها في اتباعه في ذلك (العلل) قول

وكيف انما رزقها خالدا قبل تكليفها عليه وانكم الزوج خالدا
وتراجم مع وكيفية الالف في واحد الزوج انه فصر انه ما عليه بيدها
توكيداً للتكليف مع ان خالدا للوفاء هو عقيقة التليل وما هو في
باني ايضاً فله الزوج، بالفصر والنية كان خالداً عنه ثم طأوتيه عا
او تزوجوا واشتكنهم بقتوا من اهل العتق بالبيعة العلية
ان قوله مقبول لانه مبرمج ومقطوع بامم الفاي بالجلد بالادراج
انكم من المدينة المذكورة على حد فصر بلهفة الوكالة التليل
ومكنه من زوجته التي جعلت معها ليد الزوجة الاول لم يكن
الزوجة الاول من التزوج فيما استمر اليه في اعم الفصر وتزول ما عليه
احل موضوعه خالداً والحلب وكيفية ذلك من الفاي ولم يكن
من خالداً وان طلبه معناه في اعداء الزوجية وعقودها والحلب
والدها باحضارها الذهب في داره حينئذ في تلك المرو عيني
مباشرة زوجة سبب ما وقع وان منع والدها من احضارها الزوجية
محترماً انها عنك بدارسك كعبسة فوضعت وزوجها ما حتم على كل
في حبه بقوله (العلماء بما يؤول الاول انه يعلم ان زوج ابنته خالداً
زوجها في حتمه في حتمه بذالك في حرام عليه في علمه وانكم
الزوج خالداً بلا اجل الي ان امكنه منها والزوجية تعلم خالداً وفيد
فالان (الحق) الاجماع على ان من علم شيئاً من سبب اسباب العلم يجب التحل
عليه بغتضاعه واعفاً عن غيره ان خالداً ولا يرجع حكم علمه
عنه ما يدعي (الفاي) علمه خلافاً وادعوا له ثبوت كذا كمنه وحكم
الزوجية في خالداً معلوم وانه انما لمع عليه دانكم منها ان قد ترككم

منع نفسها منه وجب عليها وله نذر كما قتله مع انما عا نفسها
فان لخالداً الكون من اجلها الثاني ان المعلوم من اصل النسخ ان
الزوج انما يجب عليه احضار زوجته بجلد اليه فينقل وينقل من طلب احضار
اليكم بينهما باله عليه من رواية المارة في الحلق والتدريج والعق
والله وبعالة لها وفيما عليه بالحوكمة والجعة والجلب والربع
والساكنة وذكره الحنفية ليست لاعداء انما تترد زوجة غير الزوج
وليس خالداً لانه ابنته المدخولة بها واخ والولد والجد والآخر غير
منكم وتكون الزوجة بدار ايضاً كالجنية بداركم او اواه كان او احسان
اليها ولا يطلب مال الزوج باحضارها بغير كل احضار حتى عليه لمجي
الفاي والجلد على توكيد انما استجبت مع حضور النكاح ان والدار الزوجية
فدل ان يحبس (الفاي) ذهب الى تعسر وانكم (الفاي) بالالف في حرمه واله
مع زوج ابنته في حرمته عن الحق وارزك له لمانه الله عنه وشاع
ذلك منه وانشر يديك وتبوس لجمع الناس وخصوصهم وقوله عراة
ندامه توجب رفع الحكم واليه ان دفع نكاحه الله انبت سهل وان
رصد وغيره مما واقعت بتواضع الوقت على ذلك وان العراة انما
الموانع وافواها ان في تايعة سبب من ترفع اليكم بار ترفع سببه
ونذاً كان ان افوا الموانع وليت (لواحدة) ترفع حكم العراة وقول
نعتت له كانت العراة تايعة عن رواية الحكم او كانت الواحدة طاعة
بجر كالعراة فلا يتج (الفاي) كما عوا رزق حبه وحكمه عليه وعلى ابنته
بغير تشيكر وموقع ابدل اليكم ثم عابور وادعوا اليكم ما يحار اليكم
عليه ينسب بار ترفع (لواحدة) العراة مطلقاً لان العراة فانحة

وهو التوكيل في التملك اي شي يحل لها بما حمله على كسبه لها وهو في
 معنى شئ الخدم التملكه من غير لها عنه ولو كان ذلك مشعرا بواحد
 من عموم شترها والمتطوع بذلك كسب رضايه وذلك مما فيه على
 الرضى النساء. والعادة تسير لذلك والعكس
 مؤفقه في نفوسهم ولو كان توفيق كونه توكيلا في التملك كما هو اعفوا على
 قبول ذلك لانه كما وانطوى وليس بين اهل الوضع عموم في ذلك الم توفيق
 كونه توكيلا في التملك او الزوجية وفيها يفتقر الى المحاباة بزيادة
 حصول البعة ودوام العودة واستمرار المسرة وقد نقص المراتب في غيرها
 على الزوج بذلك وعن الشارورة يحتمل المناجزة في الزوج لو كان يترك
 ما يرد لها عند الم الى الساجدة وكسب النقص واعمالها ما دفعه في مخالفة
 لها كمن شراها ومناجرتها واعظم ما يؤمر الى ابرارته عند ذلك فانه
 بذلك لعظمه في تزواجه عليها وانما لها عليها من يشار كهاب
 نفسه وماله حتى يلتمس فيه يحتاج الى زواجه اخرا للضرورة لا يستطيع
 تركه من اولاد او غيرهم الى عليهم الرغبة باعها ما يرضاه من (العرض)
 الكثير عنه الثالث محتمل ان التملك هو بعض ملكه الزوج
 من كسبه في شتره عليها بيد هذا تملكها عليه اي الطلاق ما
 من الواحدة الى الثاني ولذا قال الم في ابي عم بة صيغة التملك ليد
 على جعل الطلاق بيد هذا او بيد غيره دون تنجيسه وتحريره حفيضة
 التملك قال المخرج التملك جعل الرجل ما يترك من الخلاف يبرأ راته
 توفيقه حيث يوفقه وقال البايع ابداء الملك بة بغايه وتعليقه
 بمشيتة وهو على الحفيضة غير التملك كما اختصه كلامه وابع على

المرونة كما فرضنا وقد قال اهل التدقيق ما هو لدا في غير الم في
 سقوطه بل صرح في ذلك الى الفقيه لتزويجه الى منتهى ما جعلت له من
 ذلك بين ثم لم يفتي في التملك والتنجيس له مع مزيد ليعجز عن ذلك
 المعنى الذي يلحقه باعده مما وان كان ذلك كله اصله فبانه يمس
 هو باعده الزوج وهو يتجسس الخلاف باسنا انا اراد ولذا الم كان
 في ذلك اللبقة بجنه ان جعله اجنبي كان تملكه وليس الزوج غير لما
 له تنجيسه وفقد من اعطاه فيه وهذا البعثة محتمل عنه بالوكالة
 مع من يند ما يند على هذا التملك ليجزبه عن مكلف الوكالة بغير
 تنجيس الزوج من غير له ولذلك قال الم في تزويجه تحريم حفيضة التملك
 انه توكيل على صلح الزوجية بمنزعاته (تقول عنه في الزوجية بعلة
 ليس هذا مكلف توكيل انما هو عليه توكيل خارجي وعلى ان تقديسه
 لا يفتي نفل ما يملكه الزوج بغير المالك من زوجته وما اشغاله
 كما يقول الم في الثاني انه خلاف وناقل للعصمة الى الزوجية وهو ممنوع
 اذ هي ممنوعة على دليل عليها وقد ثبت في الصحيح انه عليه الضلوك والاعمال
 انه حبي نساء فلم يكن طلاقا وايضا المختص المذهب في التملك في
 والتنجيس والتنجيس كل يعمل النفل لا يجر اياها والاجماع على منع نفل
 التوكيل لغيره (توكيل اوليائه التوكيل نفل وكذلك لغيره اذ ليس للتوكيل
 بوكالة اعطى انشاء ما وكل عليه وفقد التملك جعل بيد الزوج
 انشاء الخلاف من عنده ولهذا الم كان تملكه ليس له فيه خوف له لو
 رد ذلك ومنع الزوجية منه ولم ينف الزوج فيه التنجيس الخلاف ان
 اراد وسرا كان ذلك التملك شي طلاقا (تقول في الم في عليه

اركان ذلك ثم بما في الزوج وتزوجوا ذلك حقيقة في جميع احواله وحكمها
 الجواز والزوج بما تقدم من نفي سبوح المذهب فغيرا مختلفا حقيقة
 التملك وحقيقة التوكيل واعتلنا في الفواحي واللازم واختلاف الفواحي
 واللازم يقتضي اختلاف المخصوصات والزمان الرابع مع علمنا
 البعض المحمي بالمصلحة عنه واختلاف الفواحي موضوع اختلاف الحكم
 واحوال المخصوصة والبناء والتمليك والتوكيل مختلفا حقيقة واحكامها
 واللعبة الموضوع على واحد منها في خصوص هذا وهو لها كالفواحي
 الدال عليها بالوضع الماض بالاطلاق لغير احوالها والقصده به الحتمي
 لا يقبل فيها السر الذي في البينة لقولنا في القواعد ان الهيئة تدرج
 في باب المنفعة المحمي بالقصد والنية وذلك يشمل التملك والتوكيل وقد
 عيّن عنه بعضهم بانه شبه وذلك ممنوع عننا وكيف وهو بالقصد
 والنية وقوله وان اطلق بعض اهل التوفيق في القواعد صحة عذر
 من انفقوا في حصة بلغة موضوع على عطف اخر لمشاهد ما اصح
 من الحجج خلافا لما اذ اصرح انشاء التملك يقول ان يرد التوكيل بلغة التملك
 وانما لم يذكر ذلك لم وفداً من البينة لم يقبل منه ويجعل على مقتضى بلغة
 لانه لو لم يترك لم يخل على ما علم او اعتقد او كان انه قصد معنى لغته
 لانه لو لم يترك عنوان محلي عليه وقد قال في غير واحد ان المخصوص لا يدخل
 الجواز ما لا يدخله الجواز ان يترك فيه البينة في قوله عما هو نص فيه وانما
 قال في نسخة ابو عبد الله في الحجج اختلاف المالكية في المحتمل على ما لا يخل
 فكل يخل على ما لا يخل على المالكية في المحتمل على التملك والتوكيل وما يرد
 ان له ان يخل في التوكيل وليس له ان يخل في التملك لانه لا يدخل في التوكيل

ثمة التوكيل كما يتبين من ذلك على ما بينه او ان ذلك وقال في العزيم انما لا
 تعيد البينة فقلت هذا الماض هو المحمي بالاطلاق لا يخل على المالكية او لا يخل
 واستعمله ابن شبر في التلويح في الفواحي بانه مضمرة في التلويح وهو الضمان
 وتفرق ان المجهول بيد الزوجة اذ له مطلق المدة وهو التوكيل وهو المدة
 الذي في الزوج وبله التملك وهو المدة المفيدة يجعله في الزوجة
 وله من احواله ما زاد على الواحدة في جميع الزمان فبذلك مطلق المدة
 بل يخل في الزوجة عنه يجعله في المدة مطلقا ولذلك فواحي من المدة
 وهو كلفة واحدة وبله التملك هو في المدة وكونه من مضاف
 وزيادة فبذلك اخر وهو قوله ثلثا بالمعنى العلام في مطلق المدة وفي
 الثلثة الواحدة وفي التلويح ان كان الاحتمال في امور متعارفة
 في دالة الماض على كل واحد منهما يمنع الفواحي في المدة والنية
 والماض البراءة مما زاد على المدة المحصور وهو مطلق المدة والراية الماض
 عرصة وقد استقرت ان كلفة الفواحي بالوضع وكثرة الاستعمال
 ان حدهما يجمع من النقل بكل حقيقة لبعثها مشعر بجانها ودل على
 ومجمل قصر له على ما معناها موضوع في بانه او كالفواحي فلا يقبل منه قصر
 غير لما تقدم واسم البينة له وذلك لان البينة تعتبر بالاسباب
 فيجب البينة على اعتبارها موكولة القصر وواردة لان البينة في
 في التبعين وعلمانه يخل قصر عن البينة لوقوعه على احوال الاسباب
 وانما في بقية ما ثبت بالبينة وسواها لا يخل على الفواحي المعبر بها عن
 لغيرها وقد اقررت البينة بفعل الفواحي واثبت في الفواحي واثبت في
 التلويح وغيره في نقل الفواحي في نقل البينة واعتمد الفواحي

[illegible]

والسماحة على ما وعظم مع ذلك ما ينبغي من جميع الموالح والواجبة الموال
وعنده التنازع بينهما والعقد في معناها ما لا يثبت ما عد وأما المدعى
فيما التزكيل والبالغ من صحيح ذالك المختصة بعنا القلب ولو ازمه
بالحق الذي لا يمتز به بحق (العلم انما يعنى التملك التزكيل
انما يحل التملك الشئ على معناه في موضع التزكيز واللغة السهوية
على المعنى الخبيث لان الشهادة انما تاتي بالحق الشهادة بالحق على
الغالب بما اذكي خطأ وانما وعظمت واعظم الفاعل على تملكه الزوج
على يقاين على الثانية بقوله مع كونه نكاح في وجه اقامة المولى
المولى به خيار وقد نهى البغضاء على وجه ابيه على يمنة بمصر
التزكيل واخبرني فاعلم على طابه وجعله بمنى تقدم وقطعه بذا
بعض الزوجة المجهولة (بعضة بيد هادون تملكها من حنفها ورج
دعواها وحنفها مع ما ذكي في ذالك الزوج اباحة في جميع وادلة ذالك
واضحة الفهم والاعلم من معارض يعظم ولو رجوعا وليس في
ذالك المحرم دعواها فاعلم شاهد (الشريعة) (العادة) على كذا هذا ليس له
ما يدل على حجة دعواه ولو رجوعا واعظم ايضا على تملكه في جعل
الدخول بالمرأة الثانية مع قيام حق الزوجة الاولى في عصمتها
فان ثبت كذا الزوجة الاولى وتعتد بها عن استتمام حنفها وكذا بالكل
لان الادب في الحكم عليها لقطع حنفها وذالك ما ثبت (باب الحجة) وهي
السماحة وما في معناها ما وضعه
الناظر
الناظر في التزكيز عند بعضه هو الوعد وعند بعضهم اخيه فسر ان
الحجة (الشريعة) الذمة لما يلزم من الفرية وتبعه المخرج في اشكاله

منه وصحة عمية كالمسبي اما ما دخلوا ويهينوا وشمالا الى الحج
في البرء والعلية والاعادة تبايد منها في كل ما يخلف فيه التكليف
والهنة (نعم هي في العبادات قبلها الشقة الغضا وفيل او افي الم
وع المعاملات كون العجز حيث تنهت ثمة عليه فاعترفت في ورد
النهي او الم على عجزه مكتسب صرة الى السبب او التمرة وان كتب ما
بغير التلبي على قصيله او امره عاده قبل التلبي بتمتع الوضوء
او الاعتراف فاعترفت فانه الماعدي وابنه الخايب ما كان وجوده وانما
كان عونه شركا خلافا للفرج فابا لتدريج لوانها في التلبي والشد
في وجوده فانه في التلبي مؤثر في التواضع عجزه مؤثر في كل مسكول
في وجوده في كل عجزه لانه الم الم اول ودواما فاعترفت قال ابن حجر
في التلبي تجاوزا التلبي لعلهم اوشربا وعجز حشبة في
جرح او انزال منه بلذة او ما اعجز فيه ان تقاوع عليه الغضا
مفج و قال سحنون مع الكبار او بما جبه عجزه عجزه في عجز
الغضا والربا وقال سحنون ما كبره فيها يدخل من عجزه الم
وان تعجز فاعترفت الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم
وان اجسد تنهاتنا او اجتهد الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم
يستر له به (تعلم والقررة والمنعرج ملبا بخلاف التلبي والمجتهد
فيما جعله اقا الثاني بواجب واذا المجتهد بل انه لا يلبي عجزه
فان له اية اجتهد فاعترفت الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم
مخط في مضان او نزل عجزه وفروما وجب عليه المسالك بغية يومه
وان كان صومه كغيره فاعترفت في كل مسالك وان كان في عجزه

معين محمد فان كان في رمضان احسد وقضا وان كان غير رمضان
وجب الغضا واستحب له المسالك وان كان الصوم عاقيب متابعة
كصوم النهار وقتل النقيس وجب الغضا ويستحب مسالك بغية
يوم بطيء ويستحب عزة السهم في وان كان بطيء في تقاض عجزه
صومه بفيل يستحب لفطخ حكم المتابعة وفيل في عاصومه
ويغني يوما متصلا بصومه وفيل ان صم في منه التلبي ش
اذا ناسيا ان كان ان ايج لم يطلع او ان الشمس تفرق كان له الم
على ما تقدم في صومه وان كان بين العجز لكانا الم صومه او يغير
ذلك استثناء الصوم في مسالك بغية يومه فوان قال المجتهد
والمعتد ان يجزأ به صوم الم في واجب عليه استنايه فانه
على التلبي في عجزه
مضاهيه في الكاء على العجز في رمضان والنذر المضمون عليه
الغضا في كذا الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم
مسألة في دخل بها زوجها من الم الم الم الم الم الم الم الم الم
عجزا او في كذا الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم
معه الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم
الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم
خير الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم
والم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم
زوجا معة تفرق من تسعة اشهر ثم فلام ايؤها بما افتقدوا
معهذا بقا عجزتها باعتبار النساء عن الم الم الم الم الم

انها عزرا واطلة اعادة اختيارها في الجرح فإراد النساء اختيارها
فكذلك وردت أنها تزوجت وكنيت عليها رتبة زوجية
فكذلك أنها غير عزرا فإبطال النكاح في استقامة المولى بانها عزرا
التي زوج البعوض وكنيت رتبة فإبطال النكاح في استقامة المولى بانها عزرا
للإرادة أنباء عزرا فكانت له وتراجع أيوها مع زوجها إلى فليج الجماعة
يجمع أهل العلم وأخيه يقال النكاح أي يكتنق في إقرارها بجرم
عزرا أنها استغفرت بذلك ما ثبت لها من تلك الصرافة بفعلتها
في تدع (نور) وقد أقرت بانتهاء عزرا وأقرارها مقبول وحكمه
لأنه لها عزرا مغتضا المشهور قال المسئلة فيها فوكأنه مساويان
قلت له شكري ابن عمير استلخ وغيره قلت له بل أقول
عمرا المزني فيقول قولها في عموم عموه (ابرج) فبعضها ذلك
أو اضربها نصف ما عوفت على زوجتي وأيعب ذلك المذموم
عيسى ابن عمير الخ في أبي جيب فإبطاله فوق غيره واحد من اصحاب
المذموم وأما قوله إنما عمرا المستحق ومنه
غيره (ابن زريق) وقوله عمرا الخ في بعضه وذكره عن بعضه وهو
استلخ في نقل ابن عمير (استلخ) في قول المستشرق فيقول قولها وأما
أنه في قبيل بالقياس على ما إذا أقرت في ما لا يثبت وقد دللنا على
الخ في بعضه على أنه أقرت في بعضه في إقرارها بجرم الميسرة
في خلوة المستبرأ لأن ذلك يوجب تشكيك الصرافة مع أنه يستلخ
استلخ ما ثبت ووجب لها شهادة العادة خلوة المستبرأ أو أنها
مأمونة على بر حيد وبيد تصرفها كما عزم عزرا وتدارك حكم إقرارها

بذلك لها جرم فيقول قولها فيها وأما المستشرق فيقول قولها فيها
وأما المستشرق فيقول قولها فيها وأما المستشرق فيقول قولها فيها
ردها وإقرارها وأما المستشرق فيقول قولها فيها وأما المستشرق فيقول قولها فيها
في وقوع ذلك الرد وسقوطه الصرافة إن الصرافة كما استلخ بغيره الصرافة
بتوفيق ولم تكن له صفة ما ذكرنا مع وضوحه ووجوب اعتبار أعماله
بفعلته وعلى كل حال ما رواه أبي الصرافة فيكون بفعلته لم يستلخ
خارج النكاح للزوج ورد خارج النكاح الزوجية ويجوز ذلك وأما المستشرق
في ذلك وأما المستشرق فيقول قولها فيها وأما المستشرق فيقول قولها فيها
المزني لسي والبغية المحلولة وأما المستشرق فيقول قولها فيها
في أبي جيب منه ما رواه ما رواه أبي الصرافة فيقول قولها فيها
البغية يوجب استلخ اللوم للبغية المحلولة لأن القول أدركه المستشرق
ولذلك الاحتلام مع وضوح ما في ذلك وكما يحتج برمود الخلاب
في عزرة البكر فإبطال النكاح في إقرارها بجرم الزوج أم لا فإبطال النكاح
واحد بالجماع على ما في أبي جيب أن استلخ في إقرارها بجرم الزوجية بخلابة
أنه لعدوها وأما صرافة عليها وقال النكاح في ذلك وقال المستشرق
أبو الكاهن ابن يسريان وجوزها بخلابة ما شره عليه الرد ونحوه في الرواية
وقد تقدم فإبطال النكاح وإن شره ما فيها من العفو مثل أن يأتيتها الميلا
أو أن يبيتها وأن يغتصبها أو أن يعكسها الولد بفيل بعينه مكلفا
وفيل بعينه قبل البناء ونسب بغيره ويطلب الاستبراء ويغير ما سنة النكاح
وفيل فيه المنة ونقل النكاح عن أبي جيب زيادة أن تزوجت على أن لا يعمرا
لها أو يعكسها الولد أو على أن إقرارها بجرم قبل الدخول أو بغيره

فيك المرأة اذ لم ياصرك الا انه اذ اختار في امانه كان في المصلحة وان لم يقب
 بلائها. لها وفيما كان كذلك المسمى وهو امة المأخوذ في السر وله
 العاصرة ان سر له في الجاهل به ان يشغل في بيعه او يتسدد به
 في بيعه ان حارث اتفقوا في سر له ان ينفقة لها كما يشترى النكاح ويترك
 السر له وان لم ينفقها احد به اب الفاس يفسخ النكاح
 جازي والسر له بالكل وابت الفاس في سر له ان ياتيه بالباسم قبل
 البناء ويشتكر بغيره المثل في المثل في المثل لان صلا في غيره =
 السلي في سر له ان لا يبرأ في بيعه قبل البناء وفي غيره فويل الابن
 الفاس فاعتر النكاح بغيره بوجي فيليك لما جعله بيد غيره الزوج
 كقول الشيرازي بعدت اذ رفته فاصد بغيره في ولولم يزوج اشغال
 السر له وفيل ولو بنا كالمختة وفيل يفسخ ولو بنا ان يشغل السر له
 فاعتر سر له الزوجة بما جعله بيد الزوج انما مصرية انه جعله
 في الجاهل بطل بان ترك مضا ولها كلافه كسر له اءض بها او ثمر
 الحي اذ غا عليها قال الحنفى السر له تصد بعدا كسر بدا الله بغيره
 تصد بعدا خصل على غيره في يفا. عصمتها فاعتر واء سر له بغيره
 النكاح على ان جعل ما يترك في زوج اجماعا منه على ان رامن ما ذكره جاوره
 يبرها ان ركد
 التولية لازم اتباعا وان اراد غيره بان كان مما اتى به النقص وفيل
 يفسخ مع كراهته وفيل يفسخ مع عزم كراهته وفيل النكاح جازي والسر له
 بالكل وفيل يفسخ ولو بنا وفيل ان ينفقه السر له وفيل يفسخ ان لم
 يفسخ مستر له السر له سر له والمؤل قول ابن الفاس وكما في روايته

وانما تزوج امرأته ان رات منه فانتكس به وفيه كماله وقصره
 اسر كراهته والمأخوذ الخمسة المنقومة في المأخوذ ابتداء وفيل
 يفسخ قبل البناء ويشتكر بغيره سر له وفيل يشتكر بغيره
 سر له وفيل انه من النكاح السر له فاعتر وشرط على يافيه ومط
 يقتضيه غيره مفيد يمينه مع تسمية الله في السر له ان ياتى زوج =
 عليها وابتداء قال مال النكاح جازي والسر له بالكل وفيل جازي وسعيد
 ابن المسيب وغيره واحرو وقد اختلف في ذلك فيغير مكر وفيل جازي
 وفيل يهود في سر له والجهم والسر له قال المتكلى المؤل لا للمؤل ان ياتيه
 وسمح ابن الفاس السر له فاعتر ان ينفق الناس عن نكاح بغيره السلي
 في تعليل النكاح عنه للابن لغيره خطا ولجعة المرأة في يفرها صوان
 السر له الخ في المؤل يجوز النكاح ويشغل السر له يستحب الوفاء به
 واجبي وقال ابن سفيان في الجاهل في يوجب الوفاء به وكان من انكر ذلك
 من اهل العلم يعرضون به وهو احسن المذهب قلت قال لا يزوج
 اكلهم المحدث ان يفسخ خط النكاح يفسخ على الوفاء به كانه المذهب
 والتدبير على ما ياتى فيهم وانما في النكاح في النكاح في النكاح
 واختار قلت سمعت شيوخنا يقولون ان يفسخ النكاح في النكاح في النكاح
 في سر له ان يفسخها في بلادها ونحو فاعتر الصرفة بينه على معنى
 السر له ان يفسخها في بلادها ونحو فاعتر الصرفة بينه على معنى
 وهو نكاح ما سر المهر في السر له تاتيه فيه في بيعه قبل البناء ويشتكر
 بغيره السر له المثل كذا ان كانت التسمية على السر له وان
 كان تزوجها على السر له نكاح اتفق في شئ نكاح المسمى السر له النكاح

ففسد على الرجل
 ان يزوج في السر له
 ان يزوج في السر له

كتاب واليه المسموع بالكلية والحق في نية البرية
الشركة المارة وان اعتقدا بعد ان اخذها بكل اعتقاد وكانت لها صفة
وان شمل ان اخذها جميعه صفة عليها او حتى بان اخذها كان غير اين
اعتقدا والصرف بها وان باع من باع لسلعة من رجل وقال ان اخذها
عليها جميعه صفة عليها بخلافه فيها ان الصفة تتركه بتبعي
فولها بزوج الصفة بالشركة لين ان يكون النكاح جائزا او بالشركة المارة
تتأهل بالشركة اللازمة واست قال يعني الشيوخ من هذه المسئلة
ان من التزم زوجته ان تسم عليها فامم المسموعة يدها ان شاءت باعها
عليه وان شاءت امسكتها له او اباعها بغيره فيها خلافا قول ابن
الكلاب ووجه من الماشرك ان الصفة اذا كانت المارة باحرا ان يلزم
البيع والشركاين لان الغنا حكم الصفة والبيع معترف والوجه
في عدم لزوم البيع انها وكالة عليه والموتل عن الكيل من شأنا
من اذما بعضنا عن الشيوخ وابيعر عندي الماحول لانه لما ذكر
على ذلك بغير اخذ عليها عوضا بلزمه كالباقية فاعرفه ولما كانت
مخفية الزوج
غيبته جدا حسبما ياتي في الحديث ان شاء الله تعالى ان الشركة التولية بالنية
شركة الزوجية او وليها الزوج مخرج النية عنها ان يتزوج قلت
في يجوز ان الشركة عند من ستة اشهر وقال المتكلم في التزام اكثر الزوجين
بني ستة اشهر غير المارة والمعتبر ما اتفقا عليه ان جميعه ما لم يكل
بما لا يصرح وان الشركة التولية ليس من غير فعل الزوج وتفرع
مساد (اعرف به) ولذا فتح كتب النكاح في ذكره بخلافه اشهر في

المتكلم وان يتكون استحقاقه بغيره البغضاء اربعة اشهر لقوله تعالى
للذين يولون من نساءهم في يوم اربعة اشهر قال ابن حزم
لا عز فيه للزوج واخذوا لغيره عن عمر بن الخطاب عن اسرار دون
النساء ما اعتقدا الحية اربع على غير واستثنى في شركة المخبية مخفية
سواء الحج حيث ليس بالزمن ان يتزوج ان نيت في او طولت المخبية فز
مركبها به من وكسنة الحج ورجوعه عادة وكتبهم استثنى في مخفية
سواء الحج فزواله من وكسنة محلها له لانه لم يتبع اخذها عند تمام ستة
اشهر مرة النية لم يحتمل كون مخبئة او الغير الحج ستة اشهر او يومين
تمام الحج قبل تمامه واخذها غير ذلك في الدية ونقل المتكلم
وابن حزم وان يتكون يستحق (اي يبيع) عنها مخفية متصلة في نية
وابيعر بلغة متصلة اخترازا من مخفية المركة منقطعة لما فيه اذا
فيل لها الغضا فيها بمتصله للخوفا منقطعة لوجه في نية او غير لانه
ان اشغف في نية فلا فضا لها فيها ان كانت يعمل صلحا لها وانما حفظا
في بحث المام اليه وان عاتى عاتى مخفية يكتب اليه ان يفرجها ويغضا
عليه وان كانت في عمل سلطاني واخر في كونه كذا الم وشيوخ الغضا لها
بشرطها لم يفرج لان يتزوج مع ابن يتكون والمتكلم ونقل ابن
عائى عاتى مخفية وان ثبت لوجه في نية بلها الغضا لها ولو لم يرد
ان كانت يعمل سلطاني واخر وان كانت يعمل سلحا لها مع كونها كذا
ومن مذهبنا كتب السلطان اليه في الموعود في مصر فنفذ
المتكلم عن ابن لباية فايلها ان تطلق نفسها بشركها ولو كانت يهودا
وقضاها ابن زعيم الله وقوله عنى واحر كالموتفين مع الشهور

والجمل به وكتبه قبل البنا. خلافا لولم يكتب وغاب قبل البنا.
 او بعد برة الخلاف. وغاب قبل البنا. مع شوق اخذها به فـ
 التخليع عن بعضه مع ابن عمير الله الباجي وابن القاسم قال بعض الوثنيين
 لوقال الزوج نوبت النعيم بغير البنا. فغلبه وشرك على الطوق هل ينو الخ
 والقول انه اينوا الادعاء به خلافا لما في عليه لينة فيه وكتب كما يدعى او كذا
 يرجع الخلاف فيه مطلقا ولو سقطت فقال عمها ابن لينة بشوق لها اخذ
 كما ان يكون في الخلاف. واسمها المنصب مع ابن عمير
 والاصل في غيرهم لم يثبت لها المخذ ابراهيم في مجموع اللطيف في الكلي (هـ)
 من شريك التملك بسبب من غير جعل الزوج. وقال ابن عاتق عن ابن عمير
 النعمور اختلج في اهل كليله واهل في طبة فقال الخراساني عمير الله
 النخشي وابو عيسى ابن ابي عيسى وابو محمد بن ابراهيم الحاصل في اخذ
 وقال الحسن بن محمد المديني وابو الوفي وابو زينة شيخان في حيث لها
 المخذ ابن عاتق ان خرج لغيره وكسوا واسم فلها المخذ في كليله
 قاله شيوخنا ابي برز وابو ابراهيم راسه وخبرهم مع المنيخ عن بعض الناس
 ان عمرا عسك مامون عنوا يمكنه الاثوم منه قبل انقضاء مرة المخيب بمرغ
 الجسر واسم الزوج حتى مضى اجل المخيب فلما اخذ لها لانه عمر بن جسر لقوله
 ميني صاحب كليله او قبل بوض ما بغير بنا اذ اجم لانه جعل ما يجوز لموقل
 ابن القاسم اعاب اليه ان ينزرا حثا لهما وجريا ويغير على اصولهم ان سايروا
 يرجع منه قبل انقضاء مرة المخيب يحسبه فرضا او ينجى فيغير على مع مؤ
 اؤتته او يصادع يكون محزورا ابن عمير بـ ستة نحو قوله ابن عاتق ابن رند
 فيخرج لسفر خرا جاسرا لحدود فاقام في دار الى ان زيد في بيته وشركه

الذي يغيث اكثر من ستة ما اخذ لها بشركها لقولها من ربة له سبعة فيخرج
 بغيره ويربها مسارا لما يرجع منه قبل انقضاء ما يقطع سبعة منه
 من ربيعة ما منع حتى انقضاء امد ما يقطع سبعة منه انما سبعة افا
 عليه كذا ان تعرض الزوج ولولاهم في حق دونه خرج بغيره عزرو وقول
 اخوانه قال له المخذ بشركها اذا اسهت بغيره خالها الظاهر لورثة ابن
 عمير فيدعي اخوانه خالها بان يفا. السبع مع على سبعة غير مرجع بنا
 ضرر على السبع مع عليه وبنا الزوج على عهده بوجوب ضرا على المرأة والثانية
 تسلك ابن رند بسلة السبعة يحسد محمدا لانه انقضاء الله على جميع عن
 الاخر وهو السبع لذن ضرر اسكنه على الماخوذ منه الذي اخل في المخذ
 منه باسمه كما نفسه. الباجي راد الضرر ان فيه شرك
 المخيب يوضع كذا ابلما اخذ لها بخسبه يوضع غير وان اكلن فلها المخذ
 مطلقا ابن عمير. ولذا قال ابن مبرور اسفاه ما ينفذ الناس من المخيب
 لكونه من المندلس امه المرأة لانه ان غاب بالحدوث لم يبرمه شرك المخيب
 اذ ليس بالمندلس ابن عمير في حجة. فذيقا لعميته بالحدوث اسد وانحد
 بها بالمندلس بقره شركه السلوم عليه ولها الانتظار ما اعيت كما ينفذ
 ذالك ثم لها بعد رجوع الخلاف ان لم تخذ بشركها ما عمن انقضاء امد
 المخيب يانه يكتب مع سفوفه شركها يحرم فضا بها في المجلس
 الزوج وبها في التملك او تغايب ما لم ترك ابن رند ثلثا ان
 تاخر فضاها ان من المندلس اعاب ابن رند مع سماع اسد
 وسماع عيسى ابن رند في كتاب النكاح بايساع قوله في الواجبة
 بالتملك وسماع ابن رند في سماعه وحيروا عليه ما اسكت حركا يميز

[illegible]

هذا بيينة فالجمعة ايجلج عليه فانه في البروق والواحدة وان فلما
 الشهادة على طاهر العلم انطوح ملجعة كيم في الاستحقاق ويهني
 مستحق دينها ميت او غايب بانه ما فيه شيئا منه الى اخر طوارا
 كتابه القول مولد في المنفخ من اجلها كبر مع يمينها دون بيينة
 وعليها ابناء الخبي وان كتب القول مولد اياه والمنفخ
 منه كبري يمينه وان كتب جون يمين تليها سقطت عندها
 الشيط وتز في يمينها وان ناله في الخبي على عوباء عواذ الك بعد
 قد وما و ك ال يعنى الموتعني وان لم تلخذ بشرطها حتى قدع
 عليها بلها اخذ بشرطها الدقا فوجب لها اجر يمينها المتفرقة
 وسبل عنها ابن رشد بقال اخذها حتى صبح لان يعزوه ارتفعت حلة
 المخذ الهنري ان فيه شرط الخبية لبلد
 في ابيانة الشهادة بانه غايب تلك البروق وان شهدوا بانه غايب ايظهر
 بلا فضا لها لا يبي برة التستة ومرتبة سراج اليا ج في عز علا لان
 شرط الخبية بيلد خاص بلا اخذ لها لا به وفي المدين في محل البيع
 محل عيشته ما تشبه ائمة الخبية ما شاء بغير ابلد المذكور وكتب
 وانقول مولد في الخبي والعضا وبان قوله في بيته في الواجب عليها
 سفل على الزوج ابناء الخبي حمزا على الناعلي ابناء الوصية والشرط
 شيخ يامر قابا لجلج في بيته اربع او في جامع اليها ان لم تستر ك اليمين في
 بيته ابن عميرة الجواب ان لم تستر ك ملجعة عيب في الجلي
 قال وان خرج نهارا ملجعة نهارا ولا بليلا ثم يمين لها تطليق نفسه
 ولو اشغل بعرضه الواجب عليها مع ملجعة في كل ما يجب عليها يمينها

ويزوج ميمدا بماسو المنيب وانفضايم في الجامع فوانا بن العطار
وابن الجاه متعجبا فوله وعليه فان تقي في علقها لمينين ميني
المنيب وانفضايم في بيتها وبيتها فاسواله في الجاه او ثلها ميني على
السهر ويسي جمع الثعاري وان كثر في بيت واحد وصوب بعضه
المونين راؤل لان واد الزوج علقها ميني واحد في بيت واحد و
اعماله سوله تصدقها دون ميني في المنيب والخيول والفر او ميني
المنيب نقل ابنه عاتق ابنه مونيخ راؤل عبر الجعفر قال في سماع عبد
المالك كتب التحبير جار وكان ابن دعوى يعقوب ثلغا بسوله التثريب
في الزوج فوله اعطاه في اعماله ان لم يكن سوله في العذر المشي وكتب
ولها القلوع فاعرف النكاح عاتق يتزوج عليه او ان في علقها
في بلدة فاعطاه النكاح ما في والسوله باطل وان

وانه في الحديث (العنبر) ترجع عليه في. ولو سلمت عليه في الحديث (العنبر)
 العنبر وقد وضعت كذا الحديث من صرافة الزمعة في الحديث وان ابا من هذا الحديث
 رجعت عليه بما وضعت. ومع (العنبر) ما في الحديث على ان رجعت
 منها ما وضع من صفة. وان رجعت ما في الحديث ما وضعه ارادته
 ان يرجع بها ان يستلها ان في معنى مثلها ولا يرجع لها عليه في. مما
 وضعت وان سماه من رجعت مثلها عليه ان رجعت عليه بما وضعت
 ان رجعت كما هو كذا في الرواية ان ما وضعت في العنبر من معنى
 مثلها كما يلزمه كما يلزمه (العنبر) وان كذا ما وضعت. ولو رد الفاعل في
 وهو قوله ان كذا في رواية. وقوله ان رجعت في معنى. ليس في
 الفقه بخلاف رواية على ان زيادة الرواية ان رجعت بما وضعت من

منهم من سئل اذا لم يبق بالشرك ورواية ابن القاسم وقوله ان ما وضعت
من مهر سئل ان لا شر له سأل فكان على الزوج وقبل المهر له الوضعة من المهر
ولو زاد على مهر المثل (انما بالرواية بالشرك) عكسها لا ينسحب على بقية
الناس من غير مال له وضعت في العذر من وجهها شيئا سفل الشر
وروي لمهر سئل ان القياس بغيره (انما ينبغي بسفل الشر) وبقي التناكح
بغير المثل (انما ينسحب عن المهر) لا ينسحب منه شيء وكذا ايلو
على قياس كذا القول اخذوا وجدوا يكرهون وكذا على ان لا شر له كذا بالشر
عبر ان التناكح وسفل الشر رواه وضعت في العذر من المهر بالشر
ينسحب (انما هو بالشر) كنه في العذر دون تسمية مهر بسافل والتناكح لازم
بغيره اتفاقا وان نكح دون شر له شتم نسبا المهر على الشر

قلوعه منى المثل ان نعمت
 الرواية تقول ان كنانة
 الرجوع به ان لم يبع بشرطه وانه كذا للمثل في ايجاز حركة وفالج مختصر
 فالسري المختصر من اعطته زوجته عبيد اعان ان يتزوج عليه هذا الم
 بالحل وعليه قيمته انما كان يترك وقال ابن كنانة بين استمر من زوجها
 سقيا قايح ابريد واما انما في حجة اعنها ما بين درهم استمر ما لا
 يستمر ابرخ الذراع وانه قيل في جميع ساء وانك قول ابن القاسم ابن كنانة
 من وضعت ثوبه في العفرى انما يطولها البنت بطلوقها رجعت
 عليه بما وضعت انما استمر ما لم يستمر له ان يطولها او يسكنها وهذا
 احسن قوليه انه انما يبيى على (نوما) جسرة العاوضة لصبر ورجلها
 تارة بعدا وتارة تسلبا وما قول ابن كنانة في حجة (نوما) يبيى على (نوما) يبيى

[illegible]

وان كان معه ابو بكر وقال اشهد ان محمدا عبدي وادع اربعة عوف اذا كان
منه ما مورثا ان يكون ذلك خالفا قبل وادع له وان كان ما مورثا يعافى
الشيء يعادى وان يتبين ان رايه اهل السؤال ولم يتبينه وان لم يتبين له ابو بكر
لا يعادى بل خلافه وان كان ما مورثا له عزير له ابو بكر وان كان خلافه
ان لم يعادى وان لم يكن له عزير وجعل له ابو بكر وان كان خلافه عليه
بالشهور وان لم يعادى له عزير له ابو بكر وان كان خلافه عليه
ومن رايه ان لا يحجة كانه عليه ان يعادى وهو كانه انما هو
البناء الذي كلفه وهو في خلافه ما انما هو في وجوده انما هو في خلافه
رضاء وان كان كانه عليه ان لا يكون من شجاعة هو او لا يكون وان
كان (يعني) ما هو ما هو في خلافه انما هو في خلافه ما انما هو
الشيء انما هو في خلافه انما هو في خلافه انما هو في خلافه
وان لم يعادى وان لم يعادى انما هو في خلافه انما هو في خلافه
ان كان من خلافه ابو بكر باقية انما هو في خلافه انما هو في خلافه
بانه يتبين انما هو في خلافه انما هو في خلافه انما هو في خلافه
يعزى والكافي يسلم من خلافه انما هو في خلافه انما هو في خلافه
انما هو في خلافه انما هو في خلافه انما هو في خلافه انما هو في خلافه
عليه وان لم يعادى انما هو في خلافه انما هو في خلافه انما هو في خلافه
انما هو في خلافه انما هو في خلافه انما هو في خلافه انما هو في خلافه
بأنه انما هو في خلافه انما هو في خلافه انما هو في خلافه انما هو في خلافه
عقله وعقله انما هو في خلافه انما هو في خلافه انما هو في خلافه انما هو في خلافه
انما هو في خلافه انما هو في خلافه انما هو في خلافه انما هو في خلافه

[illegible][illegible]

فاعترفت اخرى فاعترفت ان الزنا من المحرمات ما لم يثبت لها بالشهادة كوجوب
 تبديل الدرع والى غير المحرمات ومنها ما يكون من غير الواحد كقتال الجاهل
 واختلاف فيما بينهم من الخطا من عدمه كالحا والصور وقال المازري
 الخوف منها على ما استباح والارواح كالعنفوا بفعل فيها لغير الواحد
 اخرج التهمة في معاداة جملة العامة وخامس لغير كالدعوى بغيره فيها
 العذر لربيع التهمة بالجرأة بالحنا ومطاعنا يعلم طرافة ويحذر البلاء
 ههنا شاذة فاعترفت قال الشيخ ابو عبد الله في الخبر المأخوذ من
 ائمة العدل طاعة يتحزرا وتخصم كمال الصور بتقوى وتوهم كلام
 وقد اختلفت المالكية النية في عجزا اعتبارا على الخلاف فيما في معنى
 ائمة مثل بقولهم اياها كذا تقدم فقلت تقدم فدل على سخر
 في ذلك بقا فاختلاف وتجهلوا وجميعا واخذوا على احدته فاعترفت
 قال الشيخ ابو عبد الله في الخبر المأخوذ من ائمة النية لا انما عجز في
 ائمة النية في الخبر المأخوذ من ائمة النية وصحت بالنسبة وجعلت الحكم لئلا
 كذا فقلت ائمة عجز له متعلق واحد وهو ما افترقت به من
 اجزاء العمل ولا بد من تجددها بغير اجزاء العمل كمال من تخرج
 به ضرورة وحكمها وانما كان ذلك من المأمور المشقة على المكلف ربه الله تعالى
 وللمعصية لم يلزم فيه ائمة ائمة البعالية والقبالة واحدة من تبيينه
 على العمل وفرضها ائمة البعالية على وجه الحكم بذلك والتقدم
 له وانما به على الله لثواب على ائمة البعالية او رفعت مجرد كبح
 اجزاء العمل الى الاجزاء فيستحقان الروى اللطيف الزعيم فاعترفت قال
 الشيخ ابو عبد الله في الخبر المأخوذ من ائمة النية في معنى وصح خلايل

في حنيفة فلا بد من رضا من نية البعالية عن مالها ولسانها
 وعرضا حنيفة في نية الصوم فقلت كل عبادات اير فيه من نية
 تميز ما عمل بها من ائمة العزلة كونه نية تميز فاعترفت من المأخوذ
 الموضوعة عليها الجلاء ائمة نية تميزها بحكمها والرضا فخرج من
 تعدد كلمة فلا يعنى عن واحد من ذلك وذهب ابن المأخوذ
 من ائمة النية ان المتكفي بوقفة ما يعنى نية التمييز والتميز يحصل
 في ذلك بوقفة المخصوص به فاعترفت قال ابن بشر كل واحد من المشهور
 علمه فبالبه اسماوية وتلا ما عجز من ائمة النية في ما ائمة المأخوذ له فبالبه
 النية وقيل المأخوذ النية عنه ان كان عاملا بغيره بغير ما في
 رواية محضة وان كان خاصا بغيره فهو شهادة محضة شئ يجمع
 اسماوية بغيره كماله بغيره ما هو ائمة وقد اختلف ذلك ان لم يوجد
 في جميع ائمة النية في ائمة النية ابو عبد الله في الخبر المأخوذ من ائمة النية
 عفيفتها تلف النية عنه من الواحدة فلا والله ان يقال النية في
 باب الزنا ائمة الشهادة بقول وامر الحفر ولذا كذب الزنا بقول
 في قولهم تسمي انك لرسول الله مع نضر المشهود به بالجملة فينبط
 يتبعه كلفا فقلت يائمه الشهادة تخفيف ذلك الله من التلافي
 والامام ابو عبد الله في الخبر المأخوذ من ائمة النية في جميع فاعترفت
 في رمضان ونية قتاله وبالشهادة به مع كثرة العذر ويرجى
 في النية وان علم الجورة الصور المأخوذ النية واختلاف الصور
 في المأخوذ النية في موسم الحج هل يستحب شهادة في قال الشيخ والمأخوذ
 من قول مالك جواز وبالنسبة المستعينة التواني دون اقتباله

تعديك وبها حكمة وجوب الصوم وبالحال الحركة فلا يثبت من الصوم
فأما حكمة ذلك فالحكمة ما يتبعه كسفه ورضاء وكسفه الكفار وقوله
النفس ومن قدر شهرا بعينه وما نذر متابعتها من غيره وحسن بالمسألة في
أول الحجج بما زينة قال مالك والبشرى الناصر التثبت كل ليلة وقال حرة
أما صيام لمن لم يثبت ومراقبة الشئ أحب إلي من يثبت كل ليلة فإن
فلمع التتابع سمعوا وعرضوا فيه واعتلجوا وجروا في يد النية ومضى
الصوم ما هو فيه متابعتها مضاعفة لتسعى ورضا من أفعاله
أخر زمعه أو سمع وشبهها وكبار الأيمان وأما حكمة هذا وجعل الصياد
ومن الصوم ما يتبعه كصوم الحائض والخمس وبهذا كذا واختلاف
بجهد في القسمين وهما ما خفي في متابعتها وما لم يتبع متابعتها ففيل
تجزي النية في أوله وقبل البدء في تجديده النية والتجزي النية في أوله وقيل
تجزي بها يتابع له غيره فأما تجزيه في الصلاة أهل الصبح بها عموما
من شعاعهم الزايف والبرهانية عن جمهور أهل الشئ وأنه من مشرقهم
فيه صلاة الجنائز أو غير الصبح يوم السبت لأنه أنكونه كذا كذا
وأما مستند الجماعة مثلا أو أوضح من فيه مع
صيانة العرض الفيل مع أهل الخى وأردع أهل الباطل ولذا أضاف
إلى الكنية بنسخ أهل الفضل اجتهاد صلاة الجماعة وهي فاعلة في عمة
فأما ذلك الشيخ أبو جبر الله في الخبر الذي إذا خالفه حكمه حكم
الحال قال مالك يعتبر بالحال به فلا يصوم بخبر الواحد وإنما الأثرية
بأنه الخليل لا يطهره والمخالف يذكره أو يصاح أعز ولا نرى والله حجة
نابذة وفـ الساجي يعنى كل يومه فيصام أحد وثلاثه وعنه

يعنى الحال بالحال يصطح ثلاثه بالخبر والمالكية في الساهر واليه
أو شهادة النفساء ليس حال وحشول الله أو بالعكس فلو كانت قلت
منع مالك الصوم بشهادة الواحد بروية نفسه وأجاز ابن الملقين
وأخبار عن روية غيره في بلد أو غيره فيقال إن ميسم صحيح بقوله
ومنهم من سمعوه وقال ابن أبي زيد يلزم أهل الصوم بخبره وقاله ابن
الملقون إن كان ما لم يجمع أمر القائل لا يدينه عوا الله صام هو وحده
عليه من يقتضيه قال الشيخ وكذا إذا أخبر عن غيره أن صام فيكون
وأما يعرف أن المؤخذ وكذا لاختلاف خبر الواحد ومن الاختلاف ما يثبت
بالشهادة ومنها ما يثبت بالخبر ومنها ما يثبت بالنية بالخبر
أو يثبت (أ) بالشهادة فاعترافا بختلاف المالكية فيما يتوقف وجود
الواجب على وجوبه هل يجب أم قال ابن يسمي ومنه اختلاف المذهب
في وجوب أمسالمه جز من اليد لأنه لا ينزول إلى أمسالمه جميع أفعالها
فيه وإن لم يجب له يجب لفظا على ما وأجاء (ب) بطلان الخبر وهو
المشهور وذا أمكان يقال أنه واجب لخبره فإذا لم يتعلق الخبر فلا
فقط وإن يقال أنه استحباب على الوجوب عليه باللفظ فـ قال
الشيخ أبو جبر الله في الخبر وأصلها بالشيخ الواجب التعلق به
هل يجب أم قاله (أ) الحروا تسقط بالتوبة وتسقط (ب) تعارض
بالتوبة على المشهور ومنه (أ) في رضاء وخبر مستبعد (ب) لا
من كنهه عليه وفي غير ذلك بجمهور الخبر فـ (أ) وجاء (ب) الساجي عن
حد يث المعراج بدوي العبر والمسلم وكذا كذا حاشا الزور فـ قال
بأنه الحاصل الخبر بالخبر غير محذور وجمع ما يثبت على عمله سـ

ببعضها هو معلوم من الشريعة وانما الجدل بالنسب الى حاله عز وجل فيقولون
ببعضها فلا يصح الاختلاف على كل جزء من اجزاء صوم اليوم فاصح
بنفسه اليوم اخي يميني على اوله وعليه ما قبله فيقبل ينسب بالقسمة الى البطل وهو
القول الاول او يتقبل وهو القول الثاني فاعرفه مشهور عند ههنا
ان الدليل مستقيم من صوم الشهر ان اصله الصوم في تيمم نية واحدة
في جميع ايام الشهر وحيثما كان المسالك في الدعوى انه لا يصلح لغيره ان يكون
والشاهد ان اصله اليوم وانما عليه مستثنى فيجب تكرير النية لكل يوم
واوجب المسالك ان يكون الدعوى للائحة والذوق والاعتبار يوم (الشهر)
فاعرفه الانتقال عن حال الى حال فيقال له لا يكره فيه ادنى شيء يدل
لا بد من العلم بالنية في تحقيق الحصول المتكامل بالمكافئة ولذا قيل
لا يكره (نية) بل لا بد من الانتقال الى العمل على المكافئة في كل يوم في ادنى شيء
ولذا لا يحصل الفسخ بمجرد نية الشك والحرص عليه من الخوف في خلاف انتقاله
عن حكم الشك الى حكم الخوف في كل يوم في نفسه وهو انية فاعرفه اختلاف
النية في كون رمضان عبادة واحدة او عبادات وبينما عليه تكرير النية
واما ما كان في الاتحاد والتكثير وهو المختار فاعرفه اختلاف النية
في كون (الشريعة) وطبيعيا وعليه البطلان في ذلك ان كان في ذلك
الحال فيكون من التوكيد ان الله عز وجل لا يطلع اذبه او لا يطلع اذله في كل احد
باوايله المسمى او اواخره فاعرفه المسالك في اختلافها في اختلافها في
بابي والزوال ما لم يزل حكمها في نفسها بوجهها في غير اجتماع ومن
فيل كل قوم ورويت مشهور في قولها في اختلافها واستشكل الزعم في
الجمع فيه سببه والاجماع على بلانته فاعرفه المختار والعضا في تيمم

للتفصيل في الرعاية بل يحتمل التيمم بالغاية خلافا للمسايق فاما
ورد في حق الحزب خلاصة كلام الضلالة لم يلزم في غير هذا ولا بدليل
لكلام الصريح انه يامر بغيره من المصنفين وواحيي ان انما استبان
من قال ان العذر لا يفيض الضلالة وهو ذهب اهل العلم واخيرا عن الدعوى
ان غير الشك فاعرفه وذهب ما كان الكبار كذلك ومن ثم لم يوجب
ادخله وقتله في غير خلاص المسامحة فاعرفه في المال والبرهانية بموجب
الكفاية وانما هو على ما مقتضى البطلان والحق انما يتلف بالمصنفين
تعد الى ما لم يتركه فيه راء بارقة في اسمه تعالى وقال انما يوجب فعل
تليها في الجمل مائة واربع الى ما صرح به في الجمع من ضرورة انما يوجب في العمل
لا يوجب في غيره من ادنى فاعرفه الكفاية في اختلافها في نفسه كالمباصرة
كما يصح في نفسه كالمباصرة في المسامحة في كل ما اختصت باعمالها في الموضع
تحتها باعمالها في حال وارجل هو البطلان في حقيقته والتمسك في العمل
ومكنة منه والكفاية المتعلقة بغيره في العمل يتلف بالتكفي
منه ككفاية القتل في حاله والبرهانية ان جعلها وان كان نافعا
في الجمع فيقولون انما في هذه فاعرفه في حاله عند المسامحة والمسامحة
في الكفاية في العبادة فلا تداخل عند البرهانية في الزعم والحق
في تداخله فاعرفه استعفاف الصوم عند المسامحة في غير اليوم في
وجود ما يفسد روعه في متبعية في حال الاستعفاف في غير اليوم في
ما مضى لا يمتنع اياها في جميع يومه في غير ما مضى وعند
النية فاعرفه ذلك في ربه ابو عبد الله في غير النية في النية
في الحق في غير ما مضى كونه في النية في النية في النية

كالخوف المألوف لما كانا يتوجه بينهما بالخذل نفسه او استغل الي
 غير وهو المشهور وانما ملكه ليس مشارك فيه المنقول عنه المنقول
 اليه فيكون المنقول عنه اخف من المنقول اليه وهو ساند فاعركه قال
 الشيخ ابو عبد الله في آخره من استحقاق المعنى فيه جعل في فعله الله
 غير كانه من مستحقه اختلج المالكية بين المالكية والخصانة
 فيقول يكون المنقول اليه كاعراض وليا وكذا خلاصة الجنان في ان يفسر
 بطلان الورع ونحوه ما قلنا ان كان عازا في نقل الوصية الوصية
 الي غير وانما عليه شيخنا في مع عزرك المكون ولم ينقل غير
 وعز اعرج النقل المستطيل والنقل في عاز والخلاف في عاز الوصية من
 باء الواية وهو المشهور وعليه ما ذكره العزلة في هذا على
 المشهور وفيه تبين ان عزرك ليس ملكا حقا على وجه المالك المحل
 نفسه عنه في فعله الاستخلاص عليه والوصية به كالوكالة ومفهوم
 الثاني قلنا والمشهور عاز نقل الخصانة اهد من يلبس بعزرك
 واية مما تفرد به عمله فاعركه مستحق الواية له ان يكون على العذر
 عازا في مع ابيح رواية لعقد شئ كذا في الراجح والاعبر والمانع
 كالتأجيل ان الوكالة استحقاق فلا تلبس منصب الصداق الدينية في الراجح
 لو جعل وليا اطلاقا فاعركه يصير كل من فعلت اية الواية مفيدة اوق
 ملكا مستغلا بها ومبدأ على حسب ما دارت اليه فيدخل استخلاصا
 اعلم الصلا غير عزرك في ان هو مستغل بالامانة في عزرك في
 استخلافه ويستحق عمالة ما كان له استخلافه وايضا في من ذلك
 وان اراد ان المالك المستخلف وايضا لو اعرضها انما المستخلف بالامانة

وانما الاستخلاف بالفسوق فاعركه بالامانة باستخلاصه باخذ حرام
 ما قبل له على حال ففصل الخ من استخلافه في حرام وبيد عن بيده
 الامانة في عزركه على ما بنا على استغلال المستخلف بالاستخلاف عليه
 وخصوصا بالامانة له حقيقة وحكما مفيدة ان من العز والسر الاستخلاص
 فاعركه وانما في الواية بمرور في حصول المعنى الذي اذنه في الواية
 بمرور وروحه وهو الواية يحصل سببها الشئ في اذنت من ياب
 ان وكالة حقيقة وحكما بكل من فعل الواية او طرأ اليه سبب من كان
 بلسان المالك في اية عنه في نفسه بل كل من قدم احد اية المالك انما هو
 بحسب اذنه ما المالك او وكالة المالك الذي في بيده ان كل من هو
 ذا يضمن فزعه واخذله عنه كالوكيل بكل ما ضا انما اخذ الخصامة
 بسبب وصية بعزرك رتبة اوقية وليس كل فاعركه
 اختلج قول المالك الوكيل هل في عزرك بالوكالة او يلوغها اليه على
 الخلاص في الشئ هل في عزركه بالوكالة او بالوصول فاذا وكلت الراجح
 وكذا في وجاهة وداخل بها الشئ ولم يعلم ان ذلك وفيه للقول انفساخ
 وكالة الشئ بالاعتراف ان قلنا بالثاني وفيه الثاني وهو المشهور لفضاء
 عمري في الشئ عنه وان كان انما ان كان محض وصية في غير مؤثر
 وكذا المالك ان يبيع خلاصا للغير لعزم حرمته والحرم في هذا كقولنا في
 واية غير الخ فاعركه قال الشيخ في الغرض المشهور عزرك المالكية الوكيل
 محمول عن نفسه ومين واية اوقية عليه فوله المالكية وقد
 تفرد المالك واعبر الوكيل في كل حق الوكالة والوصية في الوصية مما
 ياتي فاعركه في الوصية دليل زيادة في الزيادة المشتركة

الحمة وزيادة النجاسة بضاعها لهذا العراى ضعيف اذا لم يزد في الضعيف
 الحمة ولا حدة الحمة عن الجمهور المحمور في آية الشريعة كاختصاص الصلوات
 وعبادة المؤمنين بالحداد وهذا الاعتبار في زيادة المتاع كالقسم اختلافي
 المالكية فيه شيء في سفوفه بالتخول تحت أحكام أشعور وامة
 تحت اعتبار بلان من سلبه والنجاسة فلا عورة من تغلق عنده ربح
 يفي واثله عليه عليه الخطابية به كمن رجة الوجود تتغير من قاله
 بعد الوفاة بالورثة برحوة عليها عن مال الخلافة من تغلق عنده
 بالزوجة كالوصي ينبغي على المقتل شيء ثبت على ابيه دين على من ذهب
 الفاسم وفيل يزوج عليه فاعرة اذا اختلفت هناك سابعة واحدة
 بيع الملتفت اليه منها فوان المالكية من سابع حليا وفرع على ابا داود
 انهم في بيع تسفط عنه النجاسة اذا بالحقس
 فوالا المالكية والاختلاف في رجة في النجاسة بغير الاستحباب وكما في الجناح
 نجس على منته يعرفه مكملته بفيل نجس بالنجاسة او بالكل فوان
 عندهم والذبح اعزل فاعرة اختلافي المالكية في الاختلاف في بغير ذلك
 ان روجا على كل أحكام المعاوضة والمجازاة وحكم النجاسة كالزانية وعليها
 لو مكنته وهي مريضه تسمى المستمناع بغير المانع ليست في شيء
 لربحان فاعرة كل ما يعرف الانسان رجة المنة بانه ما يعرفه وينفذ
 عنه ما توفى عليه من رجة له من المانع بانه لا يتم عن مال الخلافة
 الى نفسه (ما) يتخلف المنة فيه ومن وكل من ينسجه بالعبادة
 بالبيع ولم ينفذ في المنة بالبيع والبيع والبيع بينهما يغال
 الوكيل انما العمل ما زدت كما يعرفه النكاح وفيل يعرفه المنة الله المنة

منه وانما المالكية فاعرة اصل من ذهب مال النكاح على الغايه وبه
 خلافا وقد تقرر ذلك في النكاح فورا واذا قلنا به بغير رجة عليه لعرض
 النجاسة وهو المشهور في ذلك خلافا فاعرة اختلافي المالكية في
 الجبر من ذهب مال المانع قال ابن عباس والمنة به انه يملك والمنة
 ليس يملك حقيقا لان للسراة يستخرج ما يري وعننا ومن يملك ان يملك
 فعل جبر ما لا حقيقه او فاعرة المالكية ابو عبد الله في الجبر في حالي
 كمن لا يكون في كره ان يملك ما لا حقيقه فوان لان السراة لم يكن ما لا حقا
 ما لا حقيقه والجبر يملك حقيقه وفلان لا يملك في غير واعر ان الزانية
 اختلافي في كون الجبر يملك ما لا حقا وان الزانية الجبر يملك حقيقه
 وانما يملك نافع لتسليم النجاسة عليه من مال المنة في النجاسة كالزانية
 فاعرة اختلافي المالكية في انشاء النجاسة بين طاح واستحبابه هو في
 غير معلق واعر اختلافي المانع والزانية من حقيقه واعر وعليه
 اختلافي في انشاء النجاسة بين طاح في الجناح للنجاسة النكاح فاعرة
 اختلافي في النجاسة اذا وقعت منه تعدد ماله كل يوم الوقوع او
 يوم ابتداء النجاسة وعليها ان اذ في عقد النكاح خياص يزوج الوكيل
 فيل الاختلافي رجة المختار من المانع المانع بغير رجة في ذلك الذي
 اهلنا ان فاعرة رجة النجاسة النكاح وبيادها وعليها تحليل الكتابة
 بوكهي النكاح واذا عن كمال واجتهدت في اشهر ولم يصحها لم يصح
 او ينفذ والمشهور انه باصر باطله صحيح بالاسلام فلا يصح خلافه وما
 كنهه ويصح اعتبار اربعة اراعي الاختلافي بالنجاسة والغايرة وقال
 ابو حنيفة صحيح ويطلق نكاح الموانح والمخير وفيه السابغ وانما

فبما أن ثلاثة وأصل من الغارة والخلابة أنهم قد صبروا بالبرور وميضا
 ثلاثة أقوال ثالثا أنهم غلبوا بغير الكيف أو لم يكونوا كذا
 إذا بعول وأما تزوج في بغير صداق أو لم يدخلوا بالمهر أو لم
 يهاجروا على الخطأ يعني لصراق المثل وفي لبيعته المثل وفي
 ربع دينار أو سادة نصفه لأدوا لشراجه والعنف بانه إذا ابتغى
 الفاسد ما يعتق عليه المثل المسلم وفي الشجب يعتق المهر
 وتفرغ في من مسأله المثل فأعذر ترجيه المعسر على المعسر بشبه
 اعتبار ذلك الخب الخوري عن تفرغ الزوج عنها أن ينفذ المأذنة
 بأن عبد الحكم نكاح النكاح في مسألة الولي بالندخول أو كذا قد
 به ما صدر بصرافه على صدق المثل وما عوفى بالوكالة والعلامة والخاصة
 ليست بولاية اختيارية وبما الأصول وكان صوابا أو شغل حكما وكان بولاية
 رجوان البيع العاسر بالعلامة على الأصل والمحل وخالفه الشافعي على المثل
 فاعترفت المأذنة في المأذنة بغيره في نفسه أو شجب المثل وحل
 عليه أن يرضى اختلاجه في المثل إذا بال من المثل هل ينظر إلى المثل
 فيحل له به أو كما فاعترفت المأذنة على المأذنة المحرمة بالفرز هل هو زنا أو شبهة
 نكاح اختلاجه وعلية الخلابة في المثل كالمسلمة فتزوج النكاح
 وفرقهم واقتلعه في نكاح المأذنة هل هو زنا أو مع وسفه
 بغير طلاق وفرقهم فاعترفت اختلاجه توك المأذنة المأذنة
 أو كما فإذا المثل فبطلان المأذنة كغيره بغير طلاق على المأذنة
 ويحلون كالمسلمة في نكاح المأذنة
 بالاختلاف ونظر المأذنة قال بعضهم يجرى به بالفرز والسبب في

الى القتل فاجرت اختلعه بين شيعة بن شبيب باخرا و امرهما ان يعد
 منتظلا او كان ما اختاروا فخرجوا الى مكة ليعتقوا باخرا و لم يكن
 لمرهما باخرا و امرهما ان كانا كما منتظلا من نصيبه صرفا اخر ٢٧ انه
 كما يملكه و ٢٨ لم يفر منه شي و اذا غضب جارية شح اشترى لها و وقع غايمة
 بان فلنا بالمرزوق فلا تشتري ابنا تشتري به فيمتددا و هو قول الهيثم و ان
 فلنا بالثمن لم تراع العتمة و هو ظاهر الكتاب في الراب عن عبيته قوله
 تعالى اولئك الذين اشتروا السلالة بالبرى فيل الرقيم و اذا استقر
 و تسبها ٢٩ كوا البرى و هو معرض لهم و هو اية العبد السلالة =
 واختاروها بشهوات اشترى بكنائهم و يعرج السلالة هو امة اذا كان
 لهم اخذ و هو من العتاة تغلق ما لكه منع ان يشتري الرجل عما لا يجير
 ركه ما يخلطه احدى جنسه ما يجز فيه البقاظ فاعرج الظل قد سجد
 السبي على السبي و بهذا الما يطل المالكية اريد انما لا يشتري العاقل
 في الجنبة لا يشتري ربه عليه مع عرقه و اذا منعوا تورث ذرية
 المرحوم في السهول فاجرت اختلعه المالكية في الحكم فلا يشارك المالك
 و انما كان امة يشارك المالك و هو النصح و اذا فاض المالك
 بالنعقة فيض المثل ثم تبيع اصل مع نفى العتاة فواء و يفرغ المثل
 بعتة الشئح لئلا عترة الولد يتجر لئلا ما يخلقه و يوضع لئلا
 يتجر فيه و هو يخلقه في العتاة تارة لسهو يستر لسهو و يوضع
 للسته و تارة لسهو خمسة ايام فيتجر لسهو و ذلك و يضع لسته
 و تارة لسهو و نصيب يتجر لثلاثة و يوضع لسته و بلغ المالك و حين
 ابن ثمانية و انفعه المثل عن ستة فاجرت اختلعه قوله ابن القاسم

في السكوة عن الشيء . فلما خاف ربه وادته به ارجا فقال ابن رسته واليه
 اذنه لعنوه عليه الصلاة والسلام في ابني اذنها اصعقتها لان مقتضاه
 ان يحجب ابني بخلافه وقد اجحوا عليه في النكاح فيعاس غير عليه فان
 يعلم من مستغرا زيادة ان احد المستغرا راضيا فلا يتخلع به وكما اذا
 في كذا المستغراف من ابني فيمن يبيع عليه مقلعه وهو حاضر ان
 انك في قبل انقضاء المجلس عليه ولم يلزمه ابيع فاذا انقضاء المجلس من
 وكان له الشيء وان لم يتركه حتى كمال الاعمال زاد باء الاباح ان ملكه
 خلع له بوجه يذخره ملك وكان له الثمن وان لم يذخره ابيع وانما علم به
 يذخره بوجه بان فاع يذخره الملك خلع له ولم يلزمه وان فاع يذخره
 ويذخره بوجه ابيع وان فاع يذخره تكون الحجاز فيه معلومة بجملة
 باء الاباح انه له خلع له بوجه يذخره ملك وكان له الثمن فاع يذخره
 المستغراف في المجلد والدور والتم تحبب وذلك اقا في حال الذوق كنفقة
 النساء على أنفسهن والحاجة كنفقته على زوجته اذا
 كنفقته على ولده والديه وماله له ونحوهما (استمر الى احد النسخ)
 في النكاح والزوج والولي بخلافه . فزوجها على المهرات
 الثلاثة اكتبوا بواضع النكاح ولذا لم يلزم يذخره (اشعيه في المال)
 ومن ثم لم يوجب ابن القاسم بقاءه فاع لم يلزمه في بيعه المنة فاع
 المعلوم والمأدم واجبه السكوة مباح في البيع في البيع ابنة الحارث
 كاتبة المهر مران وقد رخصه فاع يذخره (استمر الى احد النسخ)
 نفقة المخلوق وتخصه (اعلم وخالفه غيرك فان نافضت اصلا في غير
 كعنية (يعلم مع اصل النسخة بفوق نافضة مختلفا بمتعلق لزمه كذا

الموت والعبد والعقوبة اختلافاً لما فيهم من كونه محروكاً أو كافراً أو غير ذلك اختلافاً
 الذي بالنظر إلى الحال والشكل والملك والهيئة في المخرج فلو كان في المخرج القادر
 على النجاة المأمور به على ذلك المرأة إذا أحببت عليها إذا أجوز عن الزوج حتى
 العظم وفيلاً من كل المرأة في ذلك أمر وفيلاً لها من كل المرأة وفيلاً على
 تحقق الموت وعدمه أيضاً ويكون غلاباً في شهادة وكاعتبار القرعة
 على النجاة في القول كونه المال ومنه الغواص بها إذا أجوز فيه شهادة
 النساء إذا كان المأجور فيه كعب الزوج المودع في الإقرار وفيما يجوز
 فيه الشاهد واليمين إذا كان المأجور فيه كذا في المال وبالجملة والمأجور
 إذا أدى المال أو بالعكس فاعرف فيمنه القضاء على الظاهر في نفسه
 بخلافه والواجب في الصبي يقطع بانه يذهب بنفسه حيث يشاء أو
 بنفسه وماله على كتابه المروية ورواية زياد بن حنوف فضية الخلق ثم
 أراد الحج فإراد اجراء أو اعد مما منعه ثم به السنة والستين فضية
 للماء وممنوع فيل يلجأ له أبوه ويكون مما قاله المأجور فاعرف
 من أصول الملكة العامة في غيبي المفضو العاشر كونه الغافل في
 الميراث ونور في الميراث في المرض المحوي قال يخصصه عما تبيح
 الشبهة في زمانه أو صدقاً بذلك المأجور بما أجابها وقال المفسرون إنما
 منع المكلعة في البيت من الخلاف في الزعم الذي يله أنه استعمل الخلاف
 حيث أجوز ربيع منه حيث يجوز وفيلاً في النجاة إنما تكون للزوج ولا
 يفعل طلاق المكلعة بانزوحك مفضو من النجاة وإنه لم يكن
 الممسوقاً لزوج النكاح لأنهما قد تكون حلالاً أو نكاحاً قد حازها
 تعتد بعد أس عليها بهذا الأصلان. آخران له وقد اختلعا في

فإن العنود مادل على النسيئة التي انزلنا والعايسة والعاية الخنول
في المصلح وإن العنود منها ما يدل على ذلك وقد قال (الشيخ أبو
عمر) الله عز وجل في الآية التي فيها قال: افعلوا بالحق وأصلها الله عز وجل
يقول ذلك على ما يلي في قوله تعالى: لا تقبلوا الرشوة والرشوة هي الرشوة
والنكاح عن والد من هذا الغيل فاعلموا المصلح في بيع العنود
فيما رتب عليه الناس وقالت الجمعية هي على أصلها من الرضا بمهر
مطلوعها بعد الرضا قبلها بالزمن البعد ليصرف المتكلم ونسب العلم
بغير الحق بالقرينة أو من الحكم والتكليف وإن التفرغ بالبيع
في الدعوى بخلاف القهينة والظاهر أن مخالفة المصلح بالمطلوع أو
من مخالفة العنود بالمحصول ومقتضى ذلك المصلح أن لا يهرضا أن يطلو
بكنة في رمضان وأخرجه في صبر أن تحمل الزانية على الخبايا ما عملته
وهو قد ثبت البرونة في أن عارضة فاعلموا آخره وإنه حمل المصطلح على
المخاطبة المتجردة والتأشير من يد التلويح على التأكيد أنه مقصود
الوضع ومقتضى هذا عزم النصح في المصالح في المصالح بتقوى وجود
النساء ما قال أنت كالحق ولهذا بغلبة النساء ما عاونا (أو أخرى
وله فلان بالبقاء على النجس وهو نوع من المصالح ما عاونا به المصالح
أعزذ فاعلموا الأشياء الشرعية منها ما يتقدم على المسبب كحوز
المباعدات والسلب في الجهاد حيث لم يغلظ المصالح والحرود والعارض
والنكاح اللغو ومنه ما يتقدم مسببه عليه كالتأليف المبيع قبل
البيع وإنه تفرغ بالفساخ قبل تلويحه ليكون المصلح بالفساخ
وكفيل الخط وإنه لم يمان أحد مما يتقدم عليه وهو وجوب الدية

وزجوف الروح سبب استحقاقها من جهة انفا مرورته بين تقدم
الملك قبل الحق للثبوت في الموت كما يغفل الملك ومنها ما يغفل سببه
كما نكح أرايا ومنها ما تنازع فيه أحكامه كبيع الخمر يتقدم فيه الشيء وقيل
نقل الملك عنه إلى المصالح النجس وكذا الطلاء الرجعي مع البصيرة بخلافه
توجب التخييل والعرة فإنها تنازع وكذا الوصية يتنازع فيها نقل الملك بقا
في الوصية به بحر الموت وكذا السلم والبيع المباح تنازع فيه المكالمات التي
انفذاها أهل ما قبل وما اعتد به من أسباب الغرلية كالمبيع والطلاء والحق
والأمر والالتزام والسهادة فيل ترفع مسيئته مع آخره منها وهو
منه في (الشيخ) إلى الحسن المسعر في التكاليف ومنه في البغضيات
أو ترفع مسيئته عقيب آخره منها وهو قد ذهب الغلبة وجاعة
من العلل فاعلموا الخلاف والاعتقاف يغلبان التخليق والتخييل
الخلاف متى يقع العلق عليه (الشيخ) وأما جارة ما يغلبان التخليق
لأن استقال المصالح يغتفر الرضا وإضا أن يكون مع الخبز وأما جارة
مع التخليق لأن شأن الخلاف عليه أنه يعرض له عزم الحصول وقد
يكون معلوم الحصول كعزم الحاج وعصاة الزرع وإنه الاعتبار
في ذلك الجلب (الشيخ) في أنواعه وأما جارة بلوغها الغرض (الشيخ)
دونه خصوصيات المصالح والبراد وقول الغلبة في غير الوفاة الطام
البرز ما يتخلل لالة العنود التي في المصالح التنازع الجلب وقيل
وذلك في جميع صورا العنود من المعاوضة وفي ذلك المصالح
عن أهله بكنة باستغنايه من أرايا بليط الحمة هذا في العرة
الفرع الله أحكام في الظاهر على أيدي الحكم وهو حكم الله في الظاهر

انما ثبت وتلك الحركات التي ثبتت في ابدانهم على النسبة المعينة فمما ثبت في
 الغضاهما ما ثبت في البقية والفرق في الخلاف والنكاح لغيره يستعمل في
 شيء فلا يلزم عن المشهور وان دل على ذلك في الغضاهما لم يلزم وان
 رسر ان نكاح النكاح كبر وان رسر ان التصحيح انه النية شرط في الخلاف
 فلا يلزم الفرق بينه فاعتراف اسم الجنس انما اصاب في كل احوال صفة وعينه
 احوال وامر كسرك فيكون كذا في المثال وينبغي التخصيص والتقييد
 بالنية وان يفيد النية مع على المشهور وان عكر الخلاف يلزم بما يبرر
 عليه او يفرض في المسألة والنكاح (التي) وعكر في النكاح والخلافات
 البعيدة لا يخرج من المباحة الى المحرم وفيه خلاف في النكاح المفسر
 خروج من المدة الى المباحة وفيه خلاف اطلاق يوضح لها
 او يبررها ونزاهة الخلاف في يلزم احوال العسر في فيه في قول
 يلزم الخلاف بالنية عطف وقد قال ابن رشد الصحيح لزومه بالنية
 يفيد وقال غيره المشهور مع لزومه في المدة كالحج في لا بد له من
 شيء شيء وقد يكون محض طواف ويكون مستكملين امر والمائة
 فخر والمساواة التي يجب على الموال والمحال الكافر والعاصي في
 شيئا ممنوع على الصحيح وقال المصنف الغرض من المبالغة في
 دل عليه امر الكافر اعتبر من حيث دلالة عليه فاعتراف الخلاف في
 توجب يلزم كل مثله ولو سعيها او شرانا قال انما يعبر بالوقت في كل
 من يجد اذ او جبر لغير الغرض منه وان خلافا وافع ونحوه لا يمنع
 على الغرض لا يمنع بقود الخلاف فالحج في في النكاح على الحجاب
 حكم شيء ورجح الحكم برأيه على حكم شيء يدل على ان الفرق في

شيء للبشر والاعتبار انما في الراجح بالنكاح شيء المباحة والخلاف
 ريعها اجماعا وما ادها خلاف ذلك جعله اذاته لما التزم جعل النكاح
 حكم شيء شيء اذ في شيء ما شيئا بكونها العفوق وعز المباحة
 واسبا في بيده المباحة والمعارضة عند ارب النكاح الخلاف وهو
 اشغاله فاعتراف الحكم في ابدان الناس بالظاهر والظن بل هو شيء في الزوج
 ظاهر في الخلاف ادلائك وانفتح من اليقين فيقول عكر في بعض شيء في
 وقال في يلزم خلاف ذلك لانه نكوله كشهادة في مظاهر اخر فاعتراف
 التحريم في بعض شيء في انواع المساواة في نكاح وبالمع اسرود بها في
 الصوم اسرود بها في الكعبة اسرود الثلاثة ثم يثبت ان جنسية
 ويكونها مثلثة ويكونها قبل زوج ويكونها قبل دخولها به بدلا في
 وقبل العز وبذلك في كل شيء حصلت اياها مضافة الى كل شيء
 حتى تحصل المباحة المطلقة فاعتراف فيهم امر المساواة في شيء في
 لصرفه على كل واحد من حكمه انما اصاب الى الغرض المستكمل وان كان
 ايجابا صرفا بواحد في كمال العمل في شيء به وان احوال به
 ايضا واما في بولم في شيء في اجتناب الجميع في بوله وارجح في
 احد النساء كالحق خلاف الجميع على مشهور في ذلك ما لم يوافق
 واعترض بالعتق وقال الغرض في ليس في بل اشغاله المستغفار
 النافع في الموضع بقا استخفافا بالمجاعة وغيرها فلا يلزم من
 انتفاء شيء معنى انتفاء سائر المساواة وان انتفاء المس في الشيء
 ابو عكر لانه في الاخر في الاطلاق اشغاله ايضا ليعا الاستغفار بالرجوع
 والملك والحق انما في الظاهر وانما في العتق فيك التبعيض وجميع

انما اشغاله في احوال
 واضع في شيء في
 على وجه في شيء في

وجب الحزب في ما حرمه الله من النجس وليس في ذلك الخلاف فاعتقلوا
 في اعتق لصحة اخراج اللبنة عليه في ما مع ان المصنف في ما سواه وعجم في
 الخلاف فالتحيز خلافه فاعبروا بحكم الموجد حكم المحرم في المخرقة كالغمر
 البسيع لتقرر الاحتراز منه وكل ما يجرى عنه من النجاسات والمحرقات
 وغيرها والمحرم حكم الموجد كتقدير ملك الدية قبل زهوف الزوج
 حتى تزوي ما له انما في كمال الزهوف والمحل جسيم لا يقبل الملك لتقدير
 الملكية تقدير ملك الحق عنه كما الحق لتكون الزاوية ويسمى
 فاعبروا بالتقدير ان النجاسة وتقدم في غير هذا اللبنة فاعبروا في النجس
 ابو عبد الله في الحزب المشهور من قوله في ملكه ان الزاوية على الحل تعليفا
 كالزاوية عليه تحفيقا وهو قول ابي حنيفة خلافا للساجع في هذا
 التعليق بين ما ينعقد له في الفروع تحفيقا وقال ابو حنيفة طرد
 اصله ومالك راعى الخلاف في قيام المعارض كما انما عجم ما فيه من نجس
 جميع المستمتع بالزوجة والمزاج بالملك هو عقد عصية يوقع
 في الحزب الربوع بالسمة من الزاوية كنزها يلزم الوفاء به فلم يرتب عليه
 حكما واختلاف من فيه انما ابقا لنفسه قليلا منه مستع على اختلاف
 النهاية لوجود الحزب او انتباهه بخلاف الكثير والتمديد من نجس
 انه يلزم قال ابو الحاضن النجس في كنز اسبغون ستة فقلت بالجملة
 المشهور انه تصمي في العصية مما تغذي حصوله او عنز وفروعها
 وحصولها يحصل ذلك التزوي وهو ما سفلط ولذا قال ابو عبد الله في
 لانه المقصود التزوي في نفس الفروع والملك سلم في وفوعه كما
 في التزوي وفوعه ليس في في العصية قبل حصولها تنجيزا فاعبروا

المتزوي في المحرم ان كان بحيث يتفرع في الذمة كالنكاح في النجس
 والعوض لزم عند الجميع واما في يلزم عند الساجع كالخلاف والاعتق
 لانا التزوي يقتدر بوجوده او مضمونا وقد انتجا فيكون كالبسيع
 عجمي عجمي في منه ذمة ويزم عند مالك والحنيفة لانه صادف ما حيا
 ملوكنا انما دفع في بغيره فانه لما اليه لانه لو لم يعينه في بغيره
 فاعبروا بالتجدي في الشفعة المشقة ان كان في ندمه ولا ينعبر اليه
 كالمسكي وبغير اختلافه لما اليه في اشفاكه واما ان كان برونه في قد
 تودد بخصم في الحاقه بالشك واما بكنجونه والمشهور في زوج الحزب في الخلاف
 واعتق في البسيع كالنكاح والبيع مما تقرر ان الزوج من الحزمة الى المصلحة
 اصله من الزوج من المصلحة الى الحزمة والمضوض لزوج الحزوم وانقطعه و
 واستقر المحمي النجس من الخلاف قال ابن شاذان الخلاف في عجمي
 الكا في واقفا الطام بكنجونه في ابي الحزب في اختلافه في فضائه ما
 خرج وقتها وحكما ان الحزب في نسبة البسيع في نظام بسيع
 انه لم يعرف من كماله ان ينام ان النجس ابي الوليد وانما في ابي الوليد
 فيعلم ان المولى ابن رشد والناية للبسيع فالتجدي في الحزب على النجس
 كالنجس عند حضوره وقال النجس انما اجمع الخلاف والنكاح قبل البسيع
 فانه قدم في الخلاف لم يلزم في النكاح لانه باقوا في ذلك في الفاعل
 واعتز به في الزاوية انما اعلفها في ابي حنيفة فتنزعهما حلقه فتح ان تزويها
 كهم والزوي فزع الطهارة ابي وقال انه شامان قال ان دخلت الذرة في
 حلقه كلالا وانت عليه ككتم ابي لزم في خلافه فتح فاعبروا في النجس
 اعبروا في النجس فلفا بالاجماع قال النجس في بكنسب او لم يكن كسب

الغني ولا يثبت اليك عليه كمن سئل هل الخلفاء بائنه سئل في السبب بطلان
 نزول العصمة اولى بطلان بائنه سئل في سبب الرجعة وفيها العصمة
 بلا ثبوت الرجعة وكل ما يقع سئل فيه الغني يثبت اليك بالحق وغير المشكوك
 في معلوم او مكنون تقع في يده اليك في تعيين كسبه مع ذكوة وتغلب
 الزمة وانما الخلاف في تخفيف احد الوجود في بعض صور انتفاع بالصلوة في
 الجهر قال الشافعي في السبب الرابع وقال مالك في السبب البري وهو
 الصلة فلا عرق ليس يترك الشروع الجواز بان انما والشيء في نسيان المبرود
 وما لم يمانع قال المالكية انما لا تفرقة وتفرغ ان وقعت وتغفر باليمين
 منها وبطلان قول الشافعية لو كانت كرامة لم تفرغ فلا عرق لا شيء عن المسألة
 شيء بطلانها وانما الخلاف في الزمة يسيل لعصمة الدم بارد
 والزيادة يسيل باحقة وانما لم يفرغ من كونه السبب الرابع والحق يسبب اربع
 حكماء اخرين ثم قال المالكية المشتبه مشروعه يرفع نفس الصبيغ
 بالثبوت على واربع الخلاف كان الخلاف في سبب الانتفاع واربع اليمين
 وليس اليمين المعتبر المشترك بينهما ويصح حكمه ابل في مشتركة او مجازا
 في قول الخلاف كما تفرغ فلا عرق قال بعض الفقهاء انما تفرغ الخلاف بين
 استئذان بمشيئة الله تعالى دون مشيئة العبد في مشيئة الله تعالى ومشيئة
 العبد تعلم قال الشافعي في الجواب العكس لان ما كان معلوما ان الله تعالى اراده
 وما لم يكن معلوما ان الله تعالى اراده في الجواب العبد بان مخايلة ان يمينه ونعائيه
 ضيق ان يعبر الكفر فلا عرق قال غير الوهاب اللوعة اذا اتممت شيئا
 فيقول قبل من ذابير قلة
 ما يدعي ان نداء فلا عرق حكاه في الوضع ان مال التذليل من استعجال سئل

تذليله استرله فيه سئل في التذليل والحق تسترط بلزله لم يفرغ ط
 خلاف الصبيغ انه يقول انما الحكماء يفرغ في الزمة وليس انما لا الك
 وسبب اختيار الرجوع في الحد بخلاف الزكاة والصلوة انما على الولي
 من قال الصبيغ لصحة الاستنابة وصحة السبب والذلل انما اهل الخطاب
 بالملحة والندب فلا عرق اختلاف المالكية في الخلاف والعق حل =
 يقتضيان محلا يتوهمان فيه بانفسهما او انما خلق احده تسليمة وانبة
 له فان قلنا بل انما خلق عليه واعتق الجميع وان قلنا بالثاني وهو
 يتوهم بانفسه فيكون تجميعا والسبب هو ان الخلاف انما يتبع
 وانما في الاعتق لانه يتبعه فلا عرق القطع انما يتابع الفضل
 بعض مشيغ الخلاف في ابايته وتجميع والخلاف في ذلك من رحلت
 اهل العراق بلا تاخير للاجارت واربع عفة فاذا اردت سببا تد باجر
 كفي خلافا في حبيبة فلا عرق كل ما يشوق بالصبغة بالشفة فيه
 مفرغ على الزوج بخلاف البعوض انما لا يثبت اربع فيبطل شيء فيصح
 او تم بعرضت الشفعة ما عتبر فلا عرق منع الانعقاد كمنع النخذ
 عن مال الكون لا يبيع فاذا اخلع الزوج ما اشتراكم الجاع كفي وقال ابو حنيفة
 انكح حنانية على عبادته ثمانية بالفساد والمنع من الانعقاد في خلاف
 عبادته وانما حنانية وقال ابن ابي وهجر عليم في السبب فقل
 انما يبيع واسئل كاه البعوض او فزع فانه لرجة اغل من الذي اخلع انما يبيع
 في الخصومة انما يمنع الضوم فلا عرق قال ابن عمر الله في المخرق اختلاف
 في اصوليون في ترك الاستعجال في هذا في المأخوذ مع المأخوذ في المأخوذ
 انعمر في المأخوذ وقال بعضهم اللوعة يوجب المأخوذ وينع المأخوذ

لها عند وجوده شيئا بعد شيئا حكماء الغضاء سلفا بها بالحكمة وينبغي بهما
بالحكمة شيئا مختلفا في الجمع وفيه أبو حنيفة جميع (سنة) وضابطه قد ذهب
مالك إلى أنه من بلغ عافلا وقلت من أطبا منه بالغضاء (و) في السلفاء فقلت
ونكروا الكيفية بالغضاء والغضاء بالجمع فاعلم كما ينبغي في الغضاء
الوجود بل تقدم نسبة عن المازري والمحققين خلاف الجذر الوفا وغيره كان
الجماع تعضي ما جمع عليها فاعلم في رتبة الخيفة والجماع يصبغ بالوجود
وأن الجمعة قد أجمع أو تقدم الشيء قد يكون مع ذاته أو يكون والبريل
للأثر قد يكون في عبادة العبد كالشعر وقد يكون في جهته كالخبر وقد
يجمع بينهما كالمخبر وقد يجمعها إذا شربها بالخبر وأذا عملها كالشوم
فأعرك لطف الوهم به يستلزم اعتبار ما يقع على الجماع وما يتركه فاضا المحقق
فأعرك الجماع من توصف بالجماع والغضاء كالشوم ومن توصف بها كالباطنة
ومن توصف بالجماع فاعلم بالجمعة وصلاة العبد من جماع على الله والرابع
في الغضاء التقسيم من غير الغضاء الوهم وكل ما يوصف بالغضاء يوصف بالجماع
ينعكس على هذا القول وعلى القول الثاني ينعكس والتعريف أن الجماع يعمل
العبادة وقد نقضنا المقرر كلامه فيدخل فيه الجمعة والعبادة والجماع والغضاء
بأنه غير يبرع بغيره معاذ ومنه شيء كان جماعا في الجماع والجماع كالتعريف
بأنه غير يبرع بغيره الوقت والتعريف الأول لم يقطع على الجماع فاعلم أن
السبي أبو حنيفة في الخبر رجع مالك وأبو حنيفة حال التماسه في التماسه
لأنه من شرطه أن لا يجمع بالجماع وهو واجب الجماع فاعلم أن الجماع
الجماع قال الله (وأنتم) وأنتم كلوا مما لكم وأقله من وحش الملايكة ثم قرر
الجماع وقال (فما جئتموه حال) (الجماع) بالجماع في الأصل والجماع في

الغضاء جماع فاعلم بغضاء الغضاء الاختيار في الغضاء والوضوء ونحوه فقلت
تقدم فيه لم يجمع الغضاء الغضاء الغضاء الغضاء الغضاء الغضاء الغضاء الغضاء
في الغضاء والغضاء والغضاء والغضاء والغضاء والغضاء والغضاء والغضاء
كل ما يجمع بالجماع يجمع بالجماع فاعلم أن كل جماع يجمع بالجماع
الجماع والغضاء يجمع بالجماع فاعلم أن كل جماع يجمع بالجماع
فأعرك كل ما يجمع بالجماع فاعلم أن كل جماع يجمع بالجماع
والجماع يجمع بالجماع فاعلم أن كل جماع يجمع بالجماع
بمن نسبة يوم نزل أن كان فصر لي في الجماع فاعلم أن كل جماع يجمع بالجماع
يفسر لي في جماع الغضاء فاعلم أن كل جماع يجمع بالجماع
له أن يوصف بآخره أو يوصف بآخره أو يوصف بآخره أو يوصف بآخره
الملايكة في المسألة فاعلم أن كل جماع يجمع بالجماع
يعرف بالغضاء في الجماع فاعلم أن كل جماع يجمع بالجماع
فأعرك الغضاء الغضاء الغضاء الغضاء الغضاء الغضاء الغضاء الغضاء
أو بآخره فاعلم أن كل جماع يجمع بالجماع فاعلم أن كل جماع يجمع بالجماع
والجماع يجمع بالجماع فاعلم أن كل جماع يجمع بالجماع
الجماع فاعلم أن كل جماع يجمع بالجماع فاعلم أن كل جماع يجمع بالجماع
تعارضها كصوم يوم فاعلم أن كل جماع يجمع بالجماع فاعلم أن كل جماع يجمع بالجماع
يوم نكح أو قيل لا يجمع بالجماع فاعلم أن كل جماع يجمع بالجماع
يجب اللزوم منها فاعلم أن كل جماع يجمع بالجماع فاعلم أن كل جماع يجمع بالجماع
باللغة الجيدة على التنية وهو فاعلم أن كل جماع يجمع بالجماع فاعلم أن كل جماع يجمع بالجماع
في الخبر كل ما يجمع بالجماع فاعلم أن كل جماع يجمع بالجماع فاعلم أن كل جماع يجمع بالجماع

لما ان يفرض يصبر الزجوة او كنتم ميت يموت اجماعا فلا خلاف قال الهادي
 ترك الكلام في الصلاة ستة لغوية من ذلك في صلاته وهو ان يصبر ثم تركه ستة
 قال ابن رشر والظاهر انه فرض في موضع من مفراته ترك الكلام ويضرب
 الذي صاعقه مع الاستيناف قال الفقيه السهر اختلفوا في وجوب الضوم وقال
 ابن رشر انه لغوي واجه فاروق تابعدا المازني في اعتبار قوله واجترأ
 ابن بغيره على ان النبي تركه او تركه فاحتمل النبي عن الوايل بنه عن المازني بغيره
 تعالى وما تناظر من ديني عن الجامع بخلافه ان العكس تخير في الجامع في النصح قلنا
 والنهي عن الوضوء بالانتم من النبي عن معصود هذا هو المراسل واختلفوا في خلاف
 النبي عن المفاد والنهي عن مفاد النبي عن النبي عن النبي فاعلموا
 الفقيه الاجابة اذا مضى ذكره في بيانها واحتمل واذا عودته وبطلانها
 من جنسها او غيرها من جنسها في الصلاة فتعذر له الفقيه اذ قال وامسا
 مناجاة للفقيهين معا كما يلزم من صلاته وتختلف كيفية فاعلموا النبي عن
 في الفقيهين انهم تعذر في بقولهم ان النبي في الفقيهين في الفقيهين في الفقيهين
 وانما اذا كانت كصوم يوم العيد وصلاة التالفة في المواقف المروحة
 وهو الضيق فاعلموا ان الروع دع ما يربك اليه ما يربكوا اخر تركه ما يربك
 به تعية لما به يربك من فضله وروا التفسير في يوم واعلموا في الصلاة في الروع
 والوعض فاعلموا انهم لا يربك واجب بالجماع لتسقط العسرة الرجوحة
 المصلحة في الاجتهاد انما تعذر الجمع بخلافه واختلافه فيه الى اليك من مخالفة
 بغير الجامع في العلم على الجمع بالجماع والقيمة وغيرها فاعلموا انهم
 يجب المخصوصية او ما المراد يجب السمول والصلحية بمنفعة الموقر
 وما يدعيه او بالمرأى من منفعة الدين ولا نعلم خلفها لم يقيد بما

وسابع ومنها تاكلون وكما هو باء اول الصلح الرونة ان الاعتبار في
اختلاف منابع الغنم بغز اللب والصبو ونحوه يقع وافله المراتب ان
يشاء بالان تناول الحية للصوم ونحوه انوافه عليه
بالزوجة اول الشرقة فاعرف قال ابن ابي العظام البقيح انقطع
حكم الجمع بالكيفية بل يجب التعطف عليه يجب في بقية لغوله عليه
الضلالة والصلح الولد الجائر والظاهر في الجمع واعتجبه منه يا سودة
وهذا مستردا له فيما في محامله فانه حكم بالتعطل الكهول والذليل وانحط
العارض اقر في بقية مسأله فجدد ما عاين سمعت له فاعرف البير في
امم في تخصيصه احد مما يوجب كراهية في كون ذلك الوجه متبعيا عن
المخاض سيما في التجاوز في النكاح والخيل في اية الفصل وفيه ما انفرد
فاعرف المخل العول الملق على حال الاختيار الماض فاعرف انما هذا
على غير رسل الله صلى الله عليه وسلم في سوا ذلك ما وردت مسكرا في
وغير ذلك الكيفية قال ابن ابي العظم فذكره فضيلة فيم يتخلل الضرورة اية
على انكم زانم يعارض المخل بالاعمال لاسيما مع عمل
الخيل عليهم فقلنا المدح وفيه نفي فاعرف ترك التسمية على اعتراض
عن مالكم واجبة بل لا تترك الذبيحة والبقاوة وعندنا في
القبول باعتبارها فتقول كالتسليم فاعرف الجيفة المضمومة
بموت امه كالحية ومنها حكم لا يجزئ مالكم وراسايع وعجل الجيفة
في حكم النجاسة فاعرف ان كانه وقال اورد كانه الجيفة فكله له
فاعرف اختلاف المالكية في المنع من الكلال في الجيفة من تعذر العمل
بتطريق (الحرة وعليه طائفة الجاهلية والسحابة وغيره المتفردون

به والخلاف وانفصا فاعترفا الماتة موقفة على رحمتها والاصل بقوله قولنا
 في انقضاء الاعتراف او بطلان ما لم يتخلل قولنا بقوله بالسر وانه
 التام من قولنا او غير غير ان لما التاكيد بخلاف التاكيد فاعترفا ايلاء التاكيد
 المستلزم لخرج عن محرمه يعرف من اجزاء كاجزاء الامة في التبعات كالسهر
 وتبرج التاكيد المستلزم لخرج عن محرمه والمخرج ايراد فاعترفا ان اشتمل اللفظ
 على موضوعه في معنى انقضاء والتعيين وان اشتمل على غير موضوعه في معنى
 انقضاء حوى التعيين وينبغي ان ذلك العزل في النكاح والخلاف والقبض فاعترفا
 لانشاء ايتمم النكاح لان التاكيد مخصوص بالاشياء والامان بالاشياء
 وبالنكاح من باب التاكيد بالاصل مع دخول التاكيد فيها والتمسك بالنكاح
 كان التاكيد فيها يسيرا ودعلا او امر اخر بما لا يخفى ان الخلاف في اللفظ لان
 التكرار في الامان بالنكاح التاكيد فاللفظ انفسه به في اليمين بالنكاح متخذ
 وفي الخلاف متخذ وفي كلامنا ان معنى اليمين بينهما ان الخلاف في
 معنى ما اقلية فاعترفا للتكرار في اليمين به في اليمين بالنكاح متخذ
 فاللفظ بالامان بالنكاح في اليمين بينهما ان الخلاف في اليمين
 محصور في قوله انك طالق انت طالق انت طالق في قوله انك طالق
 اليمين بالنكاح انفسه له عند محصور في قوله انك طالق في اليمين بينهما ان
 نزوم لافسار في التكرار مع الدلالة في قوله انك طالق فاعترفا انما في
 كلامنا في معنى انك طالق في قوله انك طالق في اليمين بينهما ان
 اعتبار في قوله انك طالق احد اجزائه فاعترفا في اليمين بينهما ان
 كمال او حواجز ابدأ ان راجعت في اليمين بينهما ان التاكيد وضع في الخلاف
 وكان في قوله طالق ابدأ ان راجعت في اليمين بينهما ان التاكيد وضع في الخلاف

ابن الموزان فيقال له رويته كما بلغ ابيها انه يلزم ذلك وقال بعض
الفرقيطين نكروا ذلك لانه اذا جرح الراجعة بان راعها خلقت
واحرى وصوبه بعض اهلنا وقال ابو النجاشي ابو العريبي المداوني
عن الخلع ايلزله الخلاف على المشهور بنا على المشهور المعروف ان الخلع
كلفتة بائنه صحيح شيئا عند البرزلي في زومه بناء على انه كلفتة في ذلك مختلف
فيه على ما ذهب اليه ابن القاسم ان الخلاف في النكاح المختلف فيه ازم وما قاله
صحيح فاعترضوا على هذا الصحيح كتمه ومقصود وخشي من منع اتفاقا ولا
شيء له وبانته وفيك روية قال بهرام وقتل المختبر وهو قتل من الخبي
واخرى من مذهب خروا عيسى عليه السلام فلهذا لا يجوز عن عيسى عليه السلام
انه ممنوع من ازالة لغيره فاعترضوا على اختلافه في العوض وقدره وبه
خلعت وبانت وكفيل يجلون وتعود روية فاعترضوا وفع التراجع
ان العوض في العصمة او الملك او الخلاف بقوله ذلك وقال عيسى واعتر
فلا عرق اذ اختلاف اللفظ والعوض كالموقف له خالفه بذلك
الذلك بطلانها واخرى يقال ابن الموزان خلع تاع وشيخنا انطلق
العصمة بائنه وقتل وقال عبد الوهاب يلزم الخلاف في روية له وانما
المعنى انك في النكاح رجلان تاهلا للملك التزم الزوجان او فليها
وان كانت يجمع حاكم وهو الزام لغيره الزوجية او تاهلا او احدهما
مع ناهب اخر علم رجلين تاهلا للملك في الزوجية بينهما ولو بايعوا
انه رايه ولو بالذلك على ما عرفت قول ابن القاسم في هذا مل بهرام في كمال
بالموافقة ابن بنسرينا على ان من ملك افعاع الخلاف في الزوجية
ويشكل ان يذهب الى الواحدة على الاصح وبالله التوفيق

بما علمته ومن تقدم فاعترفت بالحج والاعتقاد في شئها العلم بالمشروع
به ففعل شئها ومن قبل شئها كمال بل هو عطل لثلاثة جيعه من العلم
عند روجه الحكم بسا اقل العلم مضا حكمها فان حكمها بما اطلقا عليه واطابا
وجه الخلف مضا حكمها واما بلا فقلت فمنه الحكم بالتحريم قال اي شئ
فمن يرضى ولو وافق الخلف اجابا ومولعا فيما مضى كسبه واما الية يجوز
اذا لم يكن جارا بينا فاعترفت فالتكليف اذ تكبر الله في المخرج حكم
الحكم من ربه بين التوكيد والتكليف واذا ابعث الخلف في حيز او عهديه
وضوحه على المهر لم يرض بها الزوج في كل وجه امضا به فوافق الية اليك
والمنصوص في الخلف الثاني والمشهور في الثالث قال ابن تيمية وعكس له
الفاخر في ربه انك مستأجر من الية فقلت موضوع الحكم واخيه
وهو اشارت الية الهية واجل بائنة في المشهور ومن ان حكيت
الزوجة امينة او امينا فمضى له ومن قبل ان رضى الزوجة واما البقرة
في ذلك القول به على الزوجين فاعترفت حصول التتميم من العمل
ليصرف دعوا من ادعى وقوعه كدعوى المرأة المتحيرة بالخلوة في المهر
وكدعوى احدى الغنم في الخلوة بعد الخلوة فالدعوى فاعترفت
الرجال الواجب للزوجة لغيره ثم كسبه عليه عزمها او اعزم نفقة
بيد ان يرضى استيعاب المهر في ذلك وهو عليها فقال في الخلف عارضا و
ابن تيمية كلف نفسه وقال لا يحجب عن الحق

واما سرور النفس وفيل الحرة ليلتان ولثلاثة ليلة واحدة وحكمه التوجه
اجابا ولو كانا حرة من هذا شئها او كسبه يحصل الحرة ولو كانا حرة
واحدة لم يوجب ميثم عندها قال المصنف ابن تيمية الحرة وجوب
ارتببته مع هذا المرأة ترضى لان تركها وحرق ضروريه لا يتغير عليه
خوف حرق او سارق ولا يجب بين المولود اب وابيه اما وان كل واحد
من الضعيفين الخفي في المذهب المغال الحرة في مفادها عن المهر ومهره في
اما ان يثبت فيه اجاع فاعترفت النكاح فضية مشتركة بين الزوجين والمهر
قال في التزويج الزوجين في النكاح واجب لكل واحد من الزوجين على الآخر
بدليل المأثلة وقال المازني منافع المنفعة مملوكة للزوج وزوجته
بحكمه المأثلة ومعقودا في نفسها وقت دون وقت فاعترفت الزوج
للواجبة عليه منفعة الزوجة به هو الحرة والعهد والمحبوب والمحبوب
ومن ان يفرقها الجاهل لرضا وفوق يجب على المكلف ومجاوبه المحرم ان يكون
به كما شانه فاعترفت الزواجر على الزوجين على الخصوص يجب استقلال
كل واحد من مسئلة فالتكليف ما يقع بينهما من متبر او احد الطرفين فذلك
ان شجرات من حق كل واحدة انفرادا بمشتر ابعث الزواجر والمحرم
وانت وجه بقضاها الزمان بترك كل واحدة بيتا وبقضاها على ان يرد
على من يرضى ويؤتمن وايضا بينه في المهر في الجمع بينهما في المهر
والصرد في ويحيى فوفان بالمنع والكرامة وكذا الله المأثلة زاد الخلف والمنع
اصو الله يرضى اليه وليحيى المهر في بخوة المهر فاعترفت مكلف المهر
في رضى ما يوجب المساواة في لوازمه وعوارضه لمكلف لغيره الزوجة
والزوجة في المنفعة فيبعد الزوج باختيار الزمان المهر في المهر قول

لا تقبل الفل بعوض أو دونه بالزوج بل استمنا عنه بنو حنة وذالك
 لما قبله فل ملكة ذالك لغيره والزوج فذلك استمنا عنه بنو حنة بالملك
 أنه يكون الملك كذا الملك يكون لغيره فل ملكة ذالك لغيره بعوض
 ودونه متعة النكاح تقبل المعروفة لغيره نكاح وقد اجاز ملكة
 المرأة ليلتها وهي في حياها ثم استمنا عن ابنه الفاسم امرأة في حياها
 الزوج ذالك في حياها ثم استمنا عن ابنه الفاسم امرأة في حياها
 عنه ويصير في حياها ثم استمنا عن ابنه الفاسم امرأة في حياها
 أو بالثمة عليها حياها ثم استمنا عن ابنه الفاسم امرأة في حياها
 أو بالثمة عليها حياها ثم استمنا عن ابنه الفاسم امرأة في حياها
 بعد في المتعة فإن وافقها بالمتعة نكاحه واخته الغنم بنو
 سواها والموتوبة يومها كانت الزينة مفقودة أم لا إن يكون اليوم
 وأبوها قال للمعلم في عتبة كذا في كذا قال في قوله بعضهم
 إن الزينة غلام وهو مفقود قول ابن سنان راية الحاج وفيه
 زينة فحتمال كونه كربة السجعة حقه للمبتاع وأمره فراء المعلن
 حقه له حيث يستخر منه من حياها وكفية أعرأ وليلة القتل حقه
 للقاتل والموتول الظاهر وأنما في حياها ثم استمنا عن ابنه الفاسم
 يومها من حياها ثم استمنا عن ابنه الفاسم امرأة في حياها
 أحب إليه قال ابن رشد والكرامة في حياها ثم استمنا عن ابنه الفاسم
 المحمي في يدها اليوم وشبهه وأجوز أحوافه ثم استمنا عن ابنه الفاسم
 فإن لم يقدح أحوافه بعلمه عن حقه قال الناس يعلمونه وتخي
 أحب إليه ولتبهم في حياها ثم استمنا عن ابنه الفاسم امرأة في حياها

أما هذا المعتبر بالليل يهرام هو المستحب على الأصح واللباس عن ابن اللواتي
أنبياء الليل أو بالليل يريدون الليل والليل واحد يومه والخمسة من الأرواح
والإحسان كونه يعبر عن ثلاثة وأولها ذلك الروح وحركه فيقبل ويقبل
تحت فينا على العوض قال الإمام ابن عربي فيقبله التيقن ورد أنبياء
لهم معارفان (الروح) خيرة يريد بالإنجاز العكس سيما مع أن التيقن
يطلب الاختصاص بالثلاثة والخمسة أن تكون الإحسان من بلدين يستأن
الضم لجميعه ونسبها عند الموضع بالحق يهرام وأيضاً في النفس على
يوم وليلة وأما الأصل فما بعلمه الإنسان له البديهة به المستشعر
بالخوف يوجب الاشتواء به أحكاماً يتبع الفاعلة وكل الأصل الفاعل أن
كل شيء أو كل شيء واحد الشيء وهو قال الفاعل الفاعل جميع الفاعل
منه يسمى بالحق لخصم الإحسان في ذلك الجميع نفع الفاعل بتمامه بآية نفع
بذلك يسمى الفاعل وله بغيره نفعاً على الشيء وهو نفعاً إلى الأصل واحد واحد
البداهة من ضرر إذا فاعلة الفاعل يوجب (البر) به بغيره منوع
فأما منه وإذا إلا أن الزوج لكل واحد من زواجه بالثلاثة على
الحق بزيادة أحداً على الآخر الأصح ما لم يكن ميلاً مع المعروف
من قول مالك والشافعية وعليها ليس عليه مساواة في جماع وأقبله أن
يعمل في المأثرة ولا يجلد غيرها وعبر به الخبر وقول ابن الخليلي
إذا وإن لكل واحد من الزوجين العزل وفي هذا ابن عمر أنشأه
بأن هذا واجب لقوله في الخبر ورد الإمام ابن عربي أنه بان هذا الضم
منه لقوله تعالى يضربكم إذا كنتم فلتاً قال المفسرون هذا بالقول
بأنه قال عز وجل الأصل أن الخوف المخصوص استغناء واستغناء

اشفاقا حقداء في انفسهم باذان سره والاصل ان ما اهل البيت
يعوضوا ببعضهم والاشفاق خلافا للنفل الاول فيكون بيع من قبل
الله اقل لانه تركه بخلاف النفل وعلى ذلك في محاسبة الزوج بغيره
نصابه بانه كنه اخذ العزيمته واحكامها وهاك أحد البائعات كنه
بتمسك ببيتها بعد ما عرت فضر الحاضر بالزوجه عوام يمنع منه باعله
ولو كان ذلك له مباح الاصل يحصل نصيبا باخذه لانه المستوجب
ملكه بما يعرض له من اختيار في اعيان مصالحه حتى يجوز عليه ما
والاضرار بالزوجه عوام وفرض كذا الكه يمنع ما هو مفسود به فاعرت
الزوج فلم يملك على الزوجه بالبيع والجماع واللعبة والزوج لا يسترد
والاقتضاء وبانتهائه على بيعه بالشرع بين صاحبه نصابه وقد
تقدم والمغايه في ذلك والمشهور الا فرع بغيره في الحج والغير ورجعت
وكذا في المرونة الا فرع في الغزو وتترك على المقتضى
مكلفا وفيل يعرض في الحج والغير ورجعت عنهما فوان والى ان كانا اخرهما
تصل اختار وان كانا مطلقا فرع في الحج والغير ورجعت عنهما فوان
والاقتضاء من نصابه ارض عذرها او تسع عذرها او ثلاثة
الاشكال لغة فليكن ايمته وفيل مكلفا المشاع شئ اشجع على الجماع
على المشاع واشجع له البعداء على الجماع على تركه وطهر الزوجه وانكسر
المتأخر ان كانا ايمته مسأله الحنفية لم يبيح لهما ولو عذرها او رجعت
فان ذلك الحرو والبيع وذلك كنه من المشاع يكره في ذلك كنع
وعمى وقال عياض في المشايخ على الجماع على المشاع من وطهر الزوجه على
وجه الضرر ومض منع حقداء الجبر وفي المشايخ المشاع من وطهر الزوجه

مكثرت بغيره في اودنه وفي القلعة الحلقا بيمين يدرم بالحنث بمكسر
على تركه وطهر زوجته او ايمته منه زنا على اربعة اشهر زنا موته
فانكسر بيمينه واختار الحنفية وقال ابن الموارزهر مولد ولو زنا بيمينه يوم وهو
احسن وفي المغايه في بانه مضر الخمر كالمشايخ وفي
حلقا الزوج ايمته زوجته اكثر من اربعة اشهر ونحو ما بين التمسك
وهو اعلم به تقدم ولا يخفى على منعه والمقتضى الحلقا بيمين يدرم بالحنث
فانكسر على تركه وطهر الزوجه اربعة اشهر الحج والغير شهرين
وانكسر اشد حنفية من جماع الحلقا على تركه وطهر الزوجه غنم الموضع
ازيد من اربعة اشهر بيمينه يدرم بالحنث فليكن ماله على
الرجعة قبل طلاق العدة والجنسية المعلقا كلاف عنهم فانكسر وتزوجا
واجن رسد على الزوج على اتماله زوجته في وطهره انفسه الخمر
وانكسر ثلاثة يدرم بالحنث نصيب تركه وطهر الزوجه غنم الموضع اكثر من
اربعة اشهر ونحو في الفاحشية وتخليق يمين مشاع مكلفا يقتصر وفوقه
وانه من يمينه وطهر زوجته وان تعليفا غنم الموضع وان رجعت اكثر
من اربعة اشهر الحج والغير في اللحد ولو لم يمين بيمينه وطهر زوجته
عنهم موقوف وفيل مكلفا ولو تعليفا اكثر من اربعة اشهر ونحو مكلفا
للعبدة الا في المشايخ وانكسر الخلقا بيمينه يدرم بالحنث
الزوجه غنم الموضع اكثر من اربعة اشهر بيمينه الحنفية فيها حكم
فان ابن عمر اشكاه في بانه بيمين الحنفية وذلك هو صواب انا فيه
من تلح قوله يمين وقوله يقتض صفة لعله بيمين وقوله يمين
من تلح قوله الحلقا والحلقا هو جسر ريم والتمسك والتمسك

واذا العكس ملاخ لا ينفك الحال به جوازا انما المشهور من ذهب
ماله والهمة انما اخرجت بالعودتة فانه اختلج ماله من زوج العورة
التي يزوج النكاح ففوت على الفاعلة ومن لم يزوجها اليصلح ويعلم
انه سيغير عليه مع انما فيه والانتقال ففوت على الفاعلة واشهد
فاعلة اختلجوا بالعودتة التي اخرجت على المساك او على الوطى
او عليها وهو الوطى وقال في المساك وعليها الخلاف فيمن يزوجها
او يباع بمذهب ماله انما لا تارة بالزوجة هل في او تجب عليه وكذا
في النكاح فمتى هل في او يباع على الزوج في بيعه على الوطى في بيعه
فاعلة اختلجوا بشركه الشايع في المهر والمهر عليه لو اخرجت الكفارة
شئ طلقها كانت اليه بفاتح على ما هو او يستأجره بالعتق والمهر
وايصلح بها بقا فاعلة عورة لغيره الغدار يفتني انما يزوج حلة وفل
كنا به عن الوطى وعليهما اختلاف في الدية في منع المهر من انما تب
في منع الوطى وفي زوجه النكاح من يغير على الوطى ولا يغير على
كالخصم والمجموع فاعلة اختلج الدية في ابتغار الكفارة
الي لينة وعليها اجزاء عتق الزوج عنه ومن يزوج بينه ان تكون
صادرة بها مع كل طهر يزوج اشتغار المالك او اشئ العتق بعث
او عزم اشتغار لانه لم يملكه في الرجلية كالقول فيمن اشتراه
بشركه العتق باطلا ومين قال انما اشتريته فهو حرم عن كنهه
بجلا في الادلج والخطا لغرضه الى انما يباع كنهها فلا يجر
اختلجوا بالاجادل كل ينته عن عذرا او عليه الخافه بالناسي
في العبادات والمشهور انه كالعامة في ابنة اليصلح باطلا يزوج

الدم والخصم في انما به ان اعزرا به ما رضاء حلتا به فبالا انما
او بعث الله في العورة والخاف ان يوجب العلم ولم ينفك مسقة بلادة
في عجز و اعزرا لانه الله عن وعلم انما يبيع به انما يصح ومن لم يعلم به
بشرا فاعلة اختلجوا بالعتق ففوت على الفاعلة واختلجوا بالعتق
بيد ابنته او من قبل المنيصا في عجز فاعلة اختلجوا بالعتق
الخطي بالانما في العورة انما الخطي معه فاعلة
العتق في الكفارة معنى الفواخر وعجز الشايع معنى القربة وعند
اي مفيضة عليهما معا المهر الذي قاله ابن جبير الكفارة عبادة
في بيع بها البينة وفيل عورة بلا تجب فقلت قال القزاة المشهور
انما في به فبعتق اليه فاعلة الكفارة عند ماله ورضا بيعه
صرفة واجبة فلا يكون الكاف مسميا لها كانه كانه فلا يعتق فيها
وفل ابو حنيفة الكاف مسمي بالزكاة والمهر في بيعه في كفاي القل
فيل كافل ومنع لغيره فاعلة العتق عند الشايع في الكفارة
حال الرجوع وعند الجميع حال الحد او قال به الشايع ايضا ومشهور
فذهب ماله وعنده ايضا اعلا الخالق وقال غير الوهاب وفي الحد
فيل تغلب المرافعة او القربة فاعلة العتق في الكفارة عند ماله
والشايع تغلب مستحق فلا في في واجب كل الولد وعند ابن حنيفة
انما عتق كالعلة على صفة في بيع فاعلة المصل كونه الكفارة
بشاره للذات المسب عن النكاح لانه معناه فيستلزمه في النكاح
والشوم في به ليل كالبينة واعطاه العير فاعلة قال القزاة عن
خفايف فاعلة رابها حرم في مستقبل الامم والسفي والرعاء والسر

او تسمى عليها الملائكة له وعليها كذا كذا به او ما يوجب ذلك لها هذا
بكم فانه يتدخل من اختلاف البصر لجهة تختلف الحكم وملازمة الجان
روية وسماح ابن الفلاس من غير معرفته فقلت في خبره
نعم في الحد الملائكة له اذا صرقت لتوهم نهي لنفسه عما عينه ولا يمتنع
عليها لتوهم هذا ابله وهو لعاد ومهي نواز السجدي عن ابن الفلاس
وابن نابج
بحار نار روية يخرج عليه عليها الجفوة اما الكثرة ويقتل فيه نسبتها
ايها على ان نابج وبه وحججها وتدخل فيه المطوعة كلما راجعها
لان كبريات اختلاف روية وافعة عليها واختلاف المطوعة
طالما باقية في الخلاف الباطن مانع من اللعان اعلم بجمع سماه ابن الفلاس
بهم قال له طلعها ملا نار روية في به العزة بلعمر وقال ابن الموارزكا
بلعمر ونحوه قال ابن ربيعة لو قال ربيعة في فيل ان الحلفاء ابلان
الفلاس في العزة بلعمر وقال ابن الموارزكا بلعمر قال المايه وهو في
قول ملا كبر الموطا قال ابن عثر الصالح وما في الموطا والعزة من
اشبه المبادنة بلعمر سماه في ابن الفلاس وليس يبار في العزة بيت
لستور سماه العزة واطما مكر في العزة والتم له بنسبه اياها الي
انما ان تكون تلك النسبة تصح بما كانت في ايضا بالحر واه العزة
لعمر بلعمر به لعمر ابن الفلاس وله قول انه بلعمر به وبه من
قال في روية وبه في مع رجل في حجاب او في حذر له او مضاجعة في بلاه
(ان يدعي روية البوح ويؤذي) (ان يدعي بنية بانه) وبه من
مخاض في نار روية ولم يوجع هذا ان يلتحق والقولان منقولان كما

فرضا وفراة وحلوا على كذا به يدل على ان اللعان اسم لجلدها معا فلف
قال المغربي عن بعض النسخ جعل اللعان اسما لمنه الما من الزوج والاش
ومقتضى ما تقدم من اية ملزمة دخول الزوج في سماء الزوج في يمين
ولما كان في صور اللعان ما يلحق به الزوج في هذا وما في قوله انما واجب
تكون له امر فاولئك الصرقة هي ان تكون الزوجة صغيرة او مقتصبة
ارافة او كناية او فرم من التبع وفد ماتت رفا ما ولد في عينة املا
الصغيرة بيها ان قره زوجته اية يامع فلفا وقال ربيعة في
لاعي اسفوك الحر عن نفسه وما طالع في هذا املا فلفا وان نكلت
او فرم فلفا الخبي فلفا المشهورا في فرف به في من تطبق في
يعد وقال ابن الماجشوي امر على فلفا في قلع وحلها في فلفا
واقا المقتصبة فيها واذا المقتصبة كملت في بقية اللعان وان تلحق
فيها فلفا فان لم يكن في المالك وهو من الفاص قال ابن الموارزكا
اخا عني العصب بان تارة متخلفة به في ما او علب عليه فلفا الفاص
واقا الكناية بيها بلعمر في الزوج في فرفا في فرفا في فرفا في فرفا
من فرفا في فرفا في فرفا في فرفا في فرفا في فرفا في فرفا في فرفا
رؤية او فلفا في فرفا في فرفا في فرفا في فرفا في فرفا في فرفا في فرفا
بهذا بلعمر وان نكلت او صرقة به في فرفا في فرفا في فرفا في فرفا في فرفا
فرفا في فرفا في فرفا في فرفا في فرفا في فرفا في فرفا في فرفا في فرفا
به في فرفا في فرفا في فرفا في فرفا في فرفا في فرفا في فرفا في فرفا في فرفا
لانه في فرفا في فرفا في فرفا في فرفا في فرفا في فرفا في فرفا في فرفا في فرفا
كفوله ربيعة في في فرفا في فرفا في فرفا في فرفا في فرفا في فرفا في فرفا في فرفا في فرفا

التي اشتد لها بغضه قال انما في ذلك المعتقد الجاهل
 وبطلان ما عزم اعتبار الحمة انما في ذلك ما نفع يد مقاربا لمحاكمات
 الفاعل بتجريم ارضاع الكيم وارضاع الكيم والحفة وغير ما قبله
 فاعترفت اشتد لها العينة بسوء اعتبارها المجرم من ذلك فلا يرمي الله
 المستدل في ذلك وفي الشايع وعبر ذلك اعتبار المستدل في
 يجرم فاعترفت الجاهل المخلوق قال ما لك وان لم يصبه تغلب عليه
 عين الزوال له وقال الشايع عن الحسن والتغلب عليه الخلاب
 فما له انما في الجاهل لقليل الماء والكيم الفاعل المايح والحرانه ينجيه
 وابتغله وانه لم يجرم لحرمانه التفرقة واختلاف اعتبار كهرية
 الماء والرجوع في الحكم لغوة الخلاب فاعترفت الحسان المحرمة انما
 انما اوجرت من الحي كالموت لم يجرم لبن الميتة قال الشايع وقال مالك
 وابو حنيفة نذير كذا انما يشهد منه الرضيع ويحرم قال الشايع
 الذي ينجح في بعض الميتة ليس لبن كذا بل يشترط الحشمة الموتى
 وكذا في مسألة ما تكلد نفع فاعترفت اعتبار عذر ما يصبغ به
 عرق اللبن في الرضع فيحرم من الميتة انه لم يصب عليه انما في حاسة الرضا
 وذلك ما عزم مرث وقال الشايع يعجز بهال انبساطه فلا يجرم في حاله
 عارضة عن الفعل والحق فاعترفت في المقتضودين فاعترفت من اجتماع
 حكمه ما جعل الله لرب من فليس يجوز به بل يجمع النكاح والملك
 لان المقصود الزوجية التي هي في النكاح والربوبية التي هي في الملك
 المخرج من انفسكم ازاها تستكفوا البهار ارفا المستكفان والمستكفان
 سبب ساقية الكيم او فاعترفت زعماء عن ان كان العبر هو الزوج

زاد به مقتضى النكاح فدام الزوج على المرأة بلا طلاق والتأديب والصبر
 الزوجان فزامن على النساء بعضهن بعضا المضاعف واضربوه
 والرجال عليهم درجة والملك فدام الملك على الملك
 مع الحانة لربك شئ قال ابن الجلاب لم يقتله
 الجنابة والجمعة معا ورد منع تنابها وهو المشهور وفي شئ مرم فكلح
 المنفعة لما جاد الله والود وانما في المطالبة بالنكاح فاعترفت كل علم
 ستم على لثبوتها في ولعبه في كمالها
 اشترى العفوة وحوز المباحات واشياء النبي في المباحات
 ثم كذا والمخاض عنها وفي النكاح الفلان وذا انما في فاعترفت قال
 انما في ان جعل الحكم غير عزارة الحكم تتبع اسبابها وانما في
 الملك فاعترفت في ارضاع شاهدتين وشاهدتين او اثنتين ان كانا بائنا
 من غيرهما في المشهور وشاهدتين او اثنتين مشهورا ان كانا بائنا فبطل
 الحفر وفيل انما في في الملك اربع وفي اشترى الحرة التي مع البعش
 خلايا وانما في شهادة امرأة وانما في شهادة قولها في المشهور وفي شهادة
 امرأته مع البعش فوان والمشهور اخوها وفيل يعجز بقولها وانما في
 اشترى ملكا في الغيلة وفي الرضع وفيل وانما في بطلان
 وفيل ارضاع الحامل واعتبر رضاع ورق وفي الواحدة
 انما في الرضيع وفي الرضع حملت امرأته التي تتبعه فقال الحكم
 انما في انما في انما في والربوبية من استوعب ما رضع باذن
 زوجها اختلج له لولبي الولد منع زوجها من وطئها مطلقا
 او انما في في العفوة او بطلان ضرر البعش فوان انما في في الواحدة

خمس مئتين انتم تكف باليسرة ورا بفسدة ثم ان اتبعوا لعاقر اخرى اتبع
بئلاثة الشجر على المحرو وعرق الشجر خاصة بسنة
فيه الخلاف ان كانت خبيثه من بني ابقا فاولج المهر

فوان الحامي وهو المشهور وفيل سنة ما عرك الصخرة المطيعة للموكل وملي
تبلغ عرقتها ثلاثة اشهر بالاهلية ان وافقت كلها فدا (٦) في تكمل الحامي
ثلاثة ايام والبالغ بالاهلية او بالذلائن وايتان وفي داء ابرام تختد
تعالج في الدم ولو كانت بنت اربعين وبأيسه ثلاثة اشهر بالاهلية
على المشهور وكذا الحامة وفيل شهري ونصف وميل شهري في داء عرق الحام
لوضع حلقا له تدل وفيل ايضا الحاملي وان داء اجتماع على المشهور
لا يبرق تو ميب وفيه بصا ان ارتابت لحز ربعي خمس شبي قال

الشيء وبه الغطاء وروى أربعين سنة وروى سبعة
وفيل سنة وفيل اذ اتمت تبين بلو ولد في الحرة لرون في الحرة
خزانة يبعه بلو ولد وكا يرضها فوفا الغضف لانا الحامل فيح فامر
عمر التوباعنها رز عفا الحرة المسلمة ولو صخرة ولو قبل البناء اربعة
اشهر وعشرا ونصها للمائة وروى عمر عفا قبل البناء وفيه حاشية
في اشياء حلت بضيها واما المشهور ان تحت فيل عا دها واما ولد من حيشة
ارما ينف عفا ان ارباها ولحق الرضخ والمهضة عفاها انفا ولو قبل حقيقة
كهي الدخول في روي المائة تها بنا خير تسعة اشهر علم بصاد النكاح
بعروا تها بكم كلغة انا جمع عفاها واما ثالث واما كان تحتها ايه
يعي اعترافا بالاشهر والمائة فوفا ان بنا واما ربيع الحرة وعروها فوفا
نا عمر الحرة في التوريفات عمل عمل النكاح في اخر فوفا في اربع بلا تزي

عن (عمر) اذا اجتمع سيدان قال انشاء سحر مسئلة الله اخل بها في القوت
 بجل كنه مفعول من مرق فلا يتاثر فيها ثم يداها كصوم يوم في مكر
 وامر ان ترك بعل وتزوج وتضيف في التركة والحر ملكا بانها تثبت
 وقت واحد فمكر الزوج في التركة جعل عاين لمعلم انك لا يستحب يوم
 لغسله حتى تترك زوجها غير واجب ان يطلع في مكر انك لا يملك الاراد
 على اختلاف اهل العلم فيه ولو جاز ان فيه بانة الوكيل في العذر ان يصح
 فيه في مكر اعمان وكونها اجنبية ونحوها فمكر اختلوا في النهي هل
 يجل المني عن كراهم او باذا على ليس وجب منك نكاحا فاسدا
 في يده فان يولد تزوج امة وعلم كون الحرة كحوا ولد تزوج حريم
 كمو وعلم تعلم رض اللعنة والعصر يولد يدغل على المقل والمكر وعلم
 فاعتر انهم وهي ان النكاح هل هو عفيفة في (الحضرة) والحق فيها
 انه لا ينفذ الى اللغة عفيفة في الوكيل مجازا في (الوكيل) وفي ذلك
 ثالثا عفيفة فيها ولم يفرض وانك لا يجوز بل هو الحكم في العذر
 ولذا كان المنصوص اذا قال ان تزوجت عليا وعنده امي ابر يوم
 بخلاف ان يتصور وخرج الخلاف فيه على الفاعل جبره ستة فواعيد
 مختلف فيها
 عمر المالكية وفرقهم اجماعا في ذلك على ما عرفت
 ان الباعث هل وضع للزوج والباشر او وضع للزوج خاصة من
 على ليصونه او ليصله ونحو ذلك يسير بالصريح والباشر عند ذلك
 اجماعا بالصح فاعتر (عمر) في وان علم براءة ارم بخلاف المني
 قال ابن شامس يجوز الاستبراء بالبيع واليمين كانت في الاستبراء
 او دية و ليس في المني لور على علمي او اشتراك في امانة او ابى

صغير في عياله او نكح بها فيه فزوجه فله ان يخرج اليه او خرجت حايضا
 او اشتركت في مكره ما تحت يده وقاله المازري كل من امر عليه الخ (فلا) (فلا)
 عليها وان غلب على الحق علمها او اشرك فيه استبرئت وان غلب على الكفر
 برأه فمكر جواز الخ مفعول كالمفخرة والايستبرئ يستبرئ لسوء الظن
 والوضوح من الرقية وما بعد مجيء او امانة او دية في مكر والمشهور
 اجماعا وانصب ينكر ويجوز الاحتجاج بواحد تستبرأ عنه والبرهان
 اعتر فيك شأية الخبر فاعتر لا استبرأ بالقرآن يبيع فيه فمكر واحد
 ولا استبرأ بالمشهور لا يبيع فيه ثمهم واحد والقرض الجهنم لم يمتنع
 مع الخ غالبا بخلاف النهي فاعتر النكح بمنزلة والرضا يبيع في تزويج
 ارم الولد بعراعت او موت الشريسي (البراش) وهو الملك يقتبر ايضه
 وقاله ابو حنيفة نفس البراش وقت تاييد بالملك بذلك حيث فاعتر
 فله ان يراجع الحكم ما تقدم فيه نسبة اجماعا يبيد اخر عنه ويقيم تب
 عليه وفي الخلاف بعرة الخلاف الواقعة بعرا ولم تعلم المنة
 بالخلاف وكذا في عرة الودات بعرا الودات ومنه علم المنة تعسف
 لذلك لكون الاحتكام ونحو في ذلك بغير سبها وهو الخلاف والموت
 والاعلم بذلك ليس في اجماع بخلاف المني سبها محتمل ادبها ثم لم
 تعلم والمناج يلزم من التهم من ضا يكم ان (الربيع) بعرة من ثلاث النهي
 وفيه ييب الحكم على الوصي يضح بالعلية والواقع من النهي قبل كمال النكح
 واقع فيه ايا سنا ويا سمن من النهي فيكون وانما قبل سبها ولا يعتد
 ويتعسف استيناف ثلاثة منهم فمكر باذا كان رجع اعلم الزوجة
 بالخلاف انما يات ولو كانت رجع اعلم الزوجة لانها فاطم العصاة

بلا يري كل واحد من اهل البيت المعزول ولم تعلم الامامة بذلك لان من
خلفاؤه الوضع عسما انتم للفرجة وقاله غير الوفاة وسحق ان انعام
العرف من طلاق ام انه البتة وقد ماتت كما رثتها وان مات زوجها ورثته
فان سحقت وهذا ان اليهود كانوا فيما ما ما محرم لم يقوموا حتى مات
لوجب ان يري كل واحد منهم صاحبه لبطانته فتم بغيره فقام بهم بغيرهم
سمعت في تبسم قوله مالك لعنوا بيبي ابنه سحيرة الهجاء بالطلاق
منه في يهود سحرهوا بها رجل يعرفونه انه طلق امرأته فاجوز سحره
ان كانوا حضورا وترى امرأته وكان يقول بيبي لو ماتت فيه يريتها بانها
معناه مسئلة مالك ان اليهود كانوا عيبا وكذا وقع في رسم حمل صبي
في سحر عيسى الهجاء بالطلاق وان اليهود كانوا عيبا
ووجه بغيره بين ميراثه منها وميراثها منه ان كان ثلث الميت لم يعز
للميراث اليهود ولعله لو عزله عنهم باطل شهادة فتم في القاء الميراث
لانه الشهادة تخرج اليكم بعد ان عزله عن الميراث المسهود عليه وان كان ثلثه
الميتة او من ان يعزروا له ان يحج عن الزوج وجب اليكم بالطلاق بوج
وقع ولم يكره ميراثها وقال ابن الحواري انه ورثته ولم يرثها لانه كان
الطلاق لانه الطلاق وقع يوم اليكم ولم يقع يوم اليكم كان فيه الحصر
فان لا تزويج فيه زعموا ان اليكم انما يقع بشهادة البينة وهو يقول
ان الطلاق وقع قبل الزوج وانما راجع بالاشبهة اذ انشأه او امكن
كونه كان حاد فابا انكرا بالشهادة ولو كان الطلاق وقع بعد الموت
لورثها صوابا ايضا والغير ان لم يرثها وانما رثتها اذا كانت متة
ما يريها انما عزاريحي لما هو قول سحيرة وغيره فاعزوا الميراث

عبادة يتقلب به حوائله وحق النسب وحق الزوج ويجب على المامة
المستزوجة فاعزوا ميراثه قول في انقطاع ميراثها من ميراثه
في اليك فيه لان كل ما لا يتوصل اليه من امانته بغيره بقوله كغيره
في وجوده وفي ميراثه فاعزوا ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه
احكام الطلاق وليس من طلاق التلاخ اذ لا ينفك عنها خواص والطلاق
والطلاق والطلاق اذ ينفك عنها خواص والطلاق والطلاق
ما لا ينفك عنها ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه
ابو حنيفة العزوة على طلاقه واحكامه اذ فيه ميراثه ميراثه ميراثه
ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه
العزوة ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه
النسب المتغير بالوكية المعصود بجزا النسب وميراثه ميراثه ميراثه
وجب ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه
ان ما لا ينفك عنه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه
بلا الهنت ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه
الكشف عن حال الميراث ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه
حل او سخط به والتحليل والكشف عن حال الميراث ميراثه ميراثه ميراثه
ما كان له ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه
كلية لعن ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه
انواعه من ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه
الزوج ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه
والنور رثته ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه

الرجح الله استعجاله يخرج (استعجاله) اللعانة انه يكون عن طلبه فاستحق
الاستعجال بالملك يوسف ابن محمد ثم كلفه ان تكون حلالا له قبله بوطا
ملكها باعلم براءته رخصه والله اعلم بان محبة امة يرضى حلالا ولم يعلم
بقية نفل ملكها ولو جوزه من حلال به من استغل اليه وعوز اليه
كالمالك ونفل مالك (تعبير لغيره) والحيه كالمعنى والكب والمعروف
ان الوضوء يكون رباعيا او امرأة اوصى او خفي او يجبر او اذاج
منه او كونه بكر اذ قال الواضعة ابن رشد وضع الامة المستتر
على يد امرأة عمله حتى خيف والله ابن عمه وضع الامة مرة استبرأ
بمحرم مغبول خبر عن خفيها والسهمور (الكفاه) بواحد وتغيب
عبد الحق على ابن سحير اختطافها على نذر انشاء اودى اهل الغزاة
وانما نرى امة فان وضعت يبرل جلله اهل
ينفخون اجرا واجرا ابن محرز (التحريم) على الخلافة (لغاي)
ومعظم (الغيب) يشبهه (الوصف) وحكمها قال ابن رشد
الوصف (بأنه) سألها او مسام وان تسجدوا وهذا الملك المشرك
للمواضع بما مسام ولو لم يكن محرمها (الحفر) مع بطلان سكره
خلافاً وليس له النفر في محرمها بعسر وضمانا من بايعها فدا
فما عسى الرجعة تدرج عتق الرجعة كبرت الزوج مبيحاً حلالاً وفداً
ابن ساس عن ابن القفا (انما) يريد به عتقاً نظوياً عن بطلان قوله
الفرج وجعله ابن الحاجب المرحوم وقوله ابن عبد الله (انما) رز
لا اعم به بل نه القول بالاشنة منه وقد كلف نفسه ان كانا رجعها
ولحاجة له وقوله ساجده (انما) يريد عتق ابائهم ذكاهم روجعاً بل بآراءه

فان قبله واختلف بفيل تقدمه محرم الوفاة وقيل انهما المجلين
الحاكم قال عبرا لوطا المتنازع من الية والجل واليه ولباس
المصوغ والحنا والحلل والفسا (الحيه) انما هو المحرمات واما رز واثني
محرمات يوضح في الية المتعاضدة للزواج في الخلوة وانه المتساخيه
المتنازع من الية والتعليق وفيه الجلب المتنازع من الية عزى وموته
ومن الحي الخلقة بما جوفه والمصبغات واختلاف في الكفاية واما المتبع
والمتكوتة في الرضوخ ذلك جالس وانراشد وابن الحاجب في الية
المتعاضدة قال المعلق ابن محم فبذلك يكون بجملة صلب الية المتعاضدة
بمحم نسب متقدم بهام بجزله ثم في الية المتعاضدة والمتنكح المتنازع
من الية والية وليس الحلي والمصوغ من النساء خلاصا سواء والمقام ابن
عمه ثم لما عرّضت لوط مع غيره يدرخل في الحاتم مغفلة الميوتلة وحكمه
الوصف في يجب على كل محرم لوطا ولو كانت ذات رفا صغيرة قال ابن
ان جعلت (امثال) امرته و (امثال) عيسى ينجف اهل ربه
الكفاية فيه (احراد) عتق مائة واميرة في الكفاية فوانه وجوبها
على اموات البغوة بمرتبة مروتا فوانه والحيه احراد المستبرأة مسترى
استبرأ ابن حبيب ولو جرح من نسبه وما قول اصبح الخ في نه فالحكم
بأنه المحترق مغادها في مسكنها عينه وفروع نسب مرتها بطلاق
او بان والتمتة على نقلها منه لطلاقها بغيره بوجوبه اليه قال
الحيه في الحوازية وكذا هو ما في الفاس من اكثرهم من نقل (الحيه)
زوجته ولما سكنه طلاق لزمه ردك لمسكنها المأول ويجب للمدخول
بها في زوجته سكنها فالعرفه حيلة ولو سعى بمحرمها والمهور وعجز

اسكننا له بموته مسكننا ان كان مسكنه له ولو بعارية او حبس وقال الثاني
كانت فيه لداية وقال ابن الفصاح ورواه ابن خزيمة من ادله مسكنه فلا يملكها
الجعف **وفى** فلما طلع المخرج منه في انقطع خبره من الشئ
منه الخبيث المسمى قال ابن عاتق والمحبوس الذي امكن الشئ عنه فقال
الحكيم والبعفود بيلد كجرحه فان كان مفرجه بالملك الشئ من رجع امره
او في فلما طلع بيلد اثباتا الى وجية والغيب على المحرور وقال المتيقن انما
يشهد بالوجية اهل العلم لابد ان يقولوا بانهاد الغاية والوجية فلا
والتمك والتم ثبت الى وجية باء افترج لال المحرور في الجرح والمختار
اجل امراته اربعة اشهر المحرور وللحبر عامين وفي الاجل من يوم ترفع
فوان فاعترج ابنه رسة اثباتا الى وجية والغيبة صحيح على اصولهم وكما
ما في سماع اصبح في كتابه لتسلطان بين ادعاء ان رجلا رهنة
فدعا به كسواء ان لتسلطان بامر يبيع الفدح في الساسا على ربحه انه
رهنة وفي الميامر يبيع حتى شئ ارتدائه ربه اجعل على اصول الماخو
في مسألة كذا؟ كلف ان شئ فلت هو حكم شئ العفود وء الك
يتوفى على وجوده ومقتضى بلا بد من اثباته ومنه ان يسمع مع ضرر
الربح والتم يبيع ربح الغاية والدين في نفقة ابنته في السبع
ما حكمه في ذلك كله يتوفى على ثبوت الملك وشوغي العفود والاشيا
بالتم بالتم يتوفى على وجود التتم وروغى ومقتضى من قول غيها
اجل فاعترج التولى الى اجله والشئ عنه سلطان موضوع
على المحرور وفي الخليفة وقال بعض قول المحنور ابو جلد الم في نذر
كتبه البلاء مريد فيل فلي الجماعة بلم كبة والغير وان افل يكون

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

۴۹

والكفاية والكفاية والنظر عليها بالاجتهاد والاقتضاد وله عليهما
امارة قال ابن عثيمين الرجال على النساء امره بالرجال على النساء احتيلا وكذا
مالا الذكاح رفا اذ هو ملك امتاع الرجال يعني وفحصه عن الخلق
والجس عن كثير من موافق والحد؟ بما يسبب من في عنفس وانما الم
واستلهم امرهم ونهيم كانه حجة مع الوفاة وتحلل الحمل وصفتة حتى
استحل وهو صنف الثمين من حلال الزوج مندا وجوفه يعني
المتعز به وان كان الذكاح مستثرا بينهما قال الفقيه الموطبي يعني
الذكاح واجب لكل واحد من الزوجين على الآخر والابلاء بدل عليهما والملازمة
مناوع المتعة فلكل الزوج بزوجه في عامة الأحوال وحققا في
نفسه في وقت دون وقت وحققا عن نفسه في نفسه وماله ونفسه
ابن رشد وعليهما فصل الارشاح والامانة ومن حال ما يمنع الزوج من
بين النفس اليها من جوارح شهوة فاعلا وعليهما وابن ابي اشر
تمنع من اكل الثوم والكراث وما ذكره راجحة وتمنع من الغزل ومطامير
بيشها وبذلك اختلافا وهو راجع الى مقتضى الحال او هو مؤثر
احوال الناس اذ لم في ذلك علم راجح بين الرجال والنساء حكم وجوب
نقعة الزوج على المازواج على الوجود بالذكاة والاشنة والجمع
فاعتد في حصول النقعة والاشنة والغزاة والوكلا وما يجيد في ذلك
وهو يدل لاحتشاج مندرج فيها ما يجيد في ذلك ما يد مع الحر والفتر
في زمنها والتميز ما يد مع العفارة والبار والهم عوى في وقتها وما
يزيل الشك كالشك واليكلمة والنزوح ودقها وحفار اسفل
وعمر ماله يعرف عليه الذهب جلال الصباغ ان يكونا معا اكل

النسوة والسعة ما ندا معتبر بحال الرجل عسر ويسر وماله المهي
واختلاف في القن والحري والنور والاصباح في ذلك مرة مكره مرة
وابدا في ذلك مكره مرة هو المصل والزوج في ذلك مرة لانها حارة عدا توفية
للعرية من كمال المصل وان كانت الكوفة وليست كعبية وامر في هذا
اكلها وصرفه رقيق يفضل بالوسع من في البالي بما احتج وزاد
للمرضع ما تنقوي به وقد اختلف في اقل المص في ذلك ذريلا
وعرضها وبالوسع وبالجملة وبالنسبة المسمى على المص داعر
من تفرق في الرجال على النساء بالكفاية في الجلب والذوق وهو معنا
قوله تعالى الرجال من اموات على النساء والغواص بالغة في كل مع
انه انما في عليهما بعدان ما كلفا ومشاربنا وكسوتها وانما في
بالحواض والعيال وقيل في الموضع وقيل في الميراث ابع جعل في
يجوز اكلها انفس مما الزمة كحواضها وادام ما ديت ان كانت مومي
ولا فلا بد ان اكلت معه سوتها وانما في الفرض اجبت اليه ولها
الخارج ان كانا اقلي وان بكرها او بنفسه والكل على عليهما بالخير عنه
على المشهور وان اختلفا في الفرة فيقول فيقول قوله فاشتر الفايخ
فوق نفسه يضته ما ينضم بيمنة او ما ينضم المرأة نفقة نفسها
وانه تلحق بيمنة على المعزاة وان فبنت لمع غيرها كنفقة بيها ان تلحق
بيمنة لم تنضم على المص فاشترى خرمتهما ليستدا بعلا بلركا ماله
نجم واحر قال ابن عثيمين في المذهب من يقول ان الخزوة كلفا
على الزوج في النفقة وهو كما هو نكاح المرونة قال في هذا المص في بيئتها
شيء ونحوه في العسية والسوكة ما يلزمها من حرمة ما يجنب في كل

في هذا المص في بيئتها
شيء ونحوه في العسية والسوكة ما يلزمها من حرمة ما يجنب في كل

هذه تخرج (الحاء) الصفة اللامية لم تكن لزوجها لكن لغيره
وهو قول مسعودي ثم حكاه ابن حبيب وحاكمهما المروني قال نقلنا عنه
بالحي عنه ان انا عرو مفتي (الحوايد) المسار اليه من (الفتح)
على الزوجة بالحيوة والكفاية والكمال والذبح والجلبة حصول اليقين
عليه بالحيوة والذبح لهما والها على الزوج من الحقوق لان امانة الحيوة
والذبح تفيضان اليه ولذا قال القاضي ابن عسكينة تعليل الفواعلية
بالعضيلة والنفقة في قوله تعالى الرجل فوامون على النساء لا اجل
الله بضمهم على بعضهما ربما انفقوا من اموالهم بالسهرور والنفقة
المستمرة يدل غالبا على وصول ذلك اليه فليكن وياتي به في
نحوه وللخير على المستقبل بالحاجة في المنة والحاضر ان الغاي على غير
بامانة العجبة والذبح فيقول قوله في اتصال ذلك اليه من اولى
عليه به والوكالات في الدجارية على هذا المصل لتضمنها اليقين
في الخلافة في الوحي في قبول دعواه ايصاله ما يتيهه اليه بغير
الزهر مني على انه امين في العجبة بغير اوامين في العجبة والذبح
اليه بالزوج ان كانا حاضر بعدا قبل قوله في ايصال نفقتها اليه
فلا يمن واحدا واللبنة لهرام وابن رشد ابقا وان كان غايلا فعن
مالك ان قوله مقبول مطلقا قال ابن بشير وابو عبد الله السلام هو
المطل وقال ابن رشد له وجه صحيح وعنه ما يملك ان القول قوله
ان لم تزوج ذلك اليه لسلطان ما ان رجعت بالقول قولها من يوصيه
وهو قول المروني مع الماتم وعنه ابن بشير وابو حنيفة
وخليل وجرم والمثلي وابو رشد وابن جرير وابن هارون وعنه هم

المشهور والعهدة وابو عبد الله السلام فاباها رجعت في شبهة ثم رجع
بالصل وان لم ترمع بالقول قوله ان العوي يكد بطا وانا لم نقل
المثلي عن مالك ان رجعت امرها المثلثات بلدها تبعها وقال في
ما ينبغي له الزوج اليه ان ينفق وبه القضاء لان رجوعها اليه بمنزلة ما
كانت كنفل ابن عبد السلام فاباها رجعت في شبهة ثم رجع
على المشهور وان يوشى في الذكاح والوديعه ماقتضاه عليه كذا
الذهب ونحو ابن هشام وابو الفاسم الجري ونقل ابن مسعود
وابن ميمون عن عبد السور يبيع الزوج اليه عروك البلد قال المرام
ابن عبيدة وعليه محل علمه فضا لبلدنا وعنه ابن جرير لغير المشهور
وهو مفتي نقل غليل محتو على عاده ثمة في المقتضاه على المشهور
او ما به العتري وابو بشير ونقل ان رجعت اليه السلطان او تسكن
بالقول قولها ما يملكه في حياها ولو سر الزوج رجعت اليه العتري
والجبر ان يمتلئ رجعت اليه السلطان وهو خلا في التوثاق بالجمعة
زاد ابن عاتق وخلا في قول المروني قال الحنجي وروا ابن وهب في مولا
عن مالك ان قال كنت بعثت اليها ان القول قولها ان اسند
ابو السلطان او كانت تزكر او تسكنوا اليه جبرانها او تسكنوا لزاله
وان لم يسمع ذلك منها وادى له فلا ينعى قال الحنجي وهو صواب
لان ذلك لا يعلم ان قولها فلا فرق بين قول السلطان او الجبر ان
وان كبريات اندلس في هذا الزوج اليه السلطان وتراء وعنه وفسادا
مع رجعت ان ندم وان لم يسمع ذلك منها بالقول قوله انه بعث
اليها او خلب عندها (ان يقيم في سبعين) من الحجة في ذلك السهر

يدرك القول قولها في الزيادة قلت بقوله ان الله لم يبلغ (ما فيه) كجايه
وهو من النبي غيب المنصبة ويصل ان تكون ذاك المصلحة لجميع ما في من
توفي ارضا على الشكر والرجوع لواحد من ذكي وللاولم في غيبه اربع
البيوت الغرو عثره غيبه واحمر المشهور وعمل البليج وحدثنا الشاهان
يادرب المارل بان زكريا في ارضه ولم يجد له مالا واما له الماعاف على
نفسه للترجح عليه صارت اليد اليها فيما تنفعه وكان القول قولها
انها ان ما في بيته من نفقة وشبهه له ونحو قول ابن جبر الاصل
الحاضر ان ما في بيته له وفيه تنفع من يشاء وقال ابن يونس والزوجة
تزوجها في دار وموضع حاله يفر كسرتنا انها انبغضت ماله اذا لم
تزوج ذاك المالك الى الشاهان وايضا بان لا يغالب وان الرجل يغيب من يترك
النفقة لزوجته واقبله ولو ترك لها المدة واحدة انبغضت كملها من مالها
لكن ان ذاك المالك عد عواها النفقة على نفسها لما في ذاك فقلت بتركه يدل
على بقاء كونها تنفع من مال نفسها ويكفي بيهر بل علم انها النفقة
من مال نفسها ومن ان يعلم اليهود ذاك وفكنا في خلاف الشبهة
وسبل المالك عن امة غاب عنها زوجها وان نفقت من مالها ولم يحن
بيها وباراه (ب) عليه عما غيبه زوجها رجعت ذاك المالك الى الشاهان اربع زوج
والمالك اذا افرس بان لم يغيب به من يوم تزوجه الى الشاهان ابن رشد
قوله من يوم رجعت الى الشاهان كنزها هو المجموع من المرقب وقد مضى
في ذاك من الاختلاف والبيك المتيكينة ومجيب الحدام ما بن عبد
الربيع ومن غاب عن زوجته ولم يترك لها نفقة وله مال حاضر جرح
لها الشاهان نفقتا به بغير ميسر انه ما في ذاك النفقة والاصل

في اية والسفلة منها عنه ونفقت لبعابها في اهلها وكذا ان كانت
له ودايع افقر اضحى المشهور لاجل منه في المرونة وغيبه ما المالك وان
الفاطم وقال ابو بكر ان العبد انفق من ودايع مدينه واغيبه
فاله ابو عمرا وهو الغيبه ان لو غيبه وانكرها لم يكن الغرماء اليها سبيل
ان لم يجبر على قبول المصيبة لفضاء دينه ان يقول انست لي وما للمعني
وشهر لغيبه وان يترسج للتداح يغيبه قوله الزوج انما يبر بغير ضرورة
ان انفق على زوجته في غيبته ان تكون رجعت الى الشاهان
ولست تحرك في غيبته من يرميه في ذاك النفقة ان كان ملبدا وانقبل به
دعواه المرسل بغير فدا معها المانة بايخ لم ينج والمالك في الموازية انما
تصارفها انفق بغير اربع (المرسل) انما انفق قبل ذاك فالحكمة
انما تقام بالدين المستحقة المداخ وانما حبيب واذا رجعت امة
انما يبر اودها الى الماع في النفقة وله مال حاضر طبعها ان ما في ذاك
نفقة وانما يبر بهذا اليها واوضعتا عنه ثم يرض لها فقلت نفل
ابن رشد لم قوله انما حبيب فزافقوا عليه وسمع ابن الفاسم في خلاف
الشبهة من غاب عن امة ثنتين وتسلقت لنفقتا وعلقت جبرها انها
من مالها وان لم يبرح اليها نفقة ما في غيبته وطلبت ذاك المالك
ماله فضا عليه الماع بالمعتماد انما اخوم ابيس مريه ويسر
قال ابن الفاسم في المداخ واعنت ما سمحت وبلغني عن مال المالك ان
ان مازم وقد رجعت الى الشاهان وزعم انه بعث اليها مالا وعثرها
رجعت وان لم تكن رجعت حلي وري وانما في بلائيه لعل ان تكون
رجعت الى الشاهان فيكون لها من يوم رجعت اليها ان ما في ذاك

للاختلاف ان القول قوله مع مبيته انه ينعى عليه ان كان حاضرا او انه
خلف عندها نعتها او نعت ابيها ان كان غائبا ويجلب الزوج وال
يحدث كجني بعد بها اليها واصلتها ونبتتها كذا وقع الشهب
به كتابه المنصية لابن عاتق واختلاف ان رجعت امرها الى الشلطان
في غيبته مفعاله فاعا وهو المجرى له ان القول قوله من وقوع
رجعت الرواية المخرا ان القول قوله انها تنضم انها اذا رجعت
ليكون القول قوله وله وجه صحيح في النكاح وهو تنضم انها اذا
بجئت كذا امراد ليكون القول قوله قال المنبسط والرواية
المخرا الصحيح وبه الغرض اياها ان انعت اياه انعتا
ترجع عليه ولم تربع ذاك الى الخلط ولم ينعى القول قوله انه
انه اوصل الى اليها ان الصام انه ما ينعى في نعتة وشبهها
له وان اشهرت غيرها انها واصلتتها وادعاه انه بحث في روصلتها
يع الحسية والملازمية عن ابنة القاسم عن مالك يجلب الزوج ويصرف
وجه ذاك انه لو لم يتفرع فضاء عليه وكما امر من الحاكم اليها اياها
بالانفاق على نفسها ولم اعرف فضيلتها من حكم حاكم لم يورث ذاك
الشهاد وفي منتخب الحاكم ابن ابي زينب وفي سماع ابن القاسم
قال وبلغني عن مالك انه قال وان انعت على نفسها في غيبه ولم ذلك
غير انها وان كان ينعى اليها فمات في غيبته فماتت تطلب
بما انعت بلائيه وان كان تكون رجعت او هل ذاك الى الشلطان
فيكون لها من وقوع رجعت لانه لو فرغ فانكم جلب على ذاك وسيجي
فلن هذا امر الرواية رواية اسلم المتفرقة وهذه رواية البلاغ

فراقت عليها ان ينعى ايعا الى النكاح انه ما ينعى ان ذاك ما ينعى
بما يقولها عسما تتضمنه من روايات النكاح واسمعتة ونفل
مسيوفه وقول خليل وبيروان المشهور لغرب بحثها وارسلها ان لم
ترجع الى الشلطان قال التيسير هو كذا امر المرأة وبه علم الزرقي
وبه له البتة ونقله الشيخ ابو زيد غير الشلطان ان ينعى في تعليمه
مسلم له بغيره النكاح له قوله في قوله قول الزوج في دعواه
ايصال النعقة الى زوجته كان حاضرا او غائبا عنه فهو مقضى فرائض
الرجال على النساء وانما ما باليتم ان النكاح في وقوعه فيهما وجه
منهم كذا من نفل التيسير اي في غير النكاح في نكاحية قال في رشر
الحاصل ان الرجل متى على النعقة على زوجته وكما اراد وليس عليه
ان يشهد ذاك وهو مصرف لانه مؤلف على من يبيع غير من يبيع
نعتة ومصرف دون الشهاد والقول قوله كما صرفت المرأة في
دعواها الحنفية والحنابلة ان تربع امرها الى الشلطان ويعرض لها اذا
كان معروفا الملاك وتكون ذاك دينا في قصته كذا معنا قول ابن
القاسم ونصر قول ابن عيسى واذا يكون له في ان الخ تربع ذاك الى
الشلطان وحالها بما انه عيه من النعقة على نفسه في الدعا بما انه عيه
من النعقة على ارادها ان لم تكن رجعت وذا ذاك الى الشلطان وقال ابن
عبير التللم وخليل وبيروان ذاك راجع الى العرف والعرف يشهد
له ان لم تربع امرها الى الشلطان والقول قوله بان رجعت امرها الى
الشلطان بالقول قوله بشهادة العرف قلت الحاصل في قوله
يحكم اليتم والعرف وهو امر قوله مالك قال ابن عيسى وابن عجلان

منها قول وقال ابن رشد له وجه صحيح وعن مالك ان رجعت امرها
الى الغلبة قبل قولها وان لم ترفع لم يقبل منزلها وهو اقل القادر
المدة او اختلاها العوي وعمرها اصل في قبول الشهادة لها بل تعلم
للقولها بغيره غيره منضبط وايضا هو ما منتها وليست كمنه من
المسائل التي تعرف فيها الشهادة بل تعلم لعدم تقدر ما يعرفها
ويقتل من غير الشهادة بالمت فيها لو كانت كما تنحصر وقد ذكرنا
بمدها وبنائها على الاشتراك في امور وصية ومهره والارتباط غالبا
وتزورا لخلق فيها اوضح وجه الغا سميته اني وثيقة تضمنت
الوثيقة المذكورة وهي زوجة غاب عنها زوجها بسعدت لها
بينة انه غاب عنها زوجها عينية متصلة ما يعلمونه اني في
مغيبه اليها وانزلها زوجة والحال بها والبحث في اليحد
بوصلتها ما يعلمون له شيئا يعرفونه بغيرتها كل ذلك يعلم
الى ان قال جاء فزوج رجعت عليه بما انعت على نفسها منذ
رجعت امرها الى الشكوك وكان القول قولها ان ادعا البينة
اليها واستجيب المرأة بشهادة الجيران في ان يرجع اليها الشكوك
فخلوا المصلحة المستطاع بغير مضمون الوثيقة المذكورة كما عادت
بها فاذا فزع الزوج آخرته الزوجة بذلك كله فانه ادعا
انه تلعب في النعفة هل يترك في ذلك القول قوله او قولها حكما
الجلاء في ذلك رايين احراهما ان القول قوله مع يمينه وان رجعت
امرها الى الشكوك وانما بينة ان القول قوله مع يمينه ان يوم
رجعت امرها الى الشكوك ان قال بغير الوثيقة وذكرنا ان رايه المهر

وانهم وبقا الغضا لانه فيما عدا عن الشكوك بيمينه فها هو شهرها
وغيره خلاف ما تقدم من البرة قبل فيما عدا عن الشكوك فان القول
في ذلك قوله مع يمينه باتفاق فلفظ وعزا يدل على ان المينة
المنفعة في رجة الغائب اذا لم يكن اقرارا او زوجا او انحرور بعدا الغاي
وبمعناه رجعت الجيرة على القول باعتبار وكذا مطلق ذمها او يتيقن
على القول به وان الوثيقة وشروطها عن الغاي ان كان رجعت مراض
وهو غير غير واطراف غير وان كان يوكيها بالمسهر من
نقل يهرم وفيلد لغوي وهو كانه المرونة وبه الحكم والقيام في نقل
التيقن ونقله الضم ابو زيد عبرا الى ان الغاية مفتحة اعلمه
رسالة عمر ان تعرض له راة كاه من تحت في هذا او غيرهم
ذمها تزول منها على ذلك بلا يجمع لغوي راة علم (شهود بانها شقة
على نفسها من مالها لم يجمع عليه ان اخر الوثيقة وثبوت ذلك على
الراجح ذمها فيما عدا ذلك ما يعرف لها الحكم بالنعفة وهو حصول
فيما عدا ذلك وثبوتها كما يجب في ما بلا يعرفها بالنعفة طالقت
المرأة او في يمينها وانما بغضا الدائم النعفة من يوم
الزوج مع وجود تلك الشهادة او استمرارها استغناء بقوله هذا
مذهب مالكا لمطاعا من غيره خلاف وانما بسبب النعفة في المرة تلكا
ياقرارا او زوج بغيره هذا اليك ابرار وعمر وهو اوضح في الجلاء المهر
وقول المتيسر رجعت الغاي في سعادته كقول ابن عمر السلام وهرام
وخليل يرمعون في المال للعداة خلاف قول الباجع والشيخ نوادر
انه كذا الحكم وقول ابن يونس الغاي ان كل احرا يصابه غنى في الجلاء

واراء النفقة يرجع الى المأكل من جاذبة المأكل المعروفة والمصلحة
على وثايف اب القضيء لا تسعج المرأة اليها بما عجز الشافعي
وهو المشهور وعليه العمل وبه القضاة عسر كل من صرفه المهر
انا يصرفه الى شهر له العادة وكل من كذبه اعز بما يصرفه وقال
القاضي اهل المأكل المودعة يد عبي ضياء يصرفه ما لم يكن به العز
فأعسر ابن يونس الصالح اذا قضى الغايه على الغايه بمنفعة
زوجته ثم فرم وادعاه انتم كذا لها اوجعت بهذا البذل لم يغبل
قوله الميسرة على ذلك ما لم تكن له بنت لم يغبل قوله اذا لم
يملك الغايه واذا ادعاه انتم كذا النفقة او وجعت به البذل على
عذ ذلك وعاد قوله اليها فاعسر المشتغل من الرواء والنفقة
ونقل عيون الذهب ان رخصا وله بالزنى على اختلافه هو الثابت
للنفقة والموجب الحكم بما يستقبل المصلحة في رخصه
تفرغ من فعل ذلك بما ذكره وفرغ من صريح قول الباجي وابن ابي
زييد فوادى بانه حكم او لا حكم لها بالنفقة وفي حواشي شيخنا
ابن زبي سأل المازري عن فاقم بالنفقة لغيبته زوجته اثبت
الموجب وان لم يعلم فبندى عليه وفد ذلك
عليه العادة بالغير ولو على الزوجات الثانية نفقا تداءى الزواج
بواجب الشوكي محو على اسفلها وتم كذا على وجه المكارنة
والساحنة كراه الزواج غيبا او حضورا وان ذلك لم يرفع
او بالعلم والخلق من الزواج اقام الحضور او بالرفع او الذي
على تفرغ من الغيبة وقد سمعت الشيخ المصنف ابا يعقوب يروي

ابا يعقوب يروي ابن في المندلس ان العادة العادة بركة وصحت
الشيخ المصنف ابا يعقوب يروي الزوام ان العادة الا ان يتوسل سقوط
نفقة ما سوا النسوة مكارنة ومساخنة متى دفع الغلب بخلاف
النسوة مكارنة ومساخنة متى دفع الغلب بخلاف النسوة باستفاد
واما المساخنة والمكارنة في تلخيص طليها وعلى سقوط النفقة
مكارنة على العادة العادة في جميعها نفقة العز والنسوة تحمل
الغيب المزني ونحو ما يروى والغايه والمفارقة لان العادة في حكمه
في اهلها وبسته لغاها المتروكة في التخصيص والتخصيص والتفسير
والطلاق وسقوط اعمال اللبقة فيما هو صريح فيه فوجه لبيان
معناهم موضوعه في الكمية المرونة وفي ذلك من هي ساكنة في بيت
بكره انتم ثمة النسوة بغيره في بيت ركني بها في النسوة بالاكراه لها
عليه والرياء كرا او تليها كرا ان تكون بيت له انما يكون اسكنها
ما اديت او خرجت ونحو قوله خليل ويعلم وان تزوج ذات بيت بلا
تم لها ان تبيت وكذا لو كانت بكره زاد بهرام وان تزوج ذات بيت
فلا كراه لها الا في شي وكذا لو كانت على المأكل كرا المثل او المأكل
به وفي كذا في العز من المرونة ان سكت المعتز ابان في بيت بالاكراه
ولم يزل الزوج بلها ذلك ان كان موصيا عليه سكتها وقال اجب
اي من في لان المعروف ماذا قدم بالكلان قلت في قوله ابن زبي
او كانت الزوجة مكلفة طلاقا فادى كزوجته كذا النفقة ما قبل الحمل
لكن القول قوله وان لم تزوج الى الشك لان النفقة ما قبل
وهو وثايف ابن رشيدي القضاة بغير حجة انه يلزم الزوج كراهه ان رخص

وعلى راي عا قال انما في ما كان من قبلة ارضي رزعا او دار سكنا
بلايه. لدا عليه تسكن منه فهو حجة ايا وهو قول علمائنا في الاستفا.
وبعض اذا بارك وفيه ساكنة في دارك ولها او انه يخرم عليهم
الوقوف لها انما اذا المطالبة بالكرام عليهم وفي تعليل الواو غيب
عن الفايبي لو ادخل رجل ابلته في دار في رجع عا الزوج بكاد اليه
النجي اري انما انرجع عليه الزوجة بكرا سكنه في دارها وبالنفع
على نفسه انما اذا كان من الزوجة عا وجه المكارة وفيها عا قول
اذا سكن دارها وهو قوله في الحامية والعادة انه كانا رتبة قلت
ان كانت العادة كذا في السكنى والنفعه جوازه وهو العادة الا ان
بالغير وان رجع عليه ما كان من غير عا السكنى وان كانت العادة عزرا
في السكنى بغيره فلا يصح فاس النفعه عليه كعدمها شرا في موجب
الحكم رجع عليها ثوابا بين الزوجين (انما) يكونه ثوابا ابن ناجي
قال انما عجزا لصلح الحكم مسألة التخلع او المصلح عن المصلحة وقاله
بعض العلماء المصلح المصلحة قلت الذي في شرعه راجع بعض النجوش
ان المصلح فيما يتغير على نفسه ان يكون جحا المصلحة حتى يد له
على خلاف ذلك والمصلحة الجنبية على العكس وله وجه وكما في المرتب
جعل المصلح فيه واخر وجه نكاحها انما اذا انقضت على نفسها عا
زوجها انرجع عليه بما زاد على النكاحية قلت ان كان لغير تزوج عا
عزرا بزلج جوازه ولو تفرق عنك عا بركة النفعه كما هو اسكنا
الحق (نفعه) في الحكم بل انما ساجدة ومكارة وقال به المحققون
اسباب ثبوت واسباب سقوطه ومن طرفا ثباتها واشغالها (لجوابه)

لتضمنها اسبابا في ذلك قال الله تعالى في حرا العجم وادم بالحرية ولو
عنه لجاهلني وفي كبراني عا انما قولها ولجله انما انقضت في حريم
سنة. كان للزوج منزله من ساله او تسليفت وهو مبيح عا قوله
والله في سماع عيسى وقال فيه ابن ناجي ان رجوع به. ولو انقضت
ماله لم يرجع عا راي. وقال ابن تليد كمالا فبعضه لها من علمه عنها
او لمعادا فاختار به وعن عا ان الشراء بينه وبينه وهو الخلاء
مصور عا غير الصراف واقا صحتها صرافا رجعها فلا اثر بطلانها
وايضا قولها مضرت ثوابا بطلانها مضرت ثوابا عا
انما عا من الاستغناء قلت ان كانت في العادة جوازه وان كان في
من باب الاستغناء انما بقاء النكاح باسقاطه قبل المفاوضة عنه البايح
يترجم من انما عا والى يتفكح الخلاء في شبهة الشراء بين الزوجين
وقال بعض فيسوغها (انما) ليس من مسائلنا مختلفان واه العزرا تسكن
في وقت ارتفاع الصلاة ومقتضى ذلك ان رجوع وجود الخلاء
المستلثة في النفعه واسكنها يسرا بلغة الشهادة او بلغة العقيقة
لانما عاها واعر عا انه تليد رتبة بعض عوضه وذلك انما في قوله
النجي لان اصل الشهادة عا عوضا قلت حصول الخلاء في النسالة
مبيح على حصول عرق بينهما او لغيره عا او عا عا انما في الحكم بالنفعه
على ثبوت عدم رجوع لدارها ثبوت عدم رجوع في مكارة ومساخنة
بها امر انما مختلفا في الدرر والاسبابا مختلفة واهل من عزم اصولها
ايضا في عدم تركها له والعادة بالغير وانما في مكارة عا عا
الخلاء في العزرا هل هو كساقه في بالقطع او هو كساقه راعا بالقطع وهو

المعسر وعليها الخلاف في معنى من افترى بدعواه قال المصنف ان معنى من افترى
من عن سماع من في اللقطة بحقبة معاصه وكونها تعزم دعواه في الجواب
غيره وجب اليقين لوجود دعواه في العقد عن المدعي الذي واختلف
اذا اقرض (وعى) وانسباده بانفسه مع الارب (نكر) فيرمي الحرف وقال
ابن الحاج تفرغ (بينة) وب (يعقوا) ومنه لو شهد اربعة فيما يثبت
من الضرورة في النكحة على الكونع والعادة انه لم يركب في العقر ومنه كقيد
الصرف على الحلول والعادة في حيز الموت او في فاعيل يعين في تعريف
للعادة وفيه يعين ويجعل على المكارمة وهو اختيار المحقق فقلت وقرا
الخلاف معصوم كما ما انما استخرجت البينة بالنكح واذا لو شهد في الجاهل
وهو المتعد او غلبته الغرض كما هو في البينة الفاصمية فلا يختلف في تعريف
الحرف عليه وكذا على امر من القولي من ان قول الزوج معصوم في دعواه
ابطال البينة الى الزوجة بحكم اليقين او بالعرف على هذا
تفرغ فاعبر الزعم ان البينة ما ثبت في الملاءة فلا خلاف في ذلك واما في
المستعمل فثبت بالافعال والذبح والزرع على ما تفرغ منه واما الزعم وفقد
شروطه ما يتلوه من المصنف في الجحيم الذي اعلمنا في البينة وانسباده (عادة) بذكر
واحدة ومقتضاها ان من المصنف ان يثبت ونصوص اهل الحق في منسوخة في كتبهم
ويشهدون انك انما الزوج مجبول على جودك وفعله في ذلك معقول وفيه كفا
للمكارمة ومساحة ويزعم ذلك كالمبالغة بالرمح ارا التثنية بالزرع وذلك
او في دليل بالتمهاده بعلم ان الزوجة البينة على نفسها من مالها مرة
غنية زوجا عنها الزوج يترك عليه من المصنف في الزعم في الجاهل لمعارضة
التي تان (نكح) والعادة المستمرة المتعد اصلا لينا اعلم البينة على

في النكح بل البينة بذكر ما في حقها واختيار وواجبة الا على ما ثبتت
للبنينة على الحقيقة غير المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
معقول وجعل معصوم دعواه استغلا على وجه المساحة والمكارمة
وقرئ في مسئلة اربعة غايب عنها زوجها بالبلاد المسقية مرة
تزيد على سبعة اعوام ذام ارباب يدون عن فاضل بلدك وانسبوا لديه من
يعم دارك ليعضد بوضع من تمسكها بشرة البينة للمارة على الاعمال يعينه
وانسبوا له وان لم يلقها ادا البينة وابعد ما اليها يوصلها وانما البينة
على نفسها من مالها ان تزعم بذلك على زوجها في ذلك المصنف عليه من المصنف
نكحهم دون زوج وانسبوا المصنف في (نكح) فيما يجمع بعقدها في مكر
عنينة فلما في حيز من حيث يجمع النكح في النكح في البينة الفاصمية
وقد دفع على قول ابن الفاسم في الزعم في مولود وان تفرغ رجعت عليه بالبنينة
على نفسها من رجعت او من المصنف في النكح وكان القول مولودا انما على البينة
انها وانسبوا المصنف في البينة انما في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
قلت معصوم بان مزارع عرفك بالبينة من حيز المصنف في المصنف في المصنف
لا يملك نسبي من المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
فواحد المصنف ونصوص البينة انما في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
رفعه او في ذلك ما تفرغ وانما في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
مسما تفرغ ذلك بيها وفقت عليه وقد اشتركت في ذلك المصنف في المصنف في المصنف
نكحهم فيما يثبت البينة ويوجب تصدقها في اخبارها وامرأها على ان
المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
تفرغ وانما اختلجوا في تغيير المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف

على العلم من ذلك دليل واضح بسفوفها وانما فيها واخرج انما في هذه
 حكمه بامور الاول رواية ابي جعفر المتوفى وميت وعلمه الجبراء وقضا (الفاي)
 لابي جعفر وتوافق من العلم بانواع النعمة والاعمال اعدادها باخره حين
 وقول ابن الغضائري والدرامي وانما ما سمعته وجوابه انه لم يجلد على ما
 بهم الجبر من عقاب المذهب وحصل به بالضم والتمثيل وتقدم تفصيل ابن
 رستم في كلامه على الرواية بقوله من نقل الموضع الذي لم يمتد ان لم يرجع اليه
 السلطان في القول بقوله واختلف ائمة رجب ائمة العلم في الشك في ان يمشي
 بفلك هذا وهو المجهول له ان القول فواها من يوم رجب والرواية اخرى
 ان القول قوله انما تكمن ان تكون انما رجب يكون القول قوله انه وجب
 صحيح ويحمل قوله وعلمت حين انما ان يكون ذلك باعلا يكون من الراجح
 انما الجبر ان رواية الباطني واسم من جبر انما ان لم تكن رجب ائمة العلم
 الشك في ان قوله لغو وتقدم في ذلك ولذا لما افترق فيهم واحد على رواية
 الباطني وقد علموا ان كتب فيكون المذهب فاذي ناله بما تقدم وما لم
 نذكره فلم نفعوا في اعمال الرواية المتروكة عما حاد علمه انما في العلم
 وذلك الدليل على العلم في الغناء شهادة الجبراء بالعلم في ذلك بسفوفها
 في العلة في ذلك لما تقدم من تعذر العلم بذلك في الجبر انما هو من
 النقيض عنهما المنضم في ذلك اوفى اقل المذهب المحال ان قولنا على
 ما انما في ذلك بواحد ما في ذلك لما تقدم من تعليل النقيض في ذلك بطلان
 عما في جميع المخال والروايات التي انما في ذلك في العلم في رجب وقول
 من تقدم من يشرح المذهب كالباطني وابن يوسف وابن عبد الله ان
 ما تقدم من يسه هو ملك له وير علمه وعلمه في ذلك بل انما في قول

انما في العلم من ذلك دليل واضح بسفوفها وانما فيها واخرج انما في هذه
 حكمه بامور الاول رواية ابي جعفر المتوفى وميت وعلمه الجبراء وقضا (الفاي)
 لابي جعفر وتوافق من العلم بانواع النعمة والاعمال اعدادها باخره حين
 وقول ابن الغضائري والدرامي وانما ما سمعته وجوابه انه لم يجلد على ما
 بهم الجبر من عقاب المذهب وحصل به بالضم والتمثيل وتقدم تفصيل ابن
 رستم في كلامه على الرواية بقوله من نقل الموضع الذي لم يمتد ان لم يرجع اليه
 السلطان في القول بقوله واختلف ائمة رجب ائمة العلم في الشك في ان يمشي
 بفلك هذا وهو المجهول له ان القول فواها من يوم رجب والرواية اخرى
 ان القول قوله انما تكمن ان تكون انما رجب يكون القول قوله انه وجب
 صحيح ويحمل قوله وعلمت حين انما ان يكون ذلك باعلا يكون من الراجح
 انما الجبر ان رواية الباطني واسم من جبر انما ان لم تكن رجب ائمة العلم
 الشك في ان قوله لغو وتقدم في ذلك ولذا لما افترق فيهم واحد على رواية
 الباطني وقد علموا ان كتب فيكون المذهب فاذي ناله بما تقدم وما لم
 نذكره فلم نفعوا في اعمال الرواية المتروكة عما حاد علمه انما في العلم
 وذلك الدليل على العلم في الغناء شهادة الجبراء بالعلم في ذلك بسفوفها
 في العلة في ذلك لما تقدم من تعذر العلم بذلك في الجبر انما هو من
 النقيض عنهما المنضم في ذلك اوفى اقل المذهب المحال ان قولنا على
 ما انما في ذلك بواحد ما في ذلك لما تقدم من تعليل النقيض في ذلك بطلان
 عما في جميع المخال والروايات التي انما في ذلك في العلم في رجب وقول
 من تقدم من يشرح المذهب كالباطني وابن يوسف وابن عبد الله ان
 ما تقدم من يسه هو ملك له وير علمه وعلمه في ذلك بل انما في قول

وهو اربع والاربعون لواخر عهدي لم يزد في واصل العمل ان ذلك الغنى انما هو تقدير
والجمل قصور وهو غير متعذر بل هو سهل التبع ولا قريب الحصول وايضا
في العادة لما في ربح ذلك الشهادة الى الغايه وعليها اليه وفي العادة
من ذلك اليه وايضا لو لم يكن ما يلزمه جالب البينة الى الغايه من تقدير
الشعبه وتحسين حصول البعثة في ذلك كما سبما واذ ذلك الغنى لا يحصل
لها بالجمرة البالد الحقة وغلاها الى حال بالنسبة في كل ما هو المختار بجيد
فكيف بالثلاثة ابد المنة الوجبة للخالع على احواله المحاول ونحوه
المراة في ذكر امر عند ذلك الحاجة ذلك ما على ربح اربع اليه والشك في
يوجه من الوجوه المعروفة بما لها فصلا يعلم ان من لم يملك من له اذى
تستد لخصر بحاله العلم في ضعف كثرة الشهادة ولغرفه اذاني مما
احتمى فاذ ان الشهادة لا تزكو كما فرار الروح مما تضمنته قبله في البعثة
منذ ما كرم والى ان يوجب رجوعها عليه بما وجب له في جميع وقت الشقي
لما وانما الفرار بذلك الشهادة به وهو اياه ان الفرار هنا اخبار رجل السبب
بالزوم حكم له في موته يوجب ربح حكمه بين المقدضية لتمامه في سقوط
النفقة عنه يقول في حديثه اياه المحفوظ تسفل بانه ابد المستغفدا
بصاحب اليد ومحقا وذلك مقبول من برواحي والمصدق فيكم في اعترفي
اربع حكم في ذلك مقبولا من محجور الى ذلك التقوى في الفرار اما بنفس
او لغيره من تعلق بمغفريه ولا يغني لغيره من فاع به لتتجهج دعواه والزام
الغايه العمل به وقوله الشهادة وان كان في المعنى اخبار بالشك وحله
بديهي مقبولا استمر الى الغنى في الغايه وفي احوال الشهادة
المبينة على الغنى انما اعترفي لا يبد من بين الغايه في وكيف وفي سائر

بما لا يرد ذلك وايضا بان الرقعة المستعداة من الخافوا من الرقعة المستعداة
 من عظمة الشهادة المستعداة الى الكفر واذا انقضت الرقعة من
 الخافوا من الموضع لوجوب العمل بالراجح وايضا بان شروط اعماله (الشهادة)
 وموانعها متعدي كما يشترط الاكتمال في الخافوا من كذا في الموانع موجبات تحرير
 اعماله الاكتمال من موجبات تحرير اعمال الخافوا من كذا بان يوجب ان احرمها
 اقوام من الخافوا وما لا يتفق اختلافه بان قوة واضع كيب يحكم بالمساراة
 بينهم في ذلك ومن تغفل له ما ذكرنا من سفو كمنه (الشهادة كيب)
 يتجمل في بيان الاحكام من الخافوا وقد اختلف العلماء في قوله بان الخافوا
 اقوام من الشهادة المستعداة الى الغلط والفت وايضا بان الخافوا يوجب
 بقاء تعلقاته بذمة لبعي سنن سفو كمنه وهو مودعوا بعد
 له ودعواته كنه مساحنة ومكافئة والشهادة كيب تشهد بعمره كمن
 عنه من اية تتوصل الى ذلك وكذا من انهم انما لا ينصبه بل لا يصح
 الشهادة به وايضا بان (الشهادة من تغفلها) اخافا من رجوع الامر الى
 سفو كمنه مع ان سفو كمنه احكامها والخافوا من كذا في الشهادة بما يوجب
 حفا على المرفوع مفرغ عليها لان فيه الزام على شهرة ابيته يعرف
 انشائه او بما يشمل عمره ورضاه وايضا بان كونه الزاوية ليست فيه كذا كذا
 في الحكم بالزام النعقة في الدقة والخافوا من كذا في الزام النعقة في
 الدقة والحمل لا يلزم به حكم في شهادة او رواية او مقبولا والخافوا من كذا في
 والنزور وانما في ذلك انه ليس بمرتب في حكمه في الحلفا والمناجاة الزاوية
 انه في الاجتهاد لها وفي ذلك الجمع في الحكم والجمع في السطر له باعه معني
 وايضا بان اصل انشاء الشهادة المستعداة الى الرقعة واعماله يتوقف على اية

في ذلك من الغاييم بالنسبة المستدل به غير المجتهد والنسبة المستدل
اليه انما هي في غير موجود والغواجر تنبيه لنسبة اعتبار واعماله ولا
مستند في الحكم اليه ما لا يصح الاستناد اليه ايضاً بطريق باب الحكم بغير
ذلك من غير وعية وما يات كذا الذي يجب بسنخه وعرض احترامه لرجوعه الى
باب الحكم بالتميز والتميز المحرم اجتماعاً الثالث قال في الشهادة في باب
الاموال والرجوع في باب اخرى (البيان في القول انما هو بالبيان بالعدل
بمقوم البينة على الرجوع وجوابه اختلف اهل الأصول في القول
والعدل فيهما افواه التز والاعتبار ان القول اخواناً لانه يدل
على جواز العمل بوضع دوى واسعة والعمل المتأخر عليه بواسطة
الدعوة والقول بوضع المحسوس والمنقول والعمل مقصور على المحسوس
وان القول متعلق عليه واختلف في دالة العمل وان كان المخرج
الشمعية مستنداً في القول وقيل دالة العمل افواه لانه يبين
به القول والقوله عليه الصلوة وانزل السلام جراً كما رايتموني
الحج رطلون كما رايتموني بامل وخزنا عيني منا سلكتم قلت اسند ان القول
افواه التز من العمل اذ هو موضوع في الحاضر لذل الذي كان يترك ان يكون
يصعب ما يسهل عليه ويعتمد على اعتباري فيصعب حينئذ انتم جميع به وانما
اذا كانت بصيرة الخفا والاهمال فلا يصح للرجوع به وكثرة الشهادة
فذلك دأبه نصوص الزهبي ما يقتضيه لحرقة والبيان اعماله وما
لا يصح للاعتبار راسماً يصح للرجوع به والرجوع تغر اعتبار قوته
او لا تتضمنه حكم الخاف او ما يفرق منه وما علم ان حالة الرجوع في ذلك
انما يعلم منها عيساً مقتضاً ان مجموع روايات المرقب وافواه اهل

والموقف في شرحه واعطى رتبة ذلك فيما يرجع ما يقتضيه من جميع ايمان
الرجوع وما لا يقتضيه من العمل على الرجوع في جميع ايمان الرجوع وما رآته عليه
على ما تقتضيه من المناصرة اليه من نقل ابن رستم وغيره ومقابلة الاموال بالا
قوا واجبة من مقابلة الاموال بالماضي بل بالهمل والملافاً وانما على طه في
ابن عبد السلام وخليل ويبراه وغيرهم من اهل الكور يرجع اليه انتم جميع
بالرجوع بدواة الرجوع ترجيح بالعادة ورجوعه ترجيح مقابلة بالعادة
ايضاً فلا يمتنع منه شيء شرطاً من مخالفة البعوض ان العرف
في ذلك افواه من جهة البينة وذلك ان العرف اختلف على وجهين لانه
سأله في سبيل بالقطع والبيت اتمت له سأل في شهر بالقطع
والبيت وما كان حاله فيبينة الفلنك مغرمة على بينة الفلن ولذا
قال المتبني اذا سئرت بينة ان البينح صالح من (تجب عين العذر
وسئرت بينة انه معجب عيب العذر اختلف اهل البينة على اهل هذا
اذا سئرت لثقة بالادلة او بالادلة وان سئرت احراراً بالادلة والاف
بالادلة فدمت بينة العلم فذل الذي سئرت انتم في عاوبه وذلك
لانه بينة الذي بينة على غلبة الفلن فذل الذي سئرت على اهل القول
يتقدم (العرف على الشهادة هو قول ابن رستم ذلك ابن علي وهو الفاضل
والثقة من سيرتنا تقدم طريقاً ابن رستم في تحصيل المنهج من
جميع المذهب لانه اعني رواياته وافواه وقد قلنا ان غيرنا لسلام
هو النسخة نقلها وبعده وقد روي العتوب القول ابن رستم كما يكتب
من غير ذلك الكلام على الطوع والامارة انه سئرت في العذر انه تقدم
العرف والقول بتقديم الشهادة على (العرف هو قول ابن الخادم واتي

العلماء وروفتا القبول به وكراما انهم نالوا به اليه سهرت
بالقطع ما بالمكنه وبعده سافرة (ما يما تعز فيه ما يرجع بيان حال
الواقع بخلافه) وايضا فان التوجه في الكيفية واجب اجماعا لا ابناء.
على الرابع بهذا افرغ الى الرابع، ولهم به ما لا يفي الموضع المضاف الى
بهم توجه ما موزع من الملتزم على ما دونه وكيف يقول كذا الجائز
ان الرابع مع ما به (الرجوع) ومزقال (لنسيج) في فوائد ان رجوع الجدل
في الجدل في قول (لما لا) وان انما ان رجوع الى الجدل كما لا يخفى
ووجهه انما اذا رجعت الى الجدل في الرجوع الى الجدل واما
لما لا يوافق على نفسها التي رجعت عليه صارت اليد اليها بما يغتفر وكان
القول قولها قلنا **بـ** بالرجوع الى الجدل يحصل قوة في جنتها التي رجعت
على (القول) الثانية بحجة الرجوع وكذا الذي عنك فلا يلزم فيما تقدم من
احاد الرجوع والترك تشكيلا وغيره وان لم يكن في ذلك معنى الجدل اما
يفاربه في ذلك المعنى بجلته معقود في الشهادة البينة على الظن
بما لا يسوغ التمسك اليها على الظن فيه وقد قال (لنسيج) في فوائد
موايد الناس كما في الفار قال المولى (بمعينة) ومسايل المدونة واضحة
به ومدة لولا تصديق الرجوع فيما يدعيه قلنا **بـ** لانه الذخول
تحت الحوايد لعلية احرى على الناس التزم في كرمه والزواج في دفعها
بمنح تدعيم لها فيح يشا هرك بركة عليه من وذا الذي يوجه انها بمنحة
افارهم بلا شك وامرية انما معتر على (الشهادة) البينة على الظن
لوصف اعماله وكيف وهو قلنا **بـ** قال اعلامه كمل
غير يمتثل الصفة والكد في وهو صفنا جميع عن نفسه كواضعا

الاجلاني غير ما علم بنصفه صرفا ويرجع الى الخفاء على العلم
لصرفه الخبيث فيكون اقوان الخبيث ومجوابه ان الشهادة في المسئلة
بينة على الكفر وبعده راجعة الى كثر صرف الخبيث ان لو كان او يكون
ولما لا يترجم على اجلاني في نفسه اذا انما لم يعلم لما منها ما يحضر
الامر به تصديق على اخبارها ولغوا الترتيب بغيرها لانه يرد الى المصل
الذي لم يزل في استغفار نينا لوجود موجبة استغفاره لم ايقا اياه
من ذلك الذي على ايضاه يستغفره اقا بينة على اياضا وافرار واخلاله
وذلك كله اقوام كثر الشاهد بغيره يستغفره وقد والشعب
عن حاله ان ذلك ان لم يسمع منه واذ في تده ولا يفي. لقا قال (النجي)
ونرا صوة لان ذلك لم يعلم (ما من) وقلنا انه مجر الاستلام وادباج
وان يوس المصل والكلهم ان ما لا يبيد الزوج وبعده تفق هذه وض
استهود مما لا يبيد عليه ثبوت النفعات (الزمام) المكلع ذالك ليس
شهادتهم والكنه لانه ذالك مما ثبت بالدليل لعدم محسوس فيهم
فيه يفتح انما فيه كذا يفر من اليقين يصل اليها الماحكام عليه
لعدم (الفرق) والحقا لغيره والممارسة المكلع على خفايا ما يقع مع
الاحوال الشاخرة لحصول ذالك الحق المعلوم به لغيره من اليقين
والحراد صرفه غالب كذا ومخرجهم على كل وان حصل منه بغير (ما من)
والاختبار في ضعيف يصل الاعتماد عليه ثم على التماس من لا يفرجه
النقد عليه لغيره بينة بالفحص انه بحث اليها بالنفقة وبقبضتها
في خلال الوقت قال جميعا على ذالك **بـ** انظره (شهادة) الموجبة
ثم على الغوا (شهادة) بانه لم يثبت اليها وانما تفق على نفسها من ما

ويجوز ان يشغل من النعمة المحكي بكونه من المظهر به سنة الطن
 يستحق الشهادة وان يحكم بغير تناقضهما وانما تعارضهما وجوابه
 انهما قول من اخرجوه فيقطة الغيبية اذا التنازع اختلافا نصيب
 بالاجابة وهو كونه فان اخرجوه اليستين نعت بعنه نعت وان ثبت
 الاخر ابعنه مع بلان وشدة عفيفة الاجابة التي به السلب الكلي مع
 اتحاد الموضوع ووجود جميع شروطه وتعارض اليستين وهو استعمال
 كل واحد منهما ما يثبت الاخر وهو كذا المذهب قال ابن حجر انما تعارض
 كتعارض الدليلين يمكن الجمع بينهما امكن بانه تعارض الجمع بينهما
 الى انهم جميع قلت وكذا الختم بين الغيبية فلا تعارض بين
 نكحين وانما يوجب وكنتي لوجوه تغريب القطع على الكنية واذا
 تعارض كنيان وجب التمسك به وتفرغ عن المستطوع واليه زياد انما
 قوله من شهد بالعلم وبينة قوله من شهد بالدين قلت بوجوب
 تغريب شهادة البينة بالقطع انه يفتى على بينة شهادته بالعلم
 وهو الكنية انما يوجب انه لم يفتى انه كونه من باب الرعا بعارضا
 انقطع الكنية وذلك لانها لغير اهل المصالح ما تعارض بين
 نكح وطه والاصل انهما كانا مستندا معا يستثنى انما
 به الرألة على اصول المذهب به اخوانه في الة مستندا بينة
 الاخر فيفرغ القطع على الاعتقاد والاعتقاد على غلبة الظن وكل
 كنه على رتبة لزم من انشراحه منه فزم على ما دونه وعلى
 على العقيدة على الخلاف (يعلم) واليقين على الاعتقاد وعلى غلبة الظن
 وعلى الخلاف وانما يتخير منه تعارض (القطع) والكنية لغير الغلبة

ووجوه تأخير عنده لوجوه تزيده على الاعتبار الاصل فليكن
 تقدر المعارضة واصل جعل كيم من الغطاء التيم فترين تلك الحما
 وتغريب ما قوي بما توسل ومراثة التوسط والادنا وما اقله الضرع
 وانما تعارض وما اعتمد منه واعلمه وقال عياض الغيبة من حيث هي
 تعبر اليقين والظن كيم والملازمة الغائب تقوم مقام الشهادة قلت كقول
 وكذا كذا في يميني انهم مع ذلك الملازمة المقصود من الامارات
 وانما لا يمكن انما هو ما وضع الضرع واعتبر بما يترتب عليه الغيب الصادق
 غالبه امكن او علامة يدل الغالب شهادة الباكي وان حصلت
 الغيب وتكون قوله ابن حجر انما لا يخفى على من يفهم من الغيب
 ان الضرع لم يعتبر بغيره كنه محالة المسائل وانما اعتمد كنهونا
 بغيره مستقلا من امارات مخصوصة قلت دليل قوله تعالى انما
 الكنية انما يوجب على التمسك به ان يفتى بغيره رتبة الكنية الزيادة
 والغلبة ولذا افاد على اليد انما هو انما هو من الكنه ما لا يصلح
 الاعتماد عليه ويجب عز تعارضها بغير رتبة الملازمة رتبة المحقق
 وانما يوجب بين المحققين ولذا قال ابن حجر على التمسك به انما يوجب
 الامارات (والعلامات) اذا تعارضت وانما يوجب منها مضايقة التوجيه
 وهو قوة البينة وغلبة على فضاء
 انما يوجب تزيده على علم الاصل بالباطل وسياجي بغيره ما يثبت له
 انشراحه قال اصل احوال البينة هو تبيينها على الحق وبغير راجعة
 لتغير النسب وقوله انما هو علمه والاصل والاحالة والغائب والنسب على
 اعتبار راجع الى اهل البيت والاصل واليقين لا انهم من الجاهل

وعلمه واذا كان ذلك قد انقضى فبعضه من السنة فاشتمل على ذلك
البيان المقصود من الترخيم في تعيين حال المساء للتعريف احكامها
ليبين الحق لمن هو وحيثما هو من ذلك فضرره اعلم بالجدال
وصوابه ان كانا وان كان مما يورد في ضعف محموله من الراجح
وكثير من اوجب اعمال شهادة الموتى العاصف وشهادة الكبار
عنه واعترافه بتغير الخبر مع ذلك ما تعتبر شهادة توابين عليه ترجيح
الرجحان فيقبل قول مدعيه وان ذكر ابن سعد خلافا بغير ذلك شهادة
بالرفع فبطلانها هل تكون حجتها له عوام من شهرته له وقد ثبت ان القام
انها سافهة فلهذا مطلقا وترجح في اهل المذهب المرحوم والمدعي
عليه محمول في جميعهم بشهر لذل ذلك ولهذا قال المصنف ان جميعه المرحوم
من تخيروت دعواه عن جميع غيبه بينة والمدعي عليه من اقتراف دعواه
في جميع غيبه بينة والفرق بيني اذا ردت الشهادة بعارة على كتمان
بها في اثناء الخلعة والمشهدوا عنها مطلقا والشهادة في النازلة
من علمت بما في مناه من روايات المذهب واسمعتهم ونقل شيوخه
صغر كفا عن مطلق الاعتقاد بلا دفع في جميع مطلقا مع ما اشتمل
من البطلان على ما هو موضوع الحكم فبعضها والراجح ان يثبت
غيبه واحتجته الدالة على مقصوده كان قوله وعلمت جميعها من حالها
يتم ان يكون باعلاها فيكون من باب الراجع اليها الجعرة والمشهدوا عنها
ويتم ان يكون باسناد السماع من غيبه فيكون من باب النقل
وايرى في تعيين المتقول عنه كما نقل النقل وهو مقرر لعدم العز
المعينة ويتم ان يكون بالاسناد اليه فليكن ذلك مما يصح كذا لان ذلك

لم يقع (ما في عيبه) اقتضاه نصوص المذهب ورواياته واثبات شيوخه
من انه ايرى من الراجح لواقع من ذلك وقوله وفضلا لافاض يا جماعة في غيبه
كما هي الزام افعال الحكم التي لم يبينه على اجتهاد القاي والمجتهد فيه
اعلم من الختام او السقوط وهذا الذي من يوم الشهادة للاستقبال ومن
يوم الترخيم ولشوقه انه بعث اليه بالنفقة بينة بالقطع بتبطل
الشهادة بعد ان لم يبعث اليه ولم يجل اجرة فيخرج المذهب على ما
حللنا المستند حكمه اليه وما ذكره في سائر افعالهم في بعضه في تحصيله
على ذلك منطرا والرواية في صدور افعالهم وغيره في افعالهم والتعظيم
والتحقيق والحكام والتغير والزام بالمعروف عنهم موضوعه في ائني
على السهود ان قصص الرجوع بالنفقة وتعيين من يعتد به في الزوج
عليه وكما ما يبدوا ويذكره في اعادة العلاقة ترك الزوجان ذلك على وجه
الذكر من واثبات اتصال علمهم بذلك من غيبه القبيح المرحوم فيبيع الدار
وتبين مرقته في يد عاصفة اعمول مع عزم الحال بالعلماء وهذا
وايوان متصل في ائني مطلقا ونسرا في الحصول ترك على ذلك الواقعة
على ضعف ذكر الشهادة وسقوط افعالها وغالب نساء الموضوع بروي ذلك
علمه في بطلان ومقتضى صحتها في الزوج عشرين عاما وان لم يخرج
واحدة من عاصفة نفقة ارادة رجوع لها او قصدا لافاض مع الجماعة
الي القربى من عمل يدها وقد صحح ابن شريك في موضع من بيان
ان روايته انبلا في قول ما لك هو الموقوف عنه قال وقيل القول قوله
قاله وله وجه صحيح قال ابن شريك روايته غير مستلح كذا في فلت
نقول في ليله باعادة الغواية ذلك وحصول الميثاق الدالة به

به المارواج بلا يرجع احواله اذ ما ترجح عليه بقوة واذا دبر حكمة
لست مستندة وراحمية لكن المترتب عليه الغرض المترتب على ذلك الالتهام
الاستعداد من مستند وتخليل وبه اتمام الشهير اخوار سالها ونحشا الى
الخالع ان لم ترجع بنفسها اليه وذلك دليل واضح على كمال تعديل مستند قوي
في ترجيح قولها فيما يترتب عليه من الغرض (اخوات الغرض المترتب على ذلك
الالتهام الخاص لا يرجع وعملها المشي الى كمالها فقولها وكذلك الغرض يقدم
يكون كونه ابعث بالنبغة بتذكيره بالقول قوله مع لم يمت ان تكون
الزاة وقد رجعت الى الملك الى الشلها واستخرجت في غيبته في يوميه
تلمح النبغة ان كان مليا ولا يغفل عوله المراسل بعرفنا هذا (الانبات
يخرج قال كمالها ما ترجع بنفسها ولا يقوم وتليها مغاها العفد
ان علمته الشفق وبه فضا الطلح اني رهواني وبه ابعثا ونقله انسي
ابوزيد عميرا (الحاء) (نعم) بل في تعليقه وفرسله (عزم) (تقرض اليه
فأعزته حكم الخال ان خالبا فطعيا او في حكمه او ضيفا لا معارض له او
له فعارضه ورجوح ضعيف لغوة شرود) جدا يجب نفضه ان الحكم
على صعب من كرمه اذ من السواد لا يخرج لموجبه نفضه وقد صرح
ابن رشد بنقح حكم في الالاسموري مسئله من تزوج من علفا
كلا فالحا تزوجها وفالاسموري ينفذ حكم من امضانا
مع حجت بالامان الماروة واخره بغيره وقد اتم ايام (الاعية) عجمي
بعض حكم فاض حكم في الالاسموري وصرح في بغيره حكم من علم
في الالاسموري وقد نفض حكم في النازلة في الالاسموري
في نفضه وفي طالع ما قد ما في نفل اهل المذهب وادان

ولسعة وطهر في سرخه ولم يعجزه الله ولما لبعثه لتجبر ايام (الاعية)
بإذني والاعية من اقل صميم التقليد الزا لسر مع (الاعية) معارض
الغوازل من كتبنا الموضوع لهما اعتبار ذلك واستنفا موضوعا
من الكتب يجب ان تباحثا تحييد ذلك للعلماء الغاري المكتوبات
فأعزته من الحساب ما يوجب وجود النسيان على الزام والاشتمال
بمسياتة اية مستمرة حمرة اسبابها وانقطع وجودها كعقود
المعارضة والتمسك ما ان الملك ما في مصاد رسيته ايضا لوجودها
والاستمرار ومسياتة وجود الملك بالنقل مستمرا في وقتها (الاعية)
من الحساب الفعلي ومن الحساب ما يوجب مسياتة في حكم الاستصحاب
والزوام بل تقطع مسياتة با نطاعها وانقرحان قال ابن طولون
الحضانة والنبغة ما يجب (الاعية) باستصحاب الوجوه وان سقطت واحدة
منها في نزع ابداء في كلفت الجارية بغير انما لمودان عنها زوجة
ولو كانت بغيره لم تعد اليها النبغة على ما في ان يلع الولد بمجنونا
او امه او مراءات النبغة فان صحوا بغيره الملك سقطت النبغة
فان عاد الحوا والجفون وانى فانه بغير الزوج من الزاوية لم نزع النبغة
وان تزوجت المهر ودخل في زوجة سقطت حضانتها وان كلفتها زوجها
امان عند لم نزع الحضانة اليها واحتمل ان يكون ان استنفا وتروا حرة
لان الحضانة والنبغة ما يجب (الاعية) باستصحاب الوجوه وقال عجز الوفا بترد
اليها (الاعية) والنبغة ما يجب باستصحاب الوجوه
لعل العصول قوله ملك ونظر ابن الموارزعي الذهب واختلاف المحييا هو
هو سيب يوجب مسيية الزا هو الملك على الزام بلا يعجزه الملك بالحييا

الهدوء والحياء واستمراري أو يتغير بفناء الملك الحيوان إلى دواعي الشهوة
واستمراري واختلاف ذلك في كل حال من وجوهه باستمراريه
بالنفس عليه وحفظها بالاعتناء وتعليل ذلك بالعضدية والنفقة في
قوله تعالى الرجال من أموالهم كما أنفسا. بل فضل الله بعضهم على
بعض في أموالهم يعني بالمهور والنفقة المستمرة يقتضي لإرجال
كما أنفسا. سبلا ولذلك ما إذا كان ذلك فإذ هو ملك اعتنا به
ومضى على التبع والجسم عن كسب من ماله في واحد مما يرى منه
في عفتي **وقال** ابن عباس رضي الله عنه الرجال كما أنفسا. أمر
والنهي عن النفقة المستمرة في المستقبل بل في اليد على حال
وموقعه وأشار إلى ذلك النبي أبي عبد الله (عليه السلام) في قوله
غيره بالحفظ والتعالة والكفاية في الذبح والجلد أن يكون الله في
الغير في أمانة الغلام عليه في إقامة مصالح بدنه ودينه وجميع
معاشه والحيل في ذلك كما ما يرعيه من فصول المصالح والزجج في
معاشه يقتضي هذا الشرح والشرح في قبول قوله في إيصال خوفه
اليها الواجبة لها عليه كسب ما أوجبها بغيره في الله الحيوان استمراريه
بذلك الحكم الظن والاعتناء وحفظه عليها امتثال الأمر ونهيه قال
الرحمن في غير كراهية مع الوفاء وفي الخلل وسعته وحسن التبع
وتحسين التمسك من مصالح الزوج وخوفه في استتماعه به وإن كان
مستركا بينهما ولها عليه فيه يفرق في بقائها في الحفوف وحفظ عيبتها
في نفسه وماله ونفسه ومصلحتها يثبتها ونعيم واحد مصلحتها بالثقة
قال ابن الحاجب وغيره إن في الزوج أهلا لحزمته أو كان بغيرها

محبته وكسبه وإشراق قلبه ابن عباس رضي الله عنه في قوله أن النفقة
تلك هي الزوج والنفقة وهو كماله ذلك المرونة قال بيده المصطفى
من حرمته بتدبيره ونحوه في النفقة والمبسوط في المصطفى من حرمته
بتدبيره المحسن والنسب (عليه السلام) تنطوي على مثل هذه النفقة الملائمة التي تلحق
بزوجها تلحق بالغير وهو قول صحيح ثم خطأ ابن عباس في كمال المرونة
قال بعضهم حل تطلق عليه بالعمى عنه أو العجز عن النفقة أو ما قاله
ابن جرير على المرأة أن تخرج من حرمته قلنا بل كان ذلك في حليلها
البرئ والنسب وبه الغرر واستفلاء الماء. أن كان في غير أو كانت عادية
تلك البراءة المذكورة ولعل يرد إذا كان الماء. في مثلها أو غير من مثله
وأن كان في غير من مثله الماء. والنهي في مصالح المنزل وفي الدخلة
أما إذا حرمته الزوجة التمسك من نفسها وأبناها عدايتهم
ابن جرير رضي الله عنه التمسك في ذلك أو في حرمته لغيره المانعة بتونس
تسكوا إليه وجمع يديها في الكسب وإيم زوجه بها. فإذ في حرمته
وجاءت إليه أو أبتدوية تسكوا إليه تسكوا بالغير وتلك المرأة
والعجز وسعة البداية بما يرى بانفعا معه ومعاشرته في ذلك
قال كان نساء البداية حفظ على ذلك بخلاف حرمته الحوية قلت
الحاصل أن ما عليها من الحفوف والزوج متعذر في ذلك ولا يتعلق به
المعاصروا سواها الذي يستبعد حمل الزواج عليها وفيما تقدم نظره
أن ذلك قال ابن جرير في الحفوف الزواج على الزوجة في وجهه الظاهر
من الحيف وحمل الوساخ والمذكران وما يمنع الزوج من كمال ما يمنع
منه النفس البتة من جوارحه شهوته بطلا وحلا فاعز النفقة

تتعلق بالزفة لتوقعها على ما يوجب لزومها تنجيزا وهو الخلع بها
او ما هو محله نكاحا كان على كل واحد من العولين من انها محض عن
النفقة او من الاباحة او الجس من اجله وان كان النسي انفرادا والفرج
المتكبي والكلب اعتبارا بغير وجه وزعم وقد قال
الدارزي النفقة تتعلق بالذمة لتوقعها على التيسير ونحوه للفرج
وقال الشيخ ابو اسحاق انما طبع النكاح واقام مفرقة وتعلقا بعينه بدنه
تتعلق بالزفة كالصلاة واقام مفرقة ومعيته المثل كالنكاح انما
ونفقة المواصلات واقام معيته المثل جميع مفرقة لنبغة الزوجة
وانما بان ما عتلق فيها من تعلق بالزفة اعلم بالغير واخر من اهل الزفة
النفقة تتوقع على حكم الخلع باختلاف جنسها ووزنها وصفتها واختلاف
العلماء في كيفية ما عتلق بها باختلافها باختلاف اعطار والمطار
والحوال وهذا لا يقتضي ان يكون في جنسها وجنس وصفتها وحالها وزنها
ومكانها مفرقة المصلحة في الغيلام على النكاح بالزفة والولاية العامة
والخاصة انما تجل على الوفا بالولي عليه كانه ذلك المالك المبرك او المموال
لان في ذلك المالك اية وهو من حق الموالي عليه وانما فيه في واجبه وزوجه
بما يقتضي صرفه ورجوع اسباب انتقامه في تقصير فيما عليه من الخفاء
بما اولى عليه رتبته في ذلك المالك الوصي والخاصة والولي النكاح
والطلاق والامام الطاعة وكل ذلك في حقها مال او ثبوت او مصلح بموافاق
خاصة او فلاح على جميع ومنه الزوج على زوجته في النفقة اذ له عليها
بدها بغيره عليها والغيلام بالجلب لها والزوج عنها وبالكفاية والكفاية
والجود لا تقدر في غير قول جميعهم في انفا على جميع ما اوتوا عليه

وايمان ما اعتبطوا به الماستحق ذلك عليه ومدين عليه
مخلاف ذلك ما يغفل عنه (بابا) على قبول قوله وصرفه فيه بغير الحج
عن ادعاء عليه على وجهه والدمع فيما استشهد به عليه والمهور
مخرج وصوب نفقة الزوجة بالعد وحكم والناحية بتفصيل المصلحة
الموكية ويلزم الزوج بالبلوغ الوطية على المهور بان كان الزوج
حاضرا قبل قوله مع جميعه اتفاقا وكذلك ان كان غائبا ما لم يزوج او تزويج
او تسكن لا تقدر فاعرف المصلح ان كل ما استغنى وجوده وثبت حصوله
دوام بغيره ولزوم استمراره موصوفه بكم رتبته في القوة والسرقة ولزوم
كان الزوج محمولا على النفقة على زوجته حاضرا كان او غائبا وليا
التيها يجب المالك والحاصل ان الزوج ليس الزوج عن زوجته بالنفقة
عليها والغيلام بصلحها وانتقال المولى المربع على الغيلام على نفسه
في النفقة والجلب لها والزوج عندا يكون في فوته وسرته في
رتبته مصلو له تبة ما رجع وهو انما في الزوج او امرأته والسرقة
افتقاره رواية الذهب واصحته والطلاق يسوغه ما تقف
عليه في ذلك على قول المالك من المتغيبين والمتخلفين رجوعا الى
الزوج فالجميع واخره مهور المذهب وبه الاعتبار والجميع عند العلماء
المصريين لان نقله خليل وبهرام فادلهما او القول ووجهه الجلي
بقوله وان رجعت ذمة الى عالم فيقال انما انفا ان القول قوله
من يوم رجعت ذمة الى عالم واصبح وزوجه كل ذلك لها ووجهه ان
انما انما رجعت الى العالم ونحوه في قوله لم يجر له مالا واما ما
المنفاد على نفسه لا يرجع اليه صار ليده في نفقة فكان القول

القول قوله قلت لا كان الخ في ذلك مستقي كل بيت الزوجية
وهو قول مستحقه البر وهو الزوجية وبيان الخ وجه منه مع ماله
من قوة البر وبيان الخ لما كان الزوجية كذلك البر وعلم الخ
في قبول قوله ونقل ذلك الى الزوجية من حيثها سب في قوله كذا سب
قوة ما رجع وفلان الخ ما لم يرد في الخ الخ كذا بالرجوع لولا
بلدنا قلت الخ الخ الخ تسهيدا علينا وتيسيرا مع ملازمة
رجوع بنفسه الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ
من ليس ينهنا وينهنا ما سهل علينا بصيحتنا بذلك وقال الخ
بشيء ان فرج الخ وادعا ان في الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ
مقبول القول قوله وهو الخ والمهور ان رجعت الى الخ الخ بالقول
قوله وان لم ترجع بالقول قوله والقول لذلك معلوم ان رجعت
بالقول قوله وزاد ان تسكت وهو مقتضى الرجوع الى الخ الخ والقول
يقول قوله مطلقا هو الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ
على انه لم يرد لها ونفاه هنا ان الزوج ما لم يرد لها بالقول ولا يرد
منه الخ قول قوله الى الزوجة قلت عني الخ الخ الخ الخ الخ الخ
لولا الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ
ان اسرت الى الخ الخ او كانت تزكر او تسكنوا الى غيرها انما
تسكت لذلك وان لم يسمع ذلك منه واذا لم يرد الخ الخ الخ الخ
وقد اصابنا الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ
او الخ الخ وان كسر من الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ
وبعد ما رجع رجعت الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ

قوله انه رجعت الى او خلت عنده (لا ان يفرج في بعض الخ الخ الخ
في ذلك الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ
بحثت لانه معتمدا بانه لم يخلو نفقة عليه ايضا مع اننا قد
واحدة يفرج الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ
والخبر ان الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ
خلاف ما في الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ
ماله في ينفقه الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ
رجعت الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ
ان رجعت الى الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ
رجعت الى الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ
قال ابن القاسم وقوله الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ
فيها ما في ذلك صنفين وذلك في الدين المستحق لابي الدين
الفرج قال ابن خلدون ان رجعت الى الخ الخ الخ الخ الخ الخ
انما تسكن عليه الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ
الى الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ
نفقة بسحره ان كانت رجعت الى الخ صنفين مع ينفقه
يوميذ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ
بينه لغيره صنفين وسمع ابن القاسم في طلاق السنة من غيب
عن امر الخ سنة وتسكن لغيره صنفين وعلقت خبرها من حال
وان لم يبعث ايها ينفقه بما في غيبته وطلبت ذلك من ماله
مضا عليه المهر باجتهاد الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ

عليه يريد اوريا قال ابن القاسم ذاك راى واحسن ما سمعت
 وبلغني عنه ما لا انه قطع وفد رجعت الى الشاهان وزعم انه
 بعث اليها او خلف عندها رجعت عليه وانه لم تكن رجعت عليه
 وبري وان ما من بلاية . (ا) ان تكون رجعت الى الشاهان فيكون
 في يوم رجعت اليه ان كان ابن رشيد لا خلاف انه القول في يوم مع يمينه
 انه انبغ عليه اذا كان حاضر او انه خلف عندها فبعضنا ارجحنا
 اليه ان كان غائبا وبلغني دعواه بعث النبعة يعني بعث
 بقا اليها ووصلتها فبعضنا كذا ووقع الشبه في كذا المفضية
 لابن غانم واختلاف ان رجعت الى الشاهان في غيبته فقال بعضنا
 وهو المجهول له ان القول قولها من يوم رجعت والرواية اخرى ان
 القول قوله انها تنهت ان تكون انما رجعت ليكون القول قولها
 وله وجه صحيح قال المصنف وعن بعض المروغين الرواية الاولى
 اظهر وانه انما يجب ان انبغت امرأة الخايف على نفسها
 لترجع عليه ولم ترفع ذاك اليه الخايم ولم تشهر بل القول قوله
 انه اوصل ذاك اليها لان الخايم ان ما يبينه من نبعة وشبهها
 له وانه اشهرت جيرانه واهل محلتها وادعاه انه بعث له ووصلت
 اليه مع العسبة والمرادية عن ابن القاسم عن مالك بن الحنفية الزوج
 ويصير وجه ذاك انه لم يتفرغ مضا عليه وادعاه من الخايم اياها
 بانها فاجتبت نفسها فلما عثر فبعضنا من حكمه لم يوثق في ذاك
 الشهادة قلت ما انبغته على نفسها على انه من مالها لترجع به على
 زوجها من امر الخفي وابوابه عفيفة بل اعلم ذاك (ا) انه وهو

نعتضا ما تفرغ من تفرغه على اربع للسلكان اولاه العروك ارا له
 ثمة موضعها ارا له جيرانها واهل محلتها وتشكيها وتسلوها
 لذالك ونصر المحبي مما تفرغ عليه وذالك يقتضي عزم بقول يمينه
 يعلم انها تتبغ على نفسها من مالها وان زوجها لم يتبغ لها نبعة
 وابعثها اليها برسلتها وليس ذاك مما تصدق الشهادة به على المعتقد
 والتمس لغوي على ما عليه سواهم حسيمة كضرر الزوجين والمعا
 وسواهم لا يبينه وكذا له احوالها وقد حكى شيخنا اليه في
 ذاك خلافا لما يلا والخايم اعتبار الشهادة في ذالك يريد اليها ذلك
 على سواهم حسيمة مختلأ اعطى للدلالة على عفيفة من سواهم
 من ادعاء ذالك يصرفه في دعواه وان غير الشاهان المشهور ان رجعت
 اليه الخايم فالقول قولها من يوم اربع رجعت في نية تصدقها
 مع انه اصل وانما ترفع ما القول قوله لان يوم بكذابة وانه اصل
 وايضا المصل ان ما يبينه ملكا وهي تتبغ من بنتها وعن ابن
 سحنون عن بعض الشيوخ ان سواها الي العروك مثل سواها
 الي الشاهان في منتخب ابن زينب وبها عن ابن القاسم ذاك وبلغني
 عنه ما لا انه قال وله انبغت على نفسها في غيبته وعلى ذاك الجيران
 وانه كذا بعث اليها في غيبته فبعضنا تطلب ما انبغت بلاية
 في الاما كان رجعت ذاك اليه الشاهان فيكون له من يوم رجعت
 لانه لو فرغ وانك على ذاك ويلم فاعترافا من الخايم في اللوازم
 رجوعه اليه العروك او اصل او كما هي في يمينه وبذلك يصير من اقر
 ذاك بقوله مدعاه عليه فيكون القول قوله مع يمينه ومن لم يفرغ

بنو له يقول كان مدعيها فلا يفعل قوله والبينة ولو غيب تلامه
لغوبه في جميع الدعاوى ولذا اقال محكم واحد المرء اعليه من اقر
بنو له اصل او عرق وقال في ملاح ابن عيسى المرء اعليه من اقر
بنو له زوج نكحي بينة بلو شهد بمحمول او معلوم الحجة بلع رين
في الدعاوى دعا المرء في يفعل قوله مع يمينه على

والشهادة في هذه النازلة يعلم ادفا المتبعة على نفسها من
ما في وان زوجها في الخلق لها نفقة وبعث بها اليه بوصلتها لغو
بلا ذكر من جهة له عواها ذاك فلا يقبل فوليها ما يمين وامرته
فسيما تغرم وليا ما يدل على خلافه من احوال الخصال
واحدة في بيان احكام المعاملات وتختلف احكامها باختلاف واقفا
التي لا تكون في طاعة الله والادب والعدل والعدل

فلا يبيح الجمع بقا من جمع ذواته وانما يسبب امره بما هو فيه
رتبة ذواته ليعرف بها ما يزل عليه لفظة حجابيه واذا قبلت دعوا
البيبي المتخلفة وفيه تداءى من قد يجمع عليه انه اقتضى لانما
بلغ به من فضيلة نفسها دليل واضح قوي يحمل برهان صرفها
في دعائها وكذا دعوا الإجابة ادعائها المنفعة على نفسها مع
مالها مع نزاله على زوجها وان لم تخل لها لفظة وارث

بما اليق موصلة فلا ينفك ذلك منها انه ذاك الروح يد
الروح عنها المعلومة بواضحة واحدة والاضراة شيعة وعادة
والفرد نطق الذي يكون القول قولك وذلك في الالوان
الهادية السريعة والحادية كما في رنا في مقتضى ذلك الذي يابل
منه تدا على صرفا وذلك الروح او التسمية المنبج على الالوان.

من التمتع والتمتع يتبلغ من فضيلة نفسه بالتمتع وايضا عليه
 في التمتع في المرونة وكذلك الغاية يعرف فيقول كيف
 ربح بالتمتع اليقظ وتكذبه بالقول قوله مع يمينه (ان تكون)
 المرأة رجعت الى الله الى الله ان قال التمتع كما عرفه بنفسه
 وايضاً وكذا في بعض النسخ وفيه ايضا لزم موهبة وبما اجل
 نطق وقوله التمتع ابو زيد عبر ايمان الغيابة في تعليقه

على المرونة سلمه له يعزم (التعريض) اليه وهو مقتضى الخلاف في الروايات
والجسدية وتختلف طرق تسليم المذهب في اربع للمالك وللشافعي او
للقائل الموضع او للعلماء الجاهل او التمسكي مطلقا او مقيدا على ما تقدم
وذلك ليدل على اوضح على انه ثبت يرفق على نفسه بما لا يغتفر عليه
ومع هذا اخرج عنه في ذلك وانه شهادة السنة بذلك على الراعي

لما لم يحرم ادراكه بالحواس عما ادرك بالقلوب انما يستفهم
 به الامور التي هي المحل المقصود انفسهم وصور النعمان لتفقد
 وذلك امر محال في حقائقه وتقدم نفعه وتقدم نفعه
 انما سمع عن حاله ان لم تروى اليه انما لا يعنى علم الجبروت
 فاما اختلاف تعارض الحاصل والاعمال عما ادرك بالحواس
 من بني علمه ما اشبه به الزمان من علمه او انفسه وانفسه

لما هو ارفع لها عليه قل تجزى الى وجهه عاتى له حسنة ومكاملة
لما تالفة العادة العامة على ذلك وهو ان يظلم المخذاد او يظلم على ذلك
لما هو اصل عزم اشغال ما يثبت من الحقوق وان الغالب المعارضة
واستصحاب المال اصل معول عليه في بناء الحكماء في الفواعل المصونة

انما يباع قول الخبيث ان اصل الهبة عرم العوض فاعلم ان الزوج فاعلم بما
زوجته بالحب والقبول والقبالة والذبح والاطاعة بقوله مقبول
به ايصاله بغيره اليها لانها حياها او حاضرا يحكم اليقنان الشيء اليها
عليه والعادة ان صرة عرم كطبعة منه بحولته على الله تعالى وجه المكارمة
وهو احد العولتين الرابع عمن شيوخ المذهب وبه اقبلوا بلزومها
الزوج في المستقبل يتزوج على كطبعة وحكمها له بها وما ينشئ
مكتمل في السواد راجع ارجع المرأة للفاية فيجب لها من يوم الزوج باطل
ذلك لان زوجها لا يملك لها وجه حايي شيئا انما يملكه سبيل عن ثبات
بالنقطة لغية زوجها واستثبت المرحيلان وانما علويا بنودي
عليه واشتهر بين ما مشتر وطالبه من اليمين مبدل غيرا بغيره
من يوم طبعها او من يوم رفع اليك بالبيع باجاء المهر بالنبقة
يوم اليك بيمينها وانما خلعت من
لأن يوم انعقاد البيع على ما يباع اجل النقطة في موضع اخر من
حايي شيئا انما يملك المهر عن اثبتت عينية زوجها وعرم
نقطة وانما مال له سوى ربع وامر باليمين بخلعت ونودي على
الربع باستمر على المشتري ولم يتعد البيع مبدل يعرضها بالنقطة
من يوم الحلق او من يوم اليك بالبيع باجاء المهر بالنبقة من
يوم الحلق ما من يوم انعقاد البيع انتهت وابي ناسي هو في مجلس
شيئا انما مهر عيسى انجي يني وفذيل عن امرأة اثبتت عينية
زوجها عزمه كحوليته وانما النقطة واراها كما انفا في بيع
عنه رجاء عفا وعن اواذنا بقلت له قال ابو عمير العلاء

انه يباع لهما المستقبل باع المثل في مقال الشيخ فذيت عماد في نه
من انبه بلع اجري وهو الجاري على اصل المذهب لانها لو بيعنا عليه ماله
في عفا وعن اواذنا فيما مضى وزعم عنه قوم انه تركها بالنبقة
اوجبت اليها بالقبول وقضنا البيع فقلت نقض البيع خلافا
نقض السطي عن الشيخ قولنا انما اذا مات على الغاية بينه وبين
بيع فيه ارض شق فرم هو على حته بان انما حجة سقوط الشيء
ورجح به على اخذ ما يقضى بيع الدار وطالبه الواحدة في الموازية
لان الفلاس مثل قول الشيخ وابي عمير المرحيلان وما تقرر في الشيخ والاراضي
وابي عمير ان النقطة ما تقرر في المستقبل را بعرضها على المهر فرفضه
المهر لم يخل غير طهران النقطة ما تغلف بالزوة لتوفيقا على
اليمين با واعتبارها الى زجر وتغير باختلاف الداي الاحوال والارادة
والامانة وذلك موجب لتوفيقها على حكم الحاكم لتعزز الحكم
لحيث هو الاخير والعز والصبغة وما تقرر في المستقبل بل يفرغ منه
زوجها به في المثل فينتج ذلك بفراغ المهر والزوج ثلاث حالات
حالة حضور معها وحالة غيبة عنها وحالة موتها مطلقا والمحل
في النقطة وجوبها بقرن الزوج فاعلم عليها بالقبالة والقبالة
والحب واليقنان انما يبيع بقوله في ذلك كله مقبول به ايصال النقطة
لها وايكف البينة في ذلك الملائكة المرحيلان المرحيلان والزوج المستغنى في ذلك
وعلى ذلك الملائكة ارجع مستمى لرواج موجب وعرم وطاعة الرابع
لأن المعارض له في جرح وهو قول الفاعل ان النقطة تبني بها العقد
او بالعقد مع التكن في المتعة واطل ان ما ثبت ويؤيد ما يشهد

استخفه اذ لم يأت به الا الى الثاني فاستمر ان ذلك من القول
نول به دبعه واعلم انه في الجف استخفه ما يحكم عليه بالارواح دبعه يقول
استخفه لم يدعه اليه راذا كان القول فذلك الزوج دبعه النفقة
لزوجته في حضوره ونفسه ولا يحكم عليه في القول ان زوجته يدومها
الي لم زوجته مستند عواها لما بلغت للزوج الثاني فاستمر ان الغالب
ان الزواج هو لما بين على الزوجات بالنفقة في موقة العوق والنسوة
وهذا في الظلمة كما في قوله فوهم في ذلك ومع عزم الظاهر في
طلبه الزواج به الذي اظهروا اذا لم يرضوا بالنفقة عند من يتوجب
الطلب دليل على ما روى من تحريم في ذلك فيكون ذلك الغالب
ويؤيد انما بعد ان كل ما ثبت وجوبه وجوبا اعتباريا يرتفع
احكامه لا بد لغيره في يفتي انقضاء احواله وانقطاع اسم ارا عتار
ملا يكون نجره من اجتهاد فحتم بما بعد ذلك من المستقبل فانه العلم
وذلك العلم في ذلك او ما يفهم مقامه من الزوج اية او الله من يفهم فانا
على ما علم في ذلك وحينئذ فنفس ذلك في صرف الزوج على المولى فلا يلزم
عليه نفقة بوجه لما تقرر ويكون الحكم او الزوج لمن يعقب الزوج اية
هو الشئ بالنفقة لانه الزوج بالاشغال الى اعمال الحلب بالنفقة فانا
الواجبة يومية اي من يوم حلبها في الحكم او بالزوج ويكون ذلك هو
المثبت لما علم بوجبه ومعلوم معارضة اذا ما قيل قول الزوج في
دفعه نفقة المستقبل ودعواها عزم فبذلك ما قيل في الحكم في
المستقبل المستند في حكمه ومع ما ذكره في مستند بالكل الخامسة
ان كل ما هو من الحرف فثبت واستخفه محول بالغالب وما ذكره في كره

واستخفه محول به المكارمة وحسن الملاحة والنعمة ما يحكم على من هو
عليه ليجد طلبه من قوله والزوجية محول بالغالب والعادة العامة
على ترك المرافعة في وجه بالنفقة وما يقرر عزمه في هذا طلبها
بالحكم والزوج بمن ذكروا واذا كان وجوبها يوميا فتمرها مكارمة كذلك
بلا يلزم تركها اذ لا يجد غل يوع وما يعرضها ونه اية الدونة وغيرها
والغياض عليه ويختار الخبز ويخرج ان اعادة ترك الزوجية بالنفقة
على وجه المكارمة وبذلك اذنا انما ابو يعقوب يوسع انما في ذلك
فلا يلزم به العمل ووقع في ذلك المرونة فلامه وتقرر من ذلك في كذا الكلام
ما اهلكه فبذلك في ذلك فواحد توجيه في قوله فوهم ان العلم ان النفقة
تتوقف على حكم الحاكم انشاء سنة ان تترك تعارض قبول قول الزوج والزوج
عندتنا فيه دعواها التام من المدعى وهو هذا ليس كذا العلم ان
قوله الزوج مقبول فانا ومحول به فيما قبل الحكم والزوج لمن يعقب
الزوج وقوله الزوجية مقبول فيما بعد الحكم او بعد الزوج لمن يعقب
الزوج اية على المسهر المحمول به في ذلك والاصل ان كل دعوا افترق
بها ما يميز ما يحفظه مسوعة وتلد دعوا افترق ما يميز ما يميز به موعبة
لم تسع يدعوا الزوج قبل الزوج افترق ما يميز فانا وهو ما ذكره بل ذلك
سحت ودعوا الزوجية لم يفتقر بها حينئذ ما يصرفها فكانت دعوا
ودعوا الزوجية تجر الزوج افترق ما يميز فانا وهو يكون النفقة يومية
بل ذلك قبل قولها ودعوا الزوجية حينئذ لم يفتقر ما يميز فانا بل ذلك
الغيب وطار الحكم او الزوج ثبت النفقة في المستقبل الى المولى المتابعة
الاجماع على ان كل حكم لم يعم به اية من سبب لم يعم في وجوده وان الحكم

ما يتقدم عليه وانما سببه ما وضع على الخصوص والتخصيص ما عدا
ما وكلما وضع على الخصوص والتخصيص لم يحرم الخلف كما للتعليل في النزر
والجلاء ومنها ما وكل على الخصوص والتخصيص المحكم وهذا الذي هو ما يقتضي
للتقرير والتفديم والضابط والتخصيص من امور استمرت في معنا
اسيئة او اختلعت العلم بهذا بل المحكم الاحتياط في تغير النسب
منها وتخصيصه بالسيئة ونفي تيب الحكم التمسح عليه وانما ويميز
الزام ذلك الحكم ويميز يكون الحكم هو النسب لذل الحكم وحق المحكوم
له يستعمله على المحكوم عليه ومنه الشبهة فتعرف على الحكم بالتوقف
الحكم بما على التخصيص وتكرير ومرة راجع من الخلاء وبهذا وفي بعض موادنا
بلا يجوز الشيعي التوقيف في المشعور فيه (ابحر الحكم في تقدم قبله اخذ
الشيعي شيعته اعلم وحكم الخاتم بها هو النسب لها وهذا الذي سماع
يجب ان انفاصه ومثله ان يملك والشعبي عن ابن ابي ابي ومنه اللوث
تعددت اجزاء المشتركة في معناه بمعنى آخر واعم واخطا في
العلماء في احوال احوال واقتران في نفي وتكرير واجتهاد وتعيين المعنى
منه في اسيئة لاقتضاء حكم الغضا في مكانة الغضا في النسبة
للفصل في ان يكرر في النافي والتخصيص في تعيين وصي اسيئة
فيه كجوارحه في مكانة الفلسفة في النسبة ولذا قال الامام
ابن عرفة الغضا من خلق حسني يمينا او غير ذلك اثبات الزوج وقال
ان في اللوث نسب الغضا في الغضا في نسب وجوز الفلاح والذ
مخصوص كل واحد من احوال اللوث في نسب للدخ وانما يثبت في
بعضها بالسيئة في نفي الخاتم كما تقدم ومنها النفقة على ما تقدم

من توفيقا على نفي واجتهاد وتكرير مواد وتعيين الجنس والفرز والبيعة
والترجيح في الخلاء على ما تقدم في تعلقه بذلك النسب وتعيين مقتضا
الحكم بالزوج وما كان ملا بد من الحكم او ما يستل من تفرقة ويكون ذلك هو
النسب الحكم بالزوجها واما ما في النسب وجوز في وجود
نسب وجوده والزوج نسب المحلل والمحلل نسب للنفقة النافذة
اختلاف عبارات في شرح المذهب فيما قيل به النفقة قبل بالزوج والظلم
في المهر موع اليه من صرحا ما تقدم وقال بعضهم بالحكم وقال بعضهم
بالحكم وما يشتر من قبله وقال بعضهم بالحكم بلبعدها وهذا الذي يرجع
اليه معناه واما وهو ان النسب المأثري وجوبه العقد او العقد
مع التوقيف من المتعقد بناء على انما هو صاعى المتعقد او عن الجبص
على اصله وكان على هذا الصل في قول قولها مطلقا عزم قبضا من
الزوج لانه ما ثبت وجوده بلا صل في قوله وانما عزم في ذلك في ارج
عليها لبعثها وتعاينها وكما التقابل في قوله ايصال النفقة
لها كان حاضرا او غائبا وداع ذلك يوجب تقديم على قولها والغير
قولها انما ترجع امرها اليه واما ما اختلف فيه على ما تقدم في جعل
لها في ذلك في قول قولها بوضع تقديم على قول الزوج والغني قول
الزوج وهذا الذي نسب للحكم بلبعدها لانه الرعا الصحيحة السوية
سماعا اذ لا يوجب عليه الحكم بقتضا وهو الحكم بولي مدعي
ويجوز حصول الخلق منقلا يحكم بالحكم وانما النفقة للزوج والفرز
بالزوج والزوج ماله نسب والفرز ماله نسب لانه ايضا مسبه
وهو نسب اليه وللسناد الحكم اليه نسب والي نسب فيه والذ الذي

يرجع إلى قول المصنف سواد الذك في الجماع بالزواج الزوج مسبق عنه
الجماع والجماع مسبق عنه الدعوة إلى الجماع وهو كون الزوج لم يلقها بها نفقة
ولم يبعثها اليها بوصولها وإذا كانت غزلة انساب يوجز النفقة
وهو الحكم بغيره قبل النسيء وجود تعدد الزوجات يدل على أنه كثره
لأنه انساب إذا حكمها المترتب عليها وهو الحكم بالزواج النفقة يبي
المستقبل لأن وجود انساب في الجماع لا يدل على وجود الجماع في الماضي
والأما يدل على ذلك الحظر بوجود انساب في الماضي ووجود النسب
يتبع وجود المسب لوجوده فغير أنه به يوجز النفقة موقوف على
الحكم بالزواج مسبقا على الجماع المسبق عنه الدعوة إلى الجماع عتري
تزوج أبيه على ما تقدم من الحالة المراجعة لقولها السابعة
أنه قول العلماء أن القول قولها من يوم رجعت ذاك وحين يصل
الزوج يعنون أن يكون ذاك بحسب الاستقبال على التفويض الجاهل
قال ابتداء وإن كانت رجعت ذاك إلى عالم من الجماع بفعل ابن المصنف
أن القول قولها من يوم رجعت ذاك إلى عالم وتزوج أمه ولم يرد
له ما رباح لها (انقفا على نفسها التي جمع عليه صار إليه بها
تتبعه فكان القول قولها قلت أنها قبل الزوج الجماع كانت
تتبع على نفسها التي يد الزوج مما له عليه من يد الغلام عليه ولذا
كان القول قول الزوج قبل الرجوع وذالك أمه مستحق التي عين الزوج
يدل على أنها التي جمع عليه في تلك المرة يبي. إذا قبل قولها والقول
قوله وأما عارض له من قبلها يترجم على ما حله قبل قوله (أن يفرغ
لها بالند عليه من عرج النفقة منه عليها في تلك المرة ويكون عليه

ب ما يفرغ منها على قبله واللبا جسي أيضا وإنه انقفا امرأة الغاية
على نفسها لترجع عليه ولم تزوج ذاك إلى عالم ولم تسهر بالقول
قوله أنه أوصل ذاك اليها لأن الكفاية إنما هي بغيره من نفقة ونسب
له وإن اشهرت جيرانها وأهل جاراتها وأدعا بغيره ووصلت اليها
يع (العبية) والمرادية عنه ابن الغاسم عن ما ذاك الجماع الزوج ويصر
وجود ذاك أنه لم يتفرغ فضا. عليه وأما من الجماع لها بالانقفا
على نفسها بالمعنى قضيتها من حكم عالم لم يوثق ذاك بالانقفا
قلت أصل ذاك ما تقدم من أن الغلام من الزواج عن الزوجة
يوجب أنه تحت يد الزوج بالانقفا والكفاية والنكاح والجماع
وأن زوج حكم اليد فيما ذاك يتوقف على الزوج كذا في عتري الرجوع
إليه وتستغل الزوجة بذالك اليد الغلام على نفسها بالانقفا
وذالك بين الاختصاص للرجوع به وتترك عليه اختصاصه بها
بالاستقبال واختصاصه المستقبل به لفرع كذا ذاك ولذا قال
الشيخ في التوليد إذا رجعت المرأة لا فاني يجب لها من يوم الزوج أن قبل
ذالك لأن رجعت إلى عالم لها وذالك راجع إلى ما أطا رايه ابتداء
في صفة الزوج ومحلها ومحل الحكم وكذا ذاك ما أطا رايه المازري
من البيه والجماع في ذالك وتطامه التي الزوجة (السبعة) والطلاق
تسوخ المذهب فنوا اعتبار الرجوع إلى الجماع على الرجعة واعتبر من
تأبطا قال المصنف وهو كفاية البرونة وبه الحكم ونفقه (نسيه) أبو
زيد عتريهم عن الغرياني في تغليفه مفتوحا عليه مسلم له يصر
(نخرض) إليه وإذا كان الفصل من الاستقبال بالزوج إلى العزل بل لا بد من

على امر غير به كما ان الجواز الزوج ويجوز كما ان تختار فيه والمكهور
منع بيع احد غير به كما ان تختار ابايع انه يعتق في النكاح من الغر
والا يعتق في البيع فلا محذور المقصد المتضمن يتكلم في نفسه والوسيلة
ما يتبعه في حكمه وهي حالته من الحكم في نفسه من ميثاقه والاعراض
في جميع الاعفون وسمايل والعرض عنه هو المقصود والعصا من
الوسيلة بل صاحب المقصد المتنازع على التمكن من الزوج متى
يغيب محضه وهو ابايع والزوجية وان اعتق من تسليم نفسها
يجس او محزر لم يلزم تسليم المهمل ان يكون معيناً ان ضمانه في كرهل
بالوصول على مقتضى العادة فاعترفت له حق في نفسه بسبب
بأقراره بنية او عداوة وجب تليكه منه والزوج من في صراف زوجته
يتعلق بمتنحه به فيما يهينه احرى المتيك المشهور وجوب تجهيزها
يجمع ونحو قول ابن سلقون تجهيز المرأة بنذرها على المشهور
سأله بمرام يلزمها التجهيز بقبوض قبل البتة على المهر وعليه فالان
رشد ونيز المتيك النشورانية اقامت في نقد فامتنع من
الفرق ما يتوقع به الزوج في مثلها ورشته في ذلك دليل على العقبة
الماح لها فالدان ان كل من صرافها بالمعروف ان رشد المهر
مزرودا يكتفيها فاعان القول من يقول هو والها يلزمها التجهيز
النسج عن سحوق لها بيع جهلها في ما لا يدوم في النوع به وان
مخير الخ لهما بيع جهلها لغيره به جهل زاعمي اربع منه وان اراد
بيع جهلها لغيره يد تستبرك به فذيلها بذلك لهما ان كان زوايا
زوا لهما بغيره في دينها الغريم والحادث وفي دلت المرونة التفتي

منه من نذر ما قبل البتة الحاشية الخفية والادنا هو نحو بيع
يبيع ابن الغلام وراجل الا الذي ياربي والامانة ويسر بخلافه وانما
الادنا في حال ان رشد ما يلزمها التجهيز به ان قبضته بغير البتة
وان قبضته قبل البتة والمشهور تجهيزها به مع النقد في الاستخلا
ما يلزمها التجهيز به ان قبضته قبل البتة وان سلقون ما يلزمها
التجهيز بالادنا ان قبضته على المشهور وان سلقون ما يلزمها
ان تجهيزها بالادنا وان قبل البتة ان قبضته ويلزمها قبضه
ان حل وان رشد ان كان اجل الادنا البتة فبلا حق الزوج فيه
ونحو ما يثبت ان فاموا قبل البتة بغيره افتضا منه في ديونهم وما
اجله قبل كالتفقد وكما هو قوله ان اراد ان يجر جهلها وجوب
نجر البتة انه في حين ابرار الحاشية وانفرد منه فاعان لذلك ان
يكون فاعان الاختلاف في وعينه في الدوام مبنية على التجهيز في الزوا
فان اختلفا بخرال خلاف بالقول قول الزوج فطلعا لثباته في بيع
ذمته وهو يكرهها وان كان قبل الاختلاف فان كان بخرال دخول بالمرز
ان القول قول الزوج فانه الاختلاف كقول المشرع في السوم
في البراء وان كان الاختلاف قبل الاختلاف وقبل الاختلاف فبلا بغيرها
والمشهور ان يبتدأ بالزوجية او بالادنا واختلاف في ما عان الحاشية
في ذلك وهل يقع الاختلاف بتمام الخلق وليس اعم مما الرضا بغيره
اخرهما فوك وان اختلفا في جنس الصراف والقول قول الزوج فطلعا
لان البضاع ما فيه له بصفته وفيل يتجمل العزل ويرجع ان الذي صراف المثل
لانه فيمة البضاع فيها كما في البيع وان كان الاختلاف في الغيب وعرف

جرا على العري كان الاختلاف قبل الدخول او بعده وان كان الاختلاف في
التسمية والسرور على العري وان كان الاختلاف في الصحة والفساد
فان كان قبل الدخول لم يصرف الزوج في دعوى البساده ويكون مطلعا
وليزم الاختلاف والعول قول المرأة ما لم يرد الى الاختلاف في الشيء
فيحط بلان ويحتاجا سخانا ويبدأ به في يدعي الصحة او يمين مدعي
البساده وان ادعت المرأة البساده قبل الدخول وسهر لها نكاحا فيه
خطا فبنا على ما هو قال رسول الله ما بينا بينك وبينه كان يجر الزنوف
وقام لها نكاحا وادعت ما لم يفسخ به النكاح بجر الزنوف قبلها
مع هذا حديث وتصح فاعلمت المرتبة على الشيء بفعل الجبهة
اي هو مومي عليه منها والتكليف من الجعل يعزى فقامه بان ادعت
المرأة طهارة في الخلوة قبل قولها ما ذكر في الصحيح وسهاده العري
اذا جرد الخلوة بغيره مع عدم دعوى طهارة والتفريق ان الخلوة لا ترجى
اثبات انتهى وان يريجه (ط) الوصي ووجه دعوى فيخذل البني زلي افادته
المرأة النيسر وان في الزوج والعول قوله في الشيء ويغير ايضا في البكر
وهما حسن القول وفيها مع العري العول قول المرأة مطلقا
فما عثره في ذلك في رواية على عيني ان يكون موضوعا بما جعله على تحصيل
مصلحة من وليه عليه ودرو معا سرهما ولي عليه والعراوة
الذي يوثق وما لم يجر النكاح مطلقا لذلك استتم لها على وازع طبع
يجل على المضار بجرو ولذا اذال المحامي في منع قبول شكادة
العري على عري لتعتمده انه يسهل عليه بالزور وقال ابن النامية
لشبهة المضارب وقال ابن عمر زجره اليه وقال (عليه العراوة

مفتضاها المضار والمذلة قلت والله رجعنا لرواية الجرح والظن
والتمحيض وقبول الشهادة وذهب ابن سبيل على رجعنا لرواية الوصم وكذا
في نكاح عن ابن رشد وصرح المحامي بوجوب رجعنا لرواية الحضانة ونقله
المقدم ابن عجيبة وابن عبد السلام مسلم لم يوافق في رجعنا لرواية
ادام الرقابة على الميت اذا كان المدام عروا له بفعل سجنه بالمنع
واختار المحامي اننا بالمنع ومقتضا رجعنا لرواية الوصي والمشرع
والجاذبة مع استمالة المواتية النكاح فانها وليا في النكاح ورجعنا
لرواية النكاح بلا يكون المولي العرو ورواية نكاح ما وليه لمقتضا
العراوة ما تقدم في المذابة والمخوة والتهمة ما لم يجل على التبع
مضيق مصلح وليته ودرو معا عددا وان يجزى بان ورواية النكاح
مبنية على وازع طبع لجل الوصي على مضطرا وليته ولذا لم تشر
عمراته على المشهور وذلك مفرغ على الوازم انتهى على كماله
رواية الحكم والشهادة وان كان والي المحامي والشهادة اهل القدر
وكذا الوصي المحامي في النكاح لان الوازم انتهى على اذا ابرء لا
يعزى على الوازم الطبع عن التقاضي لقوة اقتضائه للتمت
على عزم تحصيل مصلحة العرو وما عزم فصرها بطلان الوازم انتهى
ما يستغل بالجل على تحصيل المقصود به عن حصول الوازم الطبع
النتيجة له واعتبار الشيء لرواية النكاح من الوصي الباسي يد على اعتبار
قوة الوازم الطبع وان الوازم الشيء ما يعارضه بلا نوبته عريه واذا
رواية الجاذبة العرو معيها وان كان كذلك كماله كسيفه ان عريه ما
جهة القاية لجل على ما كان مصلح المحضون ووازم طبع من عيضة

العراوة تحمل على مقتضا العراوة من الضرر والمزلة والملازمة ورجوع
الكلمة المنصوص وازم العراوة بسفطت ضمانته التي هي عليه
لما جعلها ومقتضى ذلك سفره واية العرو على انكاح ولهمة اهل العراوة
لان وازم العراوة اقرا من وازم القرابة ويدل على ذلك كسماة
كل واحد من المأزول وكذا انما كان عروا له مع قوة وازم القرابة
في المأزول والولد نزع جيرا ولذا قال (في المأزول) العرو عرو على
المشهور لان العراوة مقتضاها الضرر في التخليع والمزلة في
الانكاح كما يعترض بان الرواية قبل هذا انما هي للمولي بوجوب مفود
النكاح وانما قيل فيها انما هو لها وبذلك انما نزلت وأقيمت
بان واية العرو تسفل وعلى وليته المعادية لما لا تقوم ما عرو
المولي عفا في الكفاية وهل هي من تبة على معنا العصية يستحق
من هو اعف الرواية التي به ونحوها اذا اسفلت كان لذلك
الغير الفاعل بان اوقع رتبة على الرواية المستحقة بالاعرف المأزول
النساء وان فيه كالمأزول والمأزول ونحوه ليس كونه في ذلك من بعد
عنه المستحقة معوم بلا يستحق الفاعل يمنع انما هو من غير
عني كعمو ويبنى على ذلك اذا اسفلت واية المستحق لا احصية
في به او لوجود مانع مساويه في ذلك المأزول بعراوة تمنعه من
العفو عليها واسفلت الرواية لمن بعد وقبل لمن اسفلت عنه
الرواية لان العراوة ان يمنع من عفو غيره اذا امكن المتزوج لها
عني كعمو يلحقه العام ايغصبه عموما بشرط ويجوز منه والظاهر
ان (لغاصب المستحق) الرواية العفو عليها بجهة بالفيلع بوجه

الكفاية ومنع العفو عليها لعدم رتبة انصاف مانع واية العفو عليها
يشترط عفا في الفيلع بالكفاية كما منع عزم العفو لهم ونحو ذلك
حكم الرواية اذ ليست من باب الميراث والرواية والميراث مقتضى ان بالانصاف
واوضا بها وشروطها وموانعها اذ كل واحد من سبب الميراث وال
والرواية عني مساو لسبب الفيلع لوجود الرواية مع عزم وجود الرواية
وعكسه وفاعلة الميراث توضح ذلك وانما بان الفيلع بالانصاف
من تراث الرواية ومروية عليها على مطلق العصية وانما بان الفيلع
لولي من المهد بها وكذا العبر والعفو والسعيه قال ابن عجر الفيلع
وعبر فورا كما عزم ونحو الرواية عني من فوارق المأزول
من اولى ايدى الموجودين فلت وذلك دليل على ارتفاع الرواية
واذا رها لوجود مانعها وتبني القرابة الخاصة بالمروية الرواية
عليها كما عزم بلا اعتبار لها وقول ابن عجر لفضل المأزول والتبني
اذ المنع في جهة المأزول منه في جهة الصبي والعفو
ويصح ان يلحق الصبي والعفو بالسعيه ونحو الخلاف بينهما من
الخلاف ورواية المحرور هل له يعفو انكاح عاقل للمحرور عليه
رواية ثباته ونحوه في بعض هذا الشأن ان المأزول اذا
لم يكن للصبي والعفو ناضرا لا يباين قل تقوم له فلت مانع
راجع الى ارتفاع الرواية ولم ينفك مكلفا وعزم ارتقاها مطلقا
ومما تقوم قل ترتفع عنه اذا الرواية وتبني عنه اذا رها
محرورا بها بخلاف ارتقاها ايغصبه من ان رها جلة ارتقاها
وقول ابن عجر انكاح واضع في ذلك من اجل جواز ثمة ايغصب

حنت يجعل ذلك في كل واحد منهم وان يحتمل في احد هم فان تكون
 له نية في تعينه احد هم فاعترفت الشبهة فلهي ممكنا الكل او ما باب
 التولية قال ابن الفاسم ان قال ما يقته لو دخلتها وانما امرنا ان يركن
 امرها الى تعينه حتى يدخلها معا وقال الشيخ تعينه الدخلة قال
 النجاشي وهو اعنى وقال ابن الفاسم ايضا يعقون معا بدخول واحد
 ويبدأ على ذلك ايضا الخلاف واما الذي لو قال لا فته ان دخلت فهدى
 ان دارب ما تفرق يركن امرها ما عرفت حرمة التعينه ومنهجه حياته
 فلهي مساوية لذلك فاك سحوق هبة الشير عبي حرمة او منعه
 حياته يكون بتركه حل وقال النجاشي ان قال لم يرد التعين وانما اراد
 بقوله وقال البروت بعد موته لولده وان ولده احراروا فاختلاف في ام الولد
 اذا جعل منها الوصي هل تعينه ام لا عرفت فاختلاف المالكية في
 اللعنة هل يقع المعنا الذهبي او الفارسي من نداء عيسى يا ناصي يا جابر
 فرزوه فقال له انما حل وقاله احراروا فيه يا عيسى فاجابته عمه
 فخرجه فقال انت كالف فقال ابن الفاسم يلزمه حكمه فالفقه به فيمن ترك
 به ان لم يكن عليه نية فمال النجاشي وهو اعنى وقال الشيخ يعينه من اجابه
 وقال اصبح يلزمه فيه احرارها بالنية والتميم باللعنة وفيه يلزم
 فيه واجرا سيجن البهز في الخلاف على الفراهي وضعت كلياته وهو الظاهر
 او وضعت على نية الفراهي ان قامت نية عتقا معا وانفصا من روف
 بالنية وناسيه بالفراروا يعينه ما يعينه فاناسيه جانه المفصوح
 وقال اصبح يعتق معا في الغضا والعقبا وقال الشيخ يعينه فرزوه
 في الغضا والعقبا بخلافه فاعترف قال ابن الفاسم انما هو امر عرفت

المسلمان بما علمه خالفه ما عرفت فمما رواه عنه وهذا اختلاف في غير
 رجلين عليه احرارها يعينه نصيبه لغذا غل صاحب السير وخلعت
 صاحب يعينه نصيبه لغذا غله وكلاهما يدعي التعينه فقال
 ابن الفاسم اناسي على كل واحد منهما مائة دينار وايمانه ويومرا يغزو
 وقال غير ييمانه وفي كتاب محمد بن زيد بن محمد هاهنا انا ما عرفت
 على هذا التعويم فاعترف الحق من الفراهي بالملك المبرور وان على
 والابن واسجد والامام يعينه او ايام وعنه ملكه كل في رحمته
 واختار النجاشي وعنه فالفراهي وان على والابن سجد بفتح ومينا الخلاف
 على ان المستم فلت احادة فمناجبة لوصي الفراهي لانع منها او فالفراهي
 يتخلف بحسب رتبة الفراهي فاعترف اختلف بين يعينه من الفراهي فالفراهي
 يتزحف على عاتق عاتق يعينه فالفراهي يعينه فالفراهي فالفراهي
 النجاشي اذا عرفت النسب فالفراهي يعينه فالفراهي فالفراهي
 على ذلك فالفراهي يعينه فالفراهي فالفراهي فالفراهي
 الناس في ذلك ومينا على الخلاف في الفراهي فالفراهي فالفراهي
 قبل ذلك فالفراهي فالفراهي فالفراهي فالفراهي فالفراهي
 فالفراهي فالفراهي فالفراهي فالفراهي فالفراهي فالفراهي
 على التعينه فالفراهي فالفراهي فالفراهي فالفراهي فالفراهي
 ومن لم يكن احرارها فالفراهي فالفراهي فالفراهي فالفراهي فالفراهي
 راوا الرجاء وقال فالفراهي فالفراهي فالفراهي فالفراهي فالفراهي
 في عتقها ومن سراحه كالعقبة فلا يعينه فالفراهي فالفراهي فالفراهي
 فالفراهي فالفراهي فالفراهي فالفراهي فالفراهي فالفراهي

بلا يجر به ان يشترى فم فيه بنية الكفاية عن مال الدنيا والسابع لانه ان شئ
سابع وان عتق به فلابت شئ على لانه متعلقه القلقة بالازالة وعند
اي حبيبة نفس السائل اعتراف وهو متعلق فذا اختري به انية بجر
فلا عتق ان شئ به غير مشروط بالتعيز فيكون له بدل عليه فاذا اعتق
اعرافه انهما ما وكلت احدهما تبيعة عن مال الدنيا والسابع لانه الزيل
لا يشترى ملكا وان عتق ما له ملك الوكيل موجب الحمل عليه قال الشيخ
ابو عبد الله في الحر والحرى ولهذا ثبت انه لا يحمل وصيه هو الخوار
السلامي يصح تصرفه في العتق وغيره ثم لم يستعملوا في انهم ينعون
من يبيعهم في العتق وانما يتبعوا سرور على ذلك غروا فيهم وانما لا يترفع
في ذلك سرور عليهم وبعثهم المشتبه باي حكماء ياتهم منهم في العتق
ربا في الجارية باحتياج العتق استيران بالاعطاء وفجوة الكمال
في تغيير العتقية المانع اما الوطى طاع المطلق اليه له واذا اطلق
احراما تبيد كذا المانع في وصيه اخرا عن السابع واجبة
ومن مال الدنيا فاعتراف المصلحة الوهية لعتق المملوك اضرار
السيد ويرى بجره بما يرجع عتقه عليه شئ عا والاضوا بجره لعتق
لبيته عليه والمشهور توفيق العتق به على العتق وقال الشيخ هو
عمر مائة وعشرين ما حل تبعه ماله اما وهو للتشديد شئ ماله قبل
الحكم جعل المثل له كذا الكمال والى ان شئ له في العتق فالا عتق فالا عتق
ابو عبد الله في الحر والحرى العتق بالمصلحة اصل في العتقية بالملك ولما لم
يبيها فلو لم يعلما بل ان يعرف به المال المجمع عليه كالمصلحة وغيره
لشترى العتق فيه فاعتراف المصلحة في العتق بالمصلحة في العتق

يعتق بها ومثل ما يعتق بسيدا واختار النجاشي تغيير العتق وفي العتق
بسيدا ان كانت مشهورة بحيث يكفر عتقها او شترتها والى مال الدنيا
كالا صلا بين اصله من يوم اليقين وما يدخل بغيره من يوم اليقين وعليه
ان ملك السيد قبل ان يعلمه هل يكون من راس مال الدنيا او من مال العتق
قبل الحكم هل يوزن اما فاعتراف المصلحة في العتق في العتق
هل يشترى الملك اما وهو الفسخ وعليه ان يوم عتق من اوفقه على
شئ او يبيع مكانه يباع او شئ كما خيار وكذا ان يوم عتق من انشأ
من يعتق عليه كما خيار واختلاف بين ان شترى عتق اما العتق
ما عتقه قبل ان يفساه هل يلزم ويرجع بالبيع اما فاعتراف
المصلحة في الروام كالا بتراما بينا عليه لو انشأ مائة حاطة منه
بانه يعتق مائة بطنها وهل تكون به اقل لدا الا في ذلك فواني
فالا عتق المصلحة في ضمان الوكيل في مال الشتر الوكيل من عتق ان يعتق
عليه ميني كما انه تبيعه المصلحة في مال غيره اما فاعتراف من انشأ من
يعتق عليه او على ماله مع علمه شئ او باسرا فاختلاف في ساد لزوم
العتق وان كان العتق مخرجا عليه في لزوم العتق لغرم نفعه الملك
والخصاء فاعتراف ان كانت المصلحة ازالة عضوا او جسادا او تزيده
خلقه واساءة من غير ماله يوزن ولا يعود الى قيمته على وجه الحمد
ومضرا العتق عتق العتق في ذلك واختلاف في اذ اقلع ساد بين
هل يعتق بزره اما فاعتراف العتق عليه بالمصلحة البالغ العتق
الى الرئيس مسلم اما دين عليه بلا عتق على وجه الجمع وان عتقها
فكلا واختلاف في الشعيبة البالغ والديان والعبر والنزاع واختلاف

لا يسري لان المقصود اثبات السراية وقضية السري يد من حيث هو
تذالك لا يقدم المانع الخالف الظاهر العجوز جاتمسك بالظاهر ليص
بسرير فلا عسرة اختلاف المالكية في التكميل على من اعتنقهم بالاعتراف
فدل هو بالسراية او بالعلم وعليها لو كان قبل الحجة وكذا لو اعتنقوا
ووجدوا كسر وكذا التفرع بروي تعجيل العتق بالسراية وقال عبدة
الوهاب الخبيث ان السراية اذا اتصل بالتفوس ربيع القيمة
لغيره بعل منه الزواجة يكون زنة القيمة يوم الحجة اذا افترق العتق
على نصيبه ويوم العتق انعمه ومن قبل يوم العتق الحجة فيها وعلى
الحجة يوم العتق مطلقا ولو كان العتق قبل التفوس جعل الحجة لا تفوز
على الحجة وعلى السراية يفوز ولو اعتنق السري في نصيبه لم يفوز على
السراية ويفوز على الحجة وقال الحكمي لو لم يكن بينه وبينه شيء
سواء منه وجباية وحروك وعندهما على ما كانت له واجبة فاعتر
فان انما في الجبل والاعمال عن المالكية باذالك ان اعطيتي هذا
وانت هي شئ وضعه عتق واختلاف في الجبل هل يعنى الالف قبل ام لا
فان ابن القاسم انما له من دين له عليه جاء فذلك قبل سعة والاف
في يده بانه وقال اشهب يشعب في باب ابيه فاعتر ان مثل دين له
انتمى له ماله عتق عليه كغيره عتق او غير مدرك او غير مدرك او غير
معتقه الى اجل ماله يفرق الجبل وقال ابن تيمية ان الجبل بعد
نفسه والمطرح في المال ان له اشتراعا مما لهم فلا عسرة ان سئل في حقه
في العتق لانه لو كان عليه وفي المسوك أي بطلقة ضو ان يعطوه
الحية الجبل انقطاع ربه عما وزجره لعداوة وان عتق عليه فان يكون

رجلا سري يذبح ان اقتضت منه او نفع به اية طلق عليه فاعتر
اذ اعترف للمالك لتسليم على المصاحبة من عتق وتغزر التكامل على العتق
بقية بقية من يستعمل العتق فيمة بقية فانه مال الاستغاثة
بالحكمة انما خارجة المملوك عليه يحصل له بالعتق ولا يحمي بالاشارة
ببقية نصيبه في يده فبذلك قال ابو حنيفة يستعمل باذالك اذ امان
المصاحبة عتق وفرض الحجة بذالك فاعتر عتق ماله ورأسا بعج
الذي يفعل النجوى في وجب اعتدافه اذ اياه انما اذ لا تستعمل له عتق
المالك لا يبد من ماله عتق بافتضا الذي زعمي ناخيه العتق في لتأدي
على المالك اذا عتق ناخيه تفوز العتق اذ العتق استقلال رتب
عليه اهلية المالك ورأسا عتق والوابة وعندهما لا يقبل النجوى
فيجب تكميله بالصلاح به باقتبال الصفا هو للمالك اذ العتق باقتبال
المشاكل ان كان فخرنا من باب لقوله في الموصى انك ساء في يده عتق وان
سواء انهم ومناسب لقول راسا بعج عتق الذي ويضف فاعتر العتق
بالفوا عتق كقيمة مسرور به بعتاف او ابتداء الفاعل عتق بغيره يخص
شبه لذلالم اعلم قال عليه الصلاة والسلام ما عتق سكرانه في عتق
انتفا التفوز في المرض كغيره من غير راي الملبس في الكلام
في المسلك في امر قوله المالكية بناء على ان الذاب اهل خطايا بالوعود
فلا عسرة المشهور في صفة فيمة السري في عتق عتق في يده الخبيث
ان يفوز العتق وباعذ السري في مائة نسفة ما يملكه من العتق وفيل
يفوز نصيبه على ان نصيبه المخرج في بناء على اعتباره فان لم ينص العتق
اعا (التم) قاله المصنف ان في عتق ابن الحاجب لغت يعنى

بهم في الحق له في ذلك اسم له من خلقة به باخراج ينجح فيه قصد
عنه وحكمه قال ابن عسكينة انهم من سنة وفد اخراج رسول الله صلى
الله عليه وسلم بن يسار بن عذارة السلمي وجمهور الامم على ما رواها
خلاد بن النضر بن جندب من ناحية الفراء وحكاية لثعلبي بن جندب بن جندب
يصل النصارى يكونون دون خم مائة واثني مائة في هذا السبب المختص بهما
للإيجاز التماس به خالدا إلى عسكينة كعتق عبث من ثلث مائة فاعتق
جندب العسكينة كعتق من الخليل أو ثعلبي بن جندب عتق من ثلث مائة
ثلاثة وثلاثون الشهب وأصبح النصارى عتق فيها أو صبر بعتق ما يسا
قبل عتقه وضد وقال البخاري فيهم عتق عيسى وولمسا له عيسى ثم
التدبير ابن خوارزم عتق مغير بن عافق ونحو ذلك من النصارى
وأبى الزبير عتق النصارى من نفسه في رتبة العبر بالحيمة يكون عتقه
أجله وانما الحالة وأبى رشد عتق أو حبه لغيره كما بعثه في
حياته إلى أجله انما الحالة وأبى القيس إلى قوله إلى جل لغيره والله
أنت عيسى عتق في وعبر رواية وأبى بن يزيق الجاني والزمان وليوسف
أبى عمى عتق بغير موت عافق ولهم عتق عتقه المروى كالموت
في عيسى وصية وفلان خليل تعليق وكذلك رتبة وان رتبة في رتبة الثلث
العتق بموتة على وصية وفلان ابن سمون عتق معلقا على موت المروى
في عيسى وصية الوصية وقال الترمذي أجباء أو حبه المذموم على نفسه وقال
شعر وصية الترمذي فيها عمر الرضوخ وقال البخاري التدبير والوصية
بالعتق في وضع السلطان وأما كل واحد منهما عتق معلقا بموت
حاصبه والزوج في التدبير عمر حاد ثا وقال ابن سلافة عتق معلقا

على الموت على عيسى وصية العسكينة ورد كابتة غير التمس بانه نزع
بالبضاعة وهو عتق كماله قال المولى ابن عمر بن الخطاب في رتبة ما
موجود في تدبيرهم للقبائل وغيره وليست مازونة للأجل ولو تعقبه
بالشهادة على التمس كيب وهو موقوف عسكينة على عسكينة أجنبية ليست
أصح والأخيه لكنا صرايا وتعقبه ابن خوارزم يعرف حكمه لدخوله معلقا
على موت مالكه وهو عتق الله أجل وأجاب عتقه ابن عسكينة بالسلام بانه
قوله في عيسى وصية في رتبة أرادته بالموت مالكه ورد بانه قوله في عيسى
وصية في رتبة أرادته بالموت ما يدخل على دخول موت مالكه ما على الخطأ
فيه ويعتق عتقه بالتدبير ويعتق أيضا عتق أخ ولحق بانه عتق معلقا
على موت مالكه وأجابا بغير تعليقه لله أن أراده معلقا بالتدبير
خرج عنه أنت حر عمر بن بانه بالتدبير فيه لعلنا وإن أراده المعلق
معاذ خرج عنه أم الولد لأن عتقها كذا الله في حادي سيخنة البرزلي
عن شيخه المولى ابن عمر في عتق معلقا على الموت ثابت مالكه
بغير موته بعتق المزمع يخرج (عتق الله أجل وأم الولد والموصى
يعتقه وللأولاد ابن عمر في عتق عتق بوجوب عتق معلقا
من ذلك مالكه بغير موته بعتق المزمع وحكمه في عتق هو موقوف إلى
فأعزى التماس التدبير والوصية أرجح استحسان (يعتق في بينهما وقد
وقع الضمير في ذلك فقال المازني في أصحابنا بين التدبير وبين
الوصية بالعتق أن خال الجنبية على المصادق بالتدبير عندهم مبنية
على أنهم يرجعون في مثل العتق وأجله وأما ذلك الوصية ولو عتق في
الوصية أنه يرجع فيها الشبهة التدبير وقال ابن راشد الموصى

الرجوع عن الوصية ولو قال ارسلت الي فيها على كل ما هو المرونة وفد
يخرج فيها قوله اخر ان الرجوع لها فيها من قوله انت كالف خلفه
واخر الرجوع الي فيها رسله المصريف في مقتضا وقال الامام ابني
عمية في اختصار المبرور ان التزم عزم الرجوع في الوصية في
على الصواب وفي نسخة اخرى على المشهور في شرح الجلباب ان سرور
قال اذا اتوا بالرضوخ صلاة الخصم بالرضوخ في ذلك ثلاثة احوال وذلك
مبني على الخلاف فيمن قال ارض بوصية الرجوع على فليدا بيا على انه ترض
او قال غاصد شرعية وهو ممنوع منها اتم الجمع من ذلك انه ما ذوق
له في ذلك وكذا الاصل في علمية جوع كيمية وفد انما انما في الاختلاف
في هذه الفاعلة في عارضة وكذا ابو عمر الله في ان يجمع الحق المختار
وقال الشيخ ابو محمد بن القاسم ان من غير التدبير والوصية واخر
واختلف في انما هو بالعضد والنية فقلت فيرجع الى ما اسما
ابن المازني وقال ابو عمر الله في ان يجمع على ما في اختلاف في التزام ما حكمه
لا يلزم قل يلزم انما كسر في عزم الضمان بما يوجب علمية من انما هو بالعلم
وابتكال ما جعل للوصية من الرجوع عن وصيته وانما الرجوع في وصيته
ما في حقه ما في بلد ما او يكتفي ارا بيقا والمشهور ان الالتزام لا يفي
مقتضيات الحكم فيقول وفيما انما عقوق الناس وليس له فيها
خوف الزموا انفسهم في ذلك انهم فقلت فيرجع ليجوا
ابن راشد وقال ابو القاسم بن انما قال المتأخرون من انما الله ما
استدبر من عزم الرجوع في الوصية لم يغير على نفسه بل لا رجوع
له عندنا بالتدبير اذا عزم الرجوع وقال ابن في تسعيت ارا انما

في ذلك ما عزم عزمي انما الرجوع لها فيها العزم في ذلك على نفسه وقال
انه تسعيت انما قال الرجوع الي كما عزم ما الرجوع له فيها على انما اصل
عزم الرجوع وان كان مقتضى التولية فلا في كذا في الرجوع ومنه العلم
من اجابا على حكم الوعد ولما سمع ابن اسلم ابن علوان يقول ثلاثة احوال
في المذهب رانه اشكل عليه القول الثالث قال الشكوني في الفرق بين
ان تكون الوصية بالعتق بالرجوع وبين غير ذلك الرجوع وقال غير
ان ابن علوان في بعض الاقوال الثلاثة قال في نسخة ابن زبير اخبرني كتابا
الخلافة عزم الرجوع ومن كتابا الجبس ما يدعي على الرجوع في كتابا التدبير
الفرق بين العتق وغيره وقال عياض ان في بعض نسخة التدبير يقول
تدبير انما ان يغير بما يربطه عن حكمه لقوله ما انما في الرجوع عنه
واخر في فيه عدنا وهو وصية ومنه ان العتق بلغة الوصية يقول
وصية اذا لم يكن يترك التدبير او يغير في وصية التدبير كقوله ان مقت
في الرجوع رجعت له فيه وفردوا اصبغ على ابن القاسم في ذلك ان
من مقتضى كذا في عزمي مدبر انما وصية يرجع فيها ان شاء الله
وروا ابن ذابغ عن ما في المجموعة في كتابا بجا ريته انما مدبر
تعتق بعد موتي انما اخبرنا فيها عدنا قال اخر في وصية له الرجوع
عندنا والشرع من جعل التدبير والوصية جنسا واحدا لم يجمع
قوله اية التدبير وسيروه قال ابن سحنون لقا اجمع المشهورون
على انما اسم المبرور في انما حكمه كذا انما اسم الملائكة انما
حكمه ووصية يكونه موصيا يعتقه بوصف يسير وقوله مدبر انما
لغيره بعد وفد في ابن رشره في المعنى في نفسه بقوله عتق اوجه

اوجبه على نفسه لعبر بمعيته الى اجل الحالة جاويز الميكنة له
ان يرجع فيه والموصي بعفته لم يغير السيرة عفته عتق في حياته
انما امر ان يعتق بعث وراثته وفدية المرونة التدييم ايجاب اوجبه
على نفسه واليجاب عن مال المزمع في المرونة والموصية عن انا ساء
رجع عنه اقال في المرونة ليس يمين اذ لو كان يمين البطل بالحق المدين
قال الملام ابن عيسى في مختصره ان مرضه هو المعتق من الثلث بعروته
وعتقه يعتق ارم خرج ما اقول وعتق الصحة وبالثلثي عتق المرض
وبالثلثي المرض بعتقه ونحو الملام وفي مختصره العقيق المعتق
من الثلث والكل بعروته يعتق ارم يخرج المعتق اجملا وام الولد
والمرضا بعتقه فقلت في حياته سير عبر عنه انه بايع المدين
قال الملام ابن عيسى في المختصر اجملا في بيع المرونة فيه
البصيرة قال الملام ابن عيسى ما اقل عقيقة عن فقلت بشرح
المشار البعثة لئلا واعتبار المتضمن والشرام في عالمه من طرف
اقل المذهب فاعترى التدييم بمنزلة الميراث المدين تسعة من
سحب الخيمة والاباء بلا باع والحرث فضية في غير مختل كون
الدين فيه سابقا وعن انا في التدييم بعثه بعثه بصحة
في الموصية انما انما عتق اختلف المالكية فيما هو
المال في المعتق المعلق على الموت التدييم او الوصية وما يدرته جواز
الرجوع او ندمه من قال احب ان تخرج موتني او يوم اموتك بالمسلم
حمله على الوصية عتق ينفذ التدييم وعكس اشبه في خلاص ما اذا انا
ان عتق من مرضه في اومه بعثه في اومه وبعثه في اومه بعثه في اومه

معلق بالحق مطلق في المعتق الكتابية عبر الوصية المعتق
من اها بنا يميز في الكتابة الحالة وابطل لغزو عليها الكتابة ويمنها
فكاعة وقال ابوهم بن عيسى انما الكتابية ان تكون موجلة
قال عمر بن الخطاب في رجل عتق اراثة على مال يورثه اليه وقال ابن
رجع عنه عتق ارجل عتق اراثة على مال يورثه اليه وبجاء وقال
ابن عيسى انما عتق العبر على مال فينجح قال ابن عيسى في رجل عتق
عتقه على مال فينجح من اجنيه وليس بثلثي واحكمها حكمه وقال ابن
رشد عتق ارجل عتق اراثة على مال يورثه اليه وقال المخرج
عتق على مال موجل وقال ابو سفيان عمر اخذ مال فينجح على عتق وقال
يهرام في ثلثه عتق اقل تيمم رفيفا على مال وبجاء في حكمه
عتق ارجل عتق اراثة على مال يورثه اليه وابنه سمون (عتق
على مال وبجاء قلت كذا في المرونة انما التيمم وصح خلاص
وغيره بشرح متقارب مضربا تقرب التيمم في وقال الملام ابن
عيسى عتق على مال موجل من المعبر مرفوعا على اياه فيخرج على
مال وجعل فيخرج عتق العبر على مال موجل من اجنيه المتكاتب
قال الملام ابن عيسى من له التيمم في العبر واخي عليه يرد على الحر
منع كتابة الوكيل الزن على المخرج انطباع الاسم على تصبه في ذلك
ابوهم قول الله تعالى بكتبرهم في هذا المدة عن المكنم وتذكر كتابة
من اصدقه والمحل وان كانت كذا في وقال المكي اختلف في الملام في
على انظر اراثة ابن يونس الكتابية براء عن مال وصار ايضا
لانها من اسم ان تشير باع عتق من نفسه بلل وقال الملام

ابن عميرة المعروف انما منسوب اليه وقال ابن رستم في حاشيته
عن مالك وقال ابن الجلاء وابنه انصار ميا حنة وقال في حاشيته
مستحبة وقال ابن سعد ان من رتبة ربه الى سالته جاءني فلما عرفت
بان رغبته الكتاب به بهت ذال ابن رستم حملت على التجميع والتأجيل
لان في الامر بها وانما كان تكون حاله وقال غير الوفاة اصحابنا
يقولون انما التجميع ربه في اطاع ما يملكه على لوجه الكتاب به
ونحو قول ابن عميرة سنا هذا يكون (٢) مرحلة فلت يتأمل المأجل
ان يكون خاتمة عمره في السبع او في عشرة الا في شتر في الحظا
ابن رستم مرا بغيره في الكاهن في كل عام في قول عمر في عمره في السبع
بميرج الى في البعة عمره في السبع في كل عام في عمره في السبع
اعتماد عن مالك في كل شتر في كل عام في عمره في السبع
واما الولد ان المستحق في حنة في عمره في كل عام في عمره في السبع
في كل عام في حنة في عمره في كل عام في عمره في السبع
الى الورثة ملكه انه يملوك وابد له من مالك وقال ابو حنيفة
الدين في رغبته فيه قال مالك ان تزوج ابنة سيرك في رتبته
انفسه النكاح وقال ابو حنيفة ان يبيع في حنة في كل عام في عمره في السبع
عليه قبل حصول المهر منه بوجبه انفساخ (العقد قبل المبيع
قبل الغيب) من ثم قال (سابع) تبعية الكدابة بالموت وقال
ابو حنيفة على اقله واصل مالك في سابع ما استحسن ان في عام
في ولد كدابة في الكدابة اها حمارك وكذا وحرك ما يعني اننا بان لم
يترك ربه او فزر واحد على الشجر سعا بان ربه والما وجر او في ربه

خلاف كثير فاما حاشية المصل ان السيرة في حنة في عمره في السبع
واعلى مال يروجه له معجلا لان الكدابة في بيع العبد من نفسه فلا يجبي
العبد في ذلك واختلف في قول ابن القاسم في السيرة في حنة في عمره في السبع
الكدابة في حنة في عمره في السبع في ابن القاسم ان الزام السيرة العبد لان
على (العقد) لقوله ان في كذا لم يلزم (العبد) يلزم (السيرة) (العقد)
وقال محمد بن مالك في الزام العبد لان ان شاء وقال مالك واشهد بل ربه
مع السيرة (العقد) و (العبد) لان معجلا فاما حاشية الكتاب في حنة
السيرة في مال الملك في رتبته واختلف في ما كتبه عن سيرك وقت
الكدابة هل له ان يترعه ام لا ونعقده فيه بالعموم وليس الملك في
السيرة في مال الملك لغير عوض وانما بان (١) بان في حنة في عمره في السبع
وقيل يجوز وان اذ له سيرك فاما حاشية حنة في عمره في السبع
لغا. اعلم ان في حنة في عمره في السبع في حنة في عمره في السبع
وكله في حنة في عمره في السبع في حنة في عمره في السبع
ابن رستم في حنة في عمره في السبع في حنة في عمره في السبع
على سيرة حنة في عمره في السبع في حنة في عمره في السبع
وان كان احرار واعز فيه وان في حنة في عمره في السبع في حنة في عمره في السبع
يخرج من حنة في عمره في السبع في حنة في عمره في السبع في حنة في عمره في السبع
وقال ابن رستم في حنة في عمره في السبع في حنة في عمره في السبع
انما اختلف في حنة في عمره في السبع في حنة في عمره في السبع
السيرة في حنة في عمره في السبع في حنة في عمره في السبع
لما ولي لثورة كرموا (العقد) في حنة في عمره في السبع في حنة في عمره في السبع

وجيها ماويه انما عن شيخه المذكور من ثبت لها حمل تعتز بها
والجهد به وفيه تختص كواحي حملها من وكس مالها عليه جيرا
يخرج المستخف ما ملأ من زوج لانه غيب ملكه وتخرج المستخف ما ملأ
من مالها على اخز فيمنها بها وتخرج العبد يعتق سير حملها منه غير
على ومن اشترا زوجته ما ملأ منه بنكاح فلا عتق انتساب المنة كونها
او ولد من الولد بالحيوة المحصنة محرم والد وبالنسب عن اية غيبوبة
قال ما لك نصيب من ذلك بالاشتداد بالذكاح ولو كان على بسببه او
نكاح برفا واختلب قوله والله اعلم المحض يوم ان نعقد او نزع
الولاية وعليها لو اشتراها ما ملأ انما نصيب حملها فلا عتق سبعة
حيوة ام الولد تمنع من انعقاد عتق نفل ولت بها يسير او حبة
وغيرها ونفل ملك منا بعدها كذا الك فلا عتق ارش الجنابة عليها
في نفسها وفي اطرافها الشير بملكها وكل جنابة تجنيها على
غيرها بغير حكمها ويغسر من سيرها وهي حامل تثبت لها اكل
الهيئة المطلقة بقرن وتورق وسائر اكلها الحيوة فلا عتق قال
ابن حاتم ما يجرم ويكره اح ولده عليه يوجب عتقها عليه لو كسبه
اياها عتق من زوج او وكسبه ابيه فلا عتق كذا ما سفلت وجهه
على المدع عليه لراثة حاله مرعيها على قصر رفع حكمه عنه وانما
ما شرجه عليه كدعوا المرأة الغلاف على زوجها ودعوا المولى كذا
سير العتق او الثابتة او الذبيحة او الوكي او الحمل او المولود فقال
بعض شيوخنا وكذا دعوا المحض اشفاك المحضنة على محضون
المرجعي وفر نص غير واحد مما توهم اليه عليه فاعتق له بسبعة

ملكه على ما منته التلذذ ويسير من مقلد وله اشترا ما ملأ
يرضي وكسبه غرقه ولدها فلا عتق متعة التلذذ في حمة شرعا (الزنى
يا ترى النكاح او ملكا فبذلها عليه في حمة نسب او مهر او رضاء ونحو ذلك
والا لاني يركى بنكاح نسبي فبذل ملكا اليه فبذل لا يبيع متعة
التلذذ الذي ياتى به في حمة نسب او مهر او رضاء ولا يبيعها
لاني ياتى به فلا عتق ملكا في حمة والاني يستلزم ملكا فبذلها
البيعية وغيرها ولا تنفع بها الا ما يستلزم منها كما تقدم فلا يملك
الاني ياتى به فبذلها كذا الا انى ما يبيع البضع وسائر متعة التلذذ
وما يملك ما ينفق وتنفق عنها تابعة لنفل ملكا في حمة لاني وملك اسد
استغناءها وتنفقها وتنفق الا انى لا يبيع كله بكم الشبع وانما ملك استغناء
لانه متعة التلذذ ما يملكه بالبنكاح او بملكه يبيع لانه متعة واما ما يبيع
الاخر لها بملكها كذا الك لعرض الزوج او كذا قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لجمعة كلمة النسب ما يبيع ما يوجب فقلت افترى الملاح
ابن عتبة على ذلك العربي المشهور له على التعريف المثل وقال الابن فزانه
عليه افضل الصلاة واكثر التسليم تعريف بغيرته واكثر للموا تم بعل
التم منه ولذا وقعوا عند وقال الملاح ابن عتبة في فضل وان سلمون وطاحي
واقفوا بسنن ابي وابوعمر بن عبد الله ومحمد بن الحنفية ويوسف بن عيسى
كلمة كلمة النسب ما يبيع ما يوجب بغيره والامير الواء بغيره الواء وورد
من الراية معتق الواء وهو النسب ولعله لرويه وهو القريب وبكس
الوا والامارة وقيل يبيع بالوجهين والولي يملك لغة على القريب
والجلبى ونفلاهم بالامير واعتق والتا صروا الناحية لليتيم والعضو

فكانت رتبة الانعام الاولى والمعاني الخريفة ابن بن الحق والمعتق
نسبة نسب نسبة النسب وليست به ووجه النسب ان العبد
لما علم من ان في محله الخروج نفسه والمعتق يصير موجودا كالماء
الولد ان معقد وما والا؟ هذا الذي يشبه وجوده فقلت انهما
كما ان الله انما يتخلق بالانواع ان في فية ما يملكها الله فكذلك
الانواع كالمساوية له من ملك النعمة بقوله لم ينفذ من فية النزل
يعتق نفسه من فية العزم وقال الشيخ ابو عثمان سجد العقبان
شيخ شيوخنا الوفاء يخلق تارة ويراد به النسب الذي يرتفع به
الميراث ومعناه النسبة التي يجرها الحق بين العبد وعصبته
نسب اولا ونسب العبد وعصبته وهو اليهم السبلين ويخلق تارة
ويراد به الميراث من الميراث قوله صل الله عليه وسلم تشليما الوفاء لجمعة
كجمعة النسب ايلاع وايوهب وقوله صوا الغفر منهم ومن الثاني
فولم الميراث للعتق او من ابنه وابنه او بالوفاء من ابنه وابنه او
بالوفاء من ابني ابني او بالميراث وليس المعنا انه او منه بتلك النسبة
الحاصلة بل ان النسبة الحاصلة فيها حتى يقال بعضهم وان بعض
ان الذي يحصل لبعضهم من تلك النسبة عجم الذي يحصل للاخر بالميراث
بالعتق يحصل بينه وبين العبد من النسبة انه معتق له والميراث معتق
واذا ابن الميراث بينه من النسبة انه ابن معتق كذا العبد يحصل
لعنوا العبد انه معتق كذا الميراث ويحصل مثل كذا من عصبته الميراث
للعقب عصبته الوفاء يستخرج النسبة الحاصلة لكل
واحد كذا العبد عجم النسبة الحاصلة للاخر عليه وكذلك

رب العبد وموالياهم السبلين ما العبد يحصل بينه وبين نسبه وهو
كوة العبد معتق ابيه وكوة العبد ابنه معتق كذا النسب وكذا
ابيه او كذا النسبة الحاصلة مضايقة بينه وبينه واما النسبة
فهي حقيقة الوفاء وهذه النسبة التي يرتفع بها الميراث من الوفاء
السبلين بل هو مجرد الميراث للعتق بالذي يمنع ان يكون ابنه واولاد
الميراث للعتق بالذي يحصل بينه وبينه بل انما هو حاصل له بنفسه
مصول العقب وكذا اسما الميراث نعم الحاصل من ذلك الميراث او
الميراث الحاصل له به يحجب عن الميراث تلك الميراث ولم يحجب عن حقيقة
الوفاء وايضا في النسب ما ان النسب ما ان النسب ما ان النسب ما ان النسب
بينها نسبة وهو كونه كذا ابنا وحصلت نسبة اخيه من اخوة
كذا الميراث ومن كذا الميراث وهو اخوة وحصلت نسبة اخيه من اخوة كذا الميراث
ومن كذا الميراث وهو كونه امه له وكونه ابن اخ له وهو نسبة من
هذا النسب بلية تزوج الميراث الوفاء والميراث والميراث بالذي
يحدث وجوده الميراث من بعضه او بالبرائة من بعضه حقيقة الوفاء كحقيقة
النسب وهذا ما قوله صل الله عليه وسلم يتحل هذا المعنى وعقد به
يتحل ما تشكك فيه البعد من عصبته من فية النسب في الواضحة قال
قالكم رضى قال الرجل يبيت مولا مولا ومولا من عصبته نفسه لم يبد
وان كان المعتق ابا او جيرا او ميراثه فانه يكرهه فلعنوا الميراث
نسب موقوف فطعن نسب رجل من خال ابنه وهو وان انفسهم ما ان العبد عليه
يفطعن الوفاء وقال ابن الميراث من كذا الوفاء من كذا الوفاء
المعتق نفسه وكذا ثابت فلا يبرأ اذا كان ابا او جيرا من المعتق

وكانه قال ليست ابيك الزهري تعرفوا بلان قال ابن عيسى وبه اخول
 وبه الكتاب له عملان فيهم غير ابيهم فلا عثرة قال الشيخ ابو عبد الله محمد
 الغزي اصل الزهري له سب لم يرد له ما؟ والاعتفاء سب لوجود المعتق
 لان العبد مفعول بنفسه مرفوع بسبب باء الاعتفاء غير اوحد
 لنفسه لجرانه كان مفعول ابد على لغز المعتق نعم الجرك كان فيهم واول
 والمراد ان جرد مملوكا يبعثه كما جاء اذا صار سببا لوجود المصبي
 من ثم كان انما كحة كحة السبب وحرمة الضمة على مولاي في هذا ثم في
 اخر قوليه انما للثبة رد مخرجا الوصية ايضا انه اذا عدا لكل مال
 اء الزهري يورث به كايورث وصيه انه بالعبصة المحضة ومن ثم ان عترض فم
 ابن الحاجب وهو ان عصب رجوع زواج وتكلمه زيادة انما يتبع حد
 ان عصب بغير موت الاعتفاء يدل موت المعتق من ثم استحق بطلانه
 بانه محضه ورث عتفه وان ترك المرأة المأواه ما يترك فلا عثرة
 انما يورث بغير ان عصب لسبب مرض فيه خاف العصبنة الزكوة
 وهم البنون وبهم الزكوة والمال والجر والمخوة واسغاوا؟ وبهم
 طارح في مال المأواه وبهم تلح المأواه تلح المأواه وبهم عدا المأواه
 الجرح انهم تلح بنو عا حذا انهم تلح والمخيط اتفق بغيره المأواه
 عا ان الزهري سب ما كان يبيع كايورث وايضا كما نسب فلا عثرة سببه
 عتق سيره وان يجوز عتق او غير اوته يورث او كذا به او كذا
 او تدبير وغيره عند اعتفاء عنه مطلقا كما المسموع وقال المأواه اب
 عتبة ذوالوا ان ثبت الاعتفاء عنه ولو يجوز ان يغير انده فالمأواه مع
 ان المأواه تلح بنو عا قال ابن زكوة قوله عليه السلام انما الزهري

منها اعتق اي له فواء الاعتقاد الحق قول الحق والاعتقاد الحق هو الذي
 كان له ثواب اعتقده ان اسلم ولو كان لا يعرف مثله فانه انما هو الذي هو الحق
 خلافا لما كان واجبا به وروايت ابن الفاسم وقال المستطع شريك واه الاعتقاد
 يكون ما لا كلاله اعتقاده كله عن نفسه نعيم مديد وأما كتاب الاعتقاد
 الى اجل ولا يقضه وان يتساوى به مع سيرة الدين يكونا مسلمين او كافرين
 في الدنيا رغبة من ركاثة بقاء هذا المسلمين ومن اعتقاد الله من العرب
 واليهود راء ميراثه كوصيته او لجامعة المسلمين ان يدرس الوارث بالكتاب
 من انكسار ووا. وهو كل من افزع عليهم بالاعتقاد يرثه من اعتقده اذ لم
 يتكلم له وارثا ينسب او عصبة فهو جميع المال فاعلمه قال ابن العربي
 النسب يخرج الماد من الزمان والثنى على وجه شيعي وان كان لا بعصبة
 وليس ينسب في اصح الغول في الدم فلفظ المشهور في جميع بيت اننا
 على ايقاعه فكل ابن العربي واليهود هو وشاه ولا ينسب الى ابيهم الرجل
 والمرأة وهم المجلد والاختلاف واليهود يجمعهم باذنه الم ينسب شيعي
 فلا يصح شرعا فاعلم انه له عائل واحد من التبع عنه ان واه. فكل له انه
 اعتقده واولاد كل واحد منهما بيته بما اذناه وتكليفه (نحوه) وافهم
 (نحوه) اعرفه كقول شريح بيته بافراي ام يقال ان الفاسم ربيعة سافهم
 وشيعة الفهم له وقال مالك افراي يجوز في حواشيه وقال سمعوني اقبل
 افراي وابينة ضرر وقال البخاري ارادة اقبل افراي بوجهه البوا. بخلاف
 افراي من يدرى شيء فاعلمه لم يعرف انفسا من الوفاء (لما) اعتقده
 او اعتقده من اعتقده او ولد من اعتقده من ولد المالك من ذرية المالك ولد
 فكل الزمان والمناهي والمرأة في الوفاء اذ ان اعتقده من له فيه هلال ابا او اخا

يعرفه الناس فلم يبعثه اليه وصعدا بعد النبي صلى الله عليه وسلم فسلم عليه
الوارث في الحادي عشر اذ كان يقول ما انده هو وان يلعن الحوي وجره
الحمد والبركة لان تلك الايات رسالته وهو انتم ارسوا الرافضين الى
فذل انما في قال في خروج الخبر نبوة عيسى عليه السلام لم تنقطع وان
ما كان في بعثة فذ شئنا وقال الله ان فلان يبعث القول نبوة النبي لم
صل الله عليه وسلم تسليما النبي بقري واجاب بان المعنا بان نبوة من الله بقري
والله في عيسى عليه السلام من قبل بان نبوة ايضا قلت كقول الله
ابن الحبيب ان يكون التعصيب (ان ذكر) في نفسه او ذكره وتعجب بقصود
الله التعصيب يكون في المؤمن كما اخوانا مع انباء واجاب ان غير ان الله وانما
يلزم هذا ما عجب قوله او ذكره ما نفسه وهو يقتل ان يكون معلوما او ذكره
مبدا فيقول لا يكون (ان ذكر) موضوعا بذلك وهذا الذي يكون سببا في ذلك
ذكما كان وقد يكون انما كان مع البنت وقال الله ان نبوة عيسى عليه السلام
اختصار كلام ابن شام وهو ان يقول هذا المقتل لان الله ويرى بالتعصيب كل ذلك
ينفسه او ذكره ويلزم ما قوله في المقتل ان ذكره ان يكون ما في نفسه للتقرير
وبه يركب السببية ويلزم عليه ان تكون بنت الله ما جده للبنت عملا بالسببية
لغيره من جهة ما اختص الله به الجزية لمشاركته اذ في الجزية سبب ارفع
الحج قال الله ان نبوة من الله ومنع اخيه المراثي او اعمه الاول
نفسه والذاني اسغاه فالشبهة البرزخية غير مانعة لرفو والبرزخية وما
موانع (ان ذكر) وليست بحج اصطلاحا ولم يطلعه في العود والخيال غير
ما منع لخروج منع اخيه المراثي واعمه تمنع الجدة عن النسخ والتعصيب لان
منع الحج عن المصحف يستلزم الحج عن اخيه (ان ذكر) مع يستلزم رفع

[illegible]

مال المشرك وابن الفاسق المرونة وهذا الصلح بيني وفدضت عليه
الحجبة وقد ضرت على رضى فاعترفت الموارث بين من اشد على البكر من
لم يولد له السلام قبل يتوقف على ثبوت نسب التوارث بينهم بالبنية الطولية
العادة والجمهور توقفهم على ثبوت النسب واستترة التوارث في السلام
لذلك توارث النجاة رضى الله عنهم فاجتمعوا في عسرة ذرية السلام من
بني باني وبني باني وذرية السلام بارحاهم نبيها فان لم يرض منها
وهم الجراد للام والام للام ويقولون ربنا اناخ للام والافعال والام
ويؤتمرون ربنا البنات ربنا الاخوات والجميع العصبية من النساء بالنسب
نبيها كما انها ربنا اخوة ربنا المحمل واواهم ومن علما ما تمسح
بأمرت والجميع لان كل من يري بحاله يجب فاعترفت الموارث بين الموارث
واما ما تدا واخ اخ وامهاتنا جلا تزي ام ابن ام وام ابن ام وان
انفردت الميراث الوارثة تامة لها الشرس ما اجتمعت جيرة للام وجيرة
للام كان الشرس بينهما نصفين وان كانت الميراث للام اقرى كان الشرس لها
ذوية الية للام وان كانت الية للام اقرى كان الشرس بينهما نصفين فاعترفت
ميراث الميراث للام وان لم يكن ذرية ابنا واخوة امها والام (طبي)
الغوازم للام معه وضع الزوجة والاني وجه الملك خلافة والدفاع
الميراث الميراث كله اذا انفردت كان معه اهل ورضى برضه الميراث
واينفع منه اذ ان قصد القول فاعترفت الواثبة واثبة السلام والامانة
ميتي عامة فتوارث بها عن عزم النسب والنسب واثبة العلقة والامانة
فيلد كالتبعية الجاهلية والوراثة في السلام وفيلد كان التوارث يتطابق
اول السلام ثم نسبه واثبة الهيبة كان التوارث بهله اول السلام

ثم نسبه واثبة الهيبة كان التوارث بهله اول السلام
وهي واثبة الهيبة وانها توجب الميراث عن انقطاع النسب في النكاح
ملاعتق فاعترفت موارث النكاح كل ما في السلام الكتاب بين يدي عليها ووارث
عنها الكتاب بين يتقبل كلهم بالسلام وعن ماله الحكم سواء فاعترفت اقطا
الورثة من توارث موارثهم في الميراث في اقطارهم قبل فواته عظماء
ام امنا اختلعت فيه ما انا من اقطارهم قبل فواته عظماء
ابو سفل في رهم امنا في اقطارهم بدنا في عا اقطارهم وعمل فيها
بكرت وفيه يري وانفذت ماله الورثة ثم ارادوا الرجوع فيها فقال
ابن الفاسق الناس في الله فخلعوا وارادوا ان يخلعوا ورجعوا فيه وقال
سبحنك وصالحك ارجوع لهم واقتلوا عدواهم اقبل فاعترفت جميع الميراث
موتت هو امر ورثته ولم يفرق على ابنته واثبات ورثته فقال اصبح
ابن سعيد الرية عليه عمل الحكم وحل الميراث هو الواجب انما له
ويؤلف الميراث بيد من هو يري واقتضا في عجزه بطلت العمل
ويغايير من هو يري وفان ابن عمار في عا الاطام كالحكم على الغايب
وترجى له الحجة واسقط عفو الكاظمين لعزم وعزمها عباد المظالم
وذلك الميراث الميراث وبعث الميراث وبعث الميراث وبعث الميراث
او الميراث بعد الميراث في الميراث فاعترفت مشهور قول سحنه اذ ثبت
المال وارثه ويسمع لهما بيني في الميراث فوله تعال وكل عملنا موارث
مملكتي الوالدان والميراث في الميراث فاعترفت الميراث والميراث في الميراث
لما هم او مقرر واختلعت في العزبة الية في الميراث في الميراث في الميراث
تاريخ في الميراث والميراث في الميراث وارثا والميراث في الميراث

والباقي منه بعد ان مضى فانه غيب واخر وللاول من جهة هو الذي له مانع
يختلف به برزخه وقد ذكره بركة بن عيسى او يدعى ليدى كى او اخت مع بنت وفيلهم
او بنى كى بن تميم المراد كى يجمع فيه مع الميت تعذر ما بينهما وبينه من
بروز نسبهما به اولم يتعذر استواء عرد برزخهما واختلافه والذهب
انه النسبادة بالمواريث شهادة بالنسب فكل من ذكيت فيه بنوته فيه
الاجرا يجمع فيه مشهود ببنوته اضيحت اليه وانا ليس كايه (البرزخ)
وغا الذي يوقع على معية خاله بالوفوع عليه وانا كانت شهادة بالمانع
يعلم ولو كان بنى الغيب بذاته الواضح ان الشهادة تخبر عن علم بمرافق مانع
يعلم خاله كانت شهادة نورا تعجزا ولم يتعجز وينرجع في خاله الجبر
اليجتمع فيه بانه شهادة بالبرزخ الذي يليه من حقيقة العاصب والابن الذي
يليه من حقيقة الميت ليس بينهما الا غيب مما ردا الى بوجوب معية ومعية
مشهود بانه وان النسب في الموارث مشهود به باذا شهدا شاهد
بذاته وهو علم برزخ الجبر المجمع فيه والبرزخ ايتى ابناء ونسب جسدانية
بالحكمة عند الذي اذكرنا عليه من تخفيف شيوخنا ووقعنا عليه من
تغير برزخ وانتقال العمل منه به في الحجة العلية وعمل اصلها في المخرج
عليه مع وفوع تشريدهم في خاله وتحويل ايجهم من ذرا العقول والحق
على ميراث بيت المال لكثرة النسبادة من العلاقة لشدة العلم في الشهادة
وعدم ضبطهم وتغيرهم لمواقع ما يفسد بالاستيصاد اريد من خاله ومن
تدعيم ولد آخر والتمكية في خاله كما عرول الموضع دون غيبهم هم الذين
ما رجع في خاله من ذهاب الحفوة به موارث بيت المال وحضرة الغيب
يجل بعينه وانما ولذا انما يستعسر من يعز به المصيبة عن البناء والنسب وكذا

بعض ما ذكره او ما هو محتاج اليه بوجوب بانه يعلمه ولا يعرفه وفروفت
على ميراث الشيخ المولى اية العلم اجم الغلظة رحمة الله بغير شهادة العادة
بالمال يجلهم بحقيقة وفروفتهم وفروفتهم (النسب) في الموارث بتعقيب
الجمعة مع الميت في الثالث او الرابع اذا بعزته ويهود اليهود عن زنى
البرزخ لم يدرك من سهره وابطلت يعقوا الشيخ المولى العلاء
او غيرهم لانه انما يجرى رحمة الله تعالى مسترا الى ما استدر الله غيب
من (تسوية) الشارايهم او ان ان النسبادة بالمواريث شهادة
بالنسب بلا بد من معية من له باذا برزخ مع معية من به وبني شهادة
بالحكمة ورجعت الى الحقيقة من الله تعالى ويكتب بالمال او بغيره ليرك
ما رجع في الجبرية اية اية زيد في شهادته امر ووراثته =
ومنا سخا انما واعتز بانه ايعز عين الموروث الما قبل النسبوية اليه
المال والاذكره سنة ويعز ما سوى خاله قال (العقد) عن عامل
بلا يعبر شيئا وايوجب حكمه ونزلنا اخرى من هذا الما ويكتب بهذا النبي المالى
العلامة في الجعة الما بالحق العلية ابو عيسى الما بالحق الرضا
عبد الله تعالى ما انما الما وحسب رضى الله عنكم ووقع في كلام
الشيخ حجة شهادة الشاهد بجزله وعصبه اية معه بلاءه فله غيب واحد
من لغية كمال ما لا يحصى الجدة المجمع فيه كثر في ذروع النسب او فلت كمال النسب
يعز عنه الجدة المشهود اية والواضح من خاله ما انما كان الشاهد يعز
ذروع النسب والجبر المجمع فيه واذا انما يعز يعز خاله الما بالسمع ويجب
ان يشهد بالسمع ويذكره وبذا الما اجتنابنا ابو عيسى رحمة الله البعير في
فضيلة واحمنا نحيي الله بعينه العمل به ولو هو واضح ان النسب في

في البرية مشهود به فلا بد من كونه رجوعه الى بيوتهم وحيث ذلك المجلد فانه
انما هو انما اطلقها فاذا كان انما هو رجوعه الى بيوتهم من سنة انهم
يردوا رجوعا نسب او اخرها خاصة او ايردوا المجرى مجتمع بين شهادة
ساقطة انما لم يكن اسماء المستند فيه في شهادته لوجوبه في قول خالف
الرجوع به عن انما لم يكن من شهادته بوجوب انما ووراثته ومانعته
واعترض بانما لم يكن المروي في المثل المستند اليه لا ملاك ولا يرد له سنة
ويجوز ما سري ذلك قال العرف على ما لم يكن يبعد شيئا ولا يوجب
حكمه انما النسب وكذا انما النسب مشهود به في الموارثه فاذا كان الغايه
ما لم يكن من انما هو انما لم يكن من المشهود بوجوبه ولا يوجب وجهه
ما لم يكن شهادته وانما في لانه شهادته في حديثه بين انما في الاستماع وهو
انما لم يكن في حديثه ما لم يكن في شهادته بالاسماع وما لم يكن وهو
الشهادته بالعمية وهي في وجوده في حديثه من سنة على المشهور
وعلى معية المجرى مجتمع فيه انما هو النسب اليه في جوابه رضي الله
عنكم ما لم يكن في ذلك وبينه في اجابتي — بما قصه المجلد العمل
على انما اقتاب من ذكره وايدى من انما انما نسب حتى يوصله الى المجرى
اذا لم يكن او بالاسماع وفرصات انما فيقول بل وكثير من انما في
ما لم يكن في ذلك انما لم يكن في الله سبحانه اعلم وبه لتوفيقه بما لم يكن
البينة بالتوارث في ذلك النسب مجتمع به في جبر واحدا على النسب في
استثنى شهادته بالاسماع بل انما لم يكن في غير انما في المثل في
شيء لم يكن في ذلك بواجب وانما اجلوا وانما من جهة عزه في
الاسماع في نفسه ما لم يكن شهادته مع مودة بين ما لم يكن

وبه الملامح انما في شهادته في المثل والبرية وغيره انما المشهور
من النسب المجرى به حال العرف المجرى على البساده وهو في
انما في النسب في المروية في انما في شهادته في قوله في انما في المشهور
بساد العرف حتى بينا ما خلا عليه وذلك في انما في ما لم يكن
في انما في النسب بين النسب والاسماء في انما في البساده حتى بينا خلافه
والله في اختلاف في انما في القول فيما لم يكن في انما في انما في
والاخر في انما في انما في انما في انما في عاده في المروية في انما في انما في
على البساده في انما في انما في الوجه الذي يعسر وقال في انما في
في انما في الوجه الجانيه واقتضى عليه في انما في انما في انما في
والانما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في
انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في
وغيره في انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في
انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في
انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في
ما لم يكن في انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في
قول انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في
والنكاح في انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في
يجوز في انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في
ونما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في
بما لم يكن في انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في
سواء استغفله او استغفله في انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في

واجب الاعتبار والاعتبار به هو ما ثبت المحفوظة ومستحقها وحكم
الحاكم يتوقف على ما ثبت له به في ذلك وهذا ما ينبغي ان ينظر فيه
ولقولنا العلة البهية المحملة انجبوا ولذا قال عن الدين العلة المبررة
الجبلة انجبوا من المحملة عليها دعوا وشهادة اوزواية لفرقة
بين ما قيل وما لا يقبل ونعم ان في الاجماع بعض موارد من ذلك
بالجملة في معنى ما تفر فيه عوي وقد صرح مالك في موطنه ان
اموال كل زمان وما غلب عليهم من احوال الرب وانتم وعوام
المرونة من افعال التلا بعض نصيح في ذلك من عني واحكاما
اشارة الى مالك في موطنه في مسألة من اراد تحويل سائمة له
في ارض جاري الارض يملكها اراد نقلها الى جهة اخرى من الارض التي
هي شبيه فيها قال مالك لو كان له اسلة وحقله كذا عتاله في زمن
عمي رايه المحزب اذ عهم في ذلك رايه اسلة فية ولقي فسر اسلة
واستجبعوا التمس قاله البجلي في العلة اهل راي مالك اهل راي
عمي اية الخطابي في كذا العلم انما اذ ان اختلاف احوال الناس وانما اهل
زمنه فويق فيهم التهمة اشتغال العالم يكون فيتم له اهل راي
عهم من اختلاف اياه في علمه في الخطابي في ذلك في المرونة التي
يجع اقلها او يكتب عليه الصلاح والدين والتجيم على المصلحة
وانه الزمان الذي يعمل له او يغلب عليه اشتغال اموال الناس
بغير الحرف يجب ان يكم عليهم بالمنع من ذلك وفي انا المرونة
التي في قوله ابنه وفيه عن يوسف بن عمار في سقاء في يده سلة الموصي
الضابط بحاردها في الولد كوالد والوالد لولد والاخ اخيه

والا رجل امة قد شخ دخل النكاح مع رجل من بني اسرائيل فبطنوا به من امره حملت
المرأة على امة امة من بني اسرائيل فبطنوا به من امره حملت
في بطنه ولدان ذاك الذك من الولد والولد والزوج والزوج لم يمتهم
بما هموا به ذاك الذك ان قال ابن وهب وقال يحيى بن ابي عمير
سليم بن قيس قال قلت — انك انبسط في الموضع مسادا وكذا اعدا
المروعة على اختلاف افعالهم عليه من الاختلاف والفرق والاختلاف
المراشدين الى الجاسر وبعد ذاك الذك وعاقبه يجب مكرهاتهم واخبروا
باختلاف الاختلاف اختلاف افعالهم في الموضع والوجود وفي ذاك الذك
لم يمتهم بذالك الذك بنفسه ويختص به ابيه بغيره وانتم الى التبع الى
واعان الموضع على كل وقت في نحو به الحكم على افعاله بغيره
اشهر بالمثل على افعال افعاله على افعاله والفرق في
من رواه ابنان وهب ثبت ان ذاك الذك تحرك للناس افضية بغيره
من العيون من مودة الصبي على ما ذاك تحرك للناس افضية بغيره
ما اخر فوافي العيون وفرد اخيرا على وقت به رواية وعلى ما ذاك
يختص على ما افعال به على افعال من ذاك الذك فلهذا الرجل على افعال
عبر انهم يمتهم تحرك للناس افضية بغيره والفرق في العيون
وهذا يدل على ما تقدم نقله من ان ذاك الذك من نقل ابن هشام ويحيى
سليم بن قيس ان اختلاف افعال الناس وتغير تصرفاتهم في
على افعالهم افعالهم افعالهم افعالهم افعالهم افعالهم افعالهم
الفرق في ذاك الذك على افعالهم افعالهم افعالهم افعالهم افعالهم
الفرق في ذاك الذك على افعالهم افعالهم افعالهم افعالهم افعالهم

فوق علی حوزہ علم
الافتاء اسلام آباد

باري وباري (المكانين) يرونه من جهة الكفاية في الزوجة كما خلا
اشبه اجتماعه درجة واحدة بل لا يملك مثل هذه (التي هي في الحق الام
بل لا يملك مثل هذه التي كلف باري الحبي (التي هي في الحق الام كل من
يعبر موزنه في شغل نصيبه (التي هي في الحق الام كما في بعض احواله يعبر موزن الموروث
كل من يرونه في شغل باري مع وجود (التي هي في الحق الام كل مسألة ما يخرج فيها
اللام عن الشغل او الشغل (التي هي في الحق الام واثوان لهما الرزق وهو تلك الباقية
كل مسألة ما يعرض فيها للاختلاف مع الحق في شيء (التي هي في الحق الام كثرية كل
وارث في ان يشغل (التي هي في الحق الام اربعة (التي هي في الحق الام واثوان والزوجان والاثبات
كل من يرونه في شغل باري في الحق الام والمحقق الا على كل من يورث
في الحق الام العمة ونسبها في وقت النكاح والموت لا شغل كل اخ باري يورث
اخنة (التي هي في الحق الام اربعة بعضهم اخواتهم التي واثوان في الحق الام (التي هي في الحق الام شغل والام
الام كل من يورث باري (التي هي في الحق الام الغافل عما يخرج من حقوق الشغل باخذ (التي هي في الحق الام
وقد اثنى باري واثوان الحق باري من المال من الدية كل اني او غيره
باني لا يعصب (التي هي في الحق الام اخوان مع البنات كل ذي اني لابد ان يكون من نوحها
في الجرح مع الحق كل صاحب اني من نوحها لابد ان يكون بدرجة
في اني اني يعصب بنت (التي هي في الحق الام وهو شغل منها كل اخوة يتواركان
شغلان لهما (التي هي في الحق الام ثابت شرعا (التي هي في الحق الام ثلاثة الخلاصة والسببية
والمتحيلة بالامان فلتن في اخوة ابن رشدة تود ما والسببية
والمتحيلة استغنا عنها فكونها الزانية لام وقال ابن تاجع اشفا
وتود الخلاصة والاشغسان انما اشفا ويكفي شيئا ابن زني
في بيان ابن رشدة من الاول الاخير واثوان (التي هي في الحق الام وبه العمل فان ابن رشدة

وقد ما المعدية في الام وبه الغضا واليقين وقيل استغنا الغايب
كل شخص يعرض لهما فرض من درجة واحدة (التي هي في الحق الام الجرح فان الغايب من
في الام والمجرب من قبل الام يكون اسرر بينهما (التي هي في الحق الام المطلقة في مرض
انهم فلا عثرة في الميعاد في الام لمة التي بحية باعتبارها في النكاح الحكم
التي بحية التعليلية او الرضعية السببية والتميلية والمالية والتفريغ
لثمة عليها احكامها ونحو الغايب في وجودها ليزم احكامها بحالها
مستتر به وجودها لمة مستبها لرية وهو بالينة واخوانها ليس على الغايب
منها بلا يثبت وجودها في انساب وانما يكون يعلم الغايب والاشياء في انساب
احكام الموارث بلا يثبت وجودها يعلم الغايب وانما يثبت بالينة
ولذلك قال العلماء انساب في الحق الام الموارث مستهود
به لانه انساب احكام التورث في الغايب يثبت انساب يعلمه بالبرين
ثبوت وجود ذلك الشيء عن بلا يثبت والاشياء الاخوة التعصب ما
اشتمل على ما يقتضي اختصاص الغايب بالتعصب بالملك او بالباقي بعد
التي يخرج الملك يعلم ان الغايب (التي هي في الحق الام يتعصب من الميت حواشي بتعصبه
من سائر من يشاركه في النسب الى اجرا المجتمع معه فيه فينزل جميع
بروز الجرح المجتمع فيه وقروح ورعه التمهين موزنه في الام لمة لست بمشرد
به وهو انشعب على النحوم والمخضرة وما يعبرها اختصا ونزلت
مسألة ومصمتها رسمك الاول منها في علم بغيره ومعرفته
بالتحقيق ان ابن ابيهم ابن عمهم ابا ابن ابيهم الجرح فيشتر المثل بالباقي
شكتر في العلم بالدارك عن علم تاريخه وان عمه محم شغل والسك
الزكوة واثوان اخوان السقيفة ابا الغاسق واثوان (التي هي في الحق الام الجرح المثل بالباقي

بمن يتوكل السلطان في آخر المال
 غني بما في المال
 ليس له والمال من احواله المشكوك وانما في ملكه مال بيت المال ليعم
 مستحقه بالاسم الخفية ان لا ينعقد له واحتمل الشيخ ابو يعقوب
 ليس يوجب على ما اختار الشيخ التكرير بقوله وجوب الاسم الاول يعني
 ثبوت النسب كما وجه صحيح بوجوب ثبوت التوارق بينهم للمواصلة المتكررة
 اشار اليه المصنف بقوله فيل ان الوصف ليس مشهودا به عند المال
 واذا التهود به بغير النسبة الاخبارية العروضة للصرف والذكر
 وعليه لا بد من ثبوت ومات من غير ما يجب للحصبة المذكورين كما
 يجب وقيل ثبوت ذلك يجب ايضا بما لا يثبت من هوانه لانه ثبت
 ومات من غير ولد بمقتضى ما ذكره مستحقه من وارثه او بيت المال
 ونحوه في اخره كما وجهه الاركان ضرورة استزاد ثبوت الوفاة في الجمع وتطابق
 ما شهروا به بينة الاسم ليس فيه من افعال حتى يحتاج معه الى استسارها
 وفي ما قلناه من قصاص المصارف الخ منه انه من يقول على ثبوت
 ما عثر مع قوله من البينة دليل على عراقة عثر وانها بصحة من
 حصل لها النعم بالاشهاد به فلا تبطل شهادته بل يجرى الاحتمال سيما
 مع بقاء هذا ومن ثبتت شهادته عند من يوجب الثبوت عثر من
 قضاء المسلمين في اليك بشهادته يجرى توجيهه الى ان يثبت في
 بترجمه له وسلا متفاد من الخ والتبطل ثبوت البينة المشاهير اليها
 بما اشار اليه الشايل من سبب استبعادها لان لم في الراجح من
 الامور والمواضع والاسباب بانها لا يمكن الجمع بغير الادلة ويجب
 يستخرج حصوله مع عرق البحر العرق كذا في النازلة سيما مع كون هوان

من مشاهدته وكشفهم واقفا الاسم اذ لا يتضمنه خبره المجرى
 وارثه اياهم وايضا الفلاح المذكورين في الاول مما استحقه لغيره اياهم
 المذكور ان جهة ومات من غير ولد بالتحصيل ايضا به صحيح بوجوب
 التوارق كما وجهه الاسم الاول مع التكرير المذكور لان فيه نفاذا لاسماء
 اليه المصنف بوجوبه الله تعالى حيث لم يرد شهوده انما يعلو له وارثه
 غير من ذكره وحمل اليه بآية ما يدعى وقدر اذ جاء اخو الاسم بلا خلاف
 من جهتها واقفا كونه يجمعون مع اباهم في البحر الثالث والاربع
 او اجرت ذلك فلا يفرح ثم على ثبوت التوارق بل مقتضى المذهب
 عند المصنف وغيره من شيوخ المذهب اذا ثبت انه اخو الثامن بتعصب
 بما يجب له الثبوت كره وان لم يجرى البحر الرابع مع الحق مضاعف الغطاء
 في قوله انما لا بد من ذكره البحر الخامس وقد ذكر في رسم الشايل في قوله
 لقول المرونة وهو اصل المذهب ومن مات من غير اوصيه لم يرثه من
 عصبة دينه من يجرى وانما نقضوا اليه ايل جادل بعد عثره
 و اياه واكثر لان ذلك امر معروف وذلك اذا كان هوانا وشهدون
 معه اليه البحر بخلافه وليرى موت هذا ما يتولى باخر ماله من
 جهة المار واقادعوا ان المتوفى كان عاملا في المصارف والكسب
 ماله من جهة محله فماتوا على ما يستحقه وارثه بهي دعواته اليه
 اثبات شهادته فالصحة ان هذا المتوفى كان عاملا في المصارف ماله
 اكتسبه من غيره لجهة اذ المصارف الاموال المخرجة انما ملكها له في حاله
 ان ثبت ما يوجب اشتراكها منه ويخرج ثبوت ذلك كما يجب بغير راي
 ورثته في شهوده وجوبا بان عثره عن المصنف في قوله انما لا بد

ونعم هذا الله من سائر الاسباب والواجب سفوك الرسع الاول اذا لم يقض
 سوى ثبوت مطلق نسب التعقيب الموصف للمختص ببارك التعقيب
 لعدم حصول وصف النسب التام لسوء موضوعه وهو عرج عاصم سوى
 من يذكر مع عرج محقق لم يقض عليه به ما كانا ان يكون الخبر المجتمع
 فيه او اذ كرا سوء خبر الملاك وخبر ان يكون الخبر الملاك وخبر اذ كرا سوء
 من نسب اليها به الخبر الماكما استخفى بما ذكره عن ذكره وسفوك
 الرسع الثاني لعدم محقق الخبر المجتمع فيه ان شهدا تم فيه على العالم
 والشهادة في الموارث على النسب اذ هو السبب في المارث والعامة يدل على
 بالجرم لا يد من مكانة عروا في صحة ما اعتمد عليه فيها لا انفرع
 نقله عن الخبرية ونقله شيخنا ابو زكريا عما وده مقتضاه عليه
 ثمانية المتعقب وجع في كل واحد من حاد ويرى به العمل في اقتباسنا ابو محمد
 غير انه العجيب في رتبة ابو عبد الله في النظر في الرطاع وصدره في
 العمل بالعماله في نازلة رجعت الى العلم والعمل وما احتج به النسب ابو
 يعقوب يوسف في دلالة من نقل الحديث في قوله الحياء عنه وما اشار
 اليه في مسألة المرونة بالمارث بالنسب وانما تباعد جدا عام في غير ذلك
 وانما محال على ما ثبت به بان كان بالعلم والنبط فلا يد من ذلك
 كما تقدم وان كان بالسمع وهو محقق فيه في جميع اعماله بشرطه واما
 في الدلالة على العمل في شيخنا مع وان الموارثية في قولنا في المرونة
 وبذلك كتب الينا واتها الى الغير وان وانهم ما يعرفون اجتماع الخبرين
 المشهود به في صحتها ابراهيم المتروك المذكور في الخبر المذكور في محتمل
 بحسب ما عثره ان يعلموا ابراهيم الخبر الحربي او اذ كرا كرا عسر من ذلك

اولى كرا في ذلك ويكون محتمل باننا اوارث له سواء في شهادة على ما عثر
 فيكون الرسع الاول مبيك في شيا انه على مفيد السبب في ما ذكره
 ولعدم ثبوت واما ابراهيم المذكور بان واثبت شركه في نقل الماكما الى الموارث
 فلا يستحق بذلك الماكما التمكن من التمكن وانما يستحق في ذلك بشرط التمكن
 الماكما في الموارث في معنى الماكما في الموارث في ان معنى لم يجمع السبب
 والشركه مع ماعلات بغية ما توقف عليه ذلك من وجود شركه
 وانفعا مانع من الشهادة في المارث المعلق في صحة الروايات ان كان على وجه
 البعثا وهو ان في الماكما صحة تطبيق الماكما في وجه اشياء بها
 وشروطها وانتفاء موانعها وان كان على وجه الشهادة بغية سرية
 لالة الشهادة في التعقيب اخبارا لشاهد عن علمه في تنفيذ باتصاف العامة
 باخيه وصف النسب الفقيص اختصاصه بالمتروك او بالباطل عن العرف
 فيجوز اجمع الى الشهادة بالاسباب والشركه وانتفاء الموانع وعادة الكثرين
 انما يكون في رتبة ومنزله موضوع الشهادة ان الماكما في الشهادة وانما في الماكما
 على مواد فان في الماكما هو المعتبر وانما في الماكما على مواد وانما في الماكما
 ان يعلق الشاهد حصول علمه او كونه ماضيا او مستقبلا على حصول امر
 ماضيا او مستقبلا بل يصح قوله وان كان زيد فذوات اسر وقد علمت ان
 وارثه بلانا اسر او لالة بان التعقيب في الحالتي لم يحط بوجه الفتح في كل
 ان ما ثبت عن علمه لعدم حصول موصبه في ذلك الماكما حصول علمه بالتعقيب
 يتوقف على حصول علمه بالنسب والتمسك انما يحط اليها بالتورث باننا
 مصل اليها بالنسب وبالموت في تب على ذلك علمه بالتورث باننا في مصل
 معا امتنع حصول (لعمري) بان يترتب عليها وعبر حصولها مع (لعمري)

صريح الشاهد في اخباره عن علمه بالتورث وتكون حيزا شهادته
عفيفة ونبل حصول علمه بوجودها ينتج حصولها بلا شبهة على
وجود مما يلائم الشهادة بحال والواجب المحتمل لغرض شهادة العوام
في مثل ما يشاء البعير في مثل بقعة النازلة لعدم تخفيفهم على طاع برزخ
البحر المجتمع به وانما انصبحت لهم احوالهم لمراعاة المستحقين للتعويض
وانما يشهدون لمراعاة التمسك وكثيرا ما يقع من شيوخنا التخلي عن ذاك
لكثرة وقوع التلبس عليهم واعتمادهم على افرد رجة من الذين انذروا فيقول
على كل شخص ولذا قال ابن عثيمين في الامار في ان الشيء اذا عثر
على كنه خاص وقد وقعت على فتوا الشيوخ في طاع الحاخام اباء العباد
احوالا قلنا في بلوغ الشهادة في العوام بالملك مقرر لعدم جرحه في عفته بغيره
وهو كذا في ركني الحقائق في الشيء عينة انما يجرى به ما في كل واحد
الاجمال والتجدي في جميع شهادتهم بين يمين يمين عزم اذ رآه مع
عزم اليقظة انما له لهم على عزم التجدي في الشهادة وهذا الشيء
قد عزم غيرهم وقاله الشيخ ابو بكر في فضلة زمانه وكهودة ونحو
التي في فضلة وفته وقوله الامام المازني في اهل زمانه ضعفت عرلة
الفضلة والعرولة ومثله في المسح في طاع ابن عرفة ونحو استحقاق
ابن زبني في حاديه رجع قوله في طاع ابن عرفة ونحو استحقاق
التحاص في الحقوق عن الحرام في الفضلة في انما امور الفطام
بمصولها وكثرة وجودها ودرها في اهل الزمان مما يستلزم شيئا
ويقدم فينا ومنه الحكم من نفسه على حجة في ذلك ووقع عن ما تقر من
فواعل الشيوخ من اعتبار دوران الحكم في الشيء عينة على المصالح والعيال

وهو اذ عزم ما وكثرة ونزول اذ عزم ذلك ونزول تصرفه في الحاشية والتبني
وقاله في ذلك في مسئلة ارضي حيا في مسلمة ونحو شيء وانما امر ونزول
بذالك وقاله في ذلك في قوله تعالى للناس انهم يعرفوا امر ثواب العور
وقرر كان يقال على وجه الاعتبار والاحتمال وفي قال الرجل انما يصح
ابن عبيد العزيم وذلك ما تقرر واذا كانت الغفوة اقامة الحلف بايهما
يلزم في حقه الى حقه في ذلك فواستبصار في الحلف وصواب الامر وانما
في مال المهرام ما فيه رآه وكان في ذلك في غالب كاتبة استبصار في
عن مالهم في علمهم بترك عمل يعرض به استحقاقهم ويكنى به التلبس
عليهم واجبا وهو في مثل النازلة في النساء البعير اي انما في ذلك في
احكام بروح النسب وقيل علمهم عن روية ومساخرتهم او محشورة
وضمير او سماع من معين او ما ياتى واستيعضا في امانه في ذلك
تختلف احكامها بالانذار والاحتياط والعوام في ذلك في ذلك في
العلبة وقد اختلف في شهادتهم في حاديه ان العوام في التلبس
يشهدون بالاشهاد وهو شهادتهم على ما يتوقف في شهادتهم في
وهذا يوجب التجدي في شهادتهم ونحو اعتبارهم في عفته ما يشهدوا
به وعن نسبه وانما لهم في ذلك في تصحيح الحلف ووقع في بالطل والنار وها
مع ما تقر من حالهم فيما يستبحر عليهم به وضيقهم له في وقاء المال
حيث كان في اذ مال الله من الواجب متى تشرفا فيه الحكم ويتجدي
مستحقة فيبقى منه بالموجب الشيء في ان قبضه الوارث برعوا
بما استلزم به في ذلك كمال موجب القصر في ذلك في انما في التوضيح
الذي اخذه منه ويقتضي ان كان ما مورثا وانقل الى موضع الحاشية

عليه وفيضه له من الخبز المحروق بسببه فلا يحترم لماذا كان عمره انقراض
ما عليه يندد مع ملكه مشروكه الجبل من حله واما المعروف لم يرجع
الي سيرة من اخذ من موضع وضعه والكذب فيه يحفظه به وفدا عما
عنا نقل ملكه اليه فلا ياخذ له (يا بخر) له به وفول السيرة ايضوا
يوسع لونه الشاهر ياذر الخيال فيه وانما يشعس ما فيه الخيال فعال
له وجوب بطلان شمسها لا يتجزأ فخرها بالبعاطة المجلة بل ويكوي
الحقول في السيرة كما هو في العوام وانه كسلي من العاطة الوثايف
ص يوجب معناها والعوام يظنون وصفتها التلك العاطة اوشع عنصر
الامام ع واخبر ارقبي ص بية عن فروم كاهن عينة وانما في مشيكة
مع معنى اخر فيه والتبس على العوام غالب الوجود سيما في العاطة الواحدة
ايضا ليس مع كل علم عينة عندهم وبالفعل الحول وعلمه عن ياف
به لانه انما في ياف ما تلتها من الشهود مؤدا اليه بالبعاطة مشروعة
او سيرة ليكتوب ما يستحق به عفة غيبه ذاك والصحاح والعباس والريح
والنكاح والجل انما ينبغي في حكم اعماله او الغاية عيني في العلم بالشرع
والاخلاق والكمالات في الشبوت واما الاستعداد غرضه استعداد بقوله
الشهادة يجب اعتباره المعنى بقوله فان طوى العلم غيبه من حجة
باسمها في الروايات والنسابة بانه يحصل العلم بها مع بعد ابدان وليا
يستجد حصوله مع عدم البعير المعنى كماله النازلة مع كون هو من
مسا هي وكنتهم وكذا ايضا يلحقها ما منه جعله الله بان العلم
ضرورة عادية ان اهل كل موضع اخبروا سيات واحد هم كان يصح في
هو الخفي والسر من غير احوال تلتها من هو افرس واعلم ان افي

باصابة الواقع ومعرفة الوجود العاطل والانتقال اليه هو افرس
المدان وموضع السكنى والافامة العاطة في السلب والتعلق بوجوب كنه
ما فراعته العلم بكسبي في فوايح الشهادة في العاطلات ونحوه وفرد
لهم شيئا ابي زبي في عاويه في محل جرح بموضع بطلان اعزاز بالحق
فيمن جرحه من اهل موضع بينتمه من غيبه موضع ولم يفعلوا الخالك
منه مع امكان وموضع العداوة في غيبه موضع بطلان في من مطلق
خصوصية او سببا او توعد بانه في مودة او شئان ونحوه الكسبي المسمى
الذي لا يتجزأ حصوله ووجوده موضع وايضا في الشهادة في الكسبي
الي الشهادة باليسام وشيئا البشور والاستعدادات وذاك المصروف
الوجود والحصول بطلان سكناهم مع اعتبار توفيقها كما مدع مع
سماح في العلم من هو من كسبي شهود النازلة ولوم حصول العلم
من تواجد بعد فيه ابنه سهل وابن الناصب والسيوري والنجي وغيبه
عما غرضه التمسك به في شهادةهم ولا يد من بيان شهادةهم انما عني
سماح تواجد اودنه او عن روية ومصادرة وتل بلغ سنهم حجة في عوام
علمه الكسبي الكسبي مع تهم في شتيها ابي زبي في عاويه بان شهادة
العوام باليسام عن النسابة يجب التفتت فيها وقد سالت شيئا
العلم انما عني في شهادة (العوام باليسام بقوله سمعنا ما
بأشياء مستفيض على السنة الثقات وغيبه هم وحيث العلم وعمل البشور
بكذا اهل هو من الشهادة باليسام العبد للكن والامضونه حصول العلم
لا علم في حال العوام عن تهم في العلم من غيبه في عاويه افرس جدير
ان يكونا هو ذاك الشب والارث من كسبي النفس ضلابة جريان ذك

من النحوم وما يشق الاحتجار اليه اثنا في قول الشوك في التخصيص المحرم بالبر
الذكر وانما عليهم انما المحرم وان ثلثا في محم والبر ما ابيهم المذكور واثنا
بالشك في بر وعاصب منبر وكن ان لم يكن له ولد ذكوري ولا يعلم له وارث فيجبها
لان يغني عنهم بائنه اوارثا له غيرهما ايضا عليهم انما اوارثا له غيرهما
غير اوفى وعلق عليهم بائنه وارثا له واثنا اوارثا له غيرهما مما عاصم ولد
ذكوري والفرع انما في شك في وجود ولد ذكوري بعد اوجوه الغلاف في موضع
عاصم الولد المستكدر في وجوده والمرفوع بما المستكدر في وجوه مستكدر
في وجوه ومضوله بل قد حصل منه حفيظة السبابة انه يغني عنه السبابة
على علمه المستكدر به واذا يكون على غير المستكدر بحرم ولد ذكوري له اذ اذ
اي وجب علمه للشك في التخصيص ليعلم على حاله السبابة في وجوه
السبابة عند يده العلم عليهم بحرم ولد الذكر له ووجوه الذي يحصل
لهم ان علم بائنه اوارثا له بالتخصيص الخاص بائنه اوارثا له بحرم الولد
وبحرم تخصيصه له حاصل ومشتق ما تنبغت حفيظة السبابة في تتبع
ما يتب عليه اوارثا له متعلقا (التعليل في السبابة) ان يوجب محرم
الجميع بحرم الحرم لحصول المعلق عليه ولذا اقال (الفرع) في (الغنى)
في العاوضات انما تنحرف مخالفة لان العلم يبقا ميبني على الحرم والتعليل
يوجب الشك وهو موضوع انما يدل على وجود المعلق عليه بها اذ امكن
وجوده وتعليل بغيره مفقود (البرهان) لعله غير كذا وكذا العزور
والاطلاف وعلى شهود اخر في بحرم الولد اي وجب علمه للشهود التخصيص
واي وجب سبابه في وجود المعلق عليه اذ لم يزل المواضع ما علم عليه
لان علمهم بالتخصيص معلق في الحفيظة على علمهم بحرم الولد اذ في

وهو المقصود في تعليل علمهم بالتخصيب كما عرّف وجود الولد والتوريث
في التخصيب في ذلك المعلق كما عرّف وجود الولد فيكون تعليل علمهم
بشيء مما لا يتوقف عليه والاختلاف انما عينة تعليل حصولها على وجود
سببها وكما وجود شيء كذا وعلى التبعاء ما عطف وهو التعليل المعتمد
في التعليل (التعليل يعرف بين تعليل الاختلاف كما موجود أو متوقع الوجود
ويشبه تعليل الشهادة أو علم الشاهد بما موجود أو متوقع الوجود بما
كل قسم من ذلك كما مر ذكره (الشيء يسمى ليتضح له الحامي ويكنى له الحامي وشاهد الحامي
على التعليل) واضح للشفوقه يجعل شهيداً ان (الشيء المأول) انما هو (ابا الفهم) و(ابا الفهم)
يقتضاه مع (ابا الفهم) المتقوله (ابا الفهم) المأول (الشيء المأول) ويحصل الشهود
رسم الشايد للمحمدي (العلم صيني انبي ابا الفهم) و(ابا الفهم) المأول (الشيء المأول) ولربما
يحيى المجموع (الشيء انما المأول) (العلم صيني) (العلم صيني) (العلم صيني)
ابا الفهم المتقوله المأول (ابا الفهم) المأول (الشيء المأول) (العلم صيني) (العلم صيني) (العلم صيني)
المأول (الشيء المأول) (العلم صيني) (العلم صيني) (العلم صيني) (العلم صيني) (العلم صيني) (العلم صيني)
من الشهادة على سبب ابروع متقوله (العلم صيني) (العلم صيني) (العلم صيني) (العلم صيني) (العلم صيني) (العلم صيني) (العلم صيني)
على حصول (العلم صيني) (العلم صيني) (العلم صيني) (العلم صيني) (العلم صيني) (العلم صيني) (العلم صيني)
في سائرهم في ذلك المأول (العلم صيني) (العلم صيني) (العلم صيني) (العلم صيني) (العلم صيني) (العلم صيني) (العلم صيني)
شهود (الشيء المأول) (العلم صيني) (العلم صيني) (العلم صيني) (العلم صيني) (العلم صيني) (العلم صيني)
في (العلم صيني) (العلم صيني) (العلم صيني) (العلم صيني) (العلم صيني) (العلم صيني) (العلم صيني)
وسمى عليه (العلم صيني) (العلم صيني) (العلم صيني) (العلم صيني) (العلم صيني) (العلم صيني) (العلم صيني)
عليه جميع ذلك (العلم صيني) (العلم صيني) (العلم صيني) (العلم صيني) (العلم صيني) (العلم صيني) (العلم صيني)
وشهدوا (العلم صيني) (العلم صيني) (العلم صيني) (العلم صيني) (العلم صيني) (العلم صيني) (العلم صيني)

